



رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

سكرتير التحرير

طاهر المصري

هيئة التحرير

ريما نزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوباني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchr@rchr.org

موقع الكتروني www.rchr.org

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

Rosa Luxemburg
Stiftung

Generous support for publishing this issue has been provided by
Rosa Luxemburg Foundation - Germany

ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف: بشار الحروب

المحتويات

٥	الافتتاحية	
دراسات ومقالات		
٩	إياد البرغوثي	المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية : هدف أم وسيلة؟
١٧	محسن أبو رمضان	الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها؟
٢٩	صلاح عبد العاطي	أزمة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني
٣٥	إياد تيسير بعيرات	مواقف حركات الإسلام السياسي من الحداثة
٤٩	لينا موسى الويطس	التوظيف السياسي لمفهوم التدخل الإنساني
٦٥	ميساء جيو سي	مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية
٨٣	نرددين الميمي	الإعلام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية (الحرّة أمودجا)
١٠١	طلال أبو ركة	يهودية الدولة واستهداف الوجود الفلسطيني
تقارير		
١٠٩	طاهر المصري	قراءة في الدراسة الاستطلاعية الصادرة عن مجلس القضاء الاعلى
١١٩	خليل الشيخ	حول النظام القضائي في فلسطين في تموز/ ٢٠١٠
١٢٩	إسلام البربار	الإعلام الفلسطيني في العام ٢٠١٠
		أصحاب صناعة سيادة القهر القانوني

قوانين وتشريعات

- | | | |
|-----|----------------|---------------------------------|
| ١٣٧ | زكريا السرهدي | حقوق الطفل : رؤية سيكولوجية |
| ١٥١ | عثمان حسن عربي | حرية التجمع والتنظيم في السودان |

ثقافة

- | | | |
|-----|----------------|---|
| ١٦٩ | علي خليل حمد | التسامح في فكر مي زيادة |
| ١٨٣ | عوني فارس | تنشئة متشددين؟ الأسلمة والتعليم في الأراضي الفلسطينية |
| ١٨٧ | علي عفيفي غازي | أبحاث مؤتمر القدس عبر العصور |
| ١٩٩ | محمود أبو شرف | أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان |



الافتتاحية

اسأل نفسي باستمرار ، ترى كيف يمكن لكتاب الأعمدة اليومية في الصحف أن يكتبوا مقالا كل يوم دون أن يقعوا في مشكلة التكرار ، فأنا اكتب افتتاحية «تسامح» كل ثلاثة شهور بصعوبة بالغة ، متسائلا كل مرة ماذا سأكتب .

لكنني في محاولتي للإجابة عن هذا السؤال ، اعزى نفسي بأن الصعوبة التي أجدها أنا في كتابة الافتتاحية ، لا تعود إلى ندرة في المواضيع الجديدة ، بل إلى كثرتها وإلى الحيرة الناجمة عن تلك الكثرة .

واتسائل أحيانا ، هل من الضروري أن يكون في كل عدد من المجلة افتتاحية ، وبخاصة ونحن نشهد الكثير من الأحداث التي تعصف بالعالم ، وبمنطقتنا خاصة ، تأتي من دون مقدمات كالإعصار الذي يفعل فعله ويذهب ، دون أن يلومه أحد ، أو حتى يسأله عن السبب . لكنني أخذت من بين كم الأحداث المتدفق في المنطقة حدثين ، أعتقد بعدم جواز مرورهما دون تعليق :

الأول : هو إعلان الإدارة الأمريكية عدم استطاعتها ثني الحكومة الإسرائيلية عن الاستمرار في الاستيطان ، وبأنها ستسلك طريقا مختلفا للسير بعملية «السلام» ، يتجاوز الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، لتصل إلى مسألة ترسيم الحدود ، وإبقاء معظم المستوطنات خارج حدود الدولة الفلسطينية العتيدة لتصبح مدنا وتجمعات سكانية إسرائيلية وليست مستوطنات .

إذا قررت الإدارة الأمريكية ، وهي الوسيط والميسر لعملية «السلام» ، مسألة في غاية الوضوح وهي أن المشكلة لم تعد في مقولة أن الاستيطان يشكل عقبة في طريق السلام ، بل هو السلام الذي يشكل عقبة في طريق الاستيطان ، وبالتالي فعلى الأطراف أن تسلك طريقا أخرى للمفاوضات ، تضمن استمرار الاستيطان ، وتحاول الوصول إلى السلام .

هكذا تقرر الإدارة الأمريكية حسم نتيجة المفاوضات (الجارية عندما تجري ، والجارية عندما تتوقف) وذلك

بإنشاء «دولة» فلسطينية على نسبة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهي بالتأكيد لن تكون قابلة للحياة، ولن تكون قابلة «للحياة».

الثاني: هو فتوى عشرات الحاخامات الإسرائيليين اليهود بعدم «جواز» أو «شرعية» تأجير أو بيع شقق أو بيوت للعرب في إسرائيل، والتي اصدر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بيانا يدين ويستنكر هذه الفتوى، والتي في ضوئها نتساءل، كيف يمكن في القرن الواحد والعشرين أن توجد عنصرية واضحة لحد الوقاحة، في دولة «سطلت» العالم عن أنها البلد الديمقراطي الوحيد في المنطقة.

كيف يمكن لمجتمع دولي، ممثلا بالأأم المتحدة وأمينها العام، أن تسكت على هكذا فتوى عنصرية، خاضت البشرية في تاريخها المعاصر حربين كونيتين، راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر بسبب عنصرية لم تصل في صلفها في يوم من الأيام، إلى هذا الشكل من العنصرية التي تحاول تكريسها هذه الفتوى؟

ونتساءل ماذا لو كان هناك فتوى في أي بلد، أو حتى مجرد مقالة في صحيفة، تقول بعدم شرعية تأجير أو بيع بيوت لليهود؟ هل ستبدأ «اوركسترا» معاداة السامية بالعزف الأبدي رداً على ذلك؟.

تأتي هذه الفتوى من قبل عشرات رجال الدين اليهود في إسرائيل دون أن يعتبر ذلك تحريضا على العرب الفلسطينيين. ويأتي رد فعل نتياهو بأن هذا «لا يجوز» في دولة إسرائيل «اليهودية الديمقراطية»، ليؤكد من خلال رده على عنصرية الحاخامات، عنصرية الدولة الإسرائيلية نفسها.

إننا نناشد المجتمع الدولي الذي يعتبر «الاختلاف» مع تفاصيل الرواية حول «الهولوكوست» جريمة تخالف القانون الدولي، إلى اعتبار معاداة الفلسطينيين (anti Palestinianism) الآن جريمة ضد الإنسانية أيضا، لأنها كذلك، ومن يشك في ذلك، فليقرأ فتوى الحاخامات اليهود مرة أخرى.

د. إياد البرغوثي
رئيس التحرير

دراسات ومقالات

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: هدف أم وسيلة؟

د. إياد البرغوثي *

في عام ١٩٦٧ احتلت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية ومنها القدس الشرقية وقطاع غزة مكتملة بذلك احتلالها لأراضي فلسطين التاريخية، حيث كانت قد سيطرت في عام ١٩٤٨ على حوالي ٧٨٪ من الأراضي متجاوزة بذلك حدود المساحة التي منحها قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي نص على تقسيم أراضي فلسطين إلى دولتين إحداهما إسرائيل ذات أغلبية يهودية ومساحتها (٥٥٪) وفلسطين على (٤٥٪) منها وتدويل مدينة القدس .

نُفذ الجزء الأول من القرار وهو إقامة الدولة الإسرائيلية ولكن على الأراضي التي سيطر عليها جيش المنظمات الصهيونية، في حين لم يُنفذ القرار المتعلق بالدولة الفلسطينية حيث ضُمت الأراضي التي لم يتم احتلالها من الصهاينة وهي الضفة الغربية والقدس للأردن، وقطاع غزة وُضع تحت الإدارة المصرية .

كان من نتائج احتلال الأراضي وقيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ تدمير مئات التجمعات السكانية الفلسطينية وتهجير مئات آلاف الفلسطينيين خارج ديارهم، ثم تضاعفت أعداد اللاجئين بعد احتلال بقية الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ . وكرد فعل فلسطيني على ذلك تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ التي هدفت إلى ”تحرير فلسطين“ وإعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (١٩١) منحهم حق العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها، وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم .

بعد أشهر قليلة من احتلال إسرائيل لبقية الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ ابتدأ الاستيطان اليهودي الإسرائيلي في تلك المناطق، وقامت إسرائيل بالإعلان عن ضم القدس الشرقية رسمياً لها . بالمقابل اتخذت الأمم المتحدة، سواء منها مجلس الأمن أو الجمعية العامة، عدة قرارات تدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، وتُدين الاستيطان، وترفض ضم القدس .

* مدير عام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

وفي الوقت نفسه استمر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتصاعدت عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وبأشكال مختلفة، إلى أن تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في مدريد في عام (١٩٩١)، وذلك في ظروف تغير فيها ميزان القوى جذرياً لصالح الغرب حيث كان الاتحاد السوفيتي على وشك الانهيار.

في مؤتمر مدريد، وحيث لم تكن إسرائيل تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، جرى تمثيل الوفد الفلسطيني من قبل أشخاص موالين لمنظمة التحرير في داخل الأراضي المحتلة بقيادة شخصية وطنية معروفة هي الدكتور حيدر عبد الشافي وذلك بتعيين من المنظمة نفسها، كما لم توافق إسرائيل على أن يكون الوفد الفلسطيني مستقلاً فجرى وضعه تحت المظلة السياسية للوفد الأردني.

على إثر مؤتمر مدريد جرت مفاوضات مباشرة بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن حيث جرت في (١١ أو ٩) جلسات تمسك فيها الوفد الفلسطيني برئاسة د. عبد الشافي بضرورة أن يتم وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة إذا ما أُريد للمفاوضات أن تتقدم، على اعتبار أنه لا يمكن أن يستمر التوسع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في الوقت الذي يُفترض أن تكون نتيجة المفاوضات فيه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي.

لكن الذي تبين فيما بعد هو أن إسرائيل كانت تفاوض الوفد الفلسطيني "العلني" في واشنطن، وفي نفس الوقت يتم التفاوض مع وفد يمثل منظمة التحرير بصورة سرية، ولم يعلم بذلك حتى الوفد الفلسطيني المفاوضات في واشنطن إلى أن أعلن الاتفاق بين الطرفين فيما اصطلح عليه باتفاقية أوسلو (١٩٩٣).

تم توقيع تلك الاتفاقية في واشنطن في وقت شعرت فيه القيادة الفلسطينية بالعزلة حيث انهيار الاتحاد السوفيتي، وتجميد الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل القطب الوحيد في العالم، إضافة إلى شعور الفلسطينيين أن الدول العربية المعنية أكثر من غيرها بالقضية الفلسطينية أخذت تلحق بمصر التي عملت صلحاً منفرداً مع إسرائيل من أجل إيجاد اتفاقيات منفردة مع إسرائيل.

كانت القيادة الفلسطينية الموجودة في الخارج تحاول إيجاد مكان لها في الأراضي الفلسطينية بعد أن ضاقت الخارج في وجهها. إلا أن هذه المحاولة وضعت المشروع الوطني الفلسطيني برتمته في مأزق كبير.

الخطأ الاستراتيجي في أوسلو هو الاتفاق على اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل وعلى اعتراف إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الفلسطينيين. بمعنى آخر وافق الفلسطينيون على أن ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية هي للإسرائيليين ووافق الإسرائيليون على أن هذه القيادة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية هي للفلسطينيين. كانت المعادلة الأراضي مقابل القيادة.

كما تم الاتفاق على تقسيم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة وغزة، واستثناء القدس الشرقية إلى ثلاث

فئات "أ، ب، ج" بحيث تكون أراضي "أ" المكونة من المدن الكبيرة تحت السيطرة الفلسطينية الإدارية والأمنية مع بعض الاستثناءات التي يحق للإسرائيليين فيها دخول المدن فيما سُمي بالمطاردة الساخنة، أما الأراضي "ب" والتي تضم عادة القرى الكبيرة فتم الاتفاق على أن تكون تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، وأما أراضي "ج" والتي تضم بعض القرى الصغيرة ومعظم الأراضي الفارغة فكانت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. حتى هذا الوضع فقد تم تجاوزه وأعادت إسرائيل احتلال المدن بعد ما سُمي بانتفاضة الأقصى في ٢٠٠١.

لقد كانت الأشياء التي تخلى عنها الفلسطينيون في أوسلو في منتهى الوضوح، على سبيل المثال، التخلي بشكل نهائي عن الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٤٨ وإنشاء دولة إسرائيل عليها، والتخلي عن المقاومة بل الوصول إلى إدانتها بشكل أو بآخر، تغيير ميثاق منظمة التحرير والمسمى بالميثاق الوطني الفلسطيني والذي يتحدث عن تحرير فلسطين في جلسة للمجلس الوطني في غزة حضرها الرئيس الأمريكي كليتتون.

أما مكاسب الجانب الفلسطيني في أوسلو فكانت هزيلة وثنائية تلخصت في إنشاء سلطة ذات سيادة منقوصة على الأرض، إضافة إلى السماح لقيادة م. ت. ف. وبضعة آلاف من الفلسطينيين في صفوف المنظمة دخول الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. لقد تركت أوسلو كافة القضايا الجوهرية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مثل مسألة الحدود والسيطرة على الأراضي والمياه وقضية اللاجئين دون حل، وتم الاتفاق على التوصل إلى حلول لها عبر المفاوضات المباشرة التي تنتهي بقيام الدولة الفلسطينية خلال خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو.

لكن السياسة الإسرائيلية في التفاوض تمثلت في المماطلة من حيث الشكل وفي التركيز على مسألة ما سُمي بأمن إسرائيل من حيث المضمون والحرص على تغيير الواقع على الأرض. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق شامير قد صرّح بأن إسرائيل ستفاوض الفلسطينيين لعشر سنوات قادمة، تبين فيما بعد أن المفاوضات استمرت ١٦ سنة حتى الآن ولم تحقق شيئاً.

خلال المفاوضات التي أجرتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية دون أن يوقف الاستيطان ولا للحظة واحدة، ودون أن تُنفذ الحكومة الإسرائيلية أيًا من التزاماتها المنصوصة في وثيقة الرباعية الدولية المسماة بخارطة الطريق والتي كان أولها وقف الاستيطان وعدم تغيير الواقع على الأرض، هذا في الوقت التي نفذت فيه السلطة الفلسطينية كافة التزاماتها وأولها ضرب أي فعل مقاوم للاحتلال الإسرائيلي، تراجع الموقف الدولي من موضوع الاستيطان بصورة كبيرة.

فمن الموقف الواضح والحاسم للأمم المتحدة والولايات المتحدة وكافة الأطراف المعنية في قضية الاستيطان والذي ينص على أن الاستيطان في الأراضي المحتلة هو عمل غير مشروع إلى الحديث عن تجميد الاستيطان لمدة محدودة مروراً بأن استمرار الاستيطان يُشكل عقبة أمام السلام.

لقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى الآن أكثر من نصف مليون شخص، وللذي لا يعرف فإن هؤلاء المستوطنين هم من أكثر الإسرائيليين تطرفاً واعتداءً على السكان الفلسطينيين وبخاصة في مواسم قطف الزيتون والفلاحة الأخرى. وتغيرت معالم الأرض الفلسطينية المحتلة بحيث لا يوجد أية قرية أو مدينة فلسطينية إلا ويحيط بها مستوطنة أو أكثر. وتحول شكل الأرض إلى ما أشبه برقعة الشطرنج بحيث أن قيام دولة فلسطينية مستقلة وحقائق بات أمراً مستحيلاً.

المشكلة الأساسية في عملية التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو الاختلال المطلق في ميزان القوى لصالح الإسرائيليين. فالسلطة الفلسطينية في الواقع رهينة بيد إسرائيل، وهي تحتاج للموافقة الإسرائيلية حتى في حركة أفرادها الشخصية، وكثيراً ما أوقفت الحواجز الإسرائيلية الوفد الفلسطيني وهو ذاهب لمفاوضة الإسرائيليين في القدس، ولم تسمح لهم بالدخول إلا بعد تدخل القيادة الإسرائيلية أو القنصلية الأمريكية.

إن السلطة الفلسطينية ومنذ اليوم الذي توقفت فيه مقاومة الاحتلال لا تملك أية أوراق للضغط على إسرائيل في حين تملك إسرائيل كل أوراق الضغط على الفلسطينيين. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الوسيط بين الطرفين هو الولايات المتحدة التي لا تخفي انحيازها الكامل والمطلق لإسرائيل واعتبارها الحليف الاستراتيجي الأهم، فإننا ندرك الموقف الصعب الذي يعيشه المفاوض الفلسطيني.

استمرت المفاوضات طيلة السنوات الماضية على الرغم من الصعود والهبوط في علاقة السلطة الفلسطينية بالحكومة الإسرائيلية وبخاصة في فترة الانتفاضة وحكم الرئيس عرفات. إلا أن المفاوضات اكتسبت زخماً جديداً وتفاؤلاً ثبت عدم صحته في زمن الرئيس محمود عباس الذي يعلن ليل نهار أن إستراتيجيته الوحيدة وخياره الوحيد هو المفاوضات وإن فشلت تلك المفاوضات فالحل هو المزيد من المفاوضات.

ومن أجل إثبات "حسن النوايا" فإن السلطة الفلسطينية تبني في العادة ما يعلن عنه الرؤساء الأمريكيين كمطلب لهم لعل ذلك يرحح إسرائيل ويكون قابلاً للتنفيذ. لذلك طالما ردد الرئيس عباس أن هدف السياسة الفلسطينية هو تحقيق رؤيا الرئيس بوش بإقامة الدولة الفلسطينية حتى نهاية ٢٠٠٨. إلا أن الشيء الجديد الذي جرى بعد ذلك، وبعد أن انتهى العام ٢٠٠٨ دون أن يتحقق أي شيء من تلك الرؤيا، هو انتخاب الرئيس أوباما رئيساً جديداً للولايات المتحدة، وإعلانه عن توجه جديد إزاء المسلمين والشرق الأوسط يتمثل فيما أسماه الاحترام المتبادل وضرورة تقارب الولايات المتحدة مع شعوب المنطقة.

يبدو أن الرئيس أوباما قد تحمس في لحظة ما وأعلن أن على إسرائيل أن توقف الاستيطان، وبالطبع ضمن الدياجة الأمريكية المعروفة التي تقول بتعهد الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل وضمان تفوقها على جميع دول المنطقة. لقد مس أوباما بدعوته إسرائيل لوقف الاستيطان جوهر المشروع الصهيوني ولذلك رفضته إسرائيل، وبدل أن تكون إسرائيل تحت الضغط من أجل تنفيذ إرادة الرئيس الأمريكي كان الرئيس تحت ضغط

الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وطالب معظم أعضاء الكونغرس الرئيس الأمريكي بالتراجع عن موقفه الخاص بوقف الاستيطان .

تراجع الموقف الأمريكي إلى وضعه الأصلي الذي يرى أن الضغط على الفلسطينيين هو الأسهل من حيث ردود الفعل، والأضمن من حيث النتائج من الضغط على إسرائيل . لكن تراجع الرئيس أوباما كان أسهل كثيراً من تراجع الرئيس محمود عباس الذي كان قد تبني موقف أوباما، وأعلن عن عدم ذهاب الفلسطينيين إلى المفاوضات إلا إذا توقف الاستيطان، أو "تجمد" وبين التوقف والتجميد فرق كبير .

أصبح الرئيس عباس في وضع صعب، فهو من ناحية لا يستطيع العودة إلى المفاوضات هكذا دون أي محفزات، بعد أن كان قد أعلن جهاراً عدم عودته لها إلا بتجميد الاستيطان كما دعا أوباما، وهو في الوقت نفسه لا يمكن أن يتجاوز الخطوط المرسومة لعلاقة السلطة الفلسطينية بإسرائيل، ولا يمكنه تغيير إستراتيجيته المعلنة مراراً وتكراراً على أنها الإستراتيجية الوحيدة، ومن هنا لم يكن بد من البحث عن مخرج .

تمثل المخرج على مستوى إدارة أوباما في التوقف عن مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان واعتبار أن ذلك هو موقف أمريكي لا يلزم إسرائيل بالضرورة . أما بالنسبة للفلسطينيين فتمثل المخرج بقبولهم الذهاب إلى مفاوضات "غير مباشرة" يلعب الدور الرئيسي فيها السيناتور الأمريكي جورج ميتشل، إضافة إلى الطلب من الجامعة العربية التي يشكل حلفاء أمريكا معظم أعضائها بأن تدعم ذهاب الفلسطينيين للمفاوضات، بالإضافة إلى إعلان إسرائيل تجميد عمليات الاستيطان مدة ستة أشهر .

تعتبر المفاوضات مطلباً إسرائيلياً وأمريكياً وفلسطينياً في الوقت نفسه؛ فإسرائيل تكون مرتاحة أثناء المفاوضات لأنها من ناحية تعطي الانطباع وكأن كل شيء مع الفلسطينيين على ما يرام وأن لا داعي لأي "تدخل" خارجي في الموضوع، وأي تدخل غير حميد سوف يُفسر على أنه محاولة لتعكير الجو ليس إلا، وفي أثناء ذلك تقوم باستيطانها بشكل هادئ وبالاهتمام بالملفات الأهم لها وعلى رأسها الملف الإيراني . من الجدير بالذكر أن الاستيطان تضاعف مرات عديدة، وهدمت مئات بيوت الفلسطينيين وبنيت إسرائيل ما يسمى بالجدار الفاصل، وتم قتل آلاف الفلسطينيين وجرح الآلاف أيضاً واستمرت عمليات الاعتقال . كل ذلك في زمن كانت تجري فيه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية . وأمريكا فإن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية سوف تجعل الإدارة الأمريكية متفرغة أكثر لحروبها في أفغانستان والعراق والملف الإيراني . وكذلك لمشاكلها الداخلية واقتصادها المتأزم . وفلسطينياً فإن إبقاء السلطة على المفاوضات يعني إبقائها على المبرر "الوطني" الوحيد لوجودها . فهي سلطة أنشئت من أجل تيسير العملية السياسية مع الإسرائيليين والمفاوضات هي الشكل الوحيد لتجسيد هذه العملية، ومن هنا لم يكن غريباً أن يكتب كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات كتاباً بعنوان "الحياة مفاوضات" .

لكن مشكلة المفاوضات هي أنها فاشلة ليس فقط بسبب كون الهدف منها من قبل كل طرف من الأطراف

الثلاثة إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية مختلفاً وإنما أيضاً بسبب عدم توازن القوى بين الأطراف المعنية ، بحيث يتنفي إيجاد أي بديل عنها وبخاصة من قبل الفلسطينيين . فعلى الرغم من تأكيد قيادة السلطة المستمر أن لا بديل عن المفاوضات فإن بعض المسؤولين من الدرجة الثانية يحاولون أحياناً ”التشطر“ بأن البدائل موجودة ومنها الذهاب إلى مجلس الأمن . حتى هذا لم يتحمله نيتياهو وحذر السلطة الفلسطينية من قضية نقل القضية إلى دوائر أخرى . إن هذا يُشير إلى أن نيتياهو لا يقبل أن يتخذ الفلسطينيون أي قرار منفرد مهما بلغ من ”عدم الجدلية“ مثل الذهاب إلى مجلس الأمن ، بمعنى أن أي طرح للفلسطينيين مهما كان يجب أن يكون متفقاً عليه مع الإسرائيليين مسبقاً ، ولنا أن نتخيل نتائج المفاوضات كيف ستكون فيما لو وصلت الأمور ليكون هناك نتائج .

وإذا ما راجعنا أهداف الأطراف الثلاثة المذكورة من المفاوضات فإن أي منها لا يمس القضية الوطنية الفلسطينية المتمثلة أساساً بإنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين . بل إن الأهداف تنطبق مع أحداث هذه الأطراف الإقليمية والدولية فيما يتعلق بإسرائيل والولايات المتحدة ، وبضرورة البقاء بالنسبة للسلطة الفلسطينية . من هنا تصبح المفاوضات بحد ذاتها هي الهدف .

لقد طلبت السلطة الفلسطينية من الجامعة العربية أن تطلب منها الذهاب إلى المفاوضات غير المباشرة . الغريب أن الكفاح الفلسطيني المعاصر المتمثل في منظمة التحرير تمحور حول ما سُمي القرار الفلسطيني المستقل والذي يعني تحرير هذا القرار من تحكم الأنظمة العربية فيه ، إلا أن السلطة الفلسطينية وجدت أن إرجاع التدخل الأنظمتي العربي يساعدها في حل المأزق الذي وجدت نفسها فيه .

إذا ، وطلب من الجامعة العربية ، وحث من الإدارة الأمريكية ”الصديقة“ وافقت السلطة الفلسطينية على الذهاب إلى المفاوضات غير المباشرة بعد أن ادعت إسرائيل أنها تجمد الاستيطان لسته أشهر . لكن هذه الفترة انتهت دون تحقيق أي تقدم ، ورجعت الأطراف إلى المأزق من جديد .

وصلت إسرائيل والولايات المتحدة إلى استنتاج أنه ما دامت المفاوضات غير المباشرة ولمدة ستة أشهر وتجميد الاستيطان لم تنجح في إحراز أي تقدم ، إذاً فالحل هو العودة للمفاوضات المباشرة دون تجميد الاستيطان . لكن السلطة الفلسطينية صعب عليها القبول بهذا التفسير الواضح وضوح الشمس في تجاهله ليس فقط لمطالب الفلسطينيين بل لمشاعرهم أيضاً . حاولت السلطة إيجاد مخرج للعودة إلى المفاوضات المباشرة ، فاقترحت على الإسرائيليين الاستمرار في تجميد الاستيطان ، وعندما رفضت الحكومة الإسرائيلية ذلك اقترحت السلطة الاستمرار في تجميد الاستيطان دون الإعلان عن ذلك ، وبعدها عادت السلطة لتقول إنها ستكتفي بتجميد الاستيطان مدة شهرين فقط ، لكن إسرائيل ما زالت ترفض ذلك .

باعترادي أن إسرائيل نجحت في جر السلطة الفلسطينية إلى منطق تجميد الاستيطان الذي يوحى وكأن ما تم بناؤه قبل التجميد هو مقبول لدى الفلسطينيين . لكن السلطة لم تسأل نفسها فيما لو وافقت إسرائيل على

التجميد لمدة شهرين ولم يحرز أي تقدم في المفاوضات (وهذا غالباً ما سيكون) فماذا ستفعل؟ هل ستدعو إلى التجميد لمدة شهر مثلاً؟ لقد نجحت إسرائيل في إقناع الفلسطينيين بأن تجميد الاستيطان لن يفيد السلام أكثر مما استطاعت السلطة إقناع إسرائيل بأن الاستمرار في الاستيطان سيشكل تهديداً لذلك السلام.

الذي بات واضحاً الآن أن السلطة الفلسطينية ليست ذات تأثير سواء في حال فاوضت مباشرة أو غير مباشرة أو في حال قاطعت المفاوضات. فالذي ثبت أن المهم ليس أن تفاوض أو لا تفاوض بل ماذا ستفعل في حال مشاركتها في المفاوضات أو في حال مقاطعتها لها. من الواضح الآن أن المفاوضات الحقيقية هي التي تجري بين إسرائيل والولايات المتحدة حول مستقبل المنطقة من جهة، وبين الإسرائيليين أنفسهم من جهة أخرى. وحتى مجرد أن تقوم الإدارة الأمريكية بإبلاغ السلطة الفلسطينية بمجريات الأمور بينها وبين الإسرائيليين فقد توقف، ويبدو أن هذه الإدارة الأمريكية باتت مقتنعة بأنها يجب أن تتوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين أولاً ثم يتم تسويقه أو (إملاؤه) على الفلسطينيين الذين لا يفعلون سوى انتظار ما ستتمخض عنه المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية.

إن الذي يُعقد تلك المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية ليس هو الموقف الفلسطيني بأي شكل من الأشكال. بل المواقف الإسرائيلية غير المتفقة على حل، أو بالأدق على ضرورة السعي لإيجاد حل. ففي حين يعتبر جزء من الإسرائيليين أن الوضع الفلسطيني والعربي الآن هو في غاية الضعف وبإمكان إسرائيل أن تجني الحد الأقصى من مطالبها، فإن الجزء الآخر والذي يُمثل الجهات الأكثر يمينية في إسرائيل يعتبر أن الوضع الحالي هو وضع مناسب لإسرائيل وهو مرشح للامتداد لفترة طويلة، وبالتالي لا داعي للسعي لإيجاد حل.

هذا الوضع يجري في ظل سلطة فلسطينية منقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الواضح أن الذي يتحكم بهذا الانقسام هو العوامل الخارجية أكثر من ميكانزمات الحراك الداخلي للنظام السياسي الفلسطيني. ويجري كذلك في وضع انتهت فيه شرعية كافة مؤسسات النظام السياسي الذي مضى وقت طويل على انتهاء المدّة القانونية لها. ويجري كذلك في ظل شعور أطراف في هذه السلطة بأنها فيما لو حاولت الاختيار بطريقة مختلفة فإن النموذج الذي انتهت فيه حياة ياسر عرفات من المحتمل أن يتكرر بالنسبة لها أيضاً.



الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها ؟

محسن أبو رمضان *

ارتبطت مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بمنشأ وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ليس بفصائلها وقواها السياسية المختلفة فقط، بل كذلك بالأطر الاجتماعية والمهنية التي تشكلت في سياق تكوين م. ت. ف، والتي تم إعادة هيكلتها على أساس البعد الفلسطيني بعد سيطرة حركة فتح ومشاركة القوى السياسية الأخرى ذات الجذور القومية والتقدمية في بنيتها وتركيبها.

لقد كان التعديل بالميثاق القومي ل م. ت. ف والتي تأسست تاريخياً عبر الجامعة العربية عام ٦٤ وذلك باستبداله بالميثاق الوطني والتأكيد على البعد القطري والهوية الفلسطينية وبخاصة بعد هزيمة حزيران عام ٦٧ وسقوط الرهان على الخيار القومي وازدياد حالة الاهتمام القطري عربياً على حساب القومي العام؛ حيث إن هذا التعديل ثبت الأسس الفلسطينية ل م. ت. ف رغم استمرارية إشارته للجهد القومي؛ وبالتالي فقد وضع الأسس والبنية التحتية لانطلاق المنظمة كمعبر عن الكيانية الوطنية الفلسطينية، المجسد بالنضال الوطني بصورة رئيسية.

قامت م. ت. ف بعد تعديل ميثاقها وسيطرة فصائل المقاومة الفلسطينية على بنيتها وتركيبها ومواردها وإمكانياتها وهيئاتها ومؤسساتها بتأسيس الأطر الاجتماعية والمهنية المنضوية في إطارها وبهدف العمل على تأطير العديد من الطاقات على المستوى النقابي والمهني والاجتماعي، وبخاصة تلك التي لم تكن راغبة بالانضمام للجهد العسكري والمقاوم والمسلح ولكنها تتمتع بطاقات وقدرات وإمكانيات ومهارات تؤهلها لخدمة مسيرة المقاومة والمنظمة عبر الأطر الاجتماعية « الكتاب، الصحفيين والمدرسين، والمزارعين، والعمال، والطلاب، والمرأة... إلخ».

* باحث في شؤون التنمية

قامت الأطر الاجتماعية بحشد العديد من الطاقات الفلسطينية من الشتات بهدف الانضمام في عضوية تلك الأطر. كما مارست الانتخابات الداخلية رغم أنها كانت مبنية على الفصائلية ونظام الكوثة والمحاصصة إلا أنها استطاعت أن تبلور تلك الأطر ذات الطابع المهني، وتصوغ نظامها الداخلي وبرنامجه الاجتماعي من أجل الانطلاق لتمثيل فلسطين بالمحافل الدولية عند عقد مؤتمرات واجتماعات تحت العناوين المهنية والاجتماعية المختلفة؛ وذلك بهدف ترسيخ التمثيل الفلسطيني في تلك المؤتمرات والاجتماعات.

كانت العلاقة بين الأطر الاجتماعية التابعة للمنظمة مقتصرة على قوى التضامن مع الشعب الفلسطيني في البدايات خاصة مع بلدان المنظومة الاشتراكية وأحزابها الحاكمة و الصين الشعبية وحركات التحرر الوطني بالعالم؛ وذلك بهدف توثيق العلاقة مع معظم الأحزاب والقوى ذات الطابع التقدمي أو الليبرالي أو الديمقراطي أو حتى الرأسمالي على قاعدة مفادها المشاركة بتلك المؤتمرات إذا كانت مفيدة للقضية وتوفر منبراً للأطر الاجتماعية عبر الدعوة لتعزيز التأييد لحقوق شعبنا في مقاومة الاحتلال.

الدبلوماسية والاعتراف بالمنظمة

لقد حدث التحول النوعي في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بعد الاعتراف بـ م. ت. ف ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني على ضوء قمة الرباط عام ١٩٧٤، وبعد إقرار الأمم المتحدة عضوية المنظمة كمرقب في العام ذاته، حيث أضحت المنظمة هي البيت للشعب الفلسطيني والإطار المعنوي المعبر عن حقوقه بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على قاعدة البرنامج مرحلي الذي أقرته الدورة ١٢ للمجلس الوطني الفلسطيني وذلك في إطار التحول بالفكر السياسي الفلسطيني ليصبح منسجماً مع مفاهيم الواقعية الثورية وعلى خلفية التحول الذي جرى في الصراع العربي الإسرائيلي بعد نتائج حرب أكتوبر الإيجابية على الصعيد العربي والتي ساهمت، أي نتائج الحرب، في تعديل توازنات القوى الناتجة عن هزيمة حزيران عام ٦٧، حيث استطاع الفكر السياسي الفلسطيني التقاط هذه الحلقة الهامة بالتحول والإمساك بها؛ وبالتالي تبني البرنامج مرحلي الذي حظي بالموافقة والتأييد العربي والدولي.

ورغم الجدل الذي اكتنف البيت الداخلي الفلسطيني والتمحورات الفلسطينية التي نتجت عنه عام ٧٤، في ضوء تبني المنظمة للبرنامج مرحلي، حيث تم تكوين جبهة الرفض التي لم توافق آنذاك على البرنامج مرحلي واستمرت بالتمسك بهدف التحرير الشامل، إلا أن هذا البرنامج هو الذي سادح حيث تمت إعادة اندماج جبهة الرفض بفصائلها المختلفة في ترقية م. ت. ف؛ وقد جرى هذا الاندماج عام ٧٨، بعد إقرار كافة الفصائل وعلى قاعدة وثيقة طرابلس بعدم توافر الفرصة للتسوية، وبضرورة الاستمرار بالنضال من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني على قاعدة البرنامج مرحلي «برنامج النقاط العشرة» الذي أقر من قبل المنظمة عام ٧٤.

شكل الاعتراف بـ م. ت. ف عام ٧٤ تحولاً نوعياً بالمسيرة السياسية والدبلوماسية لها، حيث تم افتتاح بعثات دبلوماسية للمنظمة بالعديد من بلدان العالم، وبخاصة في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق وبالعديد من

بلدان أوروبا وآسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية هذا إلى جانب البلدان العربية؛ وبالتالي فإنه يمكن التأريخ لبدء مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الرسمي بعد عام ٧٤، وعبر افتتاح السفارات والبعثات الدبلوماسية التابعة للمنظمة .

لعبت البعثات الدبلوماسية للمنظمة دوراً هاماً في نشر القضية الفلسطينية في بلدان العالم وساهمت بالبدابات في توثيق عرى العلاقة ما بين المنظمة والحكومات المستضيفة لمقار بعثات المنظمة، وقد أعطيت البعثات مساحة واسعة خاصة في بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية للنشاط والفاعلية، كما ساهمت في تنفيذ بعض البرامج المفيدة لشعبنا مثل البعثات الطلابية ومنح العلاج ودورات التثقيف والكادر هذا إلى جانب الفاعليات والأنشطة التي كانت تنظمها الممثلات الفلسطينية بالمناسبات الوطنية، مثل: يوم الأرض، أو وعد بالفور، أو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني وغيره من الفاعليات التي تؤكد تضامن شعوب العالم مع عدالة قضية شعبنا وفي مواجهة الاحتلال ولضمان حق شعبنا بالحرية والانعقاد والاستقلال الوطني .

يكنم التحول النوعي أيضاً في تأسيس واستقبال البعثات الدبلوماسية للمنظمة بالإقرار بها كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني رسمياً بعد ما كانت العلاقات مقتصرة على علاقات الفصائل بنظرائها من قوى التحرر الوطني والديمقراطي بالعالم، إلى جانب العلاقة مع الأطر الاجتماعية الماثلة من طلاب، ومزارعين، وعمال، ونساء، وكتاب، وصحفيين . . . إلخ، أي أن الإقرار بشرعية المنظمة ووحداية تمثيلها عمق بعد الاعتراف الرسمي وأعطى زخماً جديداً يضاف إلى الجهد الفصائلي كل على حدة أو إلى جهد الأطر المهنية والاجتماعية التابعة للمنظمة، الأمر الذي تم به تجاوز المرحلة السابقة للاعتراف بالمنظمة، حيث ساد الإرباك بين العديد من الأوساط الرسمية بالعالم بكيفية التعامل معها، وبخاصة في ظل الدعاية الصهيونية المدعومة من قوى الرأسمال العالمي وخاصة الولايات المتحدة وبعض أصدقاء إسرائيل وحلفائها التقليديين من بلدان أوروبا، حيث حاولوا التحريض ضد المنظمة بوصفها وفق ادعاءاتها التحريضية مجموعة من العصابات «أو الإرهابيين» في إطار الدعاية والتحريض الصهيوني الحاقده بحق الحركة الوطنية وفصائلها المقاومة في تلك الفترة؛ وبالتالي فقد شكل الاعتراف بالمنظمة وتأسيس المقرات الدبلوماسية التابعة لها في بلدان العالم صفقة قوية لإسرائيل ولدعايتها الصهيونية ولأصدقائها من قوى الرأسمال والاستعمار العالمي إضافة للانجاز الخاص بالمنظمة كحركة تحرر وطني فلسطيني أصبح معترفاً بها، وكقائد للنضال الوطني الفلسطيني باتجاه تحقيق أهدافه بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

تأثرت أوضاع المقرات الدبلوماسية للمنظمة بالبيئة السياسية والداخلية للبلدان المستضيفة إلى جانب تطور علاقة المنظمة بالنظام المستضيف وأوضاع المنظمة بالسياق السياسي العربي والدولي نفسه، ففي بعض البلدان أصبحت الممثلة الفلسطينية عبارة عن سفارة يتم التعامل معها بذات الآلية؛ وفي بعض البلدان انحصر دور الممثلة بأمور محددة مقتصرة على القضايا الشكلية والبروتوكولية الرسمية دون أدوار فاعلة ومهمة أو مؤثرة، كما كانت البعثات الدبلوماسية الفلسطينية تنشط مع نشاط م . ت . ف وزيادة درجة الاعتراف بشرعيتها عربياً ودولياً، إلى جانب الزخم الذي كانت تحصل عليه جراء صمود المقاومة كما جرى في بيروت عام ٨٢، حيث

تعاطفت شعوب بلدان العالم مع المنظمة ضد العدوان الإسرائيلي الذي رمى إلى تحطيم البنية التحتية وكسر إرادة الكفاح والمقاومة وتطوير قيادة المنظمة لتندرج في إطار الحلول «السلمية» وبرامج «التسوية» المطروحة بالمنطقة ومن أجل إجبارها على التنازل عن أهداف النضال الفلسطيني المعمد بمسيرة التضحيات، والتعاطف أيضا برز بسبب المجازر الإسرائيلية الوحشية والتي كان أبرزها مجزرة صبرا وشاتيلا حيث كشفت، أي المجازر، عن الوجه البشع للصهيونية باستهدافها للأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء من أبناء شعبنا في لبنان، كما أن التأييد والتعاطف للمنظمة والذي استثمرته المقرات الدبلوماسية في بلدان العالم كان يزداد عندما كانت تحدث الهبات الشعبية وأعمال التصادم الشعبي في مواجهة الاحتلال عبر الإضرابات والمواجهات الجماهيرية مع جنود الاحتلال التي كانت تحدث بالأراضي المحتلة، والتي كانت تنظمها الحركة الوطنية عبر الطلاب والشباب والنساء والتجار، من أجل مواجهة مشاريع الاحتلال وبخاصة الإدارة المدنية عام ٨٢ ومشاريع روابط القرى أو أية مشاريع تهدف لتقويض الحقوق الوطنية لشعبنا وتلتف على أهدافه بالحرية والاستقلال الوطني وتحقيق تقرير المصير والعودة.

الانتفاضة والدبلوماسية

لقد اثبتت التجربة وثوق العلاقة الجدلية والترابطية بين قوة المنظمة شعبياً وقدرتها على التأثير الدبلوماسي بالساحة الدولية، فعندما انطلقت الانتفاضة الشعبية الكبرى في نهاية عام ٨٧، حيث كان طابعها جماهيرياً وديمقراطياً ومضمونها تحريراً ووطنياً، التقطت قيادة م. ت. ف هذا التحول النوعي، حيث تم إدخال مصطلح الانتفاضة بالقاموس الدولي، واحتل خبرها الأولوية على أخبار وكالات الأنباء العالمية، حيث برز الاحتلال بوجهه الاستعماري والكولونيالي والعسكري وبرز شعبنا عبر انتفاضة أطفال الحجارة، كشعب مقاوم بوسائل غير عنيفة وعبر العمل الجماهيري المنظم في مواجهة بطش وظلم وقهر الاحتلال في مسعى كفاحي يرمى إلى تحقيق أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال.

لقد انعكس المسار الوطني والديمقراطي للانتفاضة على وثيقة الاستقلال التي أعلنتها قيادة المنظمة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت بالجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨ والتي أسميت دورة الانتفاضة حيث برزت أهداف شعبنا وانتفاضته في برنامج وأهداف وثيقة الاستقلال من حيث التأكيد على إقامة الدولة في حدود الرابع من حزيران عام ٦٧، وضمان حق شعبنا بالسيادة وتقرير المصير إضافة إلى تأمين حق عودة اللاجئين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤.

ساهم الزخم الشعبي الذي أعطته الانتفاضة الجماهيرية في تعزيز مكانة المنظمة وبالتالي مكانة الدبلوماسية الفلسطينية، حيث أدى اعتراف أكثر من ١٢٠ دولة بوثيقة الاستقلال إلى تحويل مقرات البعثات الدبلوماسية إلى سفارات في معظم الدول التي اعترفت بالوثيقة، كما جرى افتتاح مقر للمنظمة في واشنطن بعد المباحثات التي تمت بين المنظمة والسفير الأمريكي في تونس عام ٨٨-٨٩، الأمر الذي عزز من قوة المنظمة ومن مكانتها الدبلوماسية بالعالم.

السفارات والممثلات الفلسطينية بعد عام ١٩٩٤ :

لقد أدى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عام ٩٤ على أثر توقيع اتفاق أوسلو إلى تحولات في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني برمته، فقد تم إعطاء الثقل الأكبر للسلطة وتم تهميش هيئات ومؤسسات م. ت. ف التي تم استخدامها لأهداف سياسية في مناسبات محددة، مثل دورة المجلس الوطني الذي عقدت في غزة عام ٩٦ في إبان زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلنتون؛ وذلك بهدف تعديل الميثاق الوطني بحيث ينسجم مع الظروف السياسية الجديدة وسياق التسوية الذي ارتبط بمنهج اتفاق أوسلو، وقد ترافق ذلك مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ألغى القرار السابق عام ٧٤ والذي اعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية وذلك كإحدى الثمار الهامة التي قطفتها إسرائيل من توقيع اتفاق أوسلو.

إن تهميش م. ت. ف وزيادة الاهتمام وتأثير وثقل السلطة في بنية النظام السياسي الفلسطيني إضافة إلى إلغاء القرار الخاص بالصهيونية كحركة عنصرية أدت إلى تراجع عمل السفارات والدبلوماسية الفلسطينية بالشتات حيث ساد انطباع بأن هناك انفراجاً وقد اقتربت عملية التسوية باتجاه إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وقد حدث هذا الانطباع تحت مبرر المباحثات والمفاوضات المستمرة بين قيادة م. ت. ف وحكومات إسرائيل المختلفة، حيث اضعف هذا الوضع قدرة الفلسطينيين على إقناع الرأي العام بضرورة عزل إسرائيل كدولة احتلال تمارس الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي وآليات من التمييز العنصري، وتبلور تصور عالمي بأن الفلسطينيين والإسرائيليين يسعون لإغلاق الملف الفلسطيني وتحقيق التسوية وبخاصة في ظل الرعاية الأمريكية للمفاوضات والانطباعات التي كانت تشيعها الإدارة الأمريكية عن مسار التسوية وبأن الأمور تتجه باتجاه الانفراج والحل.

كما أدى تهميش مؤسسات وهيئات م. ت. ف إلى إضعاف السفارات والبعثات الدبلوماسية، حيث أصبح الثقل الرئيسي لصالح السلطة وأصبحت المنظمة ليست أكثر من بنود مالية تدرج شهرياً على موازنة السلطة، وأصبح السفراء وممثلو البعثات الفلسطينية بالشتات لا يملكون المواد السياسية الضرورية لمجابهة الاحتلال وممارساته التوسعية وإجراءاته العنصرية تحت مظلة المفاوضات الجارية بين الطرفين.

لقد تضخم جهاز السلطة من وزارات وأجهزة أمنية وترهلت أجهزة وهيئات م. ت. ف وانعكس ذلك بالضرورة على السفارات والبعثات الدبلوماسية، التي أصبح دورها تمثيلاً رسمياً وغير فاعل أو مؤثر لصالح القضية الفلسطينية، بسبب اشتراطات وتدابير اتفاق أوسلو وسياق التسوية بين الطرفين وحالة الاختلاف الذي أبرزه الاتفاق على مكانة القضية التي بدأت تفقد بعدها التوحيدي، وبدأ يبرز الشقاق والخلاف في بنية الحركة الوطنية وبخاصة مع بروز نشاط حركة حماس كممثل لأكبر حركات الإسلام السياسي في الوطن، وعدم اندماجها هي والجهاد الإسلامي في بنية وتركيبة المنظمة إضافة للاستمرار في عدم الاتفاق على رؤية وسياسة توحيدية بين الفاعليات الوطنية والإسلامية المختلفة حيث ساد الخلاف بين نهجي المفاوضات والمقاومة.

السفارات إنجازات أم مراوحة بالمكان

بعد انطفاء وهج الانتفاضة الشعبية الكبرى التي تم استيعابها باتفاقات أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبسبب حالة التهميش الذي صاحب تكوين السلطة فيما يتعلق ب م . ت . ف ، بدأ هذا الوضع يسحب نفسه على السفارات الفلسطينية بالخارج ، حيث تراجعت حدة الدافعية وأصبح عملها روتينياً ونمطياً وتقليدياً يقتصر على المناسبات والاتصالات الرسمية مع الجهات الحكومية بالبلدان المضيفة ، وبدا الترهل والضعف يرسم معالمه على عمل تلك السفارات ، وبخاصة إذا أدركنا أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أصبحت تعمل كوزارة خارجية في إطار ثقل السلطة وزيادة وزنها على حساب المنظمة ومؤسساتها وسفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية بالخارج .

ولعل طول الفترة الزمنية لمشأ وتطور م . ت . ف والحركة الوطنية الفلسطينية الذي ارتبط بطول الفترة الزمنية لوجود موظفي السفارات والمقرات الدبلوماسية ، في ظل عدم تحقيق إنجازات فعلية تقود إلى تحويل السلطة إلى دولة قد أدى إلى ترهل العديد من السفارات ، وبرز العديد من المظاهر السلبية منها اندماج الممثلين الدبلوماسيين بعلاقات رسمية مع الأنظمة السياسية للبلدان المضيفة ، وذلك على قاعدة استثمار الموقع والنفوذ خدمة للمصالح الذاتية ، وقد تترجم ذلك أيضاً في طبيعة المشاريع التجارية والربحية التي كان ينفذها بعض المتنفذين من الدبلوماسيين الفلسطينيين وذلك في البلدان المضيفة بالتعاون مع رجال الأعمال ومع أصحاب النفوذ السياسي ، الأمر الذي عكس انطباعاً سلبياً عن أداء الممثلين الدبلوماسيين في ظل تصاعد الانتقادات الخاصة بوجود ظاهرة الفساد في التركيبة الداخلية للسلطة وفي م . ت . ف حيث تصاعدت في منتصف الثمانينيات حدة الانتقادات سواء من قبل منظمات المجتمع المدني أو من قبل بعض الهيئات الدولية مثل تقرير «روكار» عام ٩٩ ، إلى جانب التقارير الصادرة عن المجلس التشريعي ومنظمات حقوق الإنسان وذلك بصدد ظاهرة الفساد واستخدام الموقع والنفوذ لتحقيق المنافع الذاتية ، وعن هدر المال العام وضعف القضاء المستقل وعدم تفعيل آليات الرقابة والمساءلة وضعف الشفافية ، حيث أثرت شريحة سياسية وإدارية نافذة بالسلطة على حساب السواد الأعظم من الفقراء وسادت ظاهرة الاحتكارات عبر تحالف رجال الأمن مع الاقتصاد والسياسة ، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي للتركيز على ظاهرة الفساد ، وصياغة مقولات الإصلاح ، وضرورة تحقيق آليات من الشفافية والرقابة والمساءلة « والحكم الصالح » في تركيبة السلطة حتى تصبح مؤهلة لإدارة شؤون الدولة المستقبلية^١ .

صحيح أن تركيز الرباعية عام ٢٠٠٢ على عملية الإصلاح وإصرارها على قيام السلطة باعتماد كل من القانون الأساسي واستقلال القضاء وإصرارهم على ضرورة تحقيق الإصلاح المالي والإداري والذي أدى إلى إعادة هيكلة وزارة المالية ، بحيث تم في تلك الفترة توحيد أوجه الصرف والعوائد ومحاولة إغلاق الحسابات

١ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - ورقة موقف / حول إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٢

الفرعية، في محاولة لإنهاء ظاهرة الاستحواذ والسيطرة ونهب الثروات العامة، إلى جانب اتخاذ إجراءات وفق توصية «روكار» بتحقيق حكومة «رشيقة» غير ثقيلة تستطيع أن تنجز مهماتها بصورة مهنية وفي إطار الإصلاح وإعادة الهيكلة الإدارية التي تضمن التوظيف على أساس الكفاءة وترسخ قوانين عاملة على ضمان الحقوق مثل الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والعمل إلى جانب تشريعات تهم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومصالح الفئات الاجتماعية المهمشة «كالشباب، والمرأة والمزارعين... إلخ»، إلا أن الصحيح كذلك يشير أن هذا الجهد الإصلاحي الذي استجابت له السلطة نسبياً من قبل ضغوطات المجتمع الدولي قد أبرز مدى اعتمادية السلطة على المساعدات التمويلية الدولية والذي تم التهديد بقطعها إذا لم تقم السلطة باتخاذ إجراءات جادة لإعادة هيكلة وإصلاح السلطة، كما أن الصحيح أيضاً أن تلك الضغوطات جاءت بسبب مواقف الرئيس الراحل ياسر عرفات الراضة لمقترحات كامب ديفيد ٩٩-٢٠٠٠ في حينه، حيث حاول المجتمع الدولي مجسداً بالرباعية تصوير عدم التقدم في المسيرة السياسية بأنه يعود إلى «فساد السلطة وليس إلى استمرار الاحتلال العسكري الكولونيالي التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وعليه فقد انعكست إجراءات الإصلاح على حالة الممثلات والسفارات الفلسطينية بالخارج ولكن بدرجة بسيطة؛ حيث إن ثقل السلطة وزيادة وزنها وتأثيرها بالنظام السياسي الفلسطيني أبقى التركيز في عملية الإصلاح على مؤسسات وهياكل السلطة أكثر من المنظمة إلا أن الأصوات الخاصة بالإصلاح بدأت ترتفع كذلك فيما يخص حالة السفارات الفلسطينية بالخارج وتزايدت حدة الانتقادات عليها، حيث تم تظهير نقاط الضعف والترهل في تركيبة وأداء السفارات الفلسطينية ومنها أن العديد من السفراء مازالوا في مناصبهم منذ تأسيس مكاتب المنظمة بالبلدان المستضيفة فبعض منهم ضعف أدائه؛ حيث إن هذه المهنة بحاجة إلى بناء ومهارات مستمرة ومتواصلة، فالأداء في مرحلة التحرر يختلف عنه في مرحلة بناء السلطة على طريق الدولة، والبعض الآخر كبر بالسن وأصبح لا يستطيع موازنة عمله ونشاطه بسبب المرض، أو أصبح يستخدم هذا الموقع لتحقيق مصالح وامتيازات عبر المشاريع الربحية الخاصة وفي إطار عدم الاكتراث بالعمل لصالح القضية الوطنية عبر أنشطة وبرامج وفاعليات تبقى التأييد الدائم لعدالة قضية شعبنا في مواجهة الاحتلال وإجراءاته الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية بحق الشعب والأرض الفلسطينية، ومنها أن بعضاً من هؤلاء السفراء أو المتنفذين تماهوا مع سياسة الدولة أو الحكومة القائمة بالبلدان المضيفة وأصبحوا يمثلون تلك الدول أو الحكومات لدى المنظمة وليس العكس؛ وذلك بعد سنوات طويلة من العمل والاندماج في التركيبة الرسمية للحكومات بما يتبع ذلك من تبني لسياساتها وليس بالضرورة تبني سياسات وبرامج الحركة الوطنية بما أننا ما زلنا نمر في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي.

والخطير بالأمر أن أجواء اتفاق أوسلو ورسالة الاعتراف المتبادل ما بين المنظمة وإسرائيل رغم أن هذا الاعتراف لم يكن متكافئاً فقد اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين دون أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني بما يشمل الحق في تقرير المصير، بالوقت الذي قامت المنظمة فيه بالاعتراف بدولة إسرائيل وبحقها بالوجود، إلا أننا نقول إن أجواء اتفاق أوسلو وما تولد عنه من اعتراف «متبادل» قد أدت إلى تقليص حدة الاحتقان ما بين السفارات الفلسطينية من جهة والسفارات الإسرائيلية وأصبح ليس غريباً التقاء الممثلين

الفلسطينيين والإسرائيليين في مناسبات تدعو لها الحكومات والدول المضيفة؛ الأمر الذي أزال الرفض الفلسطيني السابق لظاهرة العلاقات أو «التطبيع» وأصبح اللقاء مع الممثلين الإسرائيليين ليس خارجاً عن السياق، حيث أدى هذا الأمر إلى إضعاف الحركة الشعبية ونشطاء المجتمع المدني الذين كانوا وما زالوا يدعون إلى مقاطعة إسرائيل بوصفها تمارس انتهاكات فظة بحق الشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان وتتجاوز القانون الدولي وتمعن في تقويض وثيقة جنيف الرابعة بحق أبناء شعبنا، علماً بأن العديد من اللقاءات التي أصبحت تنظم بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو استغلت بصورة بشعة لإعطاء انطباع بأن الفلسطينيين والإسرائيليين يقومون بالتفاهم والاتفاق على قضايا ذات إشكالية بهدف تذييلها وحلها، كما أن العديد من تلك الأفكار استطاع المستوى السياسي الرسمي الإسرائيلي الاستفادة منها لبلورة بعض الخطط والمقترحات المقدمة للقيادة الفلسطينية وبهدف المساهمة في تقويض أهداف شعبنا وتقديم حلول منقوصة على حساب أهدافه بالحرية والاعتناق وتقرير المصير والعودة، ولعل جميعنا يذكر أن اتفاق أوسلو نفسه كان نتاجاً لحلقة نقاش بين ممثلين فلسطينيين وإسرائيليين برعاية الحكومة النرويجية ثم تطور لاتصالات رسمية بين قيادة م.

ت. ف وبين ممثلين رسميين إسرائيليين، كما أن العديد من الأفكار الذي تم تناولها في مقترحات كامب ديفيد التي جمعت الرئيس عرفات إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك باراك برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق كلنتون، كانت نتاجاً لتفاعلات في حلقات نقاش بين بعض الفلسطينيين من المثقفين وبين إسرائيليين على مستوى غير رسمي، كما نتذكر مركز بيريس للسلام الذي أصبح يحصل على تمويل كبير وسخي من المجتمع الدولي وبهدف تنفيذ أنشطة تطبيقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومنها بذور السلام، وإقامة مخيمات صيفية مشتركة تجمع الشباب الفلسطيني والإسرائيلي في أماكن مختلفة من العالم.

إن الأجواء الواردة أعلاه دفعت السفراء ومثلي السفارات الفلسطينية للالتقاء مع نظرائهم الإسرائيليين وعدم الامتناع عن الجلوس معهم حين يتم تنفيذ أنشطة ثقافية أو دبلوماسية برعاية الدول والحكومات المضيفة، الأمر الذي انعكس بالسلب على أنشطة المقاطعة التي كانت تدعو إليها منظمات وحركات شعبية مناصرة للقضية الفلسطينية في تلك البلدان نفسها.

السفارات الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس

بعد النجاح الكبير الذي حققته حركة حماس في ضوء الانتخابات النيابية العامة في يناير ٢٠٠٦ طالبت حركة حماس بعكس هذا الانجاز على تركيبة السلطة والمنظمة، بما يضمن حصة واسعة وميزة لها سواءً بالمحافظات أو السفارات الفلسطينية بالخارج، وبخاصة لأن نتائج الانتخابات قد عززت من قوة ونفوذ حركة حماس على المستوى الجماهيري المعكوس انتخابياً في إطار المجلس التشريعي وبسبب عدم الاتفاق على مرجعية الانتخابات، حيث لم يشمل اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ هذه المرجعية^٢، ونتيجة لعدم الإقرار بمبدأ التداول السلمي

٢. المصري هاني «ماذا وراء الضجة حول مشاركة حماس بالانتخابات» جريدة الأيام بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٥ ص ٢٢

للسلطة من قبل حركة فتح التي كانت مسيطرة على الوزارات المدنية والأجهزة الأمنية وكافة القادة والهيئات الحكومية، ورغبة حركة حماس بإنجاز عملية التغيير بصورة سريعة، فقد أدى ما تقدم إلى تعزيز حالة الاحتقان بين الطرفين الذي كان له جذوره الاجتماعية والسياسية، وبخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وترسيخ نمط ازدواجية السلطة بين فتح ومكونات السلطة من جهة وحركة حماس من جهة ثانية، حيث ساهم هذا الاحتقان في اشتباكات بين الطرفين واحتكاكات مختلفة بالميدان أدت إلى زيادة الهوة بين الطرفين؛ الأمر الذي دفع بعض البلدان العربية ومنها السعودية باستضافة الطرفين وإقناعهما بالتوقيع على اتفاق مكة الذي لم يعمر طويلاً، حيث استمرت الاشتباكات وصولاً لقيام حركة حماس « بالانقلاب » أو الحسم العسكري في ١٤ / حزيران / ٢٠٠٧ والذي أدى إلى سيطرة حركة حماس بصورة شاملة على المبنى الوزاري والأمني وعلى كافة المقار والهيئات والمباني التابعة للسلطة بقيادة حركة فتح، داخل قطاع غزة.

من الواضح ان أحد المحاور الرئيسية في إطار اتفاق مكة كان يتجسد بموضوعه « المحاصصة » أي اتفاق الحركتين على النسب والحصص بالوزارات والمحافظات والسفارات؛ وقد تعزز موقف حركة حماس في ضوء نتائج الانتخابات النيابية العامة في يناير / ٢٠٠٦ كما ذكرنا.

عندما شكلت حركة حماس الحكومة العاشرة والتي كانت نقية من أعضاء الحركة بعد رفض القوى السياسية والكتل البرلمانية الأخرى الدخول في إطارها، قامت وزارة الخارجية التابعة للحكومة برئاسة حركة حماس بمحاولات لإجراء تعديلات في بنية الوزارات والسفارات؛ ولكنها اصطدمت بجدار صلب صد عملية التغيير بها، حيث ترسخت مصالح شرائح وقيادات متنفذة في إطار السفارات الفلسطينية بالخارج التي منعت محاولات التغيير، طبعاً ولم يكن التغيير المراد إلا باتجاه تعديل توازنات القوى لتصبح متوازنة بين حماس وفتح وليس بالضرورة أن يقوم التغيير المنشود على أسس مهنية وإصلاحية تصلب البنية وتعمل على تقوية الأداء، أي أن التغيير المطلوب كان مبنياً على قاعدة الكوتا والمحاصصة ليس إلا.

السفارات بين المنظمة والسلطة

بعد أحداث حزيران / ٢٠٠٦ والتي أدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، انشطرت بنية النظام السياسي الفلسطيني فقد ساد حكومتين وجهازين للقضاء وتعطل عمل المجلس التشريعي، وقام الرئيس أبو مازن بتشكيل حكومة تسيير أعمال بالصفة الغربية برئاسة د. سلام فياض، استمرت تزاوُل عملها إلى الآن بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي، حيث أصبحت تستمد صلاحياتها من الرئيس مباشرة و تصوغ القوانين التي تقر من الرئيس وليس من المجلس التشريعي الأمر الذي أدى إلى تهتك القانون الأساسي الناظم لعمل السلطة وبالمقابل فإن حركة حماس تفردت بالحكم في غزة وحاولت تفعيل كتلة الإصلاح والتغيير لسن تشريعات لصالحها رغم امتناع باقي الكتل البرلمانية للمشاركة في تركيبة المجلس، كما قام الرئيس أبو مازن بالاستفادة من هيئات المنظمة وبخاصة المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لتشريع قراراته السياسية والإدارية المحددة.

بعد حسم موضوع السفارات لصالح استمرارية سيطرة قيادة المنظمة عليها على أثر أحداث قطاع غزة التي أخرجت حركة حماس عن إطار المنافسة فيما يتعلق بالسفارات الخارجية، حيث فرض الحصار على القطاع واستمر المجتمع الدولي بالتعامل مع حماس كحركة محظورة وخارجة عن الشرعية والقانون حيث استمرت سياسة مقاطعة الحركة وعدم الاعتراف بها وفق شروط الرباعية، حيث حددت الأخيرة شروطاً للاعتراف بالحركة مجسدة « بإدانة الإرهاب »، والاعتراف بإسرائيل، والإقرار بالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل.

إن خروج حركة حماس عن إطار المنافسة في مجال السفارات والبعثات الدبلوماسية لم يمهّد الصراع على تلك السفارات؛ فقد استمر الخلاف بين الدائرة السياسية للمنظمة برئاسة عضو اللجنة التنفيذية السابق فاروق القدومي وبين وزارة الخارجية الفلسطينية التابعة لحكومة تسيير الأعمال برئاسة د. فياض والمدعومة من قبل الرئيس أبو مازن.

حاول القدومي التأكيد على تبعية السفارات لصلاحياته على اعتبار أن السفارات هي من اختصاص المنظمة إلا أنه فشل في إطار استمرارية تهميش واستخدام هيئات المنظمة وفي سياق ترسيخ الثقل والوزن لصالح السلطة ووزاراتها ومنها وزارة الخارجية.

ومن المهم الإشارة إلى أن محاولات أولية تمت باتجاه إجراء تغييرات في السفراء في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث نشطت الأصوات التي تطالب بالإصلاح في بنية وتركيب السلطة والمنظمة وتزايد ارتفاع تلك الأصوات بعد وفاة الرئيس عرفات وتسلم الرئيس أبو مازن للرئاسة في الانتخابات التي جرت في يناير / ٢٠٠٥؛ فقد تم الاستغناء عن بعض السفراء المتقاعدين وكبار السن وغير القادرين على مواكبة التغيير والتطور، وتم التجديد ببعض الطاقات الشابة الجديدة، التي حاولت إحداث عمليات من التغيير إلا أن تلك المحاولات بقيت دون سياسة منهجية وبصورة رسمية وتستند إلى نشاط السفير ذاته، كما أن تلك المحاولات اصطدمت بمصالح فئات وشخصيات نافذة متواجدة تاريخياً في بنية السفارات كما أن سياسة التصالح وعدم التصادم مع إسرائيل أضعفت من دور السفارات رغم التغييرات الشكلية ولكن الهامة التي تمت ببعض منها عبر تعيين طاقات جديدة ذات طابع شبابي وحيوي، بدلاً من تلك المتقادمة والتي أصبحت غير قادرة على التواصل حيث أثبتت التجربة أن التغيير لا يكمن فقط في تغيير الأشخاص ولكن بالنهج والسلوك والأداء بصورة رئيسة^٣.

السفارات بالوضع الراهن

حسمت مسألة الإشراف على السفارات بعد انتهاء معركة فاروق القدومي وخسارته أمام الرئيس أبو مازن في اختيار المؤتمر السادس لحركة فتح الذي عقد في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية، حيث تم إسقاطه من عضوية اللجنة المركزية لفتح كما تم أيضاً إسقاطه من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة؛ وبالتالي فقد استقرت الحالة

٣. ملاحظة: تم في عام ٢٠٠٥ تعيين بعض الشخصيات ذات العلاقة مع منظمات المجتمع المدني أو التي تملك معرفة لغات أجنبية ومهارات حديثة منهم « عزت عبد الهادي الذي تم تعيينه سفيراً في استراليا، وصلاح عبد الشافي في السويد.

على إشراف وزارة الخارجية الفلسطينية على السفارات ومقرات البعثات الدبلوماسية الفلسطينية بالخارج ، إلا أن التنازع على صلاحيات الإشراف والمتابعة الإدارية والمهنية لم يشر إلا إلى صراع على النفوذ السياسي سواءً الفصائلي أو الشخصي ولكن لم يتطور إلى صراع بالمنهج باتجاه محاولة إصلاح عمل السفارات لتصبح ممثلة للتجمعات الفلسطينية بالشتات ومعبرة عن النضال الوطني الفلسطيني في سياق إستراتيجية كفاحية ووطنية ، وبخاصة إذا أدركنا أن الإطار المرجعي للدبلوماسية الفلسطينية والمجسدة ب م . ت . ف لم تعد تملك وتمارس هذا البرنامج في سياق إقرارها بمنهج المفاوضات « حياة » كإستراتيجية وآلية وحيدة في مواجهة الاحتلال دون غيرها من وسائل الكفاح والمقاومة ، حتى بما في ذلك المقاومة الشعبية أو ذات الطابع القائم على الكفاح المدني مثل حملات المقاطعة وعزل إسرائيل .

وعليه فما زلنا نشهد نفس المشكلات في تركيبة السفارات من حيث الترهل والضعف وعدم التواصل مع التجمعات الفلسطينية في تلك البلدان والتماهي مع سياسات الدول والحكومات المستضيفة والتوجه لاستغلال النفوذ باتجاه تحقيق المصالح الذاتية ، وما زلنا نلاحظ أن السفارات شهدت عمليات ترضية لبعض الفصائل المنضوية في إطار م . ت . ف وهي فصائل صغيرة جماهيريا ولكنها حصلت من أجل تعزيز عملية الولاء السياسي على عدد من السفارات يفوق وزنها بالشارع وتأثيرها بالحياة السياسية العامة ، كما تمت الترضية أيضاً لبعض الكوادر من حركة فتح وبخاصة من الذين تضرروا في قطاع غزة وتراجع دورهم ووظيفتهم السياسية داخل الحركة جراء سيطرة حركة حماس على القطاع؛ الأمر الذي أدى إلى تعويضهم عبر تعيينهم سفراء في بعض من بلدان العالم .

إننا بحاجة إلى إعادة هيكلة وبناء تلك السفارات لتصبح قائمة على المهنية في إطار وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب ، وتجاوز السلبات المذكورة عبر تعزيز العلاقة مع التجمعات الفلسطينية بالشتات ، وصياغة إستراتيجيات وسياسات قادرة على التأثير بمواقف برلمانات وحكومات البلدان المستضيفة ، كما أننا بحاجة إلى تعزيز العلاقة مع قوى التحرر ومنظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية لفضح إسرائيل على سياساتها الإجرامية بحق شعبنا حيث حصار وتجويع غزة ، وتهويد القدس ، وأعمال التطهير العرقي ، وبناء الجدار ، والاستمرار في تعزيز الاستيطان وإقامة منظومة كاملة من المعازل والكتنونات .

إن تجاوز إسرائيل للقانون الدولي ووثيقة جنيف الرابعة وفرضها للعقاب الجماعي على شعبنا وجرائم الحرب التي تمارسها كما أوضح ذلك تقرير غولدستون على ضوء عدوان قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ تؤكد الحاجة إلى الجهد الدبلوماسي لمحاصرة إسرائيل ومقاطعتها وفرض العقوبات عليها وملاحقة قادتها أمام المحاكم الدولية كمجرمي حرب ، وليس القيام بالاجتماع معهم تحت أية مبررات سواءً أكانت رسمية أو دبلوماسية أو أكاديمية أو غيرها .

٤ . راجع بيان حملة المقاطعة تجاه اجتماع السفير الفلسطيني جنوب إفريقيا مع نظيره الإسرائيلي في نشاط ثقافي أو أكاديمي معين وذلك في أغسطس ٢٠١٠ .

إن تشكيل بعض التجمعات الجماهيرية بالخارج والتفاف فلسطيني الشتات حولها والانتماء لها والقيام بأنشطة في إطارها مثل اطر حق العودة التي أصبحت منتشرة بالعديد من العواصم الأوروبية إضافة للولايات المتحدة، يعكس حقيقة أن السفارات لم تعد المعبر الحقيقي عن التجمعات الفلسطينية بالشتات، وأن هناك حاجة ماسة وموضوعية لتشكيل حركات واطر وتجمعات مثل حق العودة وغيرها للتعبير عن هموم وتطلعات شعبنا بالشتات، وبهدف دمجها بالنضال في مواجهة سياسات إجراءات الاحتلال الاستعمارية الصلابة^٥.

إن أزمة السفارات والدبلوماسية الفلسطينية مرتبطة عضوياً بأزمة المنظمة، فإصلاح الأخيرة وإعادة بنائها وإجراء الانتخابات بها على قاعدة التمثيل النسبي الكامل وفق وثيقة الوفاق الوطني في يناير / ٢٠٠٥ سيساهمان بالضرورة في إصلاح الدبلوماسية الفلسطينية على طريق تعزيز دور الشتات وإشراكه في برنامج المنظمة الذي يجب أن يستند إلى رؤية كفاحية تستند إلى حقوق شعبنا بالحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

٥ . مقتطفات من مداخلة د. جورج جقمان في مؤتمر نظمته مؤسسة مواطن في رام الله - شباط / ٢٠١٠ .



أزمة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني

صلاح عبد العاطي *

تمهيد:

يشكل التحول الديمقراطي في الوطن العربي وبالذات في فلسطين متطلباً رئيسياً لنهوض المجتمع من أزماته ومشكلاته المعقدة والتي باتت تتعقد كل يوم، ولكن هذا التحول ما زال ضرورة غائبة، نتيجة مجموعة من المعوقات الداخلية المتشابهة في معظم الدول العربية، ومنها المجتمع الفلسطيني، وإن كان ينفرد بخضوعه لنير الاحتلال، الذي يشكل معيقاً خاصاً أمام تحوله الديمقراطي، إلا أن المعوقات الداخلية تبقى الأكثر صعوبة والأشد تحدياً، لكونها جزءاً أصيلاً من ذات الجسم العربي.

قبل الخوض التطبيقي والفعلية لحال الديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني، وقبل رسم خريطة الحضور الديمقراطي الفلسطيني الحالي وأزماته والتي على رأسها اليوم يقف الانقسام وتداعياته الكارثية، لا بد لنا من تحديد مفهوم الديمقراطية الذي يمكن له أن يشكل أساساً للتطور الاجتماعي والسياسي المنشود في فلسطين، وبخاصة لأن حدود هذا المفهوم أصبحت عائمة جداً في السنوات الأخيرة، واختلطت بعناصر ومكونات وهمية، هي أبعد ما تكون عن المعنى الحقيقي للديمقراطية، حيث أصبح من غير المستغرب أن تجد معظم تيارات وفئات المجتمع، السياسية والاجتماعية والمدنية على اختلاف مشاربها الفكرية، تدعو للديمقراطية، لكن كل واحد يتحدث حسب مفهومه الخاص لها.

الديمقراطية مفهوم حدثي يعني: حرية الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع باختيار الأطر القانونية والتشريعية الناظمة لحياتهم وعلاقاتهم الداخلية والضامنة لحقوقهم ومشاركتهم في صنع القرارات، بالتالي فهي مفهوم منبثق عن الإنسان لإدارة حياته وعلاقته، وبالدولة التي يرتبط معها بعقد اجتماعي مدني غير إرثي، لكن هذا المفهوم يتداخل اليوم وبشكل كبير جداً بأطر تاريخية ودينية وهناك من يرفض المفهوم، وهناك من يسعى لمزاوجة المقدس باللامقدس.

* محامي وباحث، ناشط في مجال حقوق الإنسان

قد يتساءل البعض: وما المانع من مزاججة هذه المفاهيم بعضها ببعض؟ إلا أن هذا التزاوج يعني وكأن الديمقراطية مفهوم سياسي فقط، في حين انها مفهوم شامل بشمول مجالات حياة المجتمع نفسها، من السياسية إلى الاقتصاد والتربية والثقافة والعلاقات الاجتماعية.

كما أن الديمقراطية مفهوم يقوم على رابطة المواطنة غير الإرثية والتي لم تتبلور بالكامل في مجتمعاتنا؛ لذا فقد تحولت معظم أحزابنا السياسية إلى «أحزاب عشائرية»، وأصبحت مؤسساتنا «عائلية»، وأضحى الرئيس/ المدير أبا أو عما والشعب/ الموظفين عائلة، وانسحبت تلك العلاقة الهرمية الفوقية بين الأب والأبناء في الأسرة العربية، إلى العلاقة بين النظام السياسي والشعب أيضا، وهي علاقة بطريكية أبوية جاءت وامتدت نتاج عوامل ثقافية ومجتمعية وإصرار البنى التقليدية على محاكاة المفاهيم الحداثية بمنظور تاريخي تقليدي في دائرة مغلقة يدور فيها المجتمع تعيد كل مرة إعادة إنتاج التخلف، وإن كان بصور وإشكال جديدة وللأسف سيبقى هذا الحال قائما طالما لم يحسم المجتمع تلك العلاقة الجدلية بين ماضينا وحاضرنا؛ وبالتالي نحدد كيفية العبور للمستقبل والذي تشكل الديمقراطية أهم ركائزه باعتبارها طريقا للتوحد والتعايش المشترك، والتوافق والمصالحة والصمود... والتحرر.

مظاهر أزمة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني

هنا يجب الانطلاق من الإقرار بوجود أزمة بنوية شاملة تعيق عملية التحرر الوطني والتحول الديمقراطي في فلسطين، الأمر الذي يعني أننا بحاجة إلى إعادة نظر علمية جدية في المكونات والحوامل المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وكذلك ضرورة إحداث تغيير في الوعي والممارسة المجتمعية الفردية والجماعية، وعدم الاكتفاء ببناء هياكل للديمقراطية في «القمة السياسية- انتخابات وأحزاب» دون التأسيس لثقافة الديمقراطية في النظام الاجتماعي والثقافي والتعليمي الفلسطيني، حيث ينتقل الطفل الفلسطيني من ولائه لرب الأسرة الأمر النهائي، الذي لا يخطئ ويجب أن يطاع، ليدخل إلى سلطة «المعلم» الذي يستكمل دور الأب، فهو أيضا أمر ناه ومصدر مقدس للمعلومة، رغم كل ذلك الانفتاح المعلوماتي، ثم تأتي سلطة المدير أو الأمير أو الرئيس في مؤسسات المجتمع والسلطة والتي ينبغي أن تطاع في الخطأ والصواب؛ الأمر الذي يخلق الاستبداد والاضطهاد ويؤدي إلى إيجاد مواطن ذي شخصية مقموعة، مستكين، غير مبدعة وتقديس «الولاء» أكثر من «الانتماء» شخصية خائفة لا تتمتع بجرأة النقد وحرية الرأي والتعبير والتي تتراجع هي وكافة الحريات الديمقراطية العامة والشخصية في ظل حكم بوليسي قمعي يكرس حكم أجهزة أمن السلطة والجيش كسلطة فوق القانون، حيث يحور ويحول دور الجيش وأجهزة الأمن عن دورها ومهاماتها في حفظ أمن المواطن والوطن وصيانة الدستور والقانون - لتصبح حفظ مصالح النخبة السياسية أو العسكرية التي تسيطر على السلطة.

وهنا يكتسب المعيق السياسي الحزبي أهميه خاصة في المجتمع الفلسطيني الذي جعلته ظروفه السياسية واحتلال

أراضيه وتشتيت الشعب الفلسطيني مجتمعا سياسيا يعلي من قيمة وحضور الأحزاب في الحياة الفلسطينية .

وان كان الأصل بأن تقوم الأحزاب بدور ريادي مفترض ومهم في عملية التحول الديمقراطي ، يتمثل في تربية افراده وطينا وديمقراطيا وحشد قواهم لتحقيق تحول يحمي حقوقهم وحقوق المواطنين في المجتمع والتي لن تلبى أو تحترم إلا في ظل نظام ديمقراطي .

ولكن هذا الدور المفترض ، ما زال غائبا عن معظم الأحزاب الفلسطينية ، بل العكس فإنها تمارس عكسه في ممارساتها السياسية والاجتماعية . فتغير الأمناء العامين يتم في الغالب قسرا ، كما لم تفلح الأحزاب في تشكيل روابط مدنية طوعية ، بديلة عن الروابط العشائرية الإجبارية ، رغم أن الحالة الوطنية الكبيرة التي سادت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، أشعرت باضمحلال الروابط العشائرية لصالح الروابط المدنية الوطنية السياسية ؛ لكنها سرعان ما تراجعت وانكشفت الحالة التقليدية والعشائرية والتي ترافقت مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والتي لم تستطع أن تشكل نموذجا ديمقراطيا في الحكم والمساواة واحترام حقوق الإنسان ؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى فشلت الأحزاب السياسية والإعلام والمنظمات الأهلية في اختراق المجتمع ببرامج اجتماعية ديمقراطية قادرة على إصلاح حال المجتمع وبناء استراتيجيات ومؤسسات تضمن قدرة المجتمع على التصدي لتحديات التحرر الوطني من الاحتلال وتحديات البناء الديمقراطي المطلوب .

وفي ظل واقع الاقتصاد الفلسطيني التابع للاحتلال والاستهلاكي والذي اعتمد ويعتمد إلى حد كبير على المعونات والتبرعات الخارجية ، إلى جانب غياب سياسات تنمية تضمن عدالة وشفافية توزيع الموارد ومحاربة الفساد ، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة ، التي تفاقمت بفعل السياسات الإسرائيلية في إغلاق المعابر وفرض الحصار والعدوان على قطاع غزة ، والاستمرار في بناء الجدار وتقطيع أوصال الضفة الغربية ، الأمر الذي أدى إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني .

حيث اعتمد ويزاد اعتماد الإطار «الإغاثي على حساب الإطار التنموي» الأمر الذي أوجد جيشا ضخما من الموظفين الحكوميين ، المعتمدين برواتبهم على المعونات الخارجية ، وكذلك عددا كبيرا من الفئات المستفيدة من برامج المساعدات الدولية سواء التي تقدمها وكالة الغوث أو السلطة أو الأحزاب والمنظمات الأهلية والخيرية ؛ الأمر الذي اوجد ما يعرف بظاهرة «الزبائنية» المنتفعة والتي باتت تكرر علاقات هي على النقيض تماما من العلاقات الديمقراطية .

كان من المفترض أن يشكل تأسيس السلطة الوطنية محطة هامة وفرصة تاريخية للمجتمع الفلسطيني ، بناء نفسه على أسس حديثة وديمقراطية ، مستفيدا من كل الإخفاقات العربية المحيطة به ، على الرغم من بعض الانجازات والتحويلات والنجاحات الجزئية والوطنية التي قامت بها السلطة ، إلا أنها فشلت في ذلك .

ومع إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية أظهر المجتمع الفلسطيني تداولا سلميا للسلطة ، يقل نظيره

في معظم الدول العربية، ولكن الأمر تعقد بعد فرض الحصار الدولي على السلطة وعدم قدرة فقاء السلطة على إيجاد حلول ديمقراطية لكافة الخلافات في الرؤيا والأهداف والمصالح وصراع الصلاحيات ولأسباب داخلية أخرى تتعلق بالحزبين « فتح وحماس » وضعف بني المجتمع المدني، ولأسباب خارجية يقف على رأسها انسداد الأفق السياسي وممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لدولة الاحتلال، وانقسام النظام العربي والإقليمي، وتواطؤ المجتمع الدولي وصمته على جرائم الاحتلال.

حيث بدأت مؤشرات الانقسام السياسي منذ ظهور نتائج الانتخابات التشريعية والتفاعلات اللاحقة وعدم قدرة طرفي الصراع على التوافق بينهما؛ حيث إن رغبة كل منهما في الاستفراد بالسلطة أدت إلى الفشل في خلق وفاق وطني، وسرعان ما تحول الحال إلى اقتتال داخلي مؤلم وكارثي أوصلنا إلى حالة الانقسام الخطيرة التي باتت ترسخ يومياً ودون الالتفات للنتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك لاحقاً سواء من حيث الإضرار بالمصالح الوطنية العليا، وإضعاف الإرادة والهوية الوطنية التي باتت مرهونة لحسابات خاصة وفئوية، إضافة إلى رهن الإرادة الوطنية بيد أطراف دولية وإقليمية؛ الأمر الذي يفسر فشل جولات الحوار والمصالحة الوطنية التي يتطلع لها شعبنا ليضمن إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وحدوية تكفل شراكة الكل الوطني وتضمن تعظيم قدرة المجتمع الفلسطيني على التصدي للتحديات الخارجية والداخلية^١.

وبسبب الاختلال والانقسام تزايدت الهموم على المواطنين وأصبحت السلطة عبئاً على المواطنين بدلا من أن تكون خدمة لهم وحارسة لحقوقهم، وساهم الانقسام في زيادة انتهاكات حقوق الإنسان على كافة المستويات؛ حيث تم التعدي المستمر على حقوق وحرريات المواطنين الديمقراطية الشخصية والعامة التي تعرضت لأفدح ضرر، فقد ألحقت الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان الفلسطيني وثقافة وممارسات التعصب والانقسام أفدح الضرر بحقوق المواطنين السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحررياتهم العامة والشخصية علي وجهه الخصوص، وبالقضيه الوطنية وصورة الشعب الفلسطيني على وجهه العموم.

فقد أثر الانقسام والاقتتال الداخلي والصراع علي السلطة وما سبقه وتبعه من عمليات تعبئة فكرية تعصبية وفئوية وفي إطار الفعل ورد الفعل في تراجع تتمتع المواطنين بحقوقهم وحررياتهم.

ما العمل؟ نحو بديل ديمقراطي

مما سلف يمكن القول إن بنية المجتمع الفلسطيني القائمة يسودها انعدام السيطرة على المصير والتحكم بالذات؛ مما يعني صعوبة إنتاج عناصر تنمي مقومات المجتمع وموارده، مما يولد الحاجة إلى نشوء وعي جديد قادر على تجاوز

١. لم يكن الهدف من عرض المعوقات في وجه الديمقراطية أن تصل إلى القول باستحالة تحقيقها ولكن ضخامة التحديات تؤشر إلى الموجبات والخطوات التي علينا القيام بها في النضال التراكمي الانتعاشي والديمقراطي.

هذا التأزم والتعقيد، وهو ما لا يمكن الوصول إليه إلا عبر تجارب تاريخية مشتركة قاسية من خلال الصراع والوحدة لإعادة التوازن الذاتي والداخلي؛ والمتأمل في تجارب الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية يشعر بعمق الأزمة وصعوبة إيجاد مخرج لها، مما يتطلب وضع تساؤلات حول سلامة الاستراتيجيات السياسية، وتفعيل الأدوات الاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية والمدنية والاقتصادية التي تستطيع أن تقدم إطاراً يعيد بناء الذات الفلسطينية وعلاقاتها الناظمة التي تعبر عن آمال ومصالح مشتركة بعيداً عن مفاهيم الإلغاء والتهميش والإقصاء، وتغليب مفاهيم التعاون والمشاركة الإيجابية والطرق الحضارية والحوار كأسلوب لإدارة الصراع سلمياً بدلاً من التناحر، بحيث تنسجم فيها ومن خلالها العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي يتطلب إضعاف وإزالة الثقافة القمعية البوليسية والعصبوية التقليدية، لكي نصل لمواطنين ديمقراطيين أحرار يتمتعون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وحتى لا تبقى هذه الحلول وكأنها عامة ونظرية، فإن هنالك قوى وفتات مجتمعية أخرى، يقع على كاهلها مسؤولية التحول الديمقراطي ومنها:

المجتمع المدني بكافة مكوناته من أحزاب ديمقراطية وحركات اجتماعية ومثقفين ومنظمات أهلية فاعلة ووسائل الإعلام والنقابات والتي للأسف يعاني عدد كبير منها من أمراض يقف على رأسها غياب الديمقراطية! الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة: هل تقوم الديمقراطية دون ديمقراطيين؟ وأيهما أسبق الديمقراطية أم المجتمع المدني؟ وهل يمكن بناء ديمقراطية في ظل الاحتلال؟ ومع إقرارى بجدلية العلاقات بين الديمقراطية والمجتمع المدني والتحرر الوطني وترابطهما

إلا أن مساهمات المعنيين من مؤسسات ومثقفين وأحزاب . . . والتي يمكن أن يراهن عليها مازالت دون المستوى المطلوب في التصدي لانتهاك حقوق وكرامة الإنسان في كل من الضفة وغزة، كما لم يستطع المجتمع حتى الآن خلق البديل والقاعدة الجماهيرية الواسعة، ولم يطرح بديل مدني ديمقراطي حقيقي وحدوي ليشكل مجرى جديداً في عقلنة السياسة وضمان احترام حقوق الإنسان وتفعيل دور الجماهير في انتزاع حقوقها ديمقراطياً.

ولذا على كافة المعنيين بالتحول الديمقراطي التوحد لعمل المشترك والاستمرار في الاستثمار في تربية وبناء الشباب والأطفال باعتبارهم يشكلون قرابة ٧٠٪ من مجتمعنا الفلسطيني لأن إهمالهم وتركهم للجهل والتعصب والفقر، يعني بناء سد منيع أمام أي تحول ديمقراطي.

فلا تنمية ولا ديمقراطية ولا تقدم دون تحرير الإنسان من الفقر والجهل والتعصب والتطرف والاستبداد الذي ينتهك كرامة حقوق وحرية الإنسان ويعطل مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار؛ فالإنسان وطاقاته الكامنة هما الملاذ الأخير لتنمية حقيقية تحمي المجتمع من عواصف الإلحاق والتبعية التي كرسها الاحتلال ومؤثرات العولمة النيوليبرالية.

انطلاقاً مما سبق فإن الإيمان بقدرية الديمقراطية في حال تحقيقها على النهوض بمجتمعنا، يجب أن يحث الفاعلين على الاستمرار ومن خلال الوسائل والمواقع المختلفة التي تتاح للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

مواقف حركات الإسلام السياسي من الحداثة دراسة مقارنة بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير

إياد تيسير بعيرات *

المقدمة

تدور في المجتمعات الشرقية وخصوصا الإسلامية مناقشات حامية الوطيس حول ماهية المفاهيم الغربية ، وقد ظهر منها مؤخرا مصطلح الحداثة كمعبر عن شمولية الفكر الغربي في شتى مناحي الحياة ، فكان أشبه بعقيدة واضحة المعالم ، محددة الطرائق ، تصلح لكي تكون منهاج حياة تيسر عليه الأمم في أنظمة المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية والفكرية .

لم تقتصر المناقشات والمجادلات على الشريحة العلمانية واليسارية في المجتمعات الإسلامية ، بل امتدت إلى الشريحة الإسلامية ، بما تضمه من حركات سياسية تتخذ من الإسلام منهجا ومبدأ تسعى إلى تطبيقه عن طريق دولة توصف بالإسلامية ، وهذه الشريحة واسعة ، ومؤثرة في المجتمع خصوصا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية التي أزاحت اليسار عن الإمساك بمفاتيح الشارع في الدول الإسلامية ، لكن هل يستطيع الرجل العادي أن يفرق بين أطروحات هذه الحركات اتجاه ما يعرف اليوم بالحداثة؟ من هنا جاءت أهمية البحث من حيث إن الحركات العلمانية تؤيد تحويل المجتمع إلى أفكار ومفاهيم الحداثة ومعها اليسار ، أما الحركات الإسلامية على اختلاف مشاربها الفكرية فإنها تتخذ مواقف متباينة من الحداثة ، فمنهم من يؤيد الحداثة المادية وينفي الحداثة الفكرية ، ومنهم من يؤيد الحداثة المادية ويحاول أن يقرب بين الحداثة الفكرية والفكر الإسلامي من باب المواءمة والموافقة ، وليس من باب التنافر والاعتراض .

* طالب ماجستير دراسات دولية - جامعة بيرزيت

الحدائثة

بشكل مختصر، يمكن القول بأن الحدائثة جاءت كرد فعل على الدين ليس في العالم ولكن في أوروبا التي ذقت الوبال من رجال الكنيسة؛ وذلك لأنهم احتكروا الحقيقة والمعرفة باسم الله فقد كانوا يعارضون أية نظرية علمية بحجة مخالفتها لتعاليم الكنيسة، وأبرز شاهد على ذلك كان معارضة نظرية كروية الأرض لكوبرنيكوس العالم الفلكي المشهور؛ من هنا بزغت الأفكار والنظريات التي تؤسس لمركزية الإنسان ولعقلانيته، وقد ساعد في نهضة الأفكار التنويرية الحدائثة حصول الانشقاق الكبير في صفوف رجال الدين ومن أبرزهم مارتن لوثر وجون كالفن اللذان دعيا إلى الثورة على الكنيسة الكاثوليكية وتعاليمها.

من هنا يتبلور المقوم الأول للحدائثة وهو إبعاد الدين عن صياغة الحلول لمشاكل الإنسان وجعله يضطلع بدور أكبر في حل مشاكله في الكون وفق نظريته وأفكاره وليس وفق مقدمات فلسفية وفكرية مصوغة من طريق الوحي أو الخرافة كما يحلو للأوروبيين تسميتها. ومن هنا جاء تصور العلمانية التي تعني فصل الدين عن السياسة وحصره في مجال حرية المعتقد؛ وهذا يكون شرطا للتقدم، والحدائثة، والتحديث ومن دونه لا نستطيع أن نطلق على مجتمع معين أنه حدائثي، ولو كان يتمتع بتقدم مادي ملموس وكبير، ولكنه يتخذ الأفكار الدينية أساسا لتصوراته الفلسفية، والقانونية، والاقتصادية، والمجتمعية على حد سواء. إذن حتى يكون المجتمع حدائثيا يجب أن يفصل الدين عن الدولة، وتعطى للإنسان وتصوراته مركزية في نسج العلاقات، والمصالح، والأفكار على أساس معتقداته التي توصل إليها عن طريق عقله المستنير الخالي من أي مضامين مسبقة جاءت من طريق غير ملموس ولا محسوس.

الإسلام السياسي

ما دمنا نتحدث عن مواقف الحركات الإسلامية من الحدائثة فإنه من الواجب علينا أن نوضح مصطلح الإسلام السياسي، فقد بدأ منذ ظهور بعض المفكرين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر لإصلاح الأوضاع المتردية ومنهم، جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا وغيرهم؛ وقد نادوا بضرورة إصلاح الأوضاع السيئة التي كانت تمر بها الأمة الإسلامية المتمثلة بدولة الخلافة العثمانية، ولكنهم لم يشكلوا حركة سياسية منظمة لتحقيق أهدافهم بالرغم من المريدون الذي التفوا حولهم خصوصا في بلاد الشام، ومصر، ومن هنا بدأت الأفكار الإسلامية تسير في طريقها لكن بدون نظام ولا شكل متبلور.

بعد ذلك بفترة قصيرة وتحديدا في عام ١٩٢٨م ظهرت جماعة الإخوان المسلمون، التي أسسها الأستاذ حسن البنا، وقد كانت في بدايتها جمعية خيرية تركز على أفعال الخير، وذلك من خلال بناء المدارس، والجموع وركزت في هذه الفترة على الدعوة إلى الله من خلال الأخلاق والعبادة كصلاة والزكاة وغيرهما من العبادات؛ ثم أرادت الولوج إلى الساحة السياسية وكان ذلك في بداية الأربعينات من خلال ترشح المرشد إلى الانتخابات في الأربعينيات من القرن الفائت، ثم تدرجت حركة الإخوان في مسيرتها بعد الحقبة الناصرية،

ودخلت في الانتخابات في الكثير من البلدان العربية لإصلاح الدولة القطرية، وهدفهم كان وما يزال إقامة الدولة الإسلامية بالترتيب ونموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا ماثل أمامكم .

أما حزب التحرير فقد نشأ في عام ١٩٥٣ على يد القاضي تقي الدين النبهاني، وكانت انطلاق دعوته من بيت المقدس في فلسطين، وهو يدعو إلى إقامة الخلافة الإسلامية كما كانت في عهد الخلافة الراشدة، وهو حزب سياسي يتخذ من الإسلام فكرة وطريقة، ويتخذ من العقيدة الإسلامية أساسا لكل أفكاره ومفاهيمه، ويتخذ من طريقة الرسول في تغير دار الكفر إلى دار إسلام، وهو يعمل لاستئناف الإسلام من خلال توعية الناس بأفكار الإسلام وأحكامه .

نتحدث هنا عن ظاهرة واضحة المعالم لا لبس فيها على الإطلاق، فنحن لا نتحدث عن جمعيات خيرية وهي كثيرة في بلادنا العربية تسعى لإقامة المشاريع مثل المدارس، والمستشفيات، ولجان الزكاة وإن كان عمل الإخوان المسلمين يشمل هذا، ولا نتحدث عن جماعات صوفية لا يكون جل اهتمامها إلا التعبد في زوايا خاصة بهم، ولا نقصد حركات تريد أن تسعى إلى خير المجتمع من دون الولوج إلى الحكم والسياسة، وذلك من خلال التركيز على الفرد كفرد مثل جماعة الدعوة والتبليغ، ولا نقصد في كلامنا المؤسسات الدينية التي تتبع النظام كجامعة الأزهر الشريف وجامعة الزيتونة، وأيضا لا نقصد الحركة الوهابية الموجودة في السعودية والتي تشارك في الحكم من خلال وزارة الأوقاف أو ما شابهها .

نحن هنا نتكلم عن حركات وأحزاب تسعى إلى الوصول إلى الحكم لتطبيق أفكارها وأيديولوجيتها الفكرية، أي تتخذ الدين عقيدة شاملة تعالج بها شتى مشاكل الحياة وفق رؤية كاملة لكل الأمور؛ فالإخوان المسلمون يريدون الوصول للسلطة عن طريق الانتخابات، وحزب التحرير يريد الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب من خلال الجيش أو الثورة من خلال الأمة، وهو ما يسميه بطلب النصر من أصحاب القوة؛ إذ إن الوسيلة أو الطريقة وإن اختلفت بينهما فإن الهدف واحد، وهو الوصول إلى الحكم لتطبيق البرنامج الفكري الذي يدعون المجتمع إليه .

موقف حزب التحرير من الحداثة

يعتبر حزب التحرير من الحركات الإسلامية النشيطة في مجال العمل الإسلامي منذ عام ١٩٥٣، أي منذ فترة التأسيس حتى يومنا هذا، وهم يعتمدون الصراع الفكري والكفاح السياسي طريقا للوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في إقامة دولة الخلافة الإسلامية .

في البداية يفرق حزب التحرير بين الحداثة والتحديث من خلال تفريقه بين الحضارة والمدنية فيقول إن الحضارة هي مجموع المفاهيم عن الحياة، والمدنية هي الأشكال المادية للأشياء المحسوسة التي تستعمل في شؤون

الحياة^١، أي أن الحضارة تعني المفاهيم والأفكار والقيم التي تتم معالجة المشاكل التي يتعرض إليها المجتمع على أساسها، ومن وجهة نظره لا يجوز أخذ هذه الأفكار من غير الإسلام لأنه مختلف عن المبادئ والمفاهيم الأخرى، وعلى هذا الأساس لا يجوز أخذ الحداثة بوصفها فكرة شاملة عن الحياة. أما التحديث الذي يعتبره من الأشكال المادية المحسوسة فجائز أخذه إذا كان عاماً مثل العلوم، والمخترعات، والصناعة، والزراعة والأساليب الإدارية، كما أخذ عمر بن الخطاب الدواوين من فارس والروم لتنظيم الجيش والخراج وغيره من أمور المسلمين، أما المدنية الخاصة التي تعبر عن وجهة النظر في الحياة وإن اعتبرت من الأشكال المادية المحسوسة، فلا يجوز أخذها لأنها منبثقة عن العقيدة الأساسية أو الفكرة الكلية.

نبدأ بالرأسمالية التي تعتبر المظهر الرئيس من مظاهر الحداثة، ويعتبرها حزب التحرير مبدأً من المبادئ الموجودة في العالم بل من المتسيدة لهذا العالم، لأن الدول التي تتبناها تعتبر الأولى فيها، ويعتبرها الحزب مرتبطة بالعلمانية وهي قاعدتها الفكرية وبنيتها الأساسية التي نشأت من فكرتها القائمة على الحل الوسط، فبعد الصراع الكبير والطويل الذي نشأ بين رجال الدين والمفكرين الذي انتهى بانتصار المفكرين والفلاسفة في أوروبا، وأدى إلى إقصاء الدين عن الحياة وجعله محصوراً في علاقة الإنسان مع ربه لا يخرج عن هذا الإطار في الحياة العامة؛ إذ إن الدين بعد هذا الصراع لم يعد الحاكم لشؤون الناس في مجالات حياتهم ولا المعالج لمشاكلهم التي يواجهونها لأنه لم يعد له أي سلطة تنفيذية، ولا قضائية، ولا تشريعية على الإطلاق، بل أطلق العنان للناس لكي يسنوا القوانين. وإنا لا نريد أن ندخل المفاهيم بعضها في بعض بل نريد أن نفرص بينها على قدر الاستطاعة لأن الفكر الغربي كباقي الأفكار مرتبط ببعضه ببعض كالشبكة التي لا تستطيع تفريقها وقصقتها.

أما وجهة نظر الحزب في العلمانية، التي تعتبر من أهم مظاهر الحداثة ومن دونها لا نستطيع إضفاء ووصف مجتمع أنه حديثي إلا من خلال وجودها، فإن الحزب يرفض فكرة العلمانية من أساسها، ويحرم تطبيقها لأنه لا مجال للفرص بين الدين والسياسة من جهة، وأخرى هي أن العقيدة الإسلامية هي أساس كل شيء ولا يجوز الإتيان بأحكام من خارجها، حيث يقول في مشروع دستور دولة الخلافة: «العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة وهي أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقاً عن العقيدة الإسلامية.»^٢

أما العقلانية التي تعتبر المقوم الثاني من حيث الأهمية في الحداثة، فيقول حزب التحرير في هذا الباب وهنا أريد أن أقتبس تعريف العقل لكي نبني عليه: «نقل الواقع إلى الدماغ بواسطة الإحساس مع معلومات سابقة يفسر بواسطتها هذا الواقع.»^٣ من هنا لا ينكر حزب التحرير دور العقل ولا دور النص أو المعلومات السابقة

١. النبهاني، تقي، ٢٠٠١، الطبعة السادسة، نظام الإسلام، ص ٦٣.

٢. مشروع دستور دولة الخلافة، من منشورات حزب التحرير، ص ٥.

٣. كتيب حزب التحرير، ص ١٥.

حيث يعتبر كل منهما مكملًا للآخر لكي تتم العملية الفكرية مع وجود العوامل الأخرى، حيث لا يعمل على إهمال النصوص ويتطرق للعقل ولا يلغى دور العقل ويهمل النصوص حيث يأخذ الحزب في العقل في أمور العقيدة أي الإيمان بما هو غيبي لا تدركه الحواس، فيقول إن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر لا يكون إلا بالدليل العقلي، وإلا كيف سيكون إقناع الملحد بوجود الله وهو لا يؤمن بنص كتابه.

هذا من ناحية العقيدة أما في باب الأحكام الشرعية فإن دور العقل كما يقول الحزب محصور في الفهم وليس في الحكم، أي دوره لا يتعدى فهم النصوص من قرآن وسنة صحيحة لاستنباط الأحكام الشرعية التي تعتبر بمثابة قوانين وتشريعات تنظم العلاقات بين الفرد والدولة والحاكم من جهة والأفراد فيما بينهم من جهة أخرى. ولا يستطيع العقل أن يحسن ويقبح لأن هناك قاعدة شرعية مشهورة اشتقها الفقهاء من النصوص تقول الحسن ما حسنه الشرع والقيح ما قبحه الشرع وليس العقل، أي أن الحكم على الحدائث التي نبحت واقعها لا يكون من خلال العقل الفاضل المحدود عن المعرفة بل من قبل النصوص التي جاءت سابقة على خلق الإنسان نفسه. وعلى ذلك يرفض الحزب العقلانية ويرفض إعطاء العقل دورا مركزيا في حياة الإنسان.

ونأتي الآن إلى تبيان وجهة نظر الحزب في الديمقراطية التي يعتبرها حكم الشعب للشعب أي أن السيادة للشعب، ويقول إن القواعد الأساسية للديمقراطية هي السيادة الشعبية وهذه الصفة البارزة فيها، فالشعب هو الذي يسن القوانين حسب مبدأ الأكثرية والأقلية من خلال من ينوب عنه في البرلمان، وهذه من أشكال الديمقراطية غير المباشرة، ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية تعتبر الشعب مصدر السلطات وعلى هذا الأساس يكون من حقه إصدار القوانين وتبنيها وانتخاب الحكام وعزلهم من خلال العملية الانتخابية.

يعتبر حزب التحرير الديمقراطية نظام كفر لا يجوز أخذه ولا تطبيقه؛ لأنه مخالف للإسلام وذلك لأنه أي الإسلام تكون السيادة فيه لله، أي أن التشريع لا يكون من قبل الأكثرية، ولا يكون سن القوانين على أساسها، بل لا يوجد في نظام الحكم في الإسلام الذي يعتبره الحزب شكل الدولة الإسلامية التي يسعى لإقامتها برلمان على شاكلة الأنظمة الديمقراطية الموجودة في العالم، لذلك يرفضها فكرة وشكلا؛ أما التشريع وسن القوانين فيكون على أساس المصادر التشريعية المعتبرة التي يقسمها الحزب إلى أربعة وهي: القرآن، والسنة وإجماع الصحابة، والقياس لا غير واستنباط الأحكام التي تصبح قوانين نافذة في الدولة تكون من هذه المصادر المتفق عليها من قبل العلماء. يقول الحزب في هذا المجال: «إن جميع الأفعال التي تصدر من الإنسان، وجميع الأشياء التي تتعلق بها أفعال الإنسان الأصل فيها اتباع الرسول عليه الصلاة والسلام، والتقيد بأحكام رسالته، فإن عموم آيات الأحكام تدل على وجوب الرجوع فيها إلى الشرع، ووجوب التقيد بأحكام الشرع فيها. قال تعالى: (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم). فلا يجوز لمسلم أن يقدم على فعل شيء أو تركه إلا بعد أن يعرف حكم الله فيه، أهو واجب أم مندوب فقدم على القيام به، أم هو حرام أم هو مكروه فيقدم على تركه، أم هو مباح فيكون مخيرا فيه بين الفعل والترك»^٤.

٤. زلوم، عبد القديم، الديمقراطية نظام كفر: يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها، ص ١١.

موقف الإخوان المسلمين من الحداثة

قبل الدخول في موقف الإخوان المسلمين من متطلبات الحداثة يجب أن نؤكد على قضية مهمة ستساعد القارئ على فهم موقفهم، فالخاصة الأساسية عند فكر الإخوان تتمثل في المؤسس حسن البنا، وما تلاه من مرشدين توالوا على حكم الجماعة، وهنا لا نريد أن نقحم بعض المفكرين المحسوبين على الإخوان المسلمون أمثال سيد قطب الذي يختلف بفكره عن فكر الإخوان بشكل أساسي وكبير حيث يلاحظ المثقف هذا الاختلاف في طرح الأفكار من خلال كتبه المختلفة ومنها معالم في الطريق، فمن يقرأه يلاحظ أنه قريب جدا من فكر حزب التحرير الذي عرضناه في الفصل السابق، ولا نريد أن نشير إلى بعض المفكرين الذين كانوا محسوبين على الإخوان أمثال حسن الترابي في السودان، أو أمثال فتحي يكن الذي اختلف فكره مع مر عصور حياته، أو عبد الله عزام المنظر الأول للمجاهدين في أفغانستان. سنركز بالتحديد على فكر المؤسس، وأيضا على أفكار المرشدين الذي تولوا الزعامة بعده، وعلى فكر القرضاوي الذي يعتبر من المعتد برأيهم لدى الإخوان، لكي لا نشنت القارئ بأراء أفراد من الجماعة محسوبين عليها، ولكن تلاحظ اختلافا كبيرا في أفكارهم، وذلك لأن الميزة الأساسية للحركة عدم المركزية الفكرية والسياسية، وحتى التنظيمية كما هو عند حزب التحرير، وهذا ليس انتقاصا من الجماعة بقدر ما هو توصيف للواقع.

ونأتي إلى موقف الجماعة من الرأسمالية، وقد فهمها حسن البنا على أنها تشجع الملكية الفردية وحرية التداول، وهذا أحد الجوانب الصحيحة، وكثيرا ما نسمع من الجماعة أن النظام الاقتصادي في الإسلام يعتبر وسطا بين الرأسمالية التي تؤيد الملكية الفردية، والاشتراكية التي تؤيد الملكية الجماعية حيث إن الإسلام يشمل الجهتين من الملكية، وهنا لا يجوز رفض المبدأ الرأسمالي جملة وتفصيلا لأنه لا يخالف الإسلام بمجمله بل نأخذ منه الموافق، ونترك المخالف لأن الرأسمالية في وقتنا الحاضر مطبقة في أغلب دول العالم، وعلينا مسابرة ذلك في الوقت الحالي والتجارب الإنسانية في المجمل لا تخطئ بل تكون على صواب.

أما العلمانية التي تعني فصل الدين عن الدولة فهي مرفوضة في فكر الإخوان جملة وتفصيلا، ومع ذلك هناك نوع من المقاربة بين العلمانية والإسلام في فكرهم؛ إذ يدعون إلى إقامة دولة مدنية، وهذه الدولة في العرف السياسي تعني أن يكون الجميع متساوين أمام القانون والدستور، لا توجد فوارق بينهم على أساس الدين وغيره من الفوارق فهم يقاربون بين المصطلحات ولا نريد هنا أن نقيس صدقهم في ذلك أو عدمه لأننا لا نريد أن نقيم هذا، على أقوالهم ونصوصهم التي يكتبونها ويتلفظون بها؛ ونخلص أن هناك رفضا للعلمانية التي تعزل الدين عن السياسية، وقبولها من ناحية أنها تعطي المواطنين مساواة على قدر ما تقرره لهم الشريعة الإسلامية.

أما العلمانية والتي تعني إعطاء العقل مركزية في الحكم على الأشياء فيؤيدها الإخوان في العقيدة الإسلامية ويقولون إن الله سبحانه أعطى للعقل متسعا في التفكير بخلقه للاستدلال، وخاطب العقل في آيات كثيرة ولا يجب إغفال الجانب العقلي في تركيز الإيمان في نفوس الناس؛ وهنا نرى توافقا بين وجهة نظر حزب التحرير

وبينهم حول النظر إلى وظيفة العقل يقول حسن البنا في رسائله: «أساس العقائد الإسلامية - ككل الأحكام الشرعية - كتاب الله تعالى وسنة رسوله. ويجب أن تعلم، مع ذلك، أن كل هذه العقائد يؤيدها العقل، و يثبتها النظر الصحيح، ولهذا شرف الله تعالى العقل بالخطاب، وجعله مناط التكليف، و نديه إلى البحث و النظر و التفكير، قال تعالى: (قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ) (يونس: ١٠١)».

أما بالنسبة إلى الشق الثاني المتمثل في النصوص الشرعية و تقديمها على العقل، فإنهم قد خلصوا إلى مصدر آخر سموه المصالح المرسله، والتي تعرف بجلب المصالح ودرء المفاسد؛ فالشرع الحنيف كما يقولون شرع الأحكام الشرعية لكي تتوافق مع مصالح العباد، وإذا تعارض الشرع و المصلحة، فيجب تقديم المصلحة، وإذا لم يوجد دليل من القرآن و السنة على الواقعة فيجب إعمال العقل لكي يحدد المصالح المرجو تحقيقها من وراء القيام بالعمل، فدخولهم الانتخابات في الأردن و فلسطين و مصر و العراق وغيرها من الدول التي شاركوا فيها عن طريق الانتخابات، أجازوه بالمصلحة التي يتوصل إليها كما يقولون عن طريق الشرع و العقل و تحليلهم لذلك إظهار الإسلام من خلال البرلمان، وخدمة الناس عن طريقه، و إصلاح ما يمكن من المفاسد الموجودة في النظام القائم.

الآن نأتي إلى موقف الإخوان المسلمين من الديمقراطية التي يعتبرونها بمثابة الشورى في الإسلام، و لا يأخذون منها موقفا سلبيا أي باتجاه التحريم المطلق بل يعملون على أسلمتها و جعلها تتوافق مع المضامين العامة للإسلام، ثم ينظرون إليها على أنها بمثابة الكابح الحقيقي الذي يكبح جماح الديكتاتورية التي تتصف بها الأنظمة الموجودة في العالم العربي، و هي تتمثل في الانتخابات الحرة، و النزيهة التي تجري وفق ظروف موضوعية في جو من المساواة و الحرية لنرى هنا كيف يتعامل القرضاوي مع مصطلحة الديمقراطية، و بالمناسبة يعتبره الإخوان بمنزلة المفتي الذي يعودون إليه ليعطيهم الغطاء الشرعي لما سيقومون به، فيقول القرضاوي في الديمقراطية الآتي: «فهل الديمقراطية التي تتنادى بها شعوب العالم، والتي تكافح من أجلها جماهير غفيرة في الشرق و الغرب، والتي وصلت إليها الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة... والتي يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي، و تقليم أظافر التسلط السياسي، هل هذه الديمقراطية منكر أو كفر كما يردد بعض السطحيين المتعجلين... هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت البشرية لها صيغا و أساليب عملية، مثل الانتخاب و الاستفتاء العام، و ترجيح حكم الأكثرية، و تعدد الأحزاب السياسية و حق الأقلية في المعارضة و حرية الصحافة، و استقلال القضاء... الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، فهو ينكر أن يؤم الناس في الصلاة من يكرهونه... وإذا كان هذا في الصلاة، فكيف في أمور الحياة و السياسة؟»^٦.

٥. البنا، حسن، مجموعة الرسائل، (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة و النشر) ص ٢٣٨.

٦. الواعي، يوسف، الفكر السياسي عند الإخوان المسلمين، (بيروت: مكتبة المنار الإسلامية، صفحة ٥٥-٥٦).

وإذا أردنا هنا تحليل ما أورده لتحليل الديمقراطية، فإنه يعتبرها نتاجا إنسانيا قادمًا من عقول البشر كالفحوا من أجل تطبيقها سنوات عديدة، وهنا يقصد الثورات التي حصلت في أوروبا ضد الحكم الملكي المطلق سواء في بريطانيا أو فرنسا في القرن السابع عشر؛ وبذلك فهي تعتبر بأساليبها المتمثلة في الانتخابات، والاستفتاء دليلا على صلاح تطبيقها، والأخذ بها، حيث يرجع في كل أمر إلى الشعب الذي يقرر حسب الأكثرية التي حصل عليها وفق نتائج الانتخابات، وبهذا لا يحصل الظلم، أو التعسف تجاه الناس من قبل الحاكم، وهذا هو لب الديمقراطية وجوهرها فلماذا لا يقبلها الإسلام؟ وهو الذي حث على مبايعة الحاكم من قبل الناس بتقرير مذهب السلطان للأمة أي أنها هي التي تختار الحاكم ولا يفرض عليها كما هو حاصل اليوم في البلاد العربية، ثم لا خلاف على المسمى لتحريمها وعدم قبولها لدى الإسلاميين، فالتسمية ليست مهمة وإنما علينا بالجوهر والأفكار التي يجب التركيز عليها.

أما الشورى فرأي القرضاوي أنها ملزمة للحاكم، ويجب الالتزام برأي البرلمان الذي يمثل الشعب، ولا يجوز الخروج عن قراراته، ومن المصلحة كما يرى أن يتم انتخاب الحاكم لفترة معينة، وهو بذلك يخالف الأصوليين في تحديد ولاية ولي الأمر، وتعليه ذلك درأ للمفاسد المتمثلة في طغيان الحاكم إن بقي في منصبه لفترة طويلة، وبهذا يضمن عدم الظلم كما حصل في الفترات التاريخية للدولة الإسلامية على مر العصور.

أما إجازته للدخول للإسلاميين للبرلمانات الحالية وهي على غير هدى الإسلام كما يصفها حضرته، فتتمثل في إظهار محاسن الإسلام لدى الأمة، وتفريقها بين الدعاة والعلمانيين، وكسب رضا الجماهير من خلال ممارسات الإسلاميين داخل قبة البرلمان، مع علمه التام أن الدستور المكتوب الذي يشرع حسب مواد في أغلبيه غير إسلامي، ويعلم أيضا أن التصويت على أساس الأكثرية في القوانين لا يجوز، مع ذلك أثر السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات ترشحا، وتصويتا للمصالح المحققة للدعوة الإسلامية التي ذكرتها أنفا، وهذا ليس بجديد على الإخوان فقد طلب حسن البنا من النقراشي الدخول والترشيح للانتخابات في عام ١٩٥٤م، ولكن الأخير رفض ذلك، وكان البنا يعتبر الدستور المصري إسلاميا لأنه يحوى على مواد تدل على ذلك منها أن الدين الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، وأنه دين الدولة في مصر حيث يقول: «ومع أن النظام النيابي والدستور المصري في قواعدهما الأساسية لا يتناهيان مع ما وضعه الإسلام في نظام الحكم، فإننا نصرح بأن هناك قصورا في عبارات الدستور، وسوءاً في التطبيق، وتقصيرا في حماية القواعد الأساسية التي جاء بها الإسلام وقام عليها الدستور، أدت جميعاً إلى ما نشكو منه، ما وقعنا فيه من اضطراب في كل هذه الحياة النيابية»^٧.

ونتقل إلى فكرة المواطنة عند الإخوان المسلمون التي يعتبرونها فكرة أصيلة في الإسلام، ولكن المصطلح لم يرد خلال حقب التاريخ الإسلامي لا بالشكل ولا بالمضمون؛ وذلك لأنه يعني كما وضعنا سالفًا أن الأشخاص الذين يحملون جنسية الدولة متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم على أي أساس ديني،

٧. مرجع سابق، ص ٢٠٥

أو عرقي وغيره من الفوارق القائمة، لكننا نرى الإخوان يستخدمونها في خطاباتهم السياسية والإعلامية، ولكنهم لا يطبقون فكرة المواطنة كما هو معمول بها في العالم إذ لا يجوز لغير المسلم أن يتبوأ رئاسة الدولة أو الإمامة العظمى كما يسميها الإسلاميون، وهذا مخالف لأصول المواطنة التي لا تميز على أساس الدين، لكن في الأمور الأخرى فإن الإخوان على سبيل المثال يسمحون للأقلية الدينية أن تستلم باقي الوظائف كالوزارة، والنيابة في المجالس التشريعية والمحلية، وكالمديرين في جميع التخصصات، ويسمح لهم بتشكيل أحزاب سياسية، ولا نريد أن ندخل الآن في هذا الباب على الأقل.

ونرى في موقفهم وتصريحاتهم ومناداتهم الأقباط على سبيل المثال بالإخوة الأقباط، وذلك لأنهم يعيشون في بلد واحد، ويحملون جنسية واحدة وهي الجنسية المصرية مع أن هناك نهياً صريحاً عن ذلك في القرآن والسنة كما يقول البعض، كما نسمع منهم على سبيل المثال إلغاء مناداتهم بأهل الذمة، لأن هذا المصطلح كانت له ظروفه التاريخية التي انتهت الآن في ظل التطور الفكري الموجود ولأن الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان.

هذا موقفهم من المواطنة، ولكنها ليست كاملة كما يجب أن تكون فنحن نلاحظ حتى الآن أن الإخوان يأخذون من الحداثة ما يوافق الإسلام كما يعتقدون ويتركون منها ما يخالف الإسلام ونصومه. وبهذا فهم كما لاحظنا يأخذون الحداثة كفكر ويطبّقونه مع النصوص إن وجد، ويأخذون التحديث ولا يفرقون بين المصطلحين وهذا يعتبر خطاباً وسطياً معتدلاً مختلفاً عن الخطاب الأصولي الذي يفرض الجذور التاريخية للحداثة، وما بني عليها من أفكار وتصورات ومفاهيم، والبعض ممن يعتبر قريباً من فكرهم والمحسوب على تيارهم المعتدل كما يوصفه الأكاديميون وهو حسن الترابي الذي ساوى بين مختلف فئات الشعب على حد واحد في الحقوق والواجبات، وأخذ خطوة متقدمة بإجازته تولي غير المسلم رئاسة الدولة، لا فرق بين مسلم وكافر ولكن الإخوان ما زالوا يتحفظون على هذه النقطة.

أما في مجال التعددية السياسية والفكرية، فإن موقف الإخوان المسلمين منها واضح لا غبار عليه فهم يميزون في البداية تشكيل أحزاب على أساس غير الإسلام، ولكن بشرط احترام المبادئ العامة للإسلام، وعدم مخالفة العادات والتقاليد الإسلامية التي تصون المجتمع وتحميه؛ وعلى ذلك فلا ضير من وجود أحزاب اشتراكية، وقومية، ولبرالية وعلى أساس ديني كوجود أحزاب نصرانية، وغير ذلك ولا أصدق على ذلك من التحالفات التي أبرمها الإخوان في الانتخابات النيابية والتشريعية في مختلف الساحات الانتخابية في الوطن العربي، فتحالفوا مع الوفد والناصرى في الثمانينيات في مصر، ودخلوا الحكومة في المغرب عن طريق حزب العدالة والتنمية المغربي، ودخلوا الحكومة في الأردن في أوائل التسعينيات، وهم الآن في البرلمان الأردني، وتحالفوا في لبنان مع تيار المستقبل والكتائب في الانتخابات الأخيرة وهذا يدل على تجارب الإخوان الكثيرة في نسج أحلاف مع تيارات وأحزاب لا تنتمي بفكرها وممارستها إلى الإسلام، فكانت أشبه بتحالف مصلحي أكثر مما هو مبني على القيم والأفكار.

مع أن البنالم يكن يحبذ تشكيل الأحزاب بحجة أنها تعمل على تفتيت المجتمع، وكان يدعو إلى حل الأحزاب

في مصر، والإبقاء على حزب واحد وهو جماعة الإخوان المسلمين؛ لأنه كان يمقت التعددية الحزبية لاختلاف برامجها وتضييعها للوقت المهدر في التنافس الحزبي الذي لا طائل منه، ولكن موقف الإخوان تغير مع مر الزمن، وذلك من خلال تأييدهم لتعددية الحزبية.

أما في مجال التداول السلمي للسلطة، فالإخوان يقرون هذه الفكرة ويعتبرونها جوهر معارضتهم للأنظمة الحالية التي لا تسمح بوجود انتخابات حرة ونزيهة تؤدي بالنهاية إلى فوز من يريده الشعب، فهم لا يحدون عن هذه الفكرة ويقرونها ولا يمانعون من تولي أحزاب غير إسلامية الحكم بشرط فوزهم بالأغلبية التي أعطيت لهم من قبل الشعب، هذا على الورق وفي الكتب والتصريحات؛ لكننا لم نشاهد مظهرا عمليا للإخوان لأنهم لم يصلوا إلى الحكم في البلاد العربية سوى التجربة التي خاضتها حركة حماس، ولكننا لا نريد أن نعمم هذه الظاهرة لأنها منقوصة بسبب الاحتلال، ولا نريد الخوض في تفصيلاتها أما إذا اعتبرنا أن حزب العدالة والتنمية في تركيا قريب من الفكر الوسطي المعتدل، وهو ليس من أجنحة الإخوان باعتراف قيادتهم، فإن هذه التجربة تدلل على صدق نيات المعتدلين من الإسلاميين في تداول السلطة؛ فالشعب في تركيا أعطى الثقة لحكومة العدالة والتنمية على مدار عشر سنين مضت وهم في أي تعديل دستوري يرجعون إلى حكم الشعب لبيت في الأمر بأسلوب الاستفتاء.

لكن هل سيتقبل الإخوان في حال وصولهم إلى السلطة فكرة إزاحتهم عن الحكم بواسطة الانتخابات؟ هذا ما لا نستطيع قياسه الآن ونتركه للزمن، وليس لنا في هذا الموضوع إلا ما كتبوه وصرحوا عنه في وثائقهم، وتحديدًا وثيقة المرشد العام للإخوان المسلمون السابق محمد مهدي عاكف في عام ٢٠٠٥م حيث جاء فيها الآتي:

١. الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقًا في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمداً من إرادة شعبية حرة صحيحة.

٢. الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

٣. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

٤. تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

٥. تأكيد حرية الرأي والجمهور به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

٦. تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم اللجوء للعنف أو التهديد به. ^٨

ومن حقنا هنا أن نسائل عن فحوى هذه الوثيقة إذ اعتبرت أن الشعب مصدر السلطات، ولكن لم توضح حدود

٨. تمام، حسام، تحولات الإخوان المسلمون: تفكك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦) ص ١٨٥

هذه السلطة كما يعلمها المثقفون، والمفكرون، والسياسيون والتي تعتبر الشعب موكلًا في كل شيء في الدولة من عدة نواح أهمها حقه في إصدار القوانين والتشريعات وإسقاط الحكومات من خلال قبة البرلمان، وتغيير الحكام عبر صناديق الاقتراع؛ لكن حسب الوثيقة فإنهم ربطوا قرارات الشعب فقط بعدم التسلط السياسي من قبل الأحزاب، وتداولهم للسلطة عن طريق الانتخاب لكنهم لم يوردوا أن الشعب من حقه تشريع القوانين، ولو كانت مخالفة للشريعة الإسلامية وفق قانون الأكثرية، فلو وصل حزب لبرالي وأخذ السلطة فإنه من حقه أن يجري تعديلات دستورية قد تخالف أحكام الإسلام وفق الأكثرية، هنا يبدو أن هناك التباسًا أو غموضًا في موقف الإخوان من هذه القاعدة المعمول بها في كل العالم، والتي تعتبر جوهر الديمقراطية الليبرالية، أو هو التفاف مقصود كي لا يقعوا في متاهات المسألة من أعضاء الحركة والحركات الأخرى.

الموقف الآخر من الوثيقة ذكرهم للحريات، وتثبيتهم لها، وهذا يعتبر من أعمدة الحداثة التي نتحدث عنه، وهم أقرروا تقريبًا جميع الحريات من حرية شخصية، وتملك، واعتقاد، ورأي؛ والقارئ يعلم جيدًا أنها لا توضع عليها قيود إلا إذا أضرت بالمصالح العام، مثل بيع المخدرات وتعاطيها على سبيل المثال؛ لكن أن يوضع شرط مخالفة الآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، فهذا شرط يمكن التلاعب به من السلطة القضائية، فعلى سبيل المثال هل سيمنع النصراني من تجارة الخمر التي تعتبر في دينه حلالًا؟ وكذلك الأمر هل سيمنع الشيوعي مثلًا من أن يجهر برأيه المتمثل في قضية أن الله ليس له وجود؟ المهم في هذا الحديث أن الحرية لا تحدّد في المجتمعات الحديثة بأي شرط، والدليل على ذلك رسم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لم يتخذ إجراء ضد الرسام بدواعي الحرية، إذن هذا الشرط يحتمل أكثر من تفصيل وتفسير، لأن الكل عنده مقاييس وموازن لتحديد من يخالف الآداب العامة.

أما وجهة نظرهم لشكل الدولة ففي مظهرها تكون إسلامية تلتزم العقيدة الإسلامية، وتجعل الإسلام المصدر الرئيس للتشريع، وتجعل الإسلام دين الدولة الرسمي، وهم لا يسعون إلى تطبيق الإسلام دفعة واحدة بل بالتدرج، كي لا ينفروا الناس من الإسلام؛ هنا نجد موقفين متناقضين الأول موقف حسن البنا من الدولة الإسلامية التي حدد ملامحها الأساسية في مسؤولية الحاكم، واحترام إرادة الأمة، ووحدة الأمة، وقد مدح النظام البرلماني، وقال إنه لا يخالف الإسلام وهو النظام الأصلح اليوم للتطبيق من غيره.

لكن يطالب إخوان اليوم بالدولة المدنية التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات ونرى اليوم أن كل فرع من فروع الإخوان في العالم العربي يعمل وفق النظام القائم، أي أن الإخوان في مصر على سبيل المثال يقرون النظام الجمهوري، والإخوان في الأردن يقرون النظام الملكي الدستوري في الأردن مع أن وصفه بالدستوري يتعارض مع الواقع، ونرى إخوان العراق الممثلين في الحزب الإسلامي شاركوا في مجلس الحكم في إيران الاحتلال الأمريكي، ثم شاركوا في الانتخابات العراقية بعد إعطاء الحكم للعراقيين كما يقال؛ من هنا نلاحظ أن شكل الدولة عندهم ليس واضحًا، بل يتعاطون مع الواقع المفروض عليهم ويتعاملون بمرونة عالية.

الخاتمة

إن فكر الحداثة متجدد مرن غير قابل للانكسار في ظل الظروف التاريخية الموضوعية التي يمر بها العالم، فقد وقع في عدة مشكل كادت أن تعصف به كمنهج في الحياة، لكن يأبى هذا الفكر أن يضمّر، ومن هذه العواصف التي ألمت به على سبيل المثال الكساد الكبير في العشرينيات من القرن الماضي وما تبعه من تغير في النظرية الرأسمالية من عدم تدخل في الحريات وعلى رأسها الحرية الاقتصادية إلى تدخل في حركة السوق والإنتاج وفق ما عرف بنظرية كينز. ثم ما شهدته أوروبا من صعود النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا التي يعتبرها منتقدو الحداثة إفرازا موضوعيا لها، ثم صعود الشيوعية بعد الانتصار الكبير في الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم الحداثي إلى تكتلين منفصلين متخصصين، كل هذه التحديات خرجت منها بالتتويج الكبير في عام ١٩٩٠م الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي، فاسحا المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية رائدة الحداثة في تعميم الديمقراطية والحرية، وحقوق الإنسان واقتصاد السوق بطريقة معولة لم يشهد التاريخ لها من مثل.

وعلى أن نساءل في خضم هذا التوصيف هل تقبل الحركات الإسلامية الحداثة كما هي في ظل الانهزام السياسي والفكري أم إنها ستحاول تأويلها كما فعلت جماعة الإخوان المسلمون لكي تتوافق مع مضامين الإسلام؟ فهي من ناحية تحاول أن ترضي دوائر الحكم واتخاذ القرار في الغرب وتبعث لهم برسائل إيجابية لتدلل لهم أنها ستحافظ على الوضع القائم إذا ما وصلت إلى السلطة في العالم الإسلامي. والنموذج التركي مائل أمامكم في كيفية التعامل مع الحداثة في تركيا والمحافظة عليها وصيانتها، ومن ناحية أخرى تحسب حسابا لقواعدها ومناصريها لكي لا ينفصوا عنها. ثم نجد حزب التحرير يرفض الحداثة بشكل كامل ويبدو أنه لن يتعامل معها على المدى المنظور، لأنه يرى فيها مخالفة واضحة لمعالم الإسلام ونجرا وراء الفكر الغربي الاحتلالي الاستعماري، فهو يرى الإسلام كاملا شاملا متميزا عن غيره له قواعده الفكرية التي لا تتقاطع مع قواعد أي فكر آخر؛ ولذلك لا يمكن أن يلتقي الإسلام مع الحداثة وغيرها من الأفكار مفكرة الصدام بين الحضارات والثقافات واردة عنده بشكل أساسي الآن، وفي حال تسلمه للسلطة وإعلانه الخلافة الإسلامية.

بقيت مسألة واحدة أحببت أن اهتم بها هذا البحث، وهي قبول الأفكار الأخرى وتطبيقها في مجتمع تختلف مضامينه الفكرية كثيرا عن غيره من المجتمعات؛ وأتحدث هنا كباحث مسلم يعيش ضمن إطار الإسلام، في الواقع ليس أساس التقدم المادي تقدم في الأفكار المطبقة في المجتمع المتقدم ماديا، والدليل على ذلك المسلمون أنفسهم فعندما أسس الرسول صلى الله عليه وسلم الدولة الإسلامية في المدينة، وبعدها خلف من بعده رجال واصلوا مسيرته حتى انقضاء عهد الدولة في العصر الفاتح، شهدت الدولة الإسلامية تقدما مهولا في الأمور المادية، حتى إنها تسيدت المجال العلمي لعدة قرون، وتسيدت كذلك الأمر التقدم المادي والتكنولوجي إن صح التعبير، طبعاً وبالتأكيد لم تكن هذه الفترة الطويلة في حالة صعود دائم ولا أصورها بصورة وردية، بل شهدت مراحل من التراجع حتى السقوط الكبير في عام ١٩٢٤م وكانت تطبق الإسلام.

والمثال الأخر أوروبا عندما استفقت من غفوتها العميقة وظلامها الدامس في القرون الوسطى، ونهضت

بشكل سريع مما حذا بالكثير من المفكرين توصيف واقع نهضتها بالمعجزة الأوروبية، ولكن عندما نهضت أخذت التحديث الإسلامي في ذلك الوقت من علوم ومخترعات ونظريات علمية في الرياضيات، والفيزياء، والأحياء، والكيمياء، والصناعات، والأساليب الإدارية وغيرها الكثير الذي لا يحصى، وذلك باعتراف الأوروبيين أنفسهم بفضل المسلمين عليهم في تقدمهم المادي، ولكن هل أخذوا الحدائث الإسلامية إن صح التعبير من أفكار ومعتقدات ومفاهيم؟ هل أخذوا العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من أحكام شرعية وعالجوا بها مشاكلهم؟ هل ثاروا ضد الكنيسة على أساس الإسلام؟ بالطبع لا فهم طوروا أفكار فلاسفتهم القدامى وخرجوا بنظريات جديدة عالجوا بها مشاكلهم وطوروا بها نظمهم السياسية وأنساقها الفكرية والسؤال هل كانت هذه الأفكار سببا في تقدمهم المادي وسيادتهم على البشرية وتربعمهم على عرشها؟ أترك هنا الإجابة للقارئ لكي يأخذ موقفا مما أقول إما بالنفي أو بالتأكيد فهو المقيم الأول والأخير لهذا البحث .

التوظيف السياسي لمفهوم التدخل الإنساني

لينا موسى السويطي *

تمهيد

أصبح التدخل الدولي ظاهرة بارزة في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وظهر شكل جديد من التدخل تحت مسوغ الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية لهم، وزادت حدة هذه الظاهرة بفعل التحولات التي شهدتها النظام الدولي، إثر انهيار منظومة الدول الاشتراكية، وفتت دول الاتحاد السوفيتي، وانتشار الصراعات الداخلية في كثير من دول العالم. أما المظهر الأبرز لهذه الظاهرة، فقد تمثل في ازدياد حالات التدخل تحت ما يسمى «التدخل الإنساني»، كمدخل لتغيير القواعد القانونية الدولية، التي أفرزها نظام القطبية الثنائية، من خلال قيام منظومة الدول الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بنشر وحماية القيم الليبرالية، ممثلة بقيم حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي، وآليات اقتصاد السوق الحر، بما يتماشى والقدرات المادية والمصالح الوطنية للدول الرأسمالية. بينما تتمسك الدول النامية - موضع التدخلات الإنسانية - بالقواعد القانونية التي تعد التدخل العسكري عملا غير مشروع. ومن هنا تبرز أهمية تحليل هذه الظاهرة الدولية، نظرا لخطورة الآثار السياسية المترتبة عليها فيما يخص مبادئ القانون الدولي، ولاسيما مبدأي السيادة وعدم التدخل.

وما من شك، أن قبول التدخل الإنساني على أساس قاعدة قانونية دولية، يتطلب أن يتم ضبطه قانونيا وسياسيا، في ظل معايير محددة تلقى إجماعا دوليا، حتى ينتهي الاستخدام الذرائعي له، لأنه في ظل نظام دولي يتسم بعدم وجود سلطة مركزية تستطيع النظر في سلوك الدول بصورة مجردة وبمعيار واحد، فإن هذه القاعدة سوف تستخدم بشكل انتقائي مزدوج المعايير وفقا لعوامل وأغراض سياسية، دون النظر إلى الظروف الإنسانية. ومع وجود تفاوت في القدرات المادية واختلاف المصالح الوطنية، فإن التدخل الإنساني سوف يستخدم لمصلحة الأقوياء ضد الضعفاء، عند انتفاء مسوغات أخرى لاستخدام القوة، ولاسيما لأن القيم النبيلة سوف يتم تشويهها في ظل علاقات القوة والمصلحة. وتعد هذه القاعدة تعبيرا عن نظرية الحرب العادلة، التي يصبح وفقها مسوغ استخدام القوة المسلحة أخلاقيا وسياسيا، ومن ثم مشروعاً قانونيا، يكون هدفه حماية المصلحة الإنسانية بشكل عام، من خلال استبدال ضرر أصغر بضرر أكبر.

* طالبة ماجستير دراسات دولية - جامعة بيرزيت

وحيث إنّ مسألة حقوق الإنسان لم تعد ضمن الاختصاص الداخلي للدولة القطرية، فقد ترتب على تطور التضامن الدولي وعوامل الاعتماد المتبادل، ضرورة قيام الدول والمنظمات الدولية بمراقبة ما يجري داخل أي دولة، وتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية، وهو الأمر الذي يثير الجدل السياسي حول العلاقة بين الاختصاص الداخلي، والاعتماد الدولي في ظل زيادة التداخل بينهما. وقد عززت زيادة الاعتماد المتبادل تقويض السيادة الفعلية للدولة، بنقل عدد من الاختصاصات المحلية، إلى السلطات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، وأدى ذلك إلى عمومية المشكلات والأزمات، مما يستوجب حتمية تعميم ضوابط السلوك في الكثير من الميادين؛ وبالتالي فرض أدوات ووسائل المراقبة والجزاء، بفعل التطورات التكنولوجية المتسارعة في وقتنا الحاضر.

مفهوم التدخل الإنساني ومبدأ السيادة

تعد ظاهرة التدخل الإنساني انعكاساً لعلاقات القوة في النظام الدولي الحالي، إذ توظف الدولة القوية إمكانيات قوتها في حال تعرض مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للخطر، من أجل القضاء على مصادر هذا الخطر، ولولا توافر إمكانيات القوة لما تمكنت أي دولة من القيام بالتدخل أو حتى التفكير في إحداثه. وتختلف دوافع الدول باختلاف مصالحها عند اتخاذ قرار التدخل، ويمكن أن يكون تدخل دولة في شؤون دولة أخرى، ناتجاً عن دوافع أمنية أو اقتصادية أو إنسانية أو لتحقيق مكانة دولية.

ويعرف «لاس أو بنهايم» التدخل الإنساني بأنه التدخل الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية، لوقف ما درجت عليه دولة ما، من اضطهاد لرعايها وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم، يهتزلها ضمير البشرية، الأمر الذي يسوغ التدخل لوقف تلك الأعمال^١.

ويحدد «أنطوني روجيه» التدخل الإنساني بأنه اعتراف بحق ممارسة رقابة دولية من طرف دولة أو أكثر، على أعمال مخالفة لقوانين الإنسانية، من شأنها أن تندرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى. فكلما وقع تجاهل للحقوق الإنسانية لشعب من الشعوب من قبل حكامه، أمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل باسم المجتمع الأممي، لطلب إلغاء هذه التصرفات وردع السلطة الجائرة، أو منع تجديدها مستقبلاً، عن طريق اتخاذ تدابير تحفظية مستعجلة، ومنها الحلول في السيادة مكان الدولة المخالفة^٢.

نشوء مفهوم التدخل السياسي وعلاقته بمبدأ السيادة

يعد التدخل الإنساني ظاهرة قديمة في تاريخ العلاقات الدولية؛ إذ ترجع أول معاهدة سلام مكتوبة في تاريخ

١ . Lassa & Herch; International Law. op. cit., 312-313 .

٢ . أشار إليه : محمد ميكو، «المنتظم الدولي وحقوق الإنسان»، الرباط : مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٢، ص ١٠٦ .

البشرية إلى عام ١٩٧٨ ق. م، بين رمسيس الثاني وملك الحثيين، والتي نصت على أنه: "إذا هرب شخص أو اثنان أو ثلاثة من أرض مصر، ولجؤوا إلى أرض الحثيين، فإن على ملك الحثيين أن يعيدهم إلى رمسيس الثاني. ونصت المعاهدة على أن من يعاد إليه من الأشخاص، فإنه لا يوجه إليه أي اتهام بعمل إجرامي، ولا يتسبب عمله هذا في هلاك بيته وزوجته أو أولاده، أو قلع عينه أو صلصام أذنيه، أو قطع أسانه أو قدمه. وتكون المعاملة بالمثل مع من هرب من أرض الحثيين إلى أرض مصر.

وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة، فإن تتبع التسلسل التاريخي لحالات التدخل الإنساني، يكشف بوضوح أن التدخل يدل على قوة الدولة التي تهدف إلى توفير مسوغ أخلاقي عند وجود مسوغ قانوني للتدخل، يمكن بموجبه تبرير استخدام القوة في العلاقات الدولية. ولذلك كان التدخل الإنساني يخفي الدوافع السياسية والتوسعية للدولة المتدخلة، رغم أنه يتم ظاهريا بحجة حماية الأقليات الدينية والعرقية، أو حماية حقوق الإنسان من اضطهاد السلطة الوطنية، فتوافقت ممارسة التدخل الإنساني مع إرادة الدول الحامية، وخضعت لتقدير مصالحها إزاء الدول الضعيفة، الأمر الذي جعل التدخل الإنساني غير مقبول عالميا^٣.

وتجد فكرة التدخل الإنساني جذورها في نظرية الحرب العادلة التي طورها الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى، حيث استقر الفكر السياسي - منذ القدم - على أن اللجوء إلى استخدام القوة يعد حربا غير عادلة إذا لم يتوافر سبب ضروري مقبول لهذا التدخل، ولذلك عد شيشرون الحرب من دون سبب حربا غير عادلة. وتكون الحرب عادلة إذا هدفت إلى تطبيق القانون ونصرة الحق ومكافحة الظلم وتأكيد العدالة^٤.

ويمكن القول، إن التدخل الإنساني قد اقترن بتلك المحاولات السابقة على الحرب العالمية الأولى التي قامت بها كثير من الدول لحماية أقليتها الدينية من الاضطهاد الذي لحق بها، وشكلت معاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨ البداية الحقيقية لتأسيس الدولة القومية، فقد أنهت هذه المعاهدة حرب السنوات الثلاثين بين الإمارات الأوروبية، وأقرت حرية العقيدة الدينية في جميع أنحاء أوروبا، بعدما كانت الإمارات البروتستانتية تتدخل في شؤون الإمارات الكاثوليكية لحماية الأفراد المنتمين إلى المذهب البروتستانتية من رعايا الإمارات الكاثوليكية نفسها، والتي أدت إلى إشعال الحرب الدينية في أوروبا، عقب الإصلاح الديني في القرن السادس عشر^٥.

لقد كانت هذه هي البدايات الأولى للتدخل الإنساني، وتطور الأمر بعد ذلك عندما أصبحت الدول الكبرى فيما بعد تخلق الحجج والذرائع لتتدخل في الدول الأخرى، ومنها تدخل فرنسا في سوريا عام ١٨٦٠ لحماية المسيحيين من المذابح، وتدخل روسيا في الدولة العثمانية عام ١٨٧٨ تحت شعار الانتصار للشعوب المسيحية في البلقان، وتدخل الدول الغربية عسكريا في اليابان عام ١٨٣٦ لحماية الأجانب من أعمال العنف التي قام

٣. ضاري رشيد الباسين، سياسات التدخل الأمريكية في العالم، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩، ص ١٥.

٤. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي: دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٣، ص ١٤٥.

٥. أحمد محمد رفعت، مقدمة لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ١٦.

بها اليابانيون ضدهم . ويجدر بنا أن نذكر هنا التدخل الدولي السافر في العراق والذي أعقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، والتدخل الدولي في الصومال عام ١٩٩٢ ، والتدخل الدولي في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢ ، والتدخل الدولي في يوغسلافيا عام ١٩٩٩ ، وقد تم كل واحد من هذه التدخلات بالتنسيق مع الأمم المتحدة ، وبموجب قرارات دولية تصدر عن مجلس الأمن التابع لها بذريعة حماية حقوق الإنسان ، ولكن تحت ضغوط شديدة من القوى الكبرى المهيمنة .

لقد تم تفسير ظاهرة التدخل الإنساني وفق نظريات سياسيه رئيسة في العلاقات الدولية ، وهي تفسر — هذه النظريات — ظاهرة التدخل الإنساني واحتمال تطورها المستقبلي ، ولاسيما أن التدخلات الإنسانية يزداد حدوثها في السياسة الدولية ، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وأهم هذه النظريات ما يلي :

أولاً، النظرية الليبرالية :

ترى هذه النظرية أن الفرد هو المحور الأساسي الذي تدور حوله المعطيات السياسية والاقتصادية ، وأن الدولة وجدت لإكمال نواقص الجنس البشري ؛ وكلما تقدم شعور الأفراد نحو حب النظام والسلام ، قلت الحاجة إلى تدخل الدولة وأصبح وجودها رمزيا ، وتعد الحالة المثالية من وجهة نظر هذه النظرية ، هي الحالة التي لا توجد فيها دولة ، وهنا تقترب في مفهومها من النظرية الفوضوية^٦ .

ويقوم المفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان ، على أن للفرد حقوقا طبيعية يستمد منها إنسانيته وتكفل له كرامته ، وأن وظيفة الدولة تتمثل في حماية هذه الحقوق وتنظيمها وليس إيجادها . وهكذا تكون الدولة هي أفضل تنظيم تمخض عنه عقل الإنسان ، لكونها تقوم بوظيفة تحقيق الأمن وإقرار العدل وحماية حياة الأفراد وممتلكاتهم . أما دور الأفراد في صنع المجتمع ، فيكون من خلال سعيهم الحثيث للانتقال من الحياة البدائية إلى الحياة الاجتماعية ، من أجل تحقيق حماية فضلى لحقوق جميع أفراد المجتمع . ولذلك فإن النظام السياسي الأمثل ، هو الذي يحقق السعادة لأفراد المجتمع بحماية حقوقهم الأساسية ، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحماية ، إلا من خلال الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ السيادة الشعبية ، وحكم الشعب لنفسه بنفسه . ولذلك رأت هذه النظرية أن حقوق الإنسان يمكن ضمانها من خلال تطبيق جوهر النظام الديمقراطي^٧ .

ومن هنا فإن التدخل الإنساني مسوغ في اعتقاد هذه النظرية ، لأن سيادة الدولة تنبع من احترام حقوق مواطنيها ، ولا احترام لسيادة أية دولة لا تحترم حقوق مواطنيها ، في زمن أصبحت فيه السيادة خرافة وطنية لا تتلاءم والتطورات الدولية ، التي تجعل مصلحة الفرد والدولة متوافقة مع مصلحة الجماعة الدولية ؛ حيث إن أي إنكار للحقوق الأساسية للأفراد يعرض السلام العالمي للخطر .

٦ . مصطفى الخشاب ، النظريات والمذاهب السياسية ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧ ، ص ٢٠٣ .

٧ . محمد المجذوب ، الحريات العامة وحقوق الإنسان ، طرابلس ، ١٩٨٩ ، ص ٣٢ .

ثانياً، النظرية الواقعية:

تفسر هذه النظرية السياسة الدولية كما هي عليه فعلاً أي بما هو كائن، لا كما يطمح المرء أن تكون. ويشكل مفهوم القوة والمصلحة الوطنية جوهر السياسة الدولية، فلا تستطيع الدول ذات السيادة حماية مصالحها الوطنية دون صراع فيما بينها، والصراع يتطلب القوة. وهكذا يتم تبادل الأدوار بين القوة الوسيلة والقوة الغاية، ويكون الدور الأعظم للقوة الغاية على المسرح الدولي. ولذلك فإنّ المصلحة تتطلب امتلاك متغيرات جديدة تزيد قوة الدولة وهبتها، وعندما تزداد قوة الدولة تتعاظم مصالحها الوطنية، وبذلك تستمر دورة القوة بما يمكن أن نطلق عليه: القوة هي المصلحة والمصلحة هي القوة^٨.

ويرتكز جوهر النظرية الواقعية على نظام الدولة المستقلة ذات السيادة، التي تحتكر أدوات القهر المادي، والمسئولة عن حماية نفسها ومواطنيها من أي اعتداء خارجي، وتوفر الأمن والسلم لهم، وإذا كانت المؤسسات الدستورية الداخلية تحدد كيفية خضوع المواطنين للدولة، فإن معايير القانون الدولي تحدد علاقات الدول؛ وبما أن النظام الدولي فوضوي ويكفل المنافسة والصراع بين الدول، فإن الدولة تسعى لتحقيق فوائد قصوى من خلال التعاون الدولي الذي يتم بالتراضي أو بالإكراه. وترى هذه النظرية أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، تم تحويل الموارد المخصصة للأمن القومي لخدمة المصالح الوطنية الأخرى في عدد من الدول، فتحول الاهتمام من توازن القوى إلى الاعتماد المتبادل، ولا سيما مع بروز الأهمية النسبية للمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات العابرة للقومية، بوصفها ذات فاعلية دولية منافسة للدول^٩.

إن القيم الأساسية في السياسة الدولية - بحسب النظرية الواقعية - هي النظام والأمن والسلام، وأنه يتم تسويق التدخل العسكري إذا كان ضرورياً لحفظ هذه القيم الأساسية، وللحيلولة دون تصعيد الموقف إلى حالة حرب على المستوى الإقليمي أو الدولي. لذلك فإنه يجب على الدول أن تعيد النظر في تحمل التزاماتها الدولية، وتكف عن تحمل أعباء تضعف من مكانتها النسبية، وألا تتدخل إلا لحماية الاستقرار الدولي، ومنع تصاعد أعمال العنف التي تضر بمصالحها الوطنية. ولذلك ينبغي أن تحافظ على مبدأ السيادة الذي يوفر الاستقرار الدولي، ويقلل من تكاليف التدخل الإنساني في كثير من الأحيان.

ثالثاً، النظرية الماركسية:

تعد النظرية الماركسية البديل الرئيسي للنظريتين الليبرالية والواقعية في تفسير العلاقات الدولية، حتى بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، فطرح تفسيراً للصراع الدولي مختلفاً عما طرحته النظريتان السابقتان، كما قدمت برنامج عمل لإحداث تحول جذري في النظام الدولي القائم.

٨. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ٤٦.

٩. المرجع السابق، ص ٣٣.

وتعتقد النظرية الماركسية أن الإنسان حيوان اقتصادي أكثر مما هو حيوان سياسي، يستخدم قواه لسد حاجاته الاقتصادية من خلال العمل الذي يستغل فيه الطبيعة، وكلما تنوعت حاجات الإنسان لجأ إلى التعاون مع الآخرين، وتخصص في نوع واحد من العمل حتى يتمكن من الحصول على الحاجات المختلفة وكي يزيد قدرته على الإنتاج، ومن هنا نشأ نظام تبادل السلع، وارتبطت الطبقات الاجتماعية بعضها ببعض كي تتبادل المنافع فيما بينها، لذلك فإن الفرد لا يستطيع كفاية نفسه بنفسه، وإنما لا بد له من معونة المجتمع من حوله، لإثراء شخصيته وتطوير قدراته الذاتية^{١٠}.

ومن هنا تفسر النظرية الماركسية التدخل الإنساني بدوافع اقتصادية، كنتيجة لتصميم الدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي، بمنع محاولات دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل، ومن ثم منع أي تغيير على النظام الاقتصادي الدولي، أو أي تغيير لاحتكار الشمال الصناعي المتقدم للسلطة الدولية، ولذلك تلجأ الدول الرأسمالية إلى استخدام العنف تحت شعار إنساني، بهدف تغليف الدافع الاقتصادي بغلاف إنساني، ومن ثم إخضاع فقراء العالم اقتصادياً. وحتى تستمر علاقة تبعية الجنوب للشمال، فإنها تتوثق بمساعدة تحالف مشبوه من الطبقات الحاكمة فيها. ولذلك فإن التدخل الإنساني يكون أداة ضاغطة لمنع الدول النامية من الخروج من دائرة هيمنة الدول المتقدمة، وحتى تظل أداة لإيجاد الاستقرار السياسي والأمني في الدول المفككة، لحماية المصالح الرأسمالية فيها واستقرار النظام الدولي، وتمكين الدول الرأسمالية من الحصول على الموارد الأولية بأرخص الأسعار، وزيادة استهلاك أسواق الدول النامية، وتوظيف فوائض رؤوس الأموال فيها، مما يمد الرأسمالية المعاصرة بأسباب الحياة.

وترى الباحثة أن كل النظريات السابقة، تمسك بجوانب مهمة من الحقيقة التي تفسر ظاهرة التدخل الإنساني، وليس من الحكمة أن يقتصر الفهم على نظرية واحدة دون غيرها، وإلا كان ذلك فهماً مشوهاً لها. فبينما عززت نهاية الحرب الباردة دور النظرية الليبرالية في التنظير للتدخلات الإنسانية، مع مراعاة النظر إلى المبادئ الأخلاقية، والتنبيه إلى دور الشرعية الدولية، نجد أن النظرية الواقعية هي الأقدر على تفسير انتقائية التدخلات الإنسانية التي تمت في حالات معينة، ولم تحدث في حالات مشابهة أو أشد خطورة، على حين أن النظرية الماركسية وهي المستندة إلى المذهب الماركسي، الذي هو مذهب مادي في الأساس، فهي النظرية التي تقدم الدافع المركزي لهذه التدخلات الإنسانية المستقبلية.

التوظيف السياسي لمفهوم التدخل ومبدأ السيادة الدولية

أسهمت كثير من التغيرات والتحولات الكبرى، في إعادة النظر في مفاهيم ونظريات وأطروحات تقليدية، بقيت جامدة لفتترات طويلة من الزمن، كان من بينها مفهوم السيادة والتدخل الإنساني، اللذان خضعا لمراجعة جذرية وتغيير جوهري فارتبطا بمجمل المتغيرات في مسرح الأحداث العالمي، على ضوء الواقع العالمي الجديد

١٠. بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٩، ص ١٣٥.

في ميدان العلاقات الدولية. فراح المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة يواجه تحديات كبيرة، وبات موضوع التدخل الإنساني الدولي يحتل مكانة هامة في الفكر السياسي المعاصر على جميع المستويات، ولم يعد مبدأ السيادة المطلقة يتفق مع التطورات الجديدة، فأصبح من الضروري تقييد سيادة الدولة لمنع التسلط، انطلاقاً من مبررات ودوافع موضوعية يملئها واقع قائم، ولا تملئها افتراضات ربما لا تجد لها مصداقاً على الأرض^{١١}.

إن التكييف الإنساني الذي تحكمه ظروف واعتبارات ترتبط بمسألة حماية حقوق الإنسان، والحؤول دون انتهاكها من قبل السلطات الحاكمة، أفضى بصورة تلقائية إلى إعادة النظر بالتكييف القانوني والسياسي التقليديين من جانب، وصياغة تعريفات جديدة لمفهوم سيادة الدولة وحدود تلك السيادة وضوابطها من جانب آخر، وكيفية التوفيق بينها وبين حقوق الإنسان، خصوصاً في ظل الأنظمة الديكتاتورية الاستبدادية. كما أنّ التغييرات التي طرأت على مفهوم السيادة، والمستجدات في القانون الدولي العام التي فرضتها الأوضاع العالمية المتبدلة خلال الأعوام العشرين الماضية، كانت من تداعيات انهيار المعسكر الاشتراكي، وتفكك مركزه المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق، وظهور مفهوم النظام العالمي الجديد، الذي بقي موضع جدل ونقاش وخلاف واختلاف. وكان من أبرز هذه المستجدات^{١٢}:

١. تزايد دور الأمم المتحدة وتدخلها في السياسة والمنازعات الدولية.
٢. توجيه المسؤولية الجزائية لحكام الدول بدل الاحتماء بشخصية الدولة المعنوية.
٣. زيادة توقيع العقوبات على الدولة المنتهكة للقانون الدولي.
٤. بروز ظاهرة الإرهاب الدولي بشكل أكبر في الأعوام الأخيرة.
٥. بروز مفهوم ومصطلح القانون الدولي الإنساني كفرع من القانون الدولي العام.
٦. تنوع أشكال التنظيم الدولي من خلال تعدد أشخاص القانون الدولي العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك من يعترض على مفهوم التدخل الإنساني من حيث المبدأ، وإنما يكون الاعتراض على طريقة توظيفه، والتلاعب به خارج قوانين المجتمع الدولي، لاعتبارات ما فوق إنسانية. كما لم يعد لمفهوم السيادة قيمة فيما يسمى بالدول الفاشلة، التي ينحط المجتمع السياسي فيها إلى ما دون الدولة، خصوصاً عندما يتحول مفهوم السيادة بالنسبة للعديد من النظم الثالثية، إلى غطاءٍ لسيطرة الدول البيروقراطية وتسلطياتها.

وتكمن المفارقة بشكل صارخ في تسويق حق التدخل الإنساني، لأنّ استخدامه خارج إطار المنظمة الدولية يعني إعطاء فائض القوة سلطنة تطبيق ما تعتقد بعض القوى المهيمنة أن القانون يجيزه بأخذه "يده"، وليس من خلال المؤسسات الدولية التي تطبق قرارات المنظمة الدولية المتخذة على أساس من العدل والمساواة في التعامل وليس على أساس الكيل بمكيالين، على أساس أنّ تنفيذ هذا الحق في إطار دولي منضبط عبر منظمة

١١. بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى: الإداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٦٦٧-٦٧٩.

١٢. بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى: الإداد للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٨١٢-٨٢٠.

الأمم المتحدة، سوف يحمي الدول الضعيفة من مغامرات فائض القوة، الذي يتم تسويقه تحت تبريراتٍ "أخلاقية". ولذلك فإن إيقاف عمليات الإبادة العرقية والحرب الثقافية والانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، ينبغي أن تتخذ طابعاً عالمياً لا سياسة استقواءٍ تنفرد به الدول القوية، وتستخدمه لتغطيةٍ لمصالحها الخاصة.

ولاشك أن تدخل الأمم المتحدة الإنساني، أو تدخل بعض أطراف المجتمع الدولي تحت مظلة المنظمة الدولية خلال الأعوام العشرين المنصرمة، أسهم في تأصيل هذا المبدأ الإنساني بإطار قانوني، فبدأ موضع قبول واسع، وإن كانت هناك اعتراضات وتحفظات على المناهج والأساليب والوسائل، وتحلى ذلك القبول الواسع واضحا في الحالة العراقية في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ وما بينهما، وفي الحالة اليوغسلافية عام ١٩٩٢ (أزمة البوسنة والهرسك)، وكذلك في حالة إقليم كوسوفو ذي الأغلبية المسلمة في عام ١٩٩٩^{١٣}، الذي ستم مناقشته في الفصل الثاني من هذا البحث.

التدخل الإنساني والأمم المتحدة

اهتم ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الإنسان، حيث جاء في ديباجته ما يأتي «نحن شعوب الأمم المتحدة، نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية»، كما جعل الميثاق من تعزيز حقوق الإنسان مقصدا من مقاصد الهيئة الدولية، حيث نصت المادة (٣/١) أن «مقاصد الأمم المتحدة هي: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء» . هذا وقد احتوت مواد الميثاق (١٣) و(٥٥) و(٥٦) و(٦٢) و(٦٨) و(٧٦) على نصوص لحقوق الإنسان^{١٤}.

إن المآسي الإنسانية التي تسببت فيها النازية والفاشية، والتي عانت منها البشرية خلال الحرب العالمية الثانية، فرضت على الأمم المتحدة دورا مفصليا في حماية حقوق الإنسان، وقد شكلت المادة (٥٥) من الميثاق، حجر الزاوية لجهود الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وهي تعد اللبنة الأساسية الأولى لكل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبذلك فإن كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، أصبح جزءاً من السياسة الدولية، بحيث قبلت الدول المختلفة تكييف سياستها الداخلية والخارجية، وفقا لمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا، باعتبارها مصدرا للشرعية داخليا وخارجيا^{١٥}.

١٣ . بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى: الإداد للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ١١١ .

١٤ . انظر: ميثاق الأمم المتحدة

١٥ . ديفيد فورسايت، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافات

العالمية، ١٩٩٣، ص ٢٩-٣٤ .

ويثور جدل حول طبيعة الالتزامات التي تفرضها نصوص الميثاق على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بسبب ما يترتب عليها من إمكانية قيام الأمم المتحدة بمساءلة الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان. ومبعث هذا الجدل أن المنظمة الدولية تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، وأنه ليس في الميثاق ما يسوغ لها التدخل في المسائل التي تكون من صميم السلطان الداخلي، ولا سيما أن الميثاق عندما تحدث عن حقوق الإنسان كمقصد من مقاصد الأمم المتحدة، لم يفصل هذه الحقوق، ولم يلزم الأعضاء بغير تحقيق التعاون لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الإنسانية^{١٦}.

ولم يقتصر دور الأمم المتحدة على وضع معايير دولية لحقوق الإنسان، فالممارسة الدولية لأجهزة الأمم المتحدة عملت على توفير الحماية الدولية لهذه الحقوق، وقد شجعت الأمم المتحدة استقلال الشعوب في الميدان الاقتصادي والسياسي، من خلال اتخاذ العديد من القرارات التي ترفض الاستعمار، فاتخذت مثلاً القرار رقم (١٥١٤) عام ١٩٦٠ الذي منح الاستقلال للشعوب المستعمرة، والذي اعتبر الاستعمار إنكاراً لحقوق الإنسان. كما تصدت لممارسات انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من الدول، وشكلت لجنا خاصة لبحثها، بالإضافة إلى ما قامت به الأمم المتحدة من العمل على حماية الحريات الفردية، من خلال السماح للأفراد بالطعن بالأعمال العدائية التي ترتكبها دولهم، وتنتهك حقوقهم أمام المجالس الدولية. وقد ظهرت هذه الآلية في إطار مجلس الوصاية لرفع الإساءات الإدارية التي ترتكبها الدولة الوصية، كما أن البروتوكول الإضافي الملحق بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، أدى إلى تقديم هذه التقنية من خلال قيام رعايا الدول التي تقبل هذا البروتوكول، برفع العرائض ضد هذه الدولة أمام اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة^{١٧}.

وبالاستناد إلى نص المادة (٧/٢) من الميثاق، لوحظ أنه لا يمكن رفض التدخل الإنساني الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة، على اعتبار أن حقوق الإنسان تعد من المسائل ذات الاختصاص الداخلي للدول، ومرد ذلك أن الميثاق نفسه قد نظر إلى مسألة الاختصاص الداخلي باعتبارها مسألة مرنة ومتطورة بحسب تطور الظروف الداخلية والدولية. وبما أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان أصبحت في الوقت الحالي من المسائل التي تحظى باهتمام القانون الدولي، فإن التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة يستثنى من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومن مبدأ الاختصاص الداخلي، لا سيما أن هذه المادة نفسها وضعت استثناءً، مفاده أن لا يدخل مبدأ الاختصاص الداخلي بتطبيق تدابير القمع، عندما توقع الأمم المتحدة الجزاءات القسرية^{١٨}.

وقد رأت الأمم المتحدة أنه لا يمكن الاحتجاج بمبدأ الاختصاص الداخلي، لمنعها من النظر في قضية ما، ترى أنها تمس بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق المقاصد الأساسية للميثاق. وقد تم التلميح إلى

١٦. إبراهيم علي بدوي الشيخ، الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٣٦، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٣٥.

١٧. جان توسكوز، الحرية والتنظيم في عالم اليوم، ترجمة تيسير شيخ الأرض، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧٧، ص ١٠٢-١٠٧.

١٨. أحمد الرشدي، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧، ص ١٩-٢٠.

ذلك في مؤتمر سان فرانسيسكو عندما قدمت اللجنة الفرعية للميثاق، مذكرة أقرت فيها أن مشكلة حقوق الإنسان تعتبر بصفة أساسية مسألة داخلية، ولكن إذا تعرضت الحريات الأساسية للأفراد لانتهاك مخل بتلك الحريات، بحيث يمكن أن يخلق هذا الانتهاك ظروفًا تهدد السلم أو تمنع تطبيق نصوص الميثاق، فعندئذ لا تصبح المسألة من شأن الدولة وحدها^{١٩}.

لقد حرمت الأمم المتحدة التدخل الإنساني الأحادي حفاظًا على الاستقرار الدولي، لكنها في نفس الوقت حاولت تطوير شكل من أشكال التدخل الجماعي، بتفويض من مجلس الأمن لحماية قيم الجماعة الدولية، ممثلة بالسيادة وحقوق الإنسان معًا، لكن الإشكالية تثور عندما يفشل مجلس الأمن باتخاذ قرار التدخل، نتيجة لاستخدام أحد الأعضاء الدائمين في المجلس حق النقض (الفيتو)، أو عندما يتخذ المجلس قرارًا بالتدخل، ثم يقوم بتفويض الدول الأعضاء بتنفيذه دون أن يعود له حق الرقابة والإشراف على ممارسة هذا التدخل، مما يخلق وضعًا شاذًا يبقى فيه التدخل قائمًا بيد هذه الدول ذاتها، وتقوم بتطبيقه أو التراخي أو الامتناع عن تطبيقه وفقًا لمصالحها وأهوائها الشخصية، وهو ما يتطلب تطوير آليات عمل مجلس الأمن، ليتحمل مسؤولياته في استعمال القوة، من أجل تحقيق المصلحة العامة، ومنع إساءة استخدام التدخل الإنساني وتشويه صورته، وفي الوقت نفسه إجراء العديد من التغييرات القانونية في الفصل الثامن الذي يسمح للمنظمات الإقليمية بالتدخل دون العودة المسبقة إليه لأخذ موافقته على التدخل، أو أن تأخذ تفويضًا مسبقًا من مجلس الأمن للتدخل دون خضوع عملية التصويت لحق النقض. وهنا تبرز الحاجة إلى تقويم النقائص والعيوب لميثاق الأمم المتحدة وممارستها لمواجهة حالات التدخل الإنساني بواسطة قوات مسؤولة بتصرفها من أجل المصلحة العامة، ولذلك يجب تفعيل المادة (٤٣) الخاصة بوضع قوات تحت تصرف المجلس، مما يتطلب إدخال تعديلات على حق النقض من خلال تعديل الميثاق في هذه المسألة، أو أن يتفق الأعضاء الدائمون على تعطيل هذا الحق أثناء النظر في عمليات التدخل الإنساني^{٢٠}.

وقد اتفق رجال الفقه الدولي على شرعية التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية، في حال الانتهاك الصارخ والواضح لحقوق الإنسان الأساسية، باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا يمكن الأمم المتحدة من استخدام القوة وتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، ولذلك يمكن أن نقول: إن التدخل الإنساني من قبل الأمم المتحدة يتوافق مع شروط القانون الحديث.

التدخل الإنساني في كوسوفا

شهدت السنوات القليلة الماضية حالات عدة من التدخل الإنساني، كانت انعكاسًا للظروف التي أصابت

١٩. أحمد الرشيد، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سابق، ص ١٥٠.

٢٠. المرجع السابق.

النظام الدولي منذ انهيار نظام القطبية الثنائية، منها حالة التدخل التي حدثت في كوسوفا عام ١٩٩٩، والتي كان مسوغ التدخل العسكري فيها واضحا، والمتمثل في الاعتبار الإنسانية فقط. وقد عد التدخل الإنساني في كوسوفا من أضخم العمليات العسكرية نتيجة لحجم القوات المشاركة فيه، كما هدف هذا التدخل إلى صياغة سوابق جديدة مختلفة في النظام الدولي، ما زالت آثاره مستمرة حتى الآن.

التوظيف السياسي لمفهوم التدخل ومبدأ السيادة الدولية في كوسوفا

جاء تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري في إقليم كوسوفا، بعد عام كامل من تفجر الوضع هناك، وبعد أن شرعت القوات الصربية في تنفيذ سياسة تطهير عرقي ضد الأغلبية الألبانية في الإقليم، حيث رفض الرئيس اليوغسلافي سلوبدان ميلوسفتش التوقيع على اتفاق السلام الذي قدمته مجموعة الاتصال الدولية، ففشلت الوساطة الدولية في مؤتمر «رامبويه» الذي قضى بمنح ألبان الإقليم حكما ذاتيا ونشر قوات حفظ سلام دولية للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وقد أجمع أعضاء الحلف على رفض انفصال الإقليم عن الاتحاد اليوغسلافي، حتى لا يفتح ذلك الباب أمام تغيير الحدود السياسية القائمة في منطقة البلقان، وحتى لا يتكرر هذا النمط بقيام أقليات أخرى تطالب بالانفصال. وتوصل أعضاء الحلف إلى اتفاق حول المطالبة بإعادة توزيع القيم السياسية والاقتصادية بين الإثنيات المختلفة داخل الاتحاد اليوغسلافي، بما يتيح الفرصة للتعايش المشترك بينها^{٢١}.

وقد أثار التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا الشك حول الأساس القانوني الذي استند إليه الحلف في استخدام القوة دون إذن مسبق من مجلس الأمن، حيث عدت الأمم المتحدة الصراع في إقليم كوسوفا بمنزلة حرب أهلية، الأمر الذي يستوجب من منظور القانون الدولي العام، إلزام مختلف الأطراف الدولية بمبدأ الحياد. وإذا كان حق التدخل الدولي يقتصر على الأمم المتحدة عندما يتفاقم الصراع الداخلي بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، فإن نظام الأمن الجماعي وفقا للفصل السابع من الميثاق سمح لمجلس الأمن باستخدام المنظمات الإقليمية في أعمال القمع بحسب المادة (٥٣)، مع التأكيد على أن المنظمات الإقليمية لا يحق لها أن تقوم بأعمال القمع دون إذن مسبق من مجلس الأمن، وبما أن حلف شمال الأطلسي يستند إلى المادة (٥١) من الميثاق التي تقوم على مبدأ الدفاع الجماعي عن النفس، والذي لا يبيح اللجوء إلى القوة إلا ردا على اعتداء قوة مسلحة، فإنه بذلك يختلف عن التكتلات الإقليمية غير العسكرية، التي يخول ميثاق مجلس الأمن صلاحيات استخدامها في أعمال القمع^{٢٢}.

لقد رأى حلف شمال الأطلسي أن له الحق في التدخل العسكري دون الإذن المسبق من الأمم المتحدة، لأن

٢١. مالك عوني، حل الأطلنطي وأزمة كوسوفا: حدود القوة وحدود الشرعية، السياسة الدولية، العدد ١٣٧، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٩٩، ص ١١٠.

٢٢. مالك عوني، حل الأطلنطي وأزمة كوسوفا: حدود القوة وحدود الشرعية، مرجع سابق، ص ١١٣-١١٤.

انتهاكات حقوق الإنسان في يوغسلافيا تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وخصوصا لأن قضية كوسوفا تعد جزءا من مشكلات دولة يوغسلافيا الاتحادية. ومنذ عام ١٩٩٢ ومجلس الأمن يثني على جهود الحلف في حل مشكلاتها ولاسيما بالقرارات ١١٦٠ و ١١٩٩ و ١٢٠٣. كما يحتج الحلف بأنه منذ انتهاء الحرب الباردة ومجلس الأمن يخول المنظمات الدولية حق التدخل لحل الأزمات ويفوضها في ذلك. وتعكس عملية التدخل في كوسوفا خارج نطاق الشرعية الدولية ودون تفويض من مجلس الأمن الدولي، إشكالية النظام الدولي في قبول التدخل الإنساني، فهناك سابقة لمجلس الأمن عندما سمح بالتدخل العسكري في الصومال والعراق، بحجة أنّ الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في هاتين الدولتين، من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين. لكن المجلس قد يفشل في حالات أخرى مماثلة، عند استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض (الفيتو)، وهو ما يعقد الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة، ويجعل العمل العسكري أكثر صعوبة من الناحيتين السياسية والقانونية^{٢٣}.

لقد عانى الإقليم من مشكلات تهدد استقراره، وتجعل تعايش سكانه موضع شك كبير، وتغرقه في مشكلات تفوق تلك المشكلات التي كانت قبل بدء الحملة. فمن ناحية جرى تدمير الإقليم بالكامل، سواء تم هذا التدمير بفعل الغارات الجوية، أو بفعل ما قامت به القوات اليوغسلافية في إبان الغارات، ومن ناحية أخرى تعرض الإقليم لمشكلة فرز كبرى بين السكان، سواء بتشتيت عدد كبير جدا من أبناء الإقليم الألبان العائدين، أو بعمليات الفرز المتبادلة، التي تم من خلالها هروب كثير من الألبان من مناطق الكثافة الصربية المرتفعة، وكذلك هروب الصرب من أنحاء الإقليم التي سيطر عليها الألبان. وبذلك فإنّ الصراع كان قد ازداد تعقيدا، في الوقت الذي تصطدم فيه الحلول العملية باستقلال الإقليم أو تقسيمه، بحسابات إقليمية ودولية، فرضت على الجانبين التعايش المشترك^{٢٤}.

٢٣. عمر عبد الكريم سعداوي، النخب السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد ١٣٧، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٥-٨٦.

٢٤. عماد جاد، كوسوفو: معضلة إدارة صراع معقد، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٥٥، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٦.

الخلاصة والاستنتاجات

تشير المؤشرات منذ نهاية الحرب الباردة، إلى أن دول العالم الثالث، رغم أنها لا تؤيد التدخل الإنساني من قبل الأمم المتحدة، إلا أنها تعد الميدان الرئيس لتدخلات المنظمة الدولية والدول الكبرى لحسم الصراعات الداخلية فيها، الأمر الذي يعد تفتيتاً للإجماع الدولي. وهذا يقتضي توافر معايير واضحة ومحددة الأهداف تحكم التدخلات الإنسانية، بشرط توافر الإمكانيات المادية القادرة على تحقيقها، وتجنب الانتقائية التي يقوم بها مجلس الأمن في تحديد حالات التدخل، وتتلخص أهم المعايير فيما يلي:

١. أن يكون التدخل لإنقاذ مواطني دولة تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك المنظم والمستمر والصارخ والفعلي بواسطة قمع مسلح.
٢. أن يكون التدخل بالقوة آخر الوسائل وبعد استنفاد جميع الوسائل السلمية التي فشلت تماماً.
٣. أن يتم التدخل بناء على قرار من سلطة شرعية ممثلة بمجلس الأمن، بحيث يتحقق دعم الجماعة الدولية لهذا القرار.
٤. ألا يهدف التدخل إلى التعدي على سيادة الدولة واستقلالها ووحدةها الإقليمية، بحيث يكون محل رضا المواطنين في هذه الدولة، وبذلك يكون متجرداً من الأهداف الذاتية للأطراف المتدخلة.
٥. ألا يؤدي التدخل إلى نتائج سلبية تفوق آثاره الإيجابية، بحيث يؤدي إلى تحسن حقيقي في احترام حقوق الإنسان، وأحوال المواطنين عامة وتجنب الآلام التي لا مسوغ لها.

وقد هدفت هذه المعايير إلى توافر المشروعية الأخلاقية والقانونية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، حتى تسيطر الجماعة الدولية على الصراعات الداخلية التي تمس حقوق وكرامة الإنسان، و توفير أسباب النجاح لعملية التدخل الإنساني في تحقيق أهدافها من خلال الموازنة بين الغايات النبيلة والوسائل المتبعة، وبما ينأى بالتدخل عن المصالح السياسية والعلاقات الخاصة.

وتكشف مؤشرات النظام الدولي الراهن، أن التدخل الإنساني سيشكل قائماً، وأن الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ستستخدمه كأداة سياسية تحت مسوغات وذرائع مختلفة، بحيث يصبح أداة مشروعة لتحقيق أهدافها. وتعتمد هذه الأداة على عوامل نجاح التدخل، متمثلة بسرعة تنفيذه وتخفيض تكاليفه المادية والبشرية ودعم الرأي العام، وسيظل دور مجلس الأمن هو إيجاد الشرعية القانونية للتدخل، بما يوازى مصالح الدول الدائمة العضوية، كما سيظل حق النقض هو المعطل الرئيسي لدور المنظمة الدولية، لأن اعتبارات قانون القوة، تغلب على اعتبارات قوة القانون.

وفي غياب تأطير دولي حقيقي لحق التدخل الإنساني، يعطي سلطة التدخل إلى الأمم المتحدة بصفتها تمثل الإطار الدولي الشامل لـمجموع مكونات الأسرة الدولية، فإن هذا الحق سيبقى زخرفةً لاستراتيجيات الهيمنة والسيطرة الإمبريالية العليا التي تطبقه انتقائياً، وسيبقى بالتالي هذا المفهوم وظيفياً في علاقات السياسة والقوة،

وليس في علاقات السياسة والأخلاق . كما أنّ أيّ تحرك من قبل دولة معينة ، حتى وإن كان بدوافع إنسانية ، لا يمكن أن يحظى بالشرعية ما لم يكن مؤطرا بالشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الذي هو الأداة التنفيذية لها .

وأخيراً فإنّ المجتمع الدولي والقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والتنظيم الدولي والرأي العام العالمي ، بحاجة ماسة إلى تعريف محدد وملموس للتدخل الإنساني الدولي ، وضرورة تمييزه عن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالات المتخصصة (الصليب الأحمر / الهلال الأحمر / أطباء بلا حدود / المنظمات غير الحكومية / منظمات الإغاثة) في أثناء الحروب أو الزلازل أو الفيضانات .

المصادر والمراجع

١. الكتب:

١. الخشاب، مصطفى. النظريات والمذاهب السياسية. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٧.
٢. الرشدي، أحمد. بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧.
٣. المجذوب، محمد. الحريات العامة وحقوق الإنسان. طرابلس، ١٩٨٩.
٤. النبراوي، فتحية وآخرون. أصول العلاقات السياسية الدولية. الإسكندرية: منشئة المعارف، ١٩٨٥.
٥. الياسين، ضاري. سياسات التدخل الأمريكية في العالم. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩.
٦. توسكوز، جان. الحرية والتنظيم في عالم اليوم. ترجمة تيسير شيخ الأرض. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٧.
٧. خلف، محمد. حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي: دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣.
٨. رفعت، أحمد. مقدمة لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
٩. غالي، بطرس وآخرون. المدخل إلى علم السياسة. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٩.
١٠. فورسايت، ديفيد. حقوق الإنسان والسياسة الدولية. ترجمة محمد مصطفى غنيم. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافات العالمية، ١٩٩٣.
١١. كيندي، بول. نشوء وسقوط القوى العظمى: الإعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة مالك البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
١٢. ميكو، محمد. «المنتظم الدولي وحقوق الإنسان». الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٢.
١٣. نعمة، كاظم. العلاقات الدولية. الجزء الأول. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩.

٢. المقالات والتقارير:

١. بدوي الشيخ، إبراهيم. «الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان». ١٩٨٠. المجلة المصرية للقانون الدولي، ع. ٣٦: ١٣٥ - ١٣٧.
٢. بهي الدين، أحمد. «كوسوفا لا تزال تبحث عن حل». ١٩٩٩. السياسة الدولية، ع. ١٣٦: ٢١٥ - ٢١٦.
٣. بيدلية، روبرت. «الجدور التاريخية لنزاعات كوسوفو». ١٩٩٩. الثقافة العالمية، ترجمة: فؤاد بوابة، ع. ٩٦: ٢٠ - ٢٢.
٤. سعداوي، عمر. «المنخب السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة». ١٩٩٩. السياسة الدولية، ع. ١٣٧: ٨٥ - ٨٦.
٥. عونى، مالك. «كوسوفا: صراع الطموحات القومية». ١٩٩٨. السياسة الدولية، ع. ١٣٣: ٢٠٨ - ٢١١.
٦. عونى، مالك. «حل الأطلنطي وأزمة كوسوفا: حدود القوه وحدود الشرعية». ١٩٩٩. السياسة الدولية، ع. ١٣٧: ١١٠ - ١١٤.
٧. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. «العرب وأزمة كوسوفا مخاطر سوء التقدير». ٢٠٠٠. التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩، ص ٥٢.

٣. مصادر بلغات أخرى:

Lassa & Herch. International Law, op. cit., 312-313

مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية

ميساء جيوسي *

المقدمة

تشكل العلاقات الأمريكية الروسية عنصرا بالغ الأهمية في النظام العالمي، فقد مثلت العلاقة بين واشنطن وموسكو جوهر هذا النظام على مدى القرن المنصرم، ومثلت لكل منهما ضرورة إستراتيجية، وقد شهدت الفترة الأخيرة وبخاصة بعد تولي الرئيسين مدفيدف وأوباما الرئاسة في بلديهما إشارات متبادلة بين الولايات المتحدة وروسيا، ستؤدي إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات المعقدة.

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التغيرات الكثيرة والسريعة في طبيعة العلاقات بين البلدين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين موضوع الدراسة، فما زالت رواسب الحرب الباردة عالقة وتؤثر في نظرة البلدين أحدهما للآخر على أن كلا منهما العدو اللدود للآخر. فالأعوام الأخيرة شهدت تذبذبا بالعلاقات من التعاون حيناً إلى التوتر أحيانا أخرى.

فبوصول الرئيسين فلاديمير بوتين وجورج بوش الابن تحسنت العلاقات نسبيا، وتمثل هذا التحسن في التعاون الروسي الأمريكي في الحرب على ما يسمى بالإرهاب ففي حين أطلقت يد روسيا في الشيشان، سمحت روسيا للولايات المتحدة باستخدام قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لدعم جنودها في أفغانستان، وتوج هذا التحسن بالتوقيع على معاهدات خفض الأسلحة النووية، لكن العلاقات ما لبثت أن ساءت ووصلت حد التوتر في بعض القضايا، فمعارضة روسيا لغزو العراق، ورغبة أمريكا بنشر الدرع الصاروخي في بولندا والرادار المتطور بالإضافة إلى تمدد حلف شمال الأطلسي (الناطو) ليضم دولا كانت تعد ضمن مناطق نفوذ روسيا زمن الاتحاد السوفيتي، أثار مخاوف وغضب روسيا التي لم تقتنع بالحجة الأمريكية المبررة لنشر الدرع الصاروخي باعتباره موجهاً للدول المارقة حسب التعريف الأمريكي (إيران وكوريا الشمالية). وجاء عرض بوتين في إحدى اللقاءات التي جمعته مع الرئيس بوش في ٦ نيسان ٢٠٠٨ مفاجئا بقدر ماهو مربكا للإدارة الأمريكية، حيث عرض إمكانية استفادة الولايات المتحدة وحلف الناتو من القواعد الروسية في آسيا الوسطى مقابل إشراك روسيا في مشروع الدرع الصاروخي.

* طالبة ماجستير دراسات دولية - جامعة بيرزيت

ولعل الملف النووي الإيراني يكون واحدا من القضايا التي تثير توترا بين البلدين، فروسيا التي تعتبر حليفا عسكريا لإيران، وداعما لها بتزويدها بالتقنية النووية، ومساعدتها في إنشاء مفاعلات نووية جديدة. وسعي الكونغرس الأمريكي لصياغة قانون يفرض حظرا على الشركات الروسية التي تتعامل مع إيران. ولكن التغيير الأخير الذي طرأ على الموقف الروسي تجاه إيران بعد إعلانها عن تخصيصها لليورانيوم بنسبة ٢٠٪ ذاتيا، ومساندتها للولايات المتحدة الساعية لفرض عقوبات أشد على إيران من خلال مجلس الأمن.

ومن القضايا التي أثارت توترا في العلاقات، دعم الولايات المتحدة لاستقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا المقربة من روسيا، ودعم الاعتراف بها من قبل الدول الغربية وتسهيل انضمامها للاتحاد الأوروبي في تحد مباشر للموقف الروسي الرفض لذلك. وكان رد روسيا أن دعمت استقلال إقليم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا. وجاء الغزو الروسي لجورجيا ليؤكد قدرة روسيا على حماية مصالحها وحلفائها ومناطق نفوذها.

فروسيا تسعى للعب دور على الساحة الدولية يتناسب مع مكانتها كوريث للاتحاد السوفيتي، وقوة اقتصادها الذي تعافى خلال السنوات الأخيرة بسبب الطفرة النفطية التي شهدتها العالم وزيادة أسعاره ووصولها لمعدلات قياسية، وبرغم تأثر الاقتصاد الروسي بالأزمة الاقتصادية العالمية في العامين الأخيرين حيث انكمش بنسبة ٢٪ في ٢٠٠٩، إلا أنه من المتوقع أن يتجاوز آثارها خلال الأعوام الأولى من العقد الثاني لهذا القرن.

تتعدد القضايا والمسائل التي تثير توترا في العلاقات الأمريكية الروسية، وكذلك تتعدد جوانب التعاون بين البلدين، لذلك ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال: في ظل غياب الأيدلوجيا الشيوعية عن روسيا اليوم، وسيادة الليبرالية ونظام السوق الحر السائد وما يعانيه من أزمة بنيوية وضمن السعي للسيطرة وبسط النفوذ واستغلال الموارد بالمنطق القومي للدول الأقوى، هل بإمكان روسيا ذات القيادة القومية استعادة دورها كقوة عظمى وفاعلة على الساحة الدولية. وهل يرتقي التعاون الروسي الأمريكي في مجالات الحرب على الإرهاب والحد من انتشار الأسلحة النووية إلى مستوى التحالف الإستراتيجي. وهل ستتجاوز الدولتان القضايا التي تشكل بؤرا للتوتر بطريقة تضمن مصالح الدولتين.

نظرة تاريخية على العلاقات الأمريكية الروسية

لفهم طبيعة وأبعاد العلاقات الأمريكية الروسية، لا بد من قراءة سريعة وتحليلية لتاريخ هذه العلاقات خلال القرن المنصرم، وتحديدًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وبداية الحرب الباردة ١٩٤٧ حيث شكلت

١ . الإقتصاد والأعمال . موقع الجزيرة نت .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3604DB7C-3EF5-4CE8-8866-15CAA14AE46.htm>

العلاقات بين موسكو وواشنطن جوهر النظام العالمي آنذاك^٢، وصولاً للعقد الأخير من القرن العشرين الذي شهد انهيار جدار برلين وتفكك الإتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١ وتولي بوريس يلتسن رئاسة روسيا الاتحادية، وانتهاء مع بداية تولي بوتين السلطة في روسيا سنة ١٩٩٩ كرئيس لروسيا بالوكالة وكرئيس منتخب لروسيا الاتحادية عام ٢٠٠٠.

تنبأ المفكر الفرنسي ألكسي دو توكفيل^٣ (Alexis de Tocqueville) في كتابه: الديمقراطية في أمريكا عام ١٨٣٥ أي قبل أكثر من مئة عام على نهاية الحرب العالمية الثانية، أن الشعبين الروسي والأمريكي مدعوان لاقتسام العالم بينهما^٤، وهذا ما حصل، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت التناقضات في المصالح والأيدلوجية تظهر بين حلفاء الأمم، الولايات المتحدة والغرب من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، الذين فرضت عليهم محاربة النازية التواجد في خندق واحد وهو ما كان يعرف خلال الحرب «بالتحالف المفروض»^٥، وبدأت بوادر ما أصبح يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وشكل كل معسكر حلفه العسكري، فانشأ حلف شمال الأطلسي - الناتو عام ١٩٤٧ وحلف وارسو عام ١٩٥٥. وتم اقتسام العالم عملياً بين هذين المعسكرين، وأصبح لكل منهما مناطق نفوذ.

وظهرت العديد من الأزمات الدولية التي كانت الدولتان محركاتها، وتمحورت هذه الأزمات حول نمطين رئيسيين: الأول أزمات تكون إحدى القوتين طرفاً فيها، خصوصاً إذا كانت هذه الأزمات قد وصلت إلى حد التدخل المسلح، كالتدخل الأمريكي في اليونان عام ١٩٤٧، كذلك أزمة التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨، أدت لقيام دولة شيوعية فيها وانضمامها للمعسكر الشرقي، كذلك التدخل الأمريكي في كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ لصد قوات كوريا الشمالية، والتدخل الأمريكي في فيتنام عام ١٩٦٢ وأزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا عام ١٩٦٢ والتدخل السوفيتي في أفغانستان ١٩٧٩، وهذه التدخلات التي كانت محور أزمات الحرب الباردة والأكثر أهمية فيها، وتمت معالجتها من خلال التوافق بين القوتين.

٢. محمود محمد خليل. نحو حرب باردة جديدة: قراءة في العلاقات الأمريكية الروسية. مجلة الدفاع. عدد ١٦٨. ص ص ٢٨-٣٤. حزيران ٢٠٠٠.

٣. ألكسي دو توكفيل (١٨٠٥-١٨٥٩): كاتب وسياسي ومفكر فرنسي الفرنسي الف كتاب «عن الديمقراطية في أمريكا» (١٨٣٥) للجزء الأول و١٨٤٠ للجزء الثاني والأخير)، ما يقارب الألف صفحة في وصف أميركا، الأمة التي ولدت، بقدر أقل من الدماء، ما لم تتمكن أمم أوروبا أن تولده بالثورات العنيفة. للمزيد أنظر: <http://www.iraqstudies.org/rashid09.htm>

٤. اقتباس من حازم البيلوي. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. الكويت: سلسلة عالم المعرفة. العدد ٢٥٧. ٢٠٠٠. ص ص ٢٣-٢٤ عن: Alexis de Tocqueville, De la Democratie en Amerique, Paris Garnier - Flammarion, 1981 Tom I pp. 450.

٥. السيد امين شلبي. من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد. مجلة السياسة الدولية. مجلد ٤٦، عدد ١٧٩. ص ص ٣٢-٣٧. كانون ثاني ٢٠١٠.

أما النمط الثاني فيشمل أزمات وقعت داخل مناطق النفوذ التابعة لإحدى القوتين، فلقد حال الاتحاد السوفيتي دون تدخل الأمم المتحدة في المجر عام ١٩٥٦، كما منعت الولايات المتحدة تدخل الأمم المتحدة في الأزمات التي نشبت في أمريكا الوسطى خلال الستينيات والسبعينيات.

ومنذ أواسط الثمانينيات بدأت معالم جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة بالظهور، بعد نهاية التنافس الأيديولوجي والانفتاح السوفيتي على العالم الغربي بتولي غورباتشوف رئاسة الاتحاد السوفيتي وإعادة هيكلة النظام السياسي السوفيتي وفقا لمفهوم إعادة البناء- البروسترويكا^٦، والمصارحة- الجلاسنوست^٧. إلا أنه مع تردي أوضاع الاتحاد السوفيتي الداخلية وتراجع الاقتصاد وانتشار الفساد، وبروز الرغبة الانفصالية لدى جمهوريات الإتحاد السوفيتي، وإنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وتركه للساحة الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي بقيت القطب الأوحدها القوة العظمى اقتصاديا وعسكريا. وبانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي طويت صفحة الحرب الباردة وبدأ نظام عالمي جديد بالتشكل.

وفي ظل حكم يلتسن لروسيا الاتحادية- وريثة الاتحاد السوفيتي، وفي ظل الرغبة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، وبناء على نصائح صندوق النقد الدولي، تبنى يلتسن من مطلع العام ١٩٩٢ برنامج «العلاج بالصدمة»^٨ والذي تضمن إبعاد الدولة كليا عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، عبر مجموعة إجراءات منها التحرير الكامل والسريع للأسعار والخصخصة على نطاق واسع وتحرير التجارة الخارجية وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وكان رد الاقتصاد الروسي السريع على هذه الإجراءات سلبيا: تراجع في سعر الروبل وتراجع في الناتج الإجمالي وتراجع الناتج الصناعي والاستثمارات الأجنبية، وكان واضحا أن برنامج العلاج بالصدمة كان أشبه بحرب شاملة على الاقتصاد الذي سيطرت عليه المافيات وما يسميه الروس بـ «الأوليغاركيين»^٩ أي الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات.

ولأسباب أيديولوجية وإستراتيجية، دعمت الولايات المتحدة والدول الغربية الاقتصاد الروسي، إذ قام صندوق النقد الدولي بمنح روسيا قرضا يزيد عن الـ ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ لمساعدتها على تجاوز أزماتها الاقتصادية، وقامت الدول الغربية ممثلة بنادي باريس ونادي لندن بإعادة جدولة ديون روسيا الخارجية والتي

٦ . البيريسترويكا: وتعني «إعادة البناء» هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفيتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي.

٧ . الجلاسنوست: صاحبت سياسة البيريسترويكا وتعني الشفافية. أدت السياستان معا الي انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه سنة ١٩٩١. أنظر الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org>

٨ . غسان العزي. روسيا ما بعد الحرب الباردة من «اليلتسينية إلى «البوتينية». مجلة الدفاع الوطني. العدد ٣٣. تموز ٢٠٠٠.
<http://www.lebarney.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322>

٩ . نفس المصدر السابق

١٠ . الأوليغاركيين: إسم يطلقه الروس على طبقة الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات

زادت على الـ ٤٠ مليار، وأكثر من المساعدات فقد تم ضم روسيا لمجموعة السبعة الكبار G7 بصفة مراقب، لتصبح جماعة الثمانية G8، وكان الهدف من هذا سياسيا وليس اقتصاديا.

وفي تصريح له أثناء الحملة الانتخابية لولاية رئاسية ثانية، اعتبر يلتسن تمدد حلف الأطلسي ليضم كلا من بولندا وهنجاريا وتشيكيا تهديدا للأمن القومي الروسي، اعتبرت الإدارة الأمريكية أن هذه التصريحات هي للاستهلاك المحلي قبيل الانتخابات، وفي محاولة لإرضائها أفرجت الولايات المتحدة عن مساعدات مالية وعينية لموسكو، ووافقت على إدخالها في مجلس حلف شمال الأطلسي بصفة مراقب دون استخدام حق النقض الفيتو، بعد قمة يلتسن كليتون عام ١٩٩٧.

وكان لهذه المساعدات أثر بارز في موقف روسيا من حرب الناتو على صربيا حليفة روسيا، حيث لم تتخذ موقفا متشددا من الحرب، ولم تمدد العون لحليفتها التقليدية. وإن عملت واشنطن على تعويضها بالمساعدات والموافقة على وساطتها لحل الأزمة ومشاركة قوة روسية في قوة حفظ السلام الدولية في كوسوفو.

كل هذا لا يعني استسلاما روسيا للنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، فالتقارب الروسي الفرنسي في عهدي ميتران وشيراك، سعى لإقامة عالم متعدد الأقطاب كما صرحت البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات زعماء البلدين^{١١}، وكذلك الأمر بالنسبة للجار الصيني الباحث بدوره عن حليف في ظل التنافس العالمي.

وفي عام ١٩٩٩ قدم الرئيس يلتسن هدية للشعب الروسي وللعالم بتقديمه استقالته من رئاسة روسيا الاتحادية، وتولى فلاديمير بوتين منصب رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة ولتدخل معه روسيا في حقبة أخرى، وتدخل معها أيضا العلاقات الأمريكية الروسية بعدا آخر سيتم التطرق له في الفصول القادمة.

القضايا الخلافية وبؤر التوتر

عندما تم انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين لرئاسة روسيا الاتحادية عام ٢٠٠٠، كانت روسيا توصف بـ «الرجل المريض»^{١٢}، فحقبة التسعينات شهدت انهيارا سريعا في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية وتدهورت صورتها ومكانتها الدولية بشكل كبير، وتكيفت سياستها الخارجية مع المطالب والمواقف الأمريكية، فأثناء عهد الرئيس يلتسن تدهورت الأوضاع في روسيا، وتدننت معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة،

١١. نفس المصدر السابق

١٢. شلبي، السيدامين. بوتين وسياسة روسيا الخارجية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. مجلد ٤٤، عدد ١٧٥. ص ٢٥٧-٢٥٨.

كانون الثاني ٢٠٠٩ م.

وانتشر الفساد والجريمة، وسيطرت المافيا و«الأوليغاركيين»^{١٣} على الاقتصاد القومي، وانعكس هذا كله على الجيش والسياسة الخارجية.

وكان الدرس الذي استخلصته روسيا من هذه الحقبة «حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي» ذا شقين: الأول أن بلدا كبيرا مثل روسيا يجب ألا يعتمد إلا على نفسه في التطور والتنمية، أما الدرس الثاني، فهو أن النقل الأعمى لنماذج التنمية الغربية محكوم عليه بالفشل، وأن على روسيا أن تجد طريقها الخاص إلى ذلك؛ وهذا ما تعلمه بوتين وبنى عليه سياسته الداخلية والخارجية، فيما عرف فيما بعد باسم «مبدأ بوتين»^{١٤} القائم على التركيز على الإصلاح الداخلي، لكن ليس على حساب السياسة الخارجية، والتركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، وأن هذا العالم لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للولايات المتحدة والغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

فلاستعادة قوة روسيا في الداخل ومكانتها في السياسة الخارجية، انتهج بوتين إستراتيجية اعتمدت على دعم السلطة المركزية للدولة وعلى تشديد قبضتها على مؤسساتها الاقتصادية، وقدراتها الإستراتيجية، وأحكم سيطرة الدولة على ثروتها من النفط والغاز، وتزامن هذا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد الروسي، وبلغت معدلات النمو في الإقتصاد الروسي ٧٪^{١٥}، وأصبح الإقتصاد الروسي الإقتصاد التاسع في العالم وفقا لتقارير صندوق النقد الدولي، كما سددت روسيا كافة ديونها الخارجية، وأدى هذا إلى ارتفاع مستوى معيشة الشعب الروسي بشكل ملموس وهذا كان وراء الشعبية الكبيرة التي حظي بها بوتين من كافة طبقات المجتمع الروسي، كما وجه بوتين اهتمامه لدعم الجيش وتطوير قدراته الإستراتيجية والصاروخية وقدراته البحرية.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية أعاد بوتين تكييف السياسة الخارجية بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا ودورها في الشؤون الدولية، فقد أعلن بوتين أن سنوات «الضعف والمهانة قد انتهت»^{١٦}، وطالب الولايات المتحدة والغرب بأن تعامل روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، واتجه نحو بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الإتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية^{١٧}.

وفي هذا الإطار فقد عارض سياسات الولايات المتحدة والغرب التي تجاهلت مصالح موسكو لسنوات عدة، وبرزت ملفات خلافية عدة كان أهمها: تمدد حلف شمال الأطلسي شرقا، ونشر الدرع الصاروخي في شرق

١٣ . الأوليغاركيين: اسم يطلقه الروس على طبقة الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات.

١٤ . يوسف، أمين طلال. روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠-٢٠٠٨. مجلة المستقبل

العربي. مجلد ٣١، عدد ٣٥٨. ص ص ٧٦-٩٠. كانون الأول ٢٠٠٨م.

١٥ . تقرير صندوق النقد الدولي: آفاق الإقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي. صندوق النقد الدولي. أكتوبر ٢٠٠٩.

١٦ . شلبي، السيد امين. مصدر سبق ذكره.

١٧ . نفس المصدر السابق.

أوروبا، بالإضافة للغزو الروسي لجورجيا والتدخل في أوكرانيا، ويضاف إلى ذلك معارضة روسيا للمساندة الأمريكية لاستقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا حليفة روسيا التقليدية ودعم انضمامها للإتحاد الأوروبي، ولعل الملف النووي الإيراني يشكل أهم قضايا الخلاف المزمع بين الطرفين.

خلف الناتو والتمدد شرقا

فتمدد حلف شمال الأطلسي - الناتو ليصل إلى حدود روسيا الغربية مع أوروبا، أضر بالأمن القومي الروسي الذي يرتبط عضويا بمنطقة شرق أوروبا، وكانت ترغب روسيا في حل حلف الناتو إذ انتفت الحاجة له، وأن يحل بدلا منه مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي ترى فيه روسيا مظلة للأمن في أوروبا، وعلى العكس من ذلك كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تفعيل الحلف، وإسناد مهمات جديدة له في فترة ما بعد الحرب الباردة، وضم دول شرق ووسط أوروبا له. وهو ما ترى فيه روسيا تعزيزا للهيمنة والوجود الأمريكي في أوروبا. وفي هذا الإطار ميزت روسيا بين قضيتين:

أولاً: قبول روسيا التعاون مع حلف شمال الأطلسي - الناتو، وفي إطاره يأتي انضمامها إلى «مجلس تعاون حلف شمال الأطلسي» كعضو مراقب، ثم انضمامها إلى برنامج الحلف «المشاركة من أجل السلام».

ثانياً: ترفض روسيا وبشدة توسيع حلف شمال الأطلسي، حيث تعتبر أن الهدف الأساسي لتوسيع الحلف هو تطويق روسيا، وبخاصة إذا ما تم ضم كل من جورجيا وأوكرانيا، مما سيجعل الحلف على أبواب موسكو.

مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي

وما سعد من حدة التوتر بين البلدين: المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة ومنظومة رادار متطور أو ما عرف «بالدرع الصاروخي» في كل من بولندا وتشيكيا، ويتضمن مشروع «الدرع الصاروخي»، بناء منظومة صواريخ دفاعية على ثلاثة مناطق: الأولى والثانية على الأراضي الأمريكية في ألاسكا وكاليفورنيا، وبناء المنطقة الثالثة في أوروبا الشرقية من خلال بناء نظام رادار متطور في تشيكيا ونشر عشرة صواريخ اعتراضية في بولندا بحلول العام ٢٠١٣.

وقد اعتبرت روسيا المشروع الأمريكي تهديدا مباشرا لأمنها القومي، إذ اعتبره الرئيس بوتين «ولأول مرة في التاريخ» يد القدرة النووية الأمريكية إلى الأراضي الأوروبية، بشكل لا يترك أمام روسيا من خيار إلا أن تحيب عنه،^{١٨} وهو ما فعله بوتين بالفعل بتهديده بتوجيه الصواريخ إلى أوروبا، وإصداره أمرا في ١٤ تموز ٢٠٠٧

١٨ . اقتباس بتصرف من خطاب للرئيس بوتين أمام مؤتمر ميونخ للأمن «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» الذي عقد في شباط عام ٢٠٠٧ في مدينة ميونخ الألمانية.

لوقف التزام روسيا بمعاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا CFE. ١٩

إذ لم تقتنع موسكو بمبررات الولايات المتحدة لنشر الدرع الصاروخي وأنه موجه ضد الدول المارقة، حسب تعريفها إيران وكوريا الشمالية، وتعتبره يترك روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها، لأنه في حال تم إطلاق تلك الصواريخ من الأراضي البولندية فلن تتوافر أمام الدفاعات الروسية سوى دقائق لإخطار القيادة، مما يعني صعوبة اتخاذ أي خطوات دفاعية لمواجهة تلك الصواريخ،^{٢٠} كما أن الرادار المتطور الذي تنوي الولايات المتحدة نصبه في تشيكيا يمكنها من مراقبة النشاط الجوي والفضائي الروسي، وسيمثل «عيني وأذني» الولايات المتحدة في شرق أوروبا.^{٢١}

كما يعزز مخاوف روسيا الخطط الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية في رومانيا وبلغاريا، وإنشاء محطة رادار في منطقة البلطيق،^{٢٢} وكذلك مخططها لنقل سرب من طائرات إف-١٦ من قاعدة جوية أمريكية في إيطاليا، إلى بولندا.^{٢٣}

الصراع على النفوذ في «جوار روسيا القريب»

ومن القضايا الخلافية ويؤثر التوتر التدخل الأمريكي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والتي تعد خاصة روسيا الرخوة، وبخاصة جورجيا وأوكرانيا وقرقيزيا، وهو ما تعارضه روسيا وتعتبره «مباركة أمريكية»^{٢٤} لتأسيس منظومة موحدة لجمهوريات آسيا الوسطى، يستثني روسيا والصين وإيران، وفي هذا الإطار جاء رد الفعل الروسي على الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية حاسما إلى حد أذهل الكثيرين. فلأول مرة ومنذ السبعينيات من القرن الماضي، تدخل روسيا في مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكي، وفي إصرار واضح على حماية مصالحها في منطقة كانت جزءا منها حتى زمن ليس ببعيد.^{٢٥}

١٩. معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا CFE: وهي معاهدة وقعت مع نهاية الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام

١٩٩٠، وانضمت لها الدول الأوروبية، ويلتزم الأطراف بموجبها بالإعلان عن أماكن أسلحتهم الثقيلة ويسمحون بالتفتيش عليه.

٢٠. الشيخ، نورهان. روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. مجلد ٤٤، عدد ١٧٨.

ص ص ١٠٢-١٠٧. أكتوبر ٢٠٠٩م.

٢١. نفس المصدر السابق.

٢٢. اقتباس من نورهان الشيخ. مصدر سبق ذكره. عن: «جازيتا» و«كومسومولسكايا برفادا»- وكالة نوفوستي. ٢٩ أيلول ٢٠٠٨.

٢٣. اقتباس من نورهان الشيخ. مصدر سبق ذكره. عن: وكالة نوفوستي. ٢٨ آذار ٢٠٠٩.

٢٤. دياب، أحمد. أمريكا وروسيا... حدود الاختلاف وآفاق التعاون. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. عدد ١٦٠. ص ص ٣٦-٣٧.

نيسان ٢٠٠٥م.

٢٥. الشيخ، نورهان. مصدر سبق ذكره.

وهذه الحرب التي يرى فيها محللون، أنها جاءت بتحريض أمريكي لتعزيز دعايتها في مواجهة المعارضة الكبيرة لنشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، بالإضافة لمعارضة موسكو الحاسمة والقاطعة لها، هناك معارضة من أعضاء بارزين في حلف الناتو مثل ألمانيا، بالإضافة لمعارضة ملموسة من قبل الرأي العام في كل من بولندا وتشيكيا، حيث استعاد رد الفعل الروسي العسكري الزائد أجواء الحرب الباردة.

القلق الغربي من قوة روسيا

فعودة روسيا إلى الساحة العالمية بهذا الشكل الفاعل أثارت قلق الولايات المتحدة والدول الغربية، فقد ظلت واشنطن تنظر لموسكو كمنافس محتمل يجب منع إحيائه واتخاذ أي فرصة لإضعاف نفوذه. وبرز التساؤل فيما إذا كان الغرب وروسيا متجهان إلى أجواء حرب باردة جديدة، كما تجددت المخاوف الأوروبية من تراجع موسكو عن الديمقراطية والتدخل في شؤون الدول السوفيتية السابقة.

وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن والتعاون في أوروبا في شباط ٢٠٠٧، لم يستبعد بوتين حدوث حرب باردة جديدة، «إذا ما استمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو في التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا، واتخاذ قرارات تتعلق بالأمن الدولي دون استشارة روسيا»^{٢٦} وقد انتقد بوتين الولايات المتحدة ومحاولتها تكريس النظام العالمي ذي القطب الواحد، ومحاولتها فرض الإملاءات والتوجيهات على روسيا في موضوع الديمقراطية، في حين هي تتصرف بشكل غير ديمقراطي على حد تعبيره.

ولكي يدل على أن خطابه في ميونخ لم يكن واقعة منعزلة، وأن روسيا لا يمكن تجاهلها، وأن رضاها عن سياسات الأمن الغربي لا يمكن إغفاله، فقد قدم بوتين تحذيرات مشابهة في خطابه القوي أمام البرلمان الروسي «الدوما» في ٢٧ نيسان ٢٠٠٧، حيث انتقد بشدة الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين مرة أخرى لافتقارهم للاحترام الواجب لمصالح روسيا.^{٢٧}

وفي الاحتفال بذكرى الانتصار السوفيتي في الحرب العالمية الثانية استمر بوتين في توجيه نقده للولايات المتحدة والدول الغربية، واتهم الولايات المتحدة بتهديد روسيا وبقية العالم بنفس القدر الذي يهددهم بها الرايخ الثالث وبنفس الادعاءات بالتفرد العالمي والإملاء.

وبعد هذا الاستعراض لأهم القضايا الخلافية وبؤر التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية في عهد بوتين الذي استمرت سياسته حتى بعد تركه لسدة الرئاسة وتولي ميدفيديف قيادة روسيا الاتحادية، فبوتين هو أول رئيس

٢٦. اقتباس من خطاب للرئيس بوتين أمام مؤتمر ميونخ للأمن «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» الذي عقد في شباط عام ٢٠٠٧ في مدينة ميونخ الألمانية.

٢٧. شلبي، السيد امين. بوتين وسياسة روسيا الخارجية. مصدر سبق ذكره.

روسي صاغ سياسة خارجية روسية متكاملة وقد حظي بالتأييد الحازم من قبل الشعب الروسي .

يمكن إجمال التحول في العلاقات الأمريكية الروسية بما يلي :

اتجهت السياسة الروسية إلى مزيد من الواقعية، وهي تدخل القرن الحادي والعشرين مستعيدة الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي شهد الشعب الروسي تحولا ملحوظا في حياته .

ظلت الولايات المتحدة لا تنظر إلى روسيا كشريك، فقد ظلت تعتبر موسكو كمنافس، وكثفت جهودها لتطوير نظام صواريخ دفاعي، وشجعت حلف الناتو على التوسع شرقا فوصل لبوابة موسكو الشرقية، كما دعمت الولايات المتحدة ما عرف بالثورات البرتغالية في جورجيا وأوكرانيا ضد حلفاء موسكو التقليديين .

برغم أن الولايات المتحدة تقود العالم في القوة العسكرية والتكنولوجية، إلا أن وضعها الإستراتيجي قد تأكل، بالنظر للعبء المتزايد في العراق وأفغانستان، وهذا دعم ثقة روسيا في نفسها في التعامل مع الولايات المتحدة .

تعاون، أم مقايضة مصالح؟

بانتقال الرئاسة لقيادة جديدة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في كلا البلدين روسيا والولايات المتحدة، ظهرت إشارات متبادلة لرغبة الطرفين في فتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما، أحدثت تطورات إيجابية لتحسين العلاقات على أساس متكافئ، يؤمن مصالح الطرفين، بعد أن شهدت فتورا كبيرا في عهد إدارة بوش الابن وصل حد التوتر حول بعض القضايا الخلافية كما أشرنا في الفصل الثاني، حيث فضلت الإدارة السابقة اعتماد سياسة خارجية انفرادية امتازت بالعنجهية والصلف، استثنت وحاصرت من خلالها الطرف الروسي، ودفعت حلفاء مهمين لها كالدول الأوروبية ليتخلوا عنها، تاركها تواصل حماقاتها التي أدت إلى تراجع كبير للنموذج الأمريكي، في ظل بروز قوى إقليمية صاعدة تسعى لتكون جزءا من عالم متعدد الأقطاب .

هذا ولد قناعة لدى الإدارة الأمريكية الحالية بأن المرحلة السابقة شهدت تضييقا على الطرف الروسي، وتميزت بأحادية مفرطة وصلت درجة بدا العالم معها على أعتاب حرب باردة جديدة، فتركز الإدارة السابقة على برنامج الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، وتوسيع حلف الناتو وتمدده شرقا في محاولة لضم جورجيا وأوكرانيا، ليستقر في خاصرة روسيا، دفعا روسيا لشن حربها على جورجيا في آب ٢٠٠٨ في إشارة قوية لواشنطن وحلفائها للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه موسكو في الدفاع عن مصالحها فيما تسميه «الجوار القريب»^{٢٨}، وعليه فأولوية الإدارة الأمريكية الجديدة السعي لفتح صفحة جديدة بين الجانبين من أجل احتواء

٢٨ . الشيخ، نورهان . روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب . مجلة السياسة الدولية . القاهرة . مجلد ٤٤ ، عدد ١٧٨ . ص ص ١٠٢-١٠٧ . أكتوبر .

ما يوصف بردود الفعل الروسية المتشنجة والناجمة من إحساسها المتنامي بالعزلة والحصار.^{٢٩}

وقد عبر الرئيس أوباما عن أمله في أن يتمكن الطرفان الأمريكي والروسي من إقامة علاقات بناءة في المجالات التي يمكن لهما أن يتقدما فيها إلى الأمام في ظل إحترام المصلحة المتبادلة،^{٣٠} وفي خطاب له أمام مؤتمر ميونخ للامن والتعاون في أوروبا في شباط ٢٠٠٩ أعلن نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن أنه لا يمكن اعتبار قوة روسيا ضعفا للنااتو، داعيا إلى وقف التدهور في العلاقات الأمريكية الروسية، والعمل على تحسينها عبر إيجاد مجالات العمل المشترك، في منهج يختلف كليا عن الأسلوب التذي اتبعته الإدارة السابقة، التي لم تكن تجتهد في البحث عن أية مواقف مشتركة.

ولكن أي تطور إيجابي في العلاقات مرهون، من وجهة نظر روسية، بعدول الولايات المتحدة عن نشر الدرع الصاروخي في أوروبا، أو على الأقل قبول العرض الروسي بإشراكها في هذا الدرع، ومرهون أيضا بوقف زحف حلف الناتو شرقا بعدم قبول أوكرانيا وجورجيا؛ ومقابل هذا ستوافق روسيا على مساعدة الولايات المتحدة في الملف الإيراني، بتشديد العقوبات على إيران أو الضغط عليها من أجل وقف برنامجها النووي، فضلا عن مساندة روسيا الولايات المتحدة وحلف الناتو في حربهما على أفغانستان، في إطار صفقة كبرى أو «مقايضة» بين موسكو وواشنطن. فالملف النووي الإيراني والوضع المتهب في أفغانستان، هي على رأس الملفات المعقدة التي اعتمدها الإدارة الأمريكية في برنامجها للسياسة الخارجية، وهذه الملفات لا يمكن حلها دون مساعدة روسيا.

من ناحية أخرى تؤيد معظم الدول الأوروبية الغربية وبخاصة فرنسا وألمانيا فكرة الانفتاح نحو روسيا، فروسيا هي أحد أهم مصادر إمدادات الطاقة لأوروبا، وشريك اقتصادي مهم لا يجب إهماله وحصاره واحتواؤه، في ظل أزمة مالية عالمية لم تتعاف منها بعد الاقتصادات الأوروبية والغربية بينما ظهرت بوادر التعافي بشكل أسرع على اقتصادات الدول الآسيوية كالصين والهند وكذلك الاقتصاد الروسي الآخذ بتجاوز آثار الأزمة المالية العالمية^{٣١}.

الأزمة المالية العالمية وأثرها على العلاقات الأمريكية الروسية

القت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السياسة الخارجية الأمريكية والروسية معا، وعلى العلاقات بين البلدين. فأمرريكا، حملت سياسة الإدارة السابقة الموازنة الأمريكية أعباء ثقيلة بات من الضروري التخلص

٢٩. اقتباس من أحمد دياب. مصدر سبق ذكره. عن: الحسين الزاوي. أوباما ومخالب الدب الروسي. صحيفة الخليج. ١٣ آذار ٢٠٠٩.

٣٠. دياب، أحمد. أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية - الروسية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. عدد ١٧٦. ص ص ٢٢٨ - ٢٣٥. نيسان ٢٠٠٩ م.

٣١. تقرير صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي. صندوق النقد الدولي. أكتوبر ٢٠٠٩.

منها في ظل ما تعانيه من عجز في الميزانية، فنشر الدرع الصاروخي في أوروبا زادت تكاليفه على ١٨٠ مليار دولار،^{٣٢} سيتم إنفاقها خلال خمس سنوات، وهو ما فرض على الإدارة الأمريكية الجديدة إجراء تعديلات على سياستها الخارجية، منها إعادة النظر في نشر الدرع الصاروخي أو تجميده مؤقتاً، وإعطاء أولوية لحل ملفات أخرى كالملف الإيراني بالتفاهم مع روسيا، كما أن الإدارة الأمريكية تدرك أن تقليص الحسائر البشرية والتكاليف المادية في أفغانستان يحتاج إلى مشاركة فعالة من جانب روسيا.^{٣٣}

والأزمة المالية أيضاً هي التي دفعت موسكو لمقاولة واشنطن في منتصف الطريق^{٣٤} فالاقتصاد الروسي المعتمد أساساً على الثروة النفطية وإن بدا متعافياً، فإنه لا يتحمل أعباء الدخول في سباق تسلح جديد؛ لذا رحبت موسكو بهذا النهج الجديد لإدارة أوباما، فالقيادة الروسية مقتنعة أيضاً بأن كثيراً من الملفات الصعبة والمهمة في العالم مرتبط بالعلاقات مع واشنطن، ومن ذلك مكافحة ما يسمى أميركياً بالإرهاب، والتنمية الاقتصادية. معاهدة الأسلحة النووية ستارت ٢

يأتي في مقدمة القضايا التي أشاعت جواً من التفاؤل بشأن تطور العلاقات الأمريكية الروسية، التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية «ستارت ٢» في ٨ نيسان ٢٠١٠ في العاصمة الشيكية براغ لتحل محل اتفاقية «ستارت» التي انتهت صلاحيتها في كانون الأول الماضي. ويمتد سريان هذه الاتفاقية مدة ١٠ أعوام، يمكن زيادتها إلى ٥ أعوام إضافية، وتنتظر الاتفاقية الآن المصادقة عليها من جانب الكونغرس الأمريكي ومجلس الدوما^{٣٥} الروسي لتدخل حيز التنفيذ.

ونصت الاتفاقية الجديدة على خفض عدد الرؤوس النووية الحربية إلى ١٥٥٠ لدى كل من الطرفين خلال ٧ أعوام، مع تقليل عدد منصات الإطلاق الاستراتيجية، مثل منصات الصواريخ العابرة للقارات والغواصات والقاذفات الاستراتيجية، ليصل عددها إلى ٨٠٠ فقط، وذلك في انخفاض بنسبة ٧٤٪ عما نصت عليه اتفاقية ستارت الأولى في ١٩٩١ وبنسبة ٣٠٪ عن الحد المسموح للرؤوس النووية في معاهدة موسكو التي تم توقيعها في ٢٠٠٢.

وتضمنت الاتفاقية بنداً أحادياً من جانب روسيا يمنحها الحق في التراجع عن الاتفاقية إذا اعتبرت أن أي نظام دفاعي أمريكي مضاد للصواريخ يمثل تهديداً لمصالحها، وهو ما شكل أحد أبرز النقاط الشائكة خلال عملية المفاوضات بين واشنطن وموسكو بهذا الصدد.

٣٢. دياب، أحمد. مصدر سبق ذكره

٣٣. بوريسوفنا، حانا. في إنتظار إتفاق موسكو وواشنطن. صحيفة البيان. ١٣ آذار ٢٠٠٩.

٣٤. دياب، أحمد. مصدر سبق ذكره.

٣٥. الدوما: البرلمان الروسي.

وفي تصريحات له بعد التوقيع على الاتفاقية، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن تلك الاتفاقية تضع حدا لما وصفه بـ«التباعد والجمود»^{٣٦} الذي ساد العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الأعوام الأخيرة، كما رأى الرئيس الأمريكي أن اتفاقية «ستارت» الجديدة تفتح الطريق أمام المزيد من إجراءات الاقتطاع في ترسانات الأسلحة النووية في البلدين. وأعلن عن اتفاق بلاده مع روسيا على بدء المفاوضات حول أنظمة الدروع الصاروخية، فيما يعتبر من أهم القضايا الخلافية في العلاقات الثنائية بين واشنطن وموسكو، مشيراً إلى أن المفاوضات الثنائية ستضمن تبادل المعلومات بشكل دوري حول تقييم التهديدات، بما يشمل تقييماً للصواريخ الباليستية التي يتم تصنيعها، وأعرب عن أمله في بدء حوار جاد حول التعاون الروسي-الأمريكي في أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ بعد انتهاء أعمال التقييم.

ومن جانبه، صرح الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف أن الاتفاقية التي وقعها بلاده مع الولايات المتحدة اليوم تمثل «حدثاً تاريخياً»^{٣٧} يعود بالنفع على الطرفين، وأكد أن تلك الاتفاقية تساهم في خلق أجواء أفضل لتحقيق الاستقرار العالمي، مبرزاً أن المساعي الروسية-الأمريكية نجحت في إتمام الاتفاق على بنودها بعد أن كان الأمر يبدو مستحيلاً منذ بضعة أشهر.

وينظر لتوقيع اتفاقية «ستارت» الجديدة أنها من أهم نجاحات سياسة أوباما الخارجية واستراتيجيته الساعية للحد من انتشار الأسلحة النووية، وتعد أيضاً أول خطة ملموسة لاستئناف قوة العلاقة الثنائية مع روسيا، التي تدهورت كثيراً في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، فضلاً عن كونها تمثل تقدماً حقيقياً لأجندة أوباما الدولية وأهدافها التي أعلن عنها منذ حوالي عام في براغ، فضلاً عن قمة الأمن النووي التي استضافتها واشنطن في ١٣ نيسان ٢٠١٠ والتي شارك فيها أكثر من ٤٧ دولة والتي أعلنت فيها الولايات المتحدة أنها لن تستخدم الأسلحة النووية إلا في «الظروف القصوى»، وأنها لن تستخدمها ضد أي بلد غير نووي.

الملف النووي الإيراني

ويأتي الملف النووي الإيراني كأحد الملفات التي كانت تشكل محل خلاف فيما مضى، وأصبحت محل توافق بين الدولتين، وقد شغل هذا الملف حيزاً كبيراً بالإضافة للدروع الصاروخي من مباحثاتهما الثنائية التي سبقت توقيع اتفاقية «ستارت» الجديدة، حيث أكد كل من أوباما وميدفيديف التزامهما بشأن تشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، والذي رجح أوباما أنه قد يتم خلال فصل الربيع الجاري،

٣٦. اقتباس عن تصريح صحفي للرئيس باراك أوباما عقب التوقيع على اتفاقية سارت ٢ للحد من انتشار الأسلحة النووية الموقعة في العاصمة التشيكية براغ في ٨ نيسان ٢٠١٠.

٣٧. اقتباس عن تصريح للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف عقب التوقيع على اتفاقية سارت ٢ للحد من انتشار الأسلحة النووية الموقعة في العاصمة التشيكية براغ في ٨ نيسان ٢٠١٠.

وتعهد الرئيس الأمريكي بإجراء «مفاوضات مكثفة»^{٣٨} بشأن العقوبات على إيران في مقر الأمم المتحدة، حيث تؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فرضها، في حين يبدي العضوان الدائمان الآخريان في مجلس الأمن، روسيا والصين بعض التحفظ على هذا الأمر .

ومن جانبه أعرب ميدفيديف عن ترحيبه بتوقيع عقوبات «ذكية»^{٣٩} على الجمهورية الإسلامية لعرقلة برنامجها الساعي لانتشار الأسلحة النووية، و«دفعها إلى الطريق الصحيح»، فيما يعتبر تحولاً ملحوظاً لموقف موسكو التي دأبت على التحفظ على توقيع أي عقوبات على نظام طهران، مفضلة التمسك بالحوار .

وسعت روسيا دوماً في مباحثاتها مع واشنطن على ربط الملف الإيراني بالدرع الصاروخي، باعتبار حجة واشنطن أن منظومتها الدفاعية موجهة أصلاً ضد ما تسميه خطر الصواريخ الإيرانية، وفي حال حصول صفقة «تأجيل» واشنطن لمشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية، مقابل موافقة موسكو على «تشديد» العقوبات ضد إيران، فقد تؤدي إلى سيناريوهين :

الأول: إجبار إيران على قبول المبادرة الروسية التي طرحها الرئيس بوتين عام ٢٠٠٦، والتي تدعو إلى إنشاء شبكة مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي تعمل تحت إشراف مباشر للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد شكلت الفكرة تطويراً لمقترح روسي قدمته لإيران حمل صيغة الحل الوسط يقضي بإنشاء مركز روسي- إيراني مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية بمشاركة خبراء إيرانيين، ويلبي الاقتراح المطلب الدولي الذي يصير على عدم حصول طهران على قدرات لامتلاك قدرة الوقود النووي كاملة، وفي الوقت نفسه يستجيب لهاجس الإيرانيين الذين يطالبون بحقهم غي تطوير قدراتهم النووية لأغراض سلمية .

الثاني: إفساح المجال لصدور قرار دولي آخر يتيح لواشنطن توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية، وبخاصة في ضوء حملة التحريض التي تشنها إسرائيل ضد المشروع النووي الإيراني، بيد أن هذه الضربة قد تتأخر نظراً لتداعيات الأزمة المالية العالمية وللتورط العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان.^{٤٠}

أفغانستان والحرب على ما يسمى بالإرهاب

شكلت أفغانستان أحد الملفات المحورية في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة، إذ ترى أنها حرب تقتضيها مصلحة الأمن القومي الأمريكي، بخلاف الحرب غي العراق والتي تراها المعركة الخطأ التي تورطت فيها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش . فاعتمدت إستراتيجية تقوم على سحب القوات الأمريكية

٣٨ . اقتباس عن تصريح للرئيس الأمريكي . مصدر سبق ذكره

٣٩ . اقتباس عن تصريح للرئيس الروسي . مصدر سبق ذكره

٤٠ . دياب، أحمد . مصدر سبق ذكره .

تدريجياً من العراق لترسل إلى أفغانستان، وتصطدم هذه الإستراتيجية بمعوق رئيس وهو تزايد الخطر الذي يواجه الطريق اللوجستي في باكستان والذي يمد القوات الأمريكية وقوات الناتو بالإمدادات من الخارج، حيث تمكنت طالبان. باكستان من قطع هذا الطريق أكثر من مرة، وهو ما يعني حصار القوات الأمريكية وقوات الناتو داخل أفغانستان، وعزلها عن الخارج، وفشل باكستان في تأمين هذا الممر الاستراتيجي. لذا فالإدارة الأمريكية تحتاج إلى روسيا كي تجد طريقاً بديلاً عن طريق باكستان - أفغانستان، كي تستطيع إيصال إمداداتها إلى القوات هناك.

وفي أفغانستان تلتقي المصالح الروسية الأمريكية، فروسيا ترى أن أي انسحاب سابق لأوانه للقوات الأمريكية من أفغانستان، يشكل تهديداً لمصالحها الوطنية في منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية^{٤١}، لذا تشعر روسيا بأن عليها أن تتحمل مسؤولية دولة كبرى، وتقدم المساعدة للولايات المتحدة وحلف الناتو لحل المشكلة الأفغانية، وهذا يصب في مصلحتها مع تزايد الهجمات من المقاتلين الشيشان كان آخرها الهجمات على مترو الأنفاق في موسكو.

أفاق المستقبل: العلاقات الأمريكية الروسية ضرورة إستراتيجية للبلدين

بعد ثماني سنوات من التراقص على حافة حرب باردة، وما شهدناه في الفصل الثالث من مجالات تعاون بها الطرفان كان أهمها توصلهما إلى اتفاقية ستارت ٢ لخفض ترسانة الأسلحة النووية بنسبة الثلث، واتفاقهما على جملة قضايا مهمة شملت الدرع الصاروخي والملف النووي الإيراني والوضع الملتهب في أفغانستان، والأزمة الاقتصادية العالمية التي يعاني منها الطرفان على قدم المساواة، إلا أن هذه كانت القضايا السهلة التي انتقاهما أوباما لنقل البلدين من أجواء الحرب الباردة إلى مناخات السلام الحار^{٤٢}.

بيد أن القضايا غير السهلة، والأهم لاتزال عالقة وستهدد في كل حين بإعادة العلاقات الروسية- الأمريكية إلى نقطة الصفر. أولها مطالبة روسيا لواشنطن بأن تعترف بمناطق نفوذها الحيوي في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق، ومنها جورجيا التي قرع الغزو العسكري الروسي لها أجراس إنذار قوية في الولايات المتحدة.

البلدان تجمعهما مصالح مشتركة وتحتاجان للتعاون معاً، والواقع أن كلا الطرفين قد أدرك أن عليهما ترك مساحة للمناورة لكل منهما، وحتى في قمة علاقاتهما المتوترة فإن قنوات اتصال مهمة بقيت مفتوحة، هذا فضلاً عن أن أوروبا لا ترغب أن ترى توتراً على حدودها الشرقية، وهي بحاجة لعلاقاتها التجارية الوثيقة مع موسكو، وبخاصة إمدادات الطاقة.

٤١. نفس المصدر السابق

٤٢. حسن حسن. العلاقات الروسية - الأمريكية الوفاق الحار والسلام البارد. صحيفة الثوري. 2010-4-1.

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=37271835520100331231040

وعليه فالعلاقات الروسية الأمريكية ستظل علاقات معقدة تنطوي على الخلاف والتعاون، ولكنها لن تتطور باتجاه مواجهة كاملة، وستتجاوز الدولتان خلافاتهما القائمة وفق رؤى تؤمن المصالح الخاصة بكل منهما «مقايضة مصالح»، دون استنزاف موارد كل منهما في حرب باردة جديدة. فالبيئة الدولية مختلفة تماما عما ساد في القرن الماضي، والعالم يتحرك بشكل غير قابل للعودة نحو عالم متعدد الأقطاب فلم يعد هناك معسكران مختلفان على المستوى الأيديولوجي، بالإضافة إلى أن التوازن بين قوة روسيا والولايات المتحدة لم يعد هو نفسه كما كان من قبل، فرغم ما تشهده روسيا من انبعاث فإنها لم تعد بعد قوة عظمى كما كانت، وقوتها الشاملة تبدو باهتة^{٤٣} أمام قوة الولايات المتحدة؛ حيث إن مجموع الناتج القومي الروسي أقل من ١/١٢٤٤ من إجمالي الناتج العام الأمريكي، ولأنها لا توازن الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع أن تتجه اتجاهها هجوميا وتنافس من أجل التفوق العالمي كما كانت تفعل زمن الاتحاد السوفيتي.

وعلى أكثر تقدير لن تبلغ روسيا من القوة أكثر من أن تكون واحدة من عدة مراكز في عالم اليوم^{٤٤}، وبالتأكيد لا تعتمز مواجهة الولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك أن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى قد أخذت بالتراجع إثر ما تواجهه من إخفاقات في حروبها في العراق وأفغانستان إضافة إلى ما تواجهه من آثار الأزمة الاقتصادية. وهكذا، يبدو أن مستقبل العلاقات بين الطرفين ومستقبل النظام الدولي يتجهان نحو تسارع وتيرة الاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابه وتلعب الولايات المتحدة دورا محوريا فيه كقطب مهم لكنه ليس الوحيد. وفي هذا السياق، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة مطالبة بما هو أكثر من الوعود، وعليها ترجمة هذا التغيير النسبي في خطابها إلى سياسات فعلية تستعيد بها الثقة والمصداقية، اللتين فقدتهما السياسات الأمريكية على مدى سنوات عديدة، ليس فقط من جانب روسيا بل والعالم أجمع، وتسهم بفاعلية في تطوير العلاقة بين البلدين على نحو أكثر توازنا بين شريكين، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي، ويحترم حقوق الشعوب وسيادة الدول.

٤٣. شلبي، السيد أمين. العلاقات الأمريكية - الروسية إلى أين؟ وجهة نظر صينية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة، مجلد ٤٣، عدد ١٧١. ص ص ١٩١-١٩٢. كانون ثاني ٢٠٠٨م.

٤٤. تقرير صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي. صندوق النقد الدولي. أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٥. شلبي أمين. نفس المصدر السابق.

الخاتمة

تمتد العلاقات الأمريكية الروسية عبر تاريخ طويل، شهد حربا باردة زمن الاتحاد السوفيتي، تقاسم خلالها الطرفان العالم فيما بينهما، وتزعم كل طرف منهما معسكره المتعارض والمناقض أيديولوجيا مع الطرف الآخر، وبانهيار الاتحاد السوفيتي وما عانت روسيا من أزمات إقتصادية إثر تحولها غير المدروس إلى نظام اقتصاد السوق وهو ما عرف «بالعلاج بالصدمة»، وإستيرادها لأنماط التنمية الغربية دون مراعاة خصوصية روسيا، شهدت السنوات العشر الأولى من حقبة التسعينيات من القرن الماضي «ما بعد الاتحاد السوفيتي» ضعفا روسيا كبيرا وتكيفت سياستها الخارجية خلالها وفق ما تريده واشنطن منها، وشهدت مرحلة من التبعية للولايات المتحدة لم يسبق لها مثيل.

وبوصول بوتين ذي الخلفية القومية الروسية إلى الرئاسة في روسيا، بدأ باستعادة قوة روسيا في الداخل ومكانتها في السياسة الخارجية، وانتهج إستراتيجية اعتمدت على دعم السلطة المركزية للدولة وعلى تشديد قبضتها على مؤسساتها الاقتصادية، وقدراتها الإستراتيجية، وأحكم سيطرة الدولة على ثرواتها، ووجه اهتمامه لدعم الجيش وتطوير قدراته الإستراتيجية والصاروخية وقدراته البحرية. وأعاد بوتين تكيف السياسة الخارجية بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا ودورها في الشؤون الدولية. واتجه نحو بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الإطار فقد عارض سياسات الولايات المتحدة والغرب التي تجاهلت مصالح موسكو لسنوات عدة، وبرزت ملفات خلافية عدة كان أهمها: تمدد حلف شمال الأطلسي شرقا، ونشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، بالإضافة للغزو الروسي لجورجيا والتدخل في أوكرانيا، ويضاف إلى ذلك معارضة روسيا للمساندة الأمريكية لاستقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا حليفة روسيا التقليدية، ودعم انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولعل الملف النووي الإيراني يشكل أهم قضايا الخلاف المزمع بين الطرفين.

وشهد العالم خلال السنوات الثماني الأولى من العقد الأول للقرن الحالي تراقصا على حافة حرب باردة، وأوشك العالم على فقدان نظامه الدولي الضامن لمعادلات التوازن بين قواه الكبرى، إلا أنه عاد إلى رشده مع إدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، وما شهدناه في الفصل الثالث من مجالات تعاون بها الطرفان كان أهمها توصلهما إلى اتفاقية ستارت ٢ لخفض ترسانة الأسلحة النووية بنسبة الثلث، واتفاقهما على جملة قضايا مهمة شملت الدرع الصاروخي والملف النووي الإيراني والوضع الملتهب في أفغانستان، والأزمة الاقتصادية العالمية التي يعاني منها الطرفان على قدم المساواة، فالبلدان تجمعهما مصالح مشتركة وتحتهان للتعاون معا، والواقع أن كلا الطرفين قد أدرك أن عليه ترك مساحة للمناورة لكل منهما، هذا فضلا عن أن أوروبا لا ترغب أن ترى توترا على حدودها الشرقية، وهي بحاجة لعلاقاتها التجارية الوثيقة مع موسكو، وبخاصة إمدادات الطاقة.

وعليه أمكن القول إن العلاقات الروسية الأمريكية معقدة تنطوي على الخلاف والتعاون، ولكنها لن تتطور باتجاه مواجهة كاملة، وستتجاوز الدولتان خلافاتهما القائمة وفق رؤى تؤمن المصالح الخاصة بكل منهما «مقايضة مصالح»، دون استنزاف موارد كل منهما في حرب باردة جديدة. فالبيئة الدولية مختلفة تماما عما ساد في القرن الماضي، والعالم يتحرك بشكل غير قابل للعودة نحو عالم متعدد الأقطاب فلم يعد هناك معسكران مختلفان على المستوى الأيديولوجي، بالإضافة إلى أن التوازن بين قوة روسيا والولايات المتحدة لم يعد هو نفسه كما كان من قبل، فرغم ما تشهده روسيا من انبعاث فإنها لم تعد بعد قوة عظمى كما كانت، وقوتها الشاملة تبدو باهتة أمام قوة الولايات المتحدة؛ حيث إن مجموع الناتج القومي الروسي أقل من ١٢٤٦/١ من إجمالي الناتج العام الأمريكي، ولأنها لا توازن الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع أن تتجه اتجاهها هجوميا وتنافس من أجل التفوق العالمي كما كانت تفعل زمن الاتحاد السوفيتي.

وعلى أكثر تقدير لن تبلغ روسيا من القوة أكثر من أن تكون واحدة من عدة مراكز في عالم اليوم، وبالتأكيد لا تعتمزم مواجهة الولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك أن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى قد أخذت بالتراجع إثر ما تواجهه من إخفاقات في حروبها في العراق وأفغانستان إضافة إلى ما تواجهه من آثار الأزمة الاقتصادية. وهكذا، يبدو أن مستقبل العلاقات بين الطرفين ومستقبل النظام الدولي يتجهان نحو تسارع وتيرة الاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، تكون روسيا أحد أقطابه وتلعب الولايات المتحدة دورا محوريا فيه كقطب مهم لكنه ليس الوحيد.

٤٦ . تقرير صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي . صندوق النقد الدولي . أكتوبر ٢٠٠٩ .

الإعلام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية «الحرّة أنموذجاً»

نرددين الميمي *

مقدمة

لقد فهم الغرب العلاقة الحميمة بين الإعلام والسياسة على أساس أن الإعلام جزء من القرار السياسي وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأدرك أهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام ورسم السياسات الدولية؛ فالتطور الحديث والإنجازات التقنية الذي أصاب هذا المجال الحيوي والذي حول العالم إلى قرية عالمية تعيش أجزاءها المختلفة الحدث لحظة وقوعه أعطى للإعلام أهمية بالغة في التأثير ونقل المضامين والأفكار إلى الجمهور المستهدف.

هذه الإنجازات الحديثة أثارت انتباه الدول المتقدمة في العالم وبخاصة الولايات المتحدة لتحتل هذه الوسائل الجديدة مكانة مهمة في سياستها الخارجية؛ حيث إن الاختراق الإعلامي الأمريكي للعالم بشكل عام والعربي بشكل خاص ما هو إلا سياسة من أجل التأثير والوصول إلى عقول الناس وتفكيرهم، وتغيير قناعاتهم تجاه قضايا سياسية واجتماعية معينة.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإعلام الأمريكي الموجه في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وتتخذ من قناة الحرية الأمريكية نموذجاً للدراسة، من خلال تحليل مضمون الأفكار والتوجهات التي تسعى الحرية لإيصالها إلى المشاهد العربي، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول كيف تصنع السياسة الخارجية الأمريكية ومن يصنعها؟ وما دور الإعلام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ما الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من خلال قناة الحرية، وغيرها من الأسئلة.

* طالبة ماجستير دراسات دولية - جامعة بيرزيت

السياسة الخارجية الأمريكية

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دورا محوريا في السياسة الدولية وقد ازداد هذا الدور أهمية ومركزية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم في نسق أطلق عليه «العالم أحادي القطبية»، فأصبح العالم محكوما بنتائج الانتخابات الأمريكية وما ينتج عنها من تغيرات في السياسات والتوجهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإدارة الجديدة^١.

فالسياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحفاظ على مصالح عدة وأهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، والإبقاء على حالة التفوق العسكري تضمن لها السيطرة والعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم.

وتتضمن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في النظام الأمريكي عددا كبيرا من الأطراف المشاركة وعددا كبيرا أيضا من المحددات والعوامل التي تساهم في هذه العملية، فالأطراف المشاركة تتنوع في كل حالة: ففي حالات معينة تتكون من الكونجرس والأجهزة التشريعية للولايات والمحاكم، وفي حالات أخرى تتكون من الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونجرس بل والدول الأجنبية، وفي حالات نادرة تقتصر أطراف صنع القرار الخارجي على التيارات الثلاث للحكومة أي الكونجرس والمحاكم والرئيس^٢.

الكونجرس: في إطار صنع السياسة الخارجية بدأ دور الكونجرس يتصاعد بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت حيث بدأ الكونجرس في الوقوف في وجه مؤسسة الرئاسة وما قانون سلطات الحرب الذي أصدره عام ١٩٧٣ إضافة لخطوة في هذا الإطار كمحاولة لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع إلى الكونجرس في القرارات الإستراتيجية.

وسعى الكونجرس إلى الحفاظ على سلطاته التي منحها له الدستور وبخاصة ما يتعلق منها بسلطة الحرب فقد منح الدستور الكونجرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب كما أن الكونجرس يمكنه أن يعطل كثيرا من مشاريع الرئيس وأوليائه ويتدخل في صنع السياسات الخارجية، حيث تمثل سلطاته في الإشراف والرقابة بالإضافة إلى هيئته على عدد من اللجان المهمة في مجلسي الشيوخ والنواب كلجنة العلاقات الخارجية ولجنة المساعدات الخارجية والاستخبارات، وهي لجان تستطيع التأثير في قرارات الرئيس في برامج السياسة الخارجية للدولة. وقد أدت التغيرات الخارجية إلى التوسع في دور الكونجرس فبعد أن تغير دور أمريكا في الساحة الدولية

١ . عبد الشافي، عصام . مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية . بيروت : مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٢ نيسان ٢٠٠٣ . ص ٩٧

٢ . Deutsch, Karl W. Politics and Government: How People Decide their Fate, (US. Houghton Mifflin Company, 1998 pp290

٣ . قانون سلطات الحرب يشترط على الرئيس أن يتشاور مع الكونجرس قبل القيام بإرسال قوات للخارج أو إعلامه بالأسباب التي دعت إرسال

القوات للخارج بعد ٤٨ ساعة من الإرسال وسحب تلك القوات بعد ٦٠ يوما إذا أصر إذا أصر الكونجرس على ذلك .

وما أخذته على عاتقها من مسؤولية إرساء نظام عالمي تلعب فيه دور المهيمن، كان على الحكومة توفير نظام اقتصادي يلبي هذه الاحتياجات؛ مما أدى إلى زيادة تدخل الكونجرس، كما أدى الارتباط بين الشؤون الداخلية والخارجية إلى التأثير على دور الكونجرس فالاشتراك في الحرب يتطلب فرض وجمع الضرائب وهو ما يتطلب موافقة الكونجرس عليها، هذا بالإضافة إلى بروز أهمية الرأي العام والإعلام وكثافة الجهود التي تمارسها جماعات الضغط وغياب الإجماع على المصلحة القومية تتطلب تدخل الكونجرس فزادت سلطاته.^٤

الرئاسة: رغم تعدد المؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإدارتها، إلا أنه يمكن القول إن الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية أساسا، فسلطة المبادرة في صنع السياسات الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة؛ يأتي رئيس الجمهورية على قمة الهرم التنفيذي ويتمتع بسلطات واسعة وهذه السلطات التي منحها الدستور صيغت بلغة تتسم بالعمومية والبعد عن التفاصيل فهو يتولى مهام السلطة التنفيذية، وقد اختلفت دائرة السلطات التي يمارسها الرئيس الأمريكي من الناحية الواقعية ضيقا واتساعا وفقا لشخصية كل رئيس، وتتأثر الرئاسة ودورها بالعديد من العوامل الخارجية (طبيعة النظام الدولي القائم والإطار العام الذي تتحرك في إطاره سياسات الدول المختلفة وبخاصة الكبرى منها) إضافة إلى العوامل الداخلية (كالمصالح والمؤسسات البيروقراطية).

لقد سمح الكونجرس ضمينا للرئيس بإدارة سياسة البلاد الخارجية دون تدخل كثير منه اعتمادا على أن حول الرئيس من الأجهزة والوكالات ما يعينه على أداء المهمات بشكل صحيح وبخاصة لأن الأمريكيين قد اعتادوا أن الرئيس هو الرمز الذي يلتفون حوله وقت الأزمات وليس الكونجرس أو غيره من المؤسسات. وأصبحت مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة تقوم بالدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية؛ ذلك أن رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية، وهو ما يتم في صورة الاختيار بين بدائل عدة تطرحها الهيئات الاستشارية في البيت الأبيض لاسيما مجلس الأمن القومي والهيئات المعنية وبخاصة وزارة الخارجية والدفاع.

وإذ كان الكونجرس يؤدي دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية فإن ثبات السياسة الخارجية وتجانسها يكفلان الحصول على تأييد الكونجرس ولاسيما إذا كان حزب الرئيس يتمتع بالأغلبية في مجلس الشيوخ؛ والحالة التي يستطيع فيها الكونجرس أن يشكل تحديا لرئيس الجمهورية في مجال صنع السياسة الخارجية هي وجود قضية محورية تقف خلفها جماعات المصالح الكبيرة أو قوى الضغط المؤثرة في المجتمع الأمريكي.^٥

٤ . مصدر سبق ذكره . عبد الشافي ٢٠٠٣ . ص ٩٧ .

٥ . أبو بكر سمودي، هالة . السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ . ص ١٤١ .

٦ . عيسى، محمد عبد الشفيق . النظام السياسي الأمريكي والدور القومي للعلماء العرب المهاجرين . بيروت : الفكر الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨ .

محددات وعوامل صنع السياسة الخارجية الأمريكية: إن الفاعلية في إدارة وصنع قرارات السياسة الخارجية من جانب مؤسسة الرئاسة أو من جانب الكونجرس تتوقف بدرجة كبيرة على عدد من الاعتبارات والمحددات، من بينها: المناخ السياسي العام، وجماعات الضغط، والإعلام وغيرها.

الإعلام والسياسة الخارجية

إذا كان الإعلام ظل السياسة ومرآتها العاكسة ووسيلة تفسيرها للجمهور، أصبح من اللازم فهم أية سياسة خارجية لأي بلد يراد إدراك أساليب إعلامه ودعايته ما دام فصل الإعلام عن السياسة غير ممكن، على الأقل بالنسبة لبلد وجهت سياسته لخدمة مصالحه وبسط نفوذه على العالم. والمعروف أن الولايات المتحدة ومنذ خروجها من الحرب العالمية الثانية تبنت سياسة بناء مستقبل إعلامي يستند إلى التوجهات الكبرى التي أغوت المخطط الاستراتيجي كي تكون أمريكا سيدة العالم، بحكم دورها الدفاعي عن أوروبا في الحرب وتنامي مصالحها الإستراتيجية عبر القارات.

ومنذ ذلك الحين أدركت، وبناءً على فهمها الموضوعي للخريطة التأثيرية للعالم، أن الإعلام سيكون بفنونه وأشكاله أحد المساندة الكبرى بالإضافة إلى القوة الاقتصادية والعسكرية ودهاء الدبلوماسية.^٧

لا يمكن إدراك دور الإعلام في الولايات المتحدة بالنظام الاجتماعي والسياسي قبل إدراك الحقيقة الأولية عن وسائل الإعلام الأمريكية كبيرها وصغيرها، بأنها مشروعات تجارية مرتبطة بالقطاع الخاص وترمي إلى التسويق فهي الذراع الثقافية للصناعة الأمريكية.

ومن المهم أن نذكر هنا أن أجهزة الإعلام الأمريكي معظمها شركات هدفها الأساسي هو تحقيق الربح إلا أن هذا لا يمنع من وجود ارتباط كبير ووثيق بين هذه الأجهزة والفروع الرئيسية من الحكومة الأمريكية وبخاصة البيت الأبيض، والكونجرس، ووزارتها الخارجية والدفاع فيما يتعلق بأهداف وسياسات الأمن القومي الأمريكي وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

إن تأثير وسائل الإعلام الأمريكية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ينبع من جانبين مرتبطين أحدهما بالآخر أشد الارتباط، ويرتكز الجانب الأول على تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام الذي يؤثر بدوره على صانعي القرار، أما الجانب الثاني فيرتكز على تأثير وسائل الإعلام المباشر على صانعي القرار بتوفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم ولدور الولايات المتحدة فيه؛ لذا يمكن القول إن هنالك بعدين في هذه العلاقة، أولهما هو ظاهرة سياسية مجتمعة، أما الثاني فهو تأثير مباشر وشخصي،

٧. القيم، كامل. دور الإعلام والعلاقات العامة في تدعيم الاحتلال الأمريكي للعراق. الحوار المتمدن. العدد ٢٠٤٠،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=109236> 2007

ويعتبر الإعلام أحد العناصر الهامة التي تشكل اتصال الرأي العام بالسياسة الخارجية، إذ يلعب الإعلام دوراً مركزياً في عملية صنع السياسات؛ لأن المزاج العام المتعلق بالسياسة يتأثر بالمعلومات التي تبثها الشبكات الاتصالية، كما أن سلوك صانعي السياسة أنفسهم يتأثر بصورة العالم التي تنقلها وسائل الإعلام بحيث إن الكثير من قطاعات الرأي العام الأمريكية يقرون بأن اتجاهاتهم نحو السياسة الدولية تتشكل بواسطة وسائل الإعلام التي عن طريقها تصلهم معظم المعلومات حول مختلف القضايا والأحداث الدولية.^٨

إن وسائل الإعلام الأمريكية تتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية ولكنها تبقى مجرد جزء من آلة صنع القرار وليست المصدر الذي تشتق منه السياسات؛ ويلخص الكاتب تيودور وايت هذا الدور بالقول «إن سلطة الإعلام كائنة منذ الأزل فهي تعد جدول النقاش العام وهذه السلطة لا يكبح جماحها أي قانون فهي تحدد ماذا يتحدث عنه ويفكر فيه الناس، فلا يمكن نجاح أي سياسي للكونغرس الأمريكي أو أي مغامرة خارجية أو أي عمل دبلوماسي إلا إذا أعدت وسائل الإعلام عقل وذهن الجمهور لتقبله».^٩

وفي ظل الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رأت الإدارة الأمريكية أن «الإعلام بالنيابة» مثل «الحرب بالنيابة»، فتحوّلت من تقاليد عريقة في منظومة الإعلام الأمريكي على مدى عقود من الزمن، إلى نمط جديد، وإطار خاص يتقدم نحو ساحة الواقع ليحمل وجهة النظر الرسمية الأمريكية، ففي تلك الفترة ظهرت وسائل إعلامية أمريكية مباشرة مثل إذاعة «أوروبا الحرة» سنة ١٩٥٠ الموجهة نحو شعوب منظومة الدول الاشتراكية، لمانهضة المحاولات التي تقوم بها الحكومات الاشتراكية لعزل مواطنيها عن أخبار العالم وتحريضهم على تحرير أنفسهم من حكوماتهم الاشتراكية.^{١٠}

ومن الوسائل الإعلامية التي وجهت إلى العالم العربي أيضاً كانت إذاعة صوت أمريكا - القسم العربي التي بدأت بتقديم برامجها منتظمة باللغة العربية عام ١٩٥٠، وينص ميثاقها على ضرورة أن تمثل هذه الإذاعة الولايات المتحدة الأمريكية وأن تقدم عرضاً متوازناً للفكر والمؤسسات الأمريكية وأن تعرض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بصورة جلية وفعالة؛ لذلك كانت هذه الإذاعة أكبر أجهزة الدعاية الأمريكية في تعليقاتها وتحليلاتها تعكس السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن التزامها بالسياسة الأمريكية كان أكثر وضوحاً من التزام هيئة الإذاعة البريطانية بالسياسة البريطانية، وكانت تتبع هيئة الاستعلامات الأمريكية والأخيرة على علاقة وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية، وهذه الهيئة كما معروف تابعة للحكومة الفدرالية الأمريكية، فهي مؤسسة رسمية تعتبر وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية وتستخدمها لتحقيق أهدافها السياسية.^{١١}

٨. الناصري، سلام خطاب. الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية. دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي. بيروت:

ي. جروس برس، ٢٠٠٠. ص ٥٩.

٩. شرف، عبد العزيز. وسائل الإعلام والغزو الفكري في ضوء وثائق الجامعة العربية. تونس: مجلة شؤون عربية، عدد ١٧، ١٩٨٤. ص ٨٨.

١٠. ياسين، صباح. احتكار الإعلام في السياسة الأمريكية. بيروت: المستقبل العربي، عدد ٣٠٣، ٢٠٠٤. ص ٥٨.

١١. مصدر سبق ذكره. الناصري ٢٠٠٠. ص ١٥٥.

لذلك جاء تأكيد الرؤساء الأمريكيين على الأهمية المعطاة لهذه الإذاعة في كونها جزءاً أساسياً لكسب الشعوب وبلورة الرأي العام لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا الرؤساء لأن تكون برامجها الموجهة للمنطقة العربية مفتاحاً للسياسة الخارجية في المنطقة. وكانت أبرز الأهداف التي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال هذه الإذاعة:

١. إثارة الرأي العام ضد الحكومات القائمة التي لا تتفق مع المصالح الأمريكية عن طريق تجسيم الأخطاء وتهويل المصاعب التي تواجهها هذه الحكومات والتشكيك بخطوات الإصلاح.
٢. التلاعب بخصائص الموقف المحلي لفئات المجتمع لصالح أهداف الحرب النفسية من خلال التركيز على النواحي الدينية للتلاعب بالمشاعر النفسية للمواطن ومحاولة كسب مراكز القوى السياسية والاجتماعية لصالح الولايات المتحدة، والإدعاء بمحاولة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٣. صياغة الأخبار بدقة ومنح المستمع فرصة المقارنة بين الأنباء السيئة الواردة من بلده، والأخبار الطيبة الإنسانية الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية. ١٢ وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أوقفت الإذاعة بث البرامج باللغة العربية، وفي نفس الوقت أطلقت إذاعة ناطقة بالعربية وموجهة إلى العالم العربي تسمى راديو سوا.

ومع انهيار النظام العالمي القديم وظهور نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة، أوجدت بيئة جديدة وضعت صنّاع القرار ووسائل الإعلام أمام تحديات جديدة. فقد سمحت نهاية الحرب الباردة لصانع القرار الأمريكي التصرف على الساحة الدولية دون قيود. في الوقت نفسه سمح انتهاء نظام الحرب الباردة لوسائل الإعلام بهامش حرية غير مسبوق في تغطية الأحداث الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الداخلي اختفى الإجماع على معاداة الشيوعية، الذي استخدم أداة للسيطرة على تدفق المعلومات وترويض وسائل الإعلام. عالمياً، سمح سقوط الستار الحديدي لوسائل الإعلام بالوصول إلى أماكن كانت تعتبر محرمة من قبل مثل البوسنة، كوسوفو، الجمهوريات السوفيتية السابقة وأجزاء أخرى من العالم.

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت التغطية الإعلامية الأمريكية واضحة بشكل أكبر لثلاثة أسباب، فقد حررت نهاية الحرب الباردة وسائل الإعلام الأمريكية من عبء معاداة الشيوعية، ونتيجة لذلك وجدت وسائل الإعلام بيئة أكثر حرية للتعبير عن مشاعر، وأفكار، وقيم كانت مكبوتة خلال فترة الحرب الباردة فأدى الفراغ الأيديولوجي الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة حيث برزت الفرصة سانحة لاستبدال العدو القديم (الشيوعية) بالعدو الجديد (الإسلام). إضافة إلى تحول بعض الحركات الإسلامية الشرق أوسطية، التي كان بعضها مدعوماً من قبل الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة بغرض مواجهة الشيوعية، ضد راعيها السابق، و بذلك، أصبحت الولايات المتحدة الهدف الجديد لهذه الحركات.

هذه العوامل تشكل الخلفية الأساسية لفكرة صراع الحضارات التي روجت لها الصحافة الأمريكية في فترة

١٢. مصدر سبق ذكره، الناصري ٢٠٠٠، ص ٦٠.

ما بعد الحرب الباردة كما تشكل الحاضنة لتغطيتها الإخبارية التي يطغى عليها البعد الثقافي في تناول أوضاع المنطقة العربية.^{١٣}

ولادة قناة الحرة

لقد كشفت أحداث ١١ أيلول / سبتمبر عن مدى هيمنة القوى الحكومية الأمريكية الفاعلة على وسائل الإعلام وتمكنها من فرض نظام جديد لعمل هذه الوسائل، بعيدا عن العدالة والدقة. فقد غدت الموضوعية والتوازن في التقارير الإخبارية عملا سيئا، وبدأ قادة المؤسسات الصحفية في أمريكا يطالبون الصحفي بأن يقدم تقييمه للأحداث من خلال الخبر، فلا يكتفي بعرض وقائع الأحداث بصورة حيادية كما تفترض ذلك المبادئ الصحفية التي تدرسها المعاهد الغربية.^{١٤} فتوجه إلى نمط جديد يتقدم نحو ساحة الواقع ليحمل وجهة النظر الرسمية الأمريكية، وليعلن أن مرحلة اختبار الموقف الرسمي وبشكل خاص في المنطقة العربية، قد انتهت لتحل مكانها مرحلة تتسم بظهور النيات والمواقف على السطح مباشرة، والتي تقود إلى افتراض أن الولايات المتحدة أضحت قادرة على "نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم" لمواجهة تحديات القوى المعادية للسياسة الأمريكية.^{١٥}

ومن ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في الفترة التي أعقبت احتلال العراق عام ٢٠٠٣، تغييرا جوهريا في أسلوب التعامل الإعلامي الغربي مع الواقع العربي، فقد كان الغرب وبخاصة الولايات المتحدة، يعتمد في مخاطبة الرأي العام العربي على وسيلتين: الأولى خطاب مباشر عبر الإذاعات الناطقة باللغة العربية، مثل الإذاعة البريطانية (BBC) أو صوت أمريكا، أو المطبوعات الدورية التي الموجهة إلى المواطن العربي، والوسيلة الثانية، وهي الأكثر تأثيرا، تتم عبر الاختفاء خلف وسيلة إعلامية عربية، من خلال الشراء المبطن بالتمويل والإعلان، أو الرشوة للأفلام التي أضحت واسطة لنقل المواقف الأجنبية إلى المواطن العربي.

ولكن الخطوة الأهم هي ما حدث عبر إنشاء قنوات تلفزيونية غير عربية تبث باللغة العربية، من أجل أن تدخل ساحة الإنتاج والبث بأدوات عربية وبرسالة مصوغة باللغة العربية أيضا، وعبر تبني مشكلات الواقع العربي، وإثارة الموضوعات السياسية الراهنة، من منظور المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية لتلك الدول.^{١٦}

لعل أبرز تلك الخطوات هو انطلاق قناة «الحرة» الفضائية الناطقة باللغة العربية التي بدأ بثها بعد ظهر يوم الجمعة

١٣ . قبلان، مروان. الثقافي والسياسي في تغطية الإعلام الأمريكي للمنطقة العربية وتأثيرها في السياسة الخارجية.

www.mediapr-sy.com

١٤ . دجاني، نبيل. أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب. بيروت: المستقبل العربي، عدد ٢٩١، أيار ٢٠٠٣. ص ٣٦.

١٥ . مصدر سبق ذكره، ياسين ٢٠٠٤. ص ٥٩.

١٦ . ياسين، صباح. الإعلام... النسق القيمي وهيمنة القوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ص ٤٥.

الموافق ١٤ شباط من عام ٢٠٠٤^{١٧} وقد بدأت القناة بثها اليومي بأربع عشرة ساعة يوميا من الأخبار والبرامج، تم تمديدها خلال أسابيع قليلة إلى أربع وعشرين ساعة، وتصل هذه القناة إلى جميع المشاهدين في الشرق الأوسط عبر القمرين الصناعيين: «عرب سات» و «نايل سات».

وتعرف هذه القناة نفسها: «الحرّة قناة تلفزيونية غير تجارية ناطقة باللغة العربية ومكرسة بصفة رئيسة لتقديم الأخبار والمعلومات وتغطية الأحداث في الشرق الأوسط والعالم عبر الأقمار الصناعية. وتقدم الحرّة برامج متنوعة تشمل الحوارات والمواضيع الحياتية والصحة واللياقة البدنية والمنوعات والرياضة والموضة والعلوم والتكنولوجيا. وتسعى إلى تقديم الأخبار الدقيقة المتوازنة الشاملة، وهدفها توسيع آفاق مشاهديها ليتمكنوا من تكوين آراء واتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، تدير قناة الحرّة مؤسسة شبكة تلفزيون الشرق الأوسط (Middle East Television Network) وهي مؤسسة غير تجارية لا تبغي الربح المادي يمولها الشعب الأمريكي من خلال الكونغرس، وتتلقى تمويلها بواسطة مجلس أمناء الإذاعات الدولية، وهو وكالة فيدرالية مستقلة تتمتع بإدارة ذاتية وتعنى بحماية الاستقلال المهني ونزاهة الإعلام والإعلاميين ضمن مؤسساتها».^{١٨}

تهدف الحرّة وفقا للمسؤولين عنها إلى الحد من نفوذ فئاتي الجزيرة والعربية الإخباريتين، وتشجيع الديمقراطية وكسب الرأي العام في العالم العربي؛ بحيث تصبح شبكة إخبارية متكاملة ومتوازنة، فقناة الحرّة مبادرة أمريكية لتحسين صورة الولايات المتحدة في منطقة تقول واشنطن إنها تريد تشجيع الحرّة والديمقراطية بها.^{١٩}

خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ ٦٢ مليون دولار لتمويل القناة خلال العام الأول من البث.^{٢٠}

ويعمل في القناة فريق عمل يضم ٢٠٠ صحفي وإعلامي استقطبوا من وسائل إعلامية تحت إدارة موفق حرب^{٢١} وإشراف مجلس الأمناء وهو وكالة أمريكية مستقلة للبت الدولي حول العالم تشرف أيضا على شبكة إذاعات «صوت أمريكا»، ويتألف مجلس الأمناء من ٩ أعضاء: ٤ من الجمهوريين و ٤ من الديمقراطيين، إضافة إلى وزير الخارجية بحكم منصبه. وقد جهزت قناة الحرّة بأحدث التجهيزات اللازمة للإعلام المرئي، ويقع مقر القناة الرئيسي في مقاطعة «سبرنج فيلد» إحدى ضواحي ولاية فيرجينيا على بعد ٢٠ دقيقة من وسط واشنطن، وتمتلك شبكة مراسلين في معظم أنحاء العالم العربي.^{٢٢}

١٧ . El-Nawawy, Mohammed. US public diplomacy in the Arab world: the news credibility of Radio Sawa and Television Alhurra in five countries. Global Media and Communication 2006(NY). page 185

١٨ . موقع قناة الحرّة الإلكتروني: www.alhurra.com

١٩ . موقع BBC الإلكتروني www.bbc.co.uk/arabic

٢٠ . مصدر سبق ذكره، السيد ٢٠٠٥، ص ٢١٠

٢١ . موفق حرب إعلامي لبناني الأصل أمريكي الجنسية.

٢٢ . الموقع الإلكتروني الإخباري: <http://arab.casenet.net.ma>

الحرّة والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة

رافق انطلاقه الحرّة العديد من الإشارات التي بينت وأوضحت سياسة تلك القناة، فكان أولها أن بدأت الحرّة بثها على الموقع الرسمي لقناة العراق الفضائية التي تملكها وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة قبل الاحتلال، وهو ما شكّل اغتصاباً لحق عراقي وطني رسمي، وفي رسالة مباشرة للعراقيين بأن هذه القناة التي تحمل هوية الولايات المتحدّة الأمريكيّة، ستكون لربما الناطق الرسمي للعراقيين.

وبحسب خبراء ومحللين، فإن إطلاق قناة «الحرّة» يأتي في إطار سعي الإدارة الأمريكيّة لتفعيل مبادرتها لإقامة «الشرق الأوسط الكبير»، مؤكدين أن هذه القناة قد جاءت لتسويق السياسات الأمريكيّة في منطقة الشرق والعالم، في إطار خطة لفرض الهيمنة الأمريكيّة ونظام القطبية الأحادية وتحرير العالم العربي والإسلامي من قيمه الذاتية، وإنتاج نسخ عربيّة جديدة تتماشى مع العولمة الأمريكيّة من خلال بث القيم ووجهات النظر الأمريكيّة.

وفي اليوم الأول للبث، قامت القناة بإجراء مقابلة في (١٤ / ٢ / ٢٠٠٤) مع الرئيس الأمريكي جورج بوش حيث قال: «قناة الحرّة ستبث الأخبار والأفلام والبرامج الرياضيّة والترفيهيّة وبرامج التعليم للملايين من البشر على امتداد الشرق الأوسط». وأضاف بوش: «إننا من خلال هذه الجهود نبلغ إلى الشعوب في الشرق الأوسط الحقيقة عن قيم الولايات المتحدّة ومبادئها وإن الحقيقة دائماً تخدم قضية الحرّة». وتحدث أيضاً عما وصفه التحدي الأكبر في مساندة زخم الحرّة في الشرق الأوسط الكبير.^{٢٣} كما تناول قضايا أخرى تتعلق بالسياسة الأمريكيّة تجاه كل من المملكة العربيّة السعوديّة وسوريا وإيران.

وظهر جلياً خلال المقابلة هذه سياسة القناة وانحيازها للولايات المتحدّة بشكل تام، وأنها تتعامل مع القناة وكأنها الناطق الرسمي للقوات الأمريكيّة، فقد قام مدير المحطة موفق حرب بإجراء هذه المقابلة، وقد بدأ حرب المقابلة بإعطاء الملاحظة للرئيس الأمريكي أن «الحرّة» وتمشياً مع التقليد الأمريكي الصحفي العريق ستسألّه أسئلة صعبة ولن تتردد في إثارة المواضيع الحساسة، ولكن ما جرى في اللقاء كان عكس ذلك، فمثلاً قال حرب للرئيس ضمن سؤال عن الحرب الأمريكيّة ضد العراق «عندما دخلنا إلى العراق»، فقد كان السائل والمجيب طرفاً واحداً.

وكان الرئيس بوش قد أعلن في المقابلة أيضاً أن أمريكا والعالم الغربي «ارتكبا خطأ كبيراً على مدى ٦٠ عاماً مضت عندما غضت النظر عن غياب الديمقراطيّة في الشرق الأوسط بهدف المحافظة على مصالح آنية».

وفي السياق ذاته قال رئيس مجلس محافظي القناة كنيث توملينسون في شهادة له أمام الكونغرس في ١٠ فبراير

٢٣ . مقابلة مع الرئيس الأمريكي جورج بوش على قناة الحرّة بتاريخ ١٤-٢-٢٠٠٤

”إننا سنتحدى أصوات الكراهية والقمع، بالحقيقة وأصوات التسامح والاعتدال؛ وسيستمع الناس إلى بحث حر منفتح ليس حول مجرد الصراع في الشرق الأوسط، بل حول مواضيع حساسة بالنسبة لمستقبل المنطقة. إننا سنتحدث عن التنمية الاقتصادية والحقوق الإنسانية واحترام الأقليات“. وأضاف توملينسون قائلاً: ”إن على الولايات المتحدة أن تتصل بالآخرين في العالم الإسلامي وما وراءه حيث ضللتهم معلوماتهم وما تزال تضللهم حتى اليوم حول الولايات المتحدة والديمقراطية“.^{٢٤}

تعكس هذه الأقوال الأسباب الواضحة لإنشاء قناة الحرة، فسياسة تحسين الصورة صورة الولايات المتحدة في الخارج والتي تسعى نحوها الإدارة الأمريكية بعد فضيحة أفعالها في العراق وأفغانستان، ومنها دعم حكومات غير ديمقراطية، وجرائم تعذيب المعتقلين، تتعرض إلى نكسة كبيرة، ولذلك عمدت قناة الحرة إلى تجميل الممارسات الأمريكية ورسومها داخل إطار جميل وإرسالها إلى الدول العربية.^{٢٥}

وإن كان هدف الحرة هو التجميل للصورة الأمريكية في أذهان العرب، فإنها بذلك خسرت نصف المعركة مقدماً، فالتقنوات والوسائل الإعلامية التي تعلن عن هويتها مسبقاً سوف تعلن للمتلقي انحيازها المسبق، ودفاعها عن وجهة نظر أحادية، وبذلك تضع الموضوعية الحيادية جانبا، وتنطلق حاملة راية الموقف الأمريكي لتسويقه إلى المتلقين، وحتى وإن وضعت الحرة الكثير من مساحيق التجميل على الوجود الأمريكي في العراق، فإنها لن تستطيع أن تخرج عن نطاق مهمتها كناطق باسم القوات الأمريكية في المنطقة العربية، أو باسم الحاكم المدني الأمريكي في العراق، وعلى الرغم من أنها تحاول من خلال برامجها اليومية أن تعقد اللقاءات مع المواطنين العراقيين في موقع الأحداث، إلا أنها بالمقابل تبقى معلقة ضمن سياج السياسة والموقف الأمريكيين، ولا تستطيع أن تقدم نفسها ودورها إلا باعتبارها جزءاً من آلة السياسة والحرب الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال المفردات التي تستخدمها الحرة في التغطيات الميدانية لأحداث العراق وغيرها من الأحداث العربية والإسلامية.

هذه التراكمات الإعلامية الأمريكية الخارجية الموجهة إلى للعقل والثقافة العربية وجدت في أحداث العراق وما تلاها مسرحة للتعامل مع مكونات الثقافة والفكر العربي، وسعت الحرة إلى حجب العديد من الحقائق والأخبار عن المشاهد بما يخدم سياساتها المرتبطة مع العقلية السياسية الأمريكية.^{٢٦}

مضمون قناة الحرة من ناحية إعلامية

يختلف الأداء الإعلامي من مؤسسة إعلامية إلى أخرى تختلف أساليب وطرق عرض الأخبار ومعالجتها

٢٤. <http://www.dardasha.ps/montada/t47100>

٢٥. ياسين، صباح. الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ص ١٢٥.

٢٦. الزرن، جمال. تدويل الإعلام العربي الوعاء ووعي الهوية. دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٧. ص ٥٨.

باختلاف الأنظمة السياسية والإعلامية كذلك الظروف التي تعمل في ظلها المؤسسات . كما أن العمل الإعلامي يختلف في فترة الحروب والأزمات مقارنة بالظروف العادية .

وبناء على ذلك ، قام الباحث بإجراء تحليل كفي لمحتوى قناة الحرة لتعرف الإطار العام لهذه القناة والبرامج التي تم تقديمها وذلك في الفترة ما بين ٨ / ٥ / ٢٠١٠ و ١٥ / ٥ / ٢٠١٠ .

تبث الحرة مجموعة من البرامج إضافة إلى نشرات الأخبار التي تحمل مسميات مختلفة ، وأبرز هذه البرامج والنشرات :

العالمية^{٢٧} : وهي أهم نشرات الأخبار على القناة ، فعلى مدار ساعة كاملة مساءً ، تقدم الأخبار والتقارير إضافة إلى الاتصالات بالمستولين في الدول العربية ، وأيضا بمجموعة من مراسلي الحرة في جميع أنحاء العالم .

برنامج الجهات الأربع : ومدته ساعة ويقدم كل يوم جمعة ، والبرنامج حوار يتعرض لأكثر من وجهة نظر حول قضايا القضايا العربية الحالية والمستقبلية مع الخبراء وصانعي القرار .

برنامج اليوم : يقدم هذا البرنامج قضايا متنوعة من بينها : الصحة ، الترفيه ، الرياضة ، التكنولوجيا ، البيئة ، المجتمع والثقافة إضافة إلى آخر الأخبار والمستجدات من الشرق الأوسط والعالم . يلتقي البرنامج شخصيات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، فنية واجتماعية ، كما يخصص مساحة لأسئلة المشاهدين واقتراحاتهم ، ويث مباشرة من دبي ، بيروت ، القاهرة ، القدس وسبرنغفيلد- فيرجينيا . «اليوم» من تقديم : أحمد النجار وإنجي أنور من دبي ، منى وهبي من بيروت ، عمر خليل من القاهرة وإيمان حداد من القدس .

برنامج عين على الديمقراطية : يسلط الضوء على رهانات التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي وتحديات الإصلاح السياسي ، ويثير قضايا حقوق الإنسان والمرأة ومأزق المجتمع المدني ، وذلك عبر تقارير مختلفة وحوارات معمقة مع مختصين وناشطين .

داخل واشنطن : يتعرض هذا البرنامج إلى كواليس السياسة الأمريكية . ويرصد الموقف الأمريكي للقضايا الدولية وبخاصة العربية منها .

هن : برنامج خاص بقضايا المرأة العربية ، ويرصد معاناتها داخل المجتمع العربي ، وانتهاكات حقوقها .

برنامج أمريكيون : يسلط هذا البرنامج الضوء على حياة ومعتقدات المواطنين الأمريكيين ، ويصور الحياة في

٢٧ . اعتمد الباحث بشكل كبير على هذه النشرة في عملية تحليل المضمون الإخباري لقناة الحرة .

الولايات المتحدة الأمريكية، كما يرصد البرنامج من خلال حلقاته، الصورة المشرفة للحياة في الولايات المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالمواطنين العرب في الولايات المتحدة، ومدى التسامح في الحياة الأمريكية، دينيا وعرقيا وثقافيا.

برامج خاصة في العراق: تقدم الحرة من خلال القناة الرئيسية أو قناة الحرة-عراق، مجموعة من البرامج التي تسلط الضوء على القضايا العراقية، كبرنامج الطبعة الأخيرة، ضوء، بالعراقي، ألحان السماء وغيرها.

البرامج المتنوعة: تقدم الحرة مجموعة من البرامج المتنوعة مثل البرنامج الثقافي قريب جدا، الرياضي رمية حرة، البرنامج التكنولوجي I-Tech، إضافة إلى عدد من البرامج الوثائقية.

تقدم قناة الحرة ثلاثة أنواع من الإعلانات، إعلانات عن قناة سوا وبرنامج قناة الحرة المتعددة ومواقبتها، إعلانات عن قناة الحرة نفسها بعبارات تريد إيصالها للمشاهد مثل "من أجل أن ترى لأفق جديد"، وإعلانات في صورة ثابتة تحت عنوان "هل تعلم" وتتضمن معلومة بسيطة مثل عدد الولايات الأمريكية، وغالبا ما تحظى الولايات المتحدة بأكبر قدر من الإعلانات. ولا تقدم الحرة أي إعلان تجاري.

ترتكز نشرات الأخبار في قناة الحرة على الأخبار، دون إعطاء اهتمام كاف إلى التقارير، فنسبة الخبر إلى التقرير ثلاث إلى واحد تقريبا، كما أنها نادرا ما تستضيف ضيوفا لإيضاح وجهة نظرهم في الأحداث، وتكتفي بالتعقيب من خلال مراسليها.

قناة الحرة من الناحية الإعلامية تفتقر لعناصر مهمة، أهمها ضعف اللغة الفصحى؛ فهناك الكثير من الأخطاء النحوية ضمن نشراتها، إضافة إلى اللغة الضعيفة لعدد كبير من مراسليها ومقدمي البرامج. كما أن صياغة الخبر ضمن النشرة لا تجيب عن التساؤلات الرئيسية في الخبر الصحفي، فمثلا قامت الحرة بتقديم خبر عن مقتل صياد فلسطيني، ثم ألقته بخبر ثان "إلى ذلك قامت دبابتان إسرائيليتان بأعمال تجريف بمنطقة المغرقة في خانيونس"، فلم يوضح الخبر متى تم ذلك ولماذا؟. وأوردت خبر أيضا ضمن نشرة العالم الآن "عمرو موسى في المكسيك يبحث قضايا دولية ذات اهتمامات مشتركة" وفي هذا الخبر ضعف في الصياغة ويتنابه الغموض، وهذا دليل على ضعف السياسة التحريرية في القناة.

ويطغى طابع التكرار على نشرات الحرة رغم تعدد مسمياتها، فالأخبار هي ذاتها من نشرة لأخرى، دون إضافة أو تغيير من نشرة لأخرى، وهذه النشرات بشكل عام متواضعة للغاية ولا يوجد بها عناصر الإبهار، التي كانت متوقعة من قناة أمريكية، تبث من الولايات المتحدة، يتوافر لديها الكم الهائل من وسائل الإبهار والوسائل التكنولوجية الحديثة.

مضمون قناة الحرة من ناحية سياسية

ركزت الدراسة على ثلاثة عناصر رئيسة عند عملية تحليل المضمون السياسي لقناة الحرة، وهي:

١. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا الدولية والعربية.
٢. التصنيفات السياسية لقناة الحرة للأحزاب السياسية العربية ولدول العالم والدول العربية، إضافة إلى موقفها من إسرائيل وقضية فلسطين.
٣. الديمقراطية وحقوق الإنسان والدور الأمريكي في تعزيزهما.

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية:

يتضح من خلال متابعة قناة الحرة، التركيز على الدور الأمريكي الإيجابي تجاه العالم، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية، فتقدم الحرة الصورة الإنسانية للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وتقدم من خلال أخبارها وتقاريرها الصورة الإنسانية للجندي الأمريكي، وتصور أمريكا بصورة المحسن الذي يقدم التبرعات للمحتاجين في العالم، فعلى سبيل المثال تصدر الخبر الأول لنشرة الأخبار بتاريخ ١١-٥-٢٠١٠، إعلان كرزاي أن الحكومة الأمريكية ستمد أفغانستان بمعونة تمثل ٨٠ بالمائة من ميزانيتها العامة. كما تضمنت نشرة العالمية خبراً^{٢٨} عن إعلان السفارة الأمريكية في بيروت تقديم معونة إضافية بمقدار ٢٠ مليون دولار لبناء نهر البارد.

وتصور الجيش الأمريكي أيضاً، بصورة البطل المنقذ للشعب العربي، فهو الذي يحمي العراق من التفجيرات ويدافع عنها وهو الذي أنقذ البصرة من كارثة محققة، ففي خبر بثته الحرة تضمن تقريراً^{٢٩}، عن عثور الجيش الأمريكي والقوات العراقية على كميات كبيرة جداً من المتفجرات والصواريخ، فالقوات الأمريكية هي حارسة المواطن في البصرة كما ورد على لسان أحد المسؤولين العراقيين في البصرة، وربط التقرير بين العثور على المتفجرات وبقايا البعث «النظام السابق» في البصرة، كما تضمن التقرير مقابلة مع مواطنين عراقيين يعربون عن سعادتهم بهذه القوات الأمريكية وتدعوهم إلى مزيد من الإجراءات لتلافي الانفجارات.

أما بخصوص دور الولايات المتحدة في الدبلوماسية ودعم السلام في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة هي راعية السلام والمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والداعمة الأولى للجهود بشأن التوصل إلى حل سلمي في المنطقة، وتركز الحرة على الجهود الأمريكية في هذا المجال.

خلال حلقة برنامج الجات الأربع، التي يقدمها سام منسي يوم الثلاثاء ١١-٥-٢٠١٠، تناولت هذه الحلقة

٢٨. نشرة العالمية يوم الأربعاء بتاريخ ١٢-٥-٢٠١٠

٢٩. نشرة العالم الآن يوم الثلاثاء بتاريخ ١١-٥-٢٠١٠

موضع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستضاف البرنامج الخبير في شؤون القدس دانيال سايدمن، حيث انتهى البرنامج بالوصول إلى نتيجة ضمنية مفادها، أن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي سيستمر، ما دامت الولايات المتحدة عاجزة على تسوية هذا النزاع وبخاصة فيما يتعلق بقضية القدس، فالسلام في المنطقة مرهون بقدرة الولايات المتحدة في التوصل إلى حل.

ثانياً: التصنيفات وموقفها من إسرائيل وقضية فلسطين:

تتبع الحرة سياسة تحريرية تتناسب بشكل تام مع سياسة الولايات المتحدة في تصنيفاتها لدول العالم والدول العربية، إضافة إلى تصنيفاتها للأحزاب العربية، فنجد أن صورة حزب الله وحماس ترتبط بصورة الإرهاب، وتتعزز هذه الصورة عند ربط الحزبين بإيران وسوريا، فصورة الأحزاب العربية إعلامياً لدى الحرة تتحدد بناء على علاقتها مع الولايات المتحدة.

كما تربط الحرة بين «الدول المعادية» للولايات المتحدة و«الدول الصديقة» لها، فضمن الشريط الإخباري لقناة الحرة بتاريخ ١١-٥-٢٠١٠، ورد خبر «كوريا الشمالية تمد حماس وحزب الله بالسلح»، وخبر آخر:

«حزب الله تؤكد دعمها التام لإيران في حال شنت حرب عليها». فالحرة تتبع ذات التقسيم التي تبني الولايات المتحدة سياستها عليه مما يجعل الحرة تفقد دورها الإعلامي لصالح دورها السياسي.

ومارست الحرة باقتدار دوراً انتهائياً لبث مشاعر الشك والريبة تجاه كل ما يندرج تحت مسمى المؤسسات أو الجامعات الإسلامية، وهي ذات السياسة التي عمدت إليها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، فخلال برنامج «اليوم مع الحرة»^{٣٠}، بث البرنامج تقريراً عن شباب يماني ملتحق بجامعة إسلامية في اليمن تدعى الإيمان، يرأسها الشيخ الزهداني، هذا الشاب يتحدث عن أسلوب التدريس البدائي في الجامعة وانفصال التدريس بين الذكور والإناث، كما يربط التقرير بين هذه الجامعة وانتساب طلابها إلى تنظيم القاعدة.

أما بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالسياسة التحريرية للحرة منسجمة بشكل تام لصالح إسرائيل، فالحرة لا تتحدث عن «استيطان» بل عن «بناء منازل ومساكن للإسرائيليين»^{٣١} وتتبع الحرة سياسة انتقاء الأخبار وإخفاء بعضها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد بثت الحرة تقريراً لمراسل القناة في القدس مجدي الحلبي، التقرير حول يوم تحرير القدس من العرب الذي يحتفل به الإسرائيليون، احتوى التقرير على ثلاث مقابلات، الأولى كانت مع متحدث إسرائيلي باسم الجيش، والمقابلة الثانية مع مواطن إسرائيلي، أما المقابلة الثالثة فهي مع نتانياهو، فالتقرير استبعد الموقف الفلسطيني، وتم تغييبه بشكل تام، واكتفى بوجهة النظر

٣٠. برنامج اليوم مع الحرة، يوم الأربعاء ١٢-٥-٢٠١٠

٣١. خبر ضمن الشريط الإخباري (١٠-٥-٢٠١٠): «إسرائيل تقول إنها ستشيد منازل في المناطق المحتلة لكنها امتنعت عن تقديم جدول زمني»

الإسرائيلية، وهذا من أشكال التحيز الإعلامي وعدم تكافؤ الفرص .

أما صورة إسرائيل لدى الحرة، فهي تقوم بالعمل من أجل السلام، وأنها تبدي حسن النية تجاه السلام، وأنها لا تلجأ للعنف أو التدمير إلا مضطرة، ففي خبر تناول موضوع استئناف إسرائيل لعمليات الهدم في القدس الشرقية، تم الإشارة في نهاية الخبر إلى أن إسرائيل كانت قد توقفت عن عمليات الهدم رغبة منها في مساندة جهود السلام المبذولة، وفي ظل فشل هذه الجهود تم الاستئناف .

وتقوم الحرة بتقديم الخبر الإسرائيلي على نظيره الفلسطيني، ففي الشريط الإخباري بتاريخ ١٤-٥، صاغت الحرة الخبر كالتالي: «إصابة إسرائيليين اثنين بجروح في الضفة الغربية ومقتل فتى فلسطيني برصاص مستوطنين»، فالضحايا الفلسطينيين ليسوا ضمن أولويات القناة. فهي تغيب الممارسات الإسرائيلية وتسلط الضوء على الشأن الإسرائيلي .

وللحرة مسميات خاصة بها بشأن القضية، فتتجنب الحرة ذكر فلسطين، وتكتفي بتسميتها أراضي السلطة الفلسطينية، وعرضت الحرة تقريرا في ١٥-٥ عن «استقلال إسرائيل» بعد انتصارها بالحرب دون اعتبار لمأساة الفلسطينيين الناجمة عن هذا الاستقلال .

ثالثاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان

ليس هناك إيمان فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية، أكثر عمقا في النفوس من الإيمان الذي عبر عنه نيل لويس، المراسل الدبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز بقوله^{٣٢}: «إن التوق لرؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي وهي تستنسخ في أرجاء العالم كان محورا دائما في السياسة الخارجية الأمريكية». هذا الطرح لا يجري الكلام عنه في العادة وإنما يفترض مسبقا كأساس للمناقشة المعقولة عن دور الولايات المتحدة في العالم بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص .

إن تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية للأشكال الديمقراطية في الدول العربية ما هو إلا مسألة علاقات عامة، وعلى هذا الأساس تعمل الحرة، كما يظهر من خلال تقاريرها ومواضيعها فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي تركز فقط على الانتقاد والضيوف هم من الليبراليين الذين ينتقدون فقط، دون إبداء أي حلول ومساهمات فعلية لا من خلال الضيوف ولا من خلال التقارير .

تركز الحرة على قضايا الديمقراطية في العالم، وتتجاهل هذه القضايا بالنسبة للدول التي تتناسب سياستها مع

٣٢ شومسكي، نعم. إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. ص ٣٧٧

المصالح الأمريكية، فالحررة لا تتطرق إلى موضوع الديمقراطية في دول الخليج مثلا، بينما لا تتوانى عن التركيز على هذا الموضوع في دول عربية أخرى كسوريا مثلا.

تناولت الحررة من خلال نشرة أخبار العالمية، موضوع تمديد مصر لحالة الطوارئ في البلاد كشكل من أشكال غياب الديمقراطية في أكبر البلاد العربية سكانا، كما انتقدت في ذات النشرة تصديق الرئيس التركي عبد الله غول على تحديد السلطة القضائية في بلاده، واعتبرته شكلا من أشكال مركزية السلطة.

وتسلط الحررة الضوء على الدور الأمريكي في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، فقد قدم برنامج «اليوم مع الحررة»^{٣٣} تقريرا حول مسابقة تعزيز الديمقراطية في مصر للشباب، المسابقة التي حملت عنوان «أحلام مؤجلة» مدعومة من الكونجرس تهدف إلى مساعدة الشباب على التعبير عن رأيهم سياسيا بشكل حر، يعكس هذا التقرير الصورة الإيجابية للولايات المتحدة حيث إنها تساهم في جعل الشباب العرب أكثر حرية للتعبير عن آرائهم.

كما استضاف البرنامج ذاته مسؤولة اليونسكو للإعلام في مجال المرأة في الخليج، ريم عبيدات، انتقدت هذه المسؤولة تعدد الزوجات في الخليج، إضافة إلى تناولها مواضيع زواج القاصر، والاعتصاب، وزواج المتعة، دون التطرق إلى الدور الذي من الممكن أن تقوم به اليونسكو لحل هذه المشاكل.

التائج :

يلعب الإعلام دورا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية ، وتسيطر على وسائل الإعلام الموجهة الخطوط العريضة المفروضة من السياسة الأمريكية ، ويساهم ذلك في إفقادها شخصيتها الإعلامية .

يتضح من خلال تحليل مضمون قناة الحرية أنها تقدم الأخبار من وجهة نظر الولايات المتحدة ، حتى وإن عرضت أكثر من وجهة نظر ، فالتوجه الأمريكي يغلب على المضمون الإخباري . ولا يوجد أي انفصال إعلامي للحرية عن السياسة الخارجية الأمريكية .

تمثل الحرية الناطق الإعلامي باسم الخارجية الأمريكية في الوطن العربي ، ولكنها تفتقر إلى عناصر عليها أن تستر بها كأن تبدو أكثر موضوعية وأقل انحيازاً للموقف الأمريكي .

صورة العربي المسلم في هذه القناة لا تختلف كثيرا عن صورة العربي المسلم في أفلام هوليوود ، فالعربي المسلم متعدد الزوجات ، يهتم بالمتعة ، لا يوجد حقوق للمرأة ، لا يوجد لديه أي حريات .

عند متابعة نشرة أخبار وبرامج الحرية ، تظن لأول وهلة أنها توجه أخبارها للولايات المتحدة وليس العكس ، فالحرية يبدو أنها تناست أو نسيت أن "رسالتها الإعلامية" موجهة للشعب العربي وليس الأمريكي ، وهذا الأمر أفقدها الكثير من المتابعين .

المصادر بالعربية :

- أبو بكر سمودي ، هالة . السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .
- دجاني ، نبيل . أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب . بيروت : المستقبل العربي ، عدد ٢٩١ ، أيار ٢٠٠٣ .
- الزرن ، جمال . تدويل الإعلام العربي الوعاء ووعي الهوية . دمشق : دار صفحات للدراسات والنشر ، ٢٠٠٧ .
- السيد ، ليلي حسين . استطلاع رأي الإعلاميين تجاه قناة الحرية الفضائية الأمريكية . القاهرة : المؤتمر العلمي الأول للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٥ .
- شرف ، عبد العزيز . وسائل الإعلام والغزو الفكري في ضوء وثائق الجامعة العربية . تونس : مجلة شؤون عربية ، عدد ١٧ ، ١٩٨٤ .
- ضيف ، عادل . رأي النخبة حول دور الإعلام في تحسين صورة العرب والمسلمين في الخارج . المؤتمر العلمي الثامن لكلية الإعلام . الإعلام وصورة العرب والمسلمين . الجزء الأول . القاهرة .
- الطرايبيشي ، مها . الضغوط والعوامل المؤثرة في انتقاء الأخبار ونشرها لدى القائمين بالاتصال في الصحف المصرية . القاهرة : مجلة البحوث والدراسات العربية ، عدد ٢٦ ديسمبر ٢٠٠١ .
- عبد الشافي ، عصام . مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية . بيروت : مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٥٢ نيسان ٢٠٠٣ .
- عيسى ، محمد عبد الشفيق . النظام السياسي الأمريكي والدور القومي للعلماء العرب المهاجرين . بيروت : الفكر الاستراتيجي العربي ، ١٩٨٨ .
- مرل ، مرسيل . السياسة الخارجية . باريس : جروس بريس ، ١٩٨١ .
- الناصري ، سلام خطاب . الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية . دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي . بيروت : جروس برس ، ٢٠٠٠ .
- ياسين ، صباح . الإعلام . . . النسق القيمي وهيمنة القوة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ .
- ياسين ، صباح . احتكار الإعلام في السياسة الأمريكية . بيروت : المستقبل العربي ، عدد ٢٠٠٤ ، ٣٠٣ .

المصادر بالإنجليزية :

- Deutsch, Karl W. Politics and Government: How People Decide their Fate, (US. Houghton Mifflin Company, 1998).
- El-Nawawy, Mohammed. US public diplomacy in the Arab world: the news credibility of Radio Sawa and Television Alhurra in five countries. Global Media and Communication 2006(NY).

المواقع الإلكترونية :

- اخميس ، حنان . جماعات اللوبي والضغط الأمريكي . <http://www.bahethcenter.org/arabic>
- قبان ، مروان . الثقافي والسياسي في تغطية الإعلام الأمريكي للمنطقة العربية وتأثيرها في السياسة الخارجية . www.mediapr-sy.com
- القيم ، كامل . المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون . الحوار المتمدن . عدد ١٨٤١ . ٢٠٠٧ . <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968>
- القيم ، كامل . دور الإعلام والعلاقات العامة في تدعيم الاحتلال الأمريكي للعراق . الحوار المتمدن . العدد ٢٠٤٠ ، ٢٠٠٧ . <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=109236>
- موقع BBC الإلكتروني www.bbc.co.uk/arabic
- موقع قناة الحرية الإلكتروني : www.alhurra.com



يهودية الدولة واستهداف الوجود الفلسطيني

* طلال أبو ركة

تعتبر قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واحدة من أكثر القضايا الساخنة في التاريخ الحديث، وهي القضية التي فشلت كل الأطراف الدولية وبخاصة القوى العظمى في إيجاد مخرج لها، ومن دون شك فإن هناك سببا رئيسا في معادلة القضية، يتم إغفاله في العادة وتتجنب القوى الدولية المؤثرة الخوض فيه، وهو باختصار المرجعية، والشرعية الدولية في التعامل مع القضية كأساس لأي حل يفترض أن يبني عليه الحل للقضية، والتي لن تشهد حولا فاعلة وناجحة ما دامت المسألة برمتها مرهونة، بالتوافقات الثنائية بين طرفي الصراع، دون المرجعية الدولية للقضية والتي تستند إلى القرارات الدولية المتلاحقة والشرعية الأمية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة.

إسرائيل التي قامت بقرار دولي، تضرب بعرض الحائط جميع القرارات اللاحقة لقرار قيامها، وهي ترفض التعامل مع قضية الصراع من منطلق الشرعية الدولية، وتحاول جاهدة الالتفاف على كافة القرارات الدولية، وتلجأ إلى عوامل القوة والخداع في فرض أجندتها للحل وإملائها على الجانب الفلسطيني والعربي، معتمدة في ذلك على عاملين أساسيين وهما قوتها التدميرية استنادا على ترسانتها المسلحة، وانحياز المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية نحوها بحكم المصالح والتداخل بينهما وهو ما تعيه إسرائيل جيدا، وتعيد اللعب في هذا الإطار واستغلال الظروف بشكل جيد، إضافة لتردي الواقع الفلسطيني والعربي بحكم الانقسام، وغياب الرؤية لدى الفلسطينيين وبخاصة والعرب بعامة، الذين رموا أوراقهم كلها في سلة الراعي الرسمي للحل دون الاحتفاظ بأية أوراق خارج أدرج الخارجية الأمريكية.

*منسق أعمال مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في قطاع غزة

حاولت إسرائيل على مدار أكثر من ستين عاماً من الصراع إنهاء القضية الفلسطينية بشتى الطرق سواء باستخدام القوة المفرطة في التعامل مع الفلسطينيين في الداخل والخارج، أو عبر محاولات الاحتواء مثلما حدث مع روابط القرى من قبل، وهو ما لم تفلح به، وبقيت القضية الفلسطينية حية وحاضرة بقوة في المشهد السياسي الدولي، بفعل الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، وقيامه بمحاولات تحريرية أظهرت إسرائيل بشكل بشع أمام العالم وذلك خلال الانتفاضة الأولى في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٣، أو في الانتفاضة الثانية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

ولقد تحدث المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد قائلاً: «الشيء الوحيد الذي نجحنا به خلال ستين عاماً من الصراع مع إسرائيل هو الحفاظ على وجودنا على أرض فلسطين».

ورغم النجاح الإسرائيلي في التخلص من أعباء السكان المحليين في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عقب اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣، إلا أن الصورة لم تتغير بفعل العمل الشعبي على الأرض والتمسك بالحقوق الفلسطينية.

ثم جاء الموقف الدولي والمتمثل في إيجاد حل لمشكلة الصراع عبر إقامة دولتين متجاورتين، إسرائيل على أرض فلسطين الانتدابية، وفلسطين على أراضي الرابع من حزيران ١٩٦٧، وهو ما تبناه الرئيس جورج دبيلو بوش «الابن»، والذي وعد بإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع قبل انتهاء فترة رئاسته الثانية للبيت الأبيض، وهو ما لم يكن، ثم جاء الرئيس الجديد للبيت الأبيض، باراك أوباما، بوعد تحقيق الحل، ومنذ اللحظات الأولى لتوليته المسؤولية بدأ بالدفع باتجاه تحقيق الحل ودفع الأمور باتجاه المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

تمسك الفلسطينيون بشرط وقف الاستيطان للذهاب للمفاوضات المباشرة، بينما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أية شروط مسبقة للذهاب للمفاوضات، ونجح الرئيس الأمريكي أوباما في تذليل العقبة ونجح في الحصول على وقف مؤقت للاستيطان لمدة أربعة شهور قابلة للتجديد، وذلك لإطلاق العملية التفاوضية.

وما إن بدأت العملية التفاوضية بين الطرفين، حتى أخذت تواجه العديد من القنابل والألغام في طريقها حتى جاء الفعل الإسرائيلي المفاجئ للكل، وذلك عبر المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة، وهذا المطلب يعني إفشال العملية التفاوضية والقضاء على فكرة حل الدولتين، وتهديد الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، فالقرار يستهدف بوضوح الوجود الفلسطيني قبل أن يستهدف حق العودة للاجئين، أحد الملفات الشائكة والعالقة في المفاوضات.

يهودية الدولة في الفكر الإسرائيلي

مصطلح يهودية الدولة قديم حديث في الشأن الإسرائيلي، والمتبع لتاريخ إسرائيل والحركة الصهيونية يجد

هذا المصطلح القديم الحديث قائما منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل في العام ١٨٩٧ ، وهناك في أدبيات المثقفين الإسرائيليين متدينون أو علمانيون ، ومن مختلف المشارب الفكرية ، حديث طويل ومكثف عن يهودية الدولة .

هي دولة اليهود إذن كما جاء في وثيقة «الاستقلال» ، وهي الدولة اليهودية التي تصورها الأب الروحي للحركة الصهيونية ثيودور هرتسل مستغلا محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي داريفوس ليخلص إلى نتيجة مفادها أن اليهود بحاجة لدولة خاصة بهم وهو ما حمله عنوان كتابه «الدولة اليهودية» الذي صدر عام ١٨٩٦ .

لا مجال لنقاش قضية داريفوس تلك التي اعتبرها المؤرخون السبب بفكرة الدولة اليهودية ولكنها ليست كذلك بل إن السبب الرئيسي الذي دعا القادة الأوائل للحركة الصهيونية ثيودور هرتسل وصديقه ماكس نورداو ، هو رياح التغيير التي بدأت في أوروبا والثورات المدنية آنذاك والتي رفعت القيود عن اليهود وهددت الغيتو الذي كان يشكل الظاهرة والحاضنة للهوية اليهودية آنذاك ؛ فإن تلك الرياح التي حملت مضامين العدالة والمساواة بين الشعوب والاندماج رأى فيها قادة اليهود أنها تهديد حقيقي للانعزال اليهودي في أوروبا وبالتالي الهروب إلى مكان آخر قبل الذوبان في المجتمعات .

فقط بعد اتفاقيات أوصلو الغي قرار الأمم المتحدة الذي كان يساوي بين الصهيونية والعنصرية ، فالصهيونية هي إحدى تجليات فكر الانغلاق العنصري وهي وريثة الديانة اليهودية التي تشكل المرجع الثقافي لليهود في العالم باعتبارهم أمة خالصة لا يفترض أن يندمجوا مع الأمم ، حيث النظرة الاستعلائية للشعوب تعكس نفسها اليوم على السياسة الإسرائيلية باعتبار أن السياسة في تلك الدولة هي بنت الديانة التي هي مبرر إقامة الدولة ؛ وليس هناك أفضل تعبيراً عن روح العنصرية مما نقله اليهودي إيلان هاليفي في «كتابه المسألة» اليهودية حين كتب يقول «هكذا كان المشروع النازي لقوانين نورمبرج في سنة ١٩٣٣ يكتب باحتقار في مقدمة هذه النصوص أن النموذج المائل أمام عيني طيلة مدة كتابه هذه القرارات هو نموذج شرائع نحميا وعزرا وهي الشرائع الأولى التي لم يسن إطلاقاً مثلها من أجل النقاء العرقي . مطالبة إسرائيل الاعتراف بيهودية الدولة هي مطالبة بالاعتراف بالعنصرية والنقاء العرقي .

المطلوب من الفكرة إسرائيلياً

إسرائيل ترى في التواجد الفلسطيني على أرض فلسطين الانتدابية وفي الجوار بالصفة الغربية تهديدا خطيرا وقائما على وجودها ، حيث تشير الدراسات السكانية في إسرائيل إلى أن القبلة الديموغرافية ستنفجر ، والخارطة السكانية ستشهد انقلابا خلال الأعوام العشرة القادمة ؛ وبالتالي بدأت الإجراءات الإسرائيلية على الأرض باتجاه نزع فتيل هذه القبلة ومنع حدوثها ، وشهدت المدن المشتركة حسب الوصف الإسرائيلي داخل الخط الأخضر خلال الأعوام الماضية محاولات إسرائيلية لإنهاء التواجد العربي فيها ، مثال ذلك ما حدث في عكا ويافا واللد ، وهي خطوات ترمي إلى نقاء المدن الإسرائيلية من العرق العربي الفلسطيني .

فالاعتراف بيهودية الدولة تعني تشريع وضع حد ووضع حلول لأزمة إسرائيل المستقبلية وللوجود الفلسطيني داخل إسرائيل؛ والمطلوب موافقة الفلسطينيين أولاً ليتحملوا عبء الحل أو شرعنة العنصرية والأساليب التي ستبعتها الدولة في حل تلك المشكلة عنصرية المنشأ.

وفي هذا السياق أجرت إسرائيل الأسبوع الماضي أخطر مناورة مفعمة بروح الفاشية التي أصبحت سياسة معلنة في إسرائيل بعد مصادقة الحكومة على قانون الولاء وهو القانون السادس الذي يتم المصادقة عليه والذي يستهدف الفلسطينيين في إسرائيل منذ ولاية هذه الحكومة والكنيست، وقد تعمدت إسرائيل تسريب تلك المناورات التي تتعلق بالتدريب على ترحيل جماعي للفلسطينيين هناك، ربما للتمهيد لتدريب أذان العالم على النوايا الإسرائيلية على شكل جرعات إلى أن يصبح الأمر مقبولاً كما أصبحت يهودية الدولة مقبولة، في حين أنها تمثل أسوأ أنواع العنصرية، فلنتصور ردة فعل الولايات المتحدة وأوروبا لو طالبت إيطاليا الاعتراف بها كدولة مسيحية.

يهودية الدولة وحق العودة

فكرة يهودية الدولة تعني إنهاء قضية حق العودة وفق القرار الأممي ١٩٤، حيث يصبح من المستحيل وفق هذا الاعتراف مطالبة إسرائيل بتطبيق حق العودة إلى أراضي عام ٤٨، الأمر الذي سيؤدي إلى إيجاد بدائل لذلك عبر مشاريع التوطين والإلحاق أو التعامل الإنساني الفردي أو عبر التواجد في أراضي الدولة الفلسطينية إذا أقيمت على الأرض داخل حدود عام ١٩٦٧. هذا وقد كانت قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢ قدمت ما هو مطلوب من أجل وقف هواجس إسرائيل من عودة اللاجئين حين أجمعت بالنص على «حل عادل للاجئين» دون الإشارة لعودتهم.

قراءة الواقع الفلسطيني والعربي

إسرائيل قارئ جيد لكل المعطيات على الأرض، وهي تحيد قواعد اللعبة السياسية، وتعتبر بفعل عوامل القوة والتحالفات الدولية وبخاصة مع الإدارة الأمريكية، وهي تعي بأن السيد أحمددي نجاد لن يأتي إلي مرتفعات طولكرم ليلقي بحجر مقدس من هناك، وأقصى ما يحلم به النظام السياسي في إيران هو المحافظة على دولته متماسكة، والبحث عن دور إقليمي في المنطقة بتفاهات مع الإدارة الأمريكية على غرار ما يحدث في العراق.

أما سوريا فلن تفتح جبهة الجولان وستبقى تلعب بأوراق حزب الله بلبنان وحماس في فلسطين بهدف تحرير الجولان دون إراقة قطرة دم سورية واحدة.

وحماس جاهزة للانقضاض على ما تبقى من أراضي في الضفة الغربية لإقامة المشروع الإسلامي، وأبو مازن رمى القفازات في وجه الأنظمة العربية ليذهب بسقف أكثر هبوطاً في المفاوضات.

في ظل هذا الواقع لن يقف في وجه إسرائيل ما يعيق تحقيق وتنفيذ فكرتها والتي تشكل تحدياً للقانون الدولي ومنظومة ثقافة حقوق الإنسان، حيث يتم تعزيز هذه الحالة التي تربط القومية بالدين، بحيث تصبح مسألة مشروعة وطبيعية، كما أن ترجمة هذه الفكرة يعني توجيه ضربة لمنظومة المفاهيم القائمة على مبدأ المواطنة الذي يركز على ركيزتي المساواة وعدم التمييز بين المواطنين سواء بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو الأصل الاجتماعي .

إن اعتماد دولة يهودية يعني تشريع أية مطالب إثنية أو طائفية مستقبلية ترمي إلى المطالبة بالتحول إلى دول، الأمر الذي سيسدد ضربة قاسمة لمنظومة الحقوق الديمقراطية والإنسانية التي تبنتها البشرية عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الوثائق الحقوقية الدولية .

وعليه فقد بات من الضروري ليس فقط رفض فكرة يهودية الدولة ومقاومتها بل العمل على مراجعة مسار العمل الوطني الفلسطيني وذلك باتجاه إعادة بناء الحركة الوطنية وتوظيف السلطة لصالحها وليست كأداة أمنية وخدمائية، أي باتجاه تعزيز الصمود الوطني والاتفاق على إستراتيجية كفاحية مدعومة عربياً ودولياً أساسها استمرار الكفاح ضد الاحتلال والاستيطان ومنهجية التمييز العنصري على قاعدة تضمن الحرية والكرامة وتقرير المصير والعودة لشعبنا فهل هذا يمكن؟ .

تقارير

قراءة في الدراسة الاستطلاعية الصادرة عن مجلس القضاء الاعلى حول النظام القضائي في فلسطين في تموز/٢٠١٠

طاهر المصري *

لكي نكون منصفين لا بد من الإشادة أولاً بمجلس القضاء الاعلى الفلسطيني قبل الدخول في تحليل النتائج المثيرة للجدل الواردة في الدراسة الاستطلاعية حول النظام القضائي الفلسطيني الصادرة في تموز ٢٠١٠. هذه الإشادة الناجزة وبغض النظر عن نيات المجلس التي لا ندركها، قد استحقها مجلس القضاء الاعلى للجرأة غير المعهودة في نشر التقرير دون التدخل المباشر وغير المباشر في النتائج رغم أن نتائج التقرير في مجملها لا تصب في قناة المجلس. إن السماح بنشر مثل هذا التقرير لا شك يدل على الشفافية والحيادية والنزاهة التي يتمتع بها رئيس وأعضاء المجلس في احترام الرأي والرأي الآخر والوصول إلى الحقيقة رغم قسوة دروبها. كما أننا نفترض أن رئيس وأعضاء المجلس قد درسوا التقرير بعمق وأصروا على نشره بقضيه وقضيضه.

تتكون الدراسة من خمسة فصول تستعرض آراء وتوجهات أربع جهات لها علاقة بالقضاء الفلسطيني وهي: الجمهور الفلسطيني وقد تم استطلاع رأيهم في إطار عينة وطنية من سكان الضفة الغربية عدا القدس المحتلة، والجهة الثانية مراجعو المحاكم سواء كانوا من طلاب خدمة للحصول على وثائق تصدرها المحاكم أو متقاضين مدعين أو مدعى عليهم، والجهة الثالثة موظفو المحاكم بمختلف مستوياتهم عد الأذنة، والفئة الرابعة القضاة ورؤساء المحاكم.

الدراسة التي نحن بصدددها هي دراسة استطلاعية لرأي وتوجهات الفئات الأربع من منظور مقارنة بين نتائج الاستطلاع القبلي المنفذ في نيسان ٢٠٠٩ والاستطلاع البعدي المنفذ في نيسان ٢٠١٠. الاستطلاعان نفذتهما كما تشير الدراسة شركتان متخصصتان في استطلاعات الرأي هما: مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) والتي نفذت الاستطلاع القبلي، وشركة ألفا العالمية للأبحاث والمعلوماتية واستطلاعات الرأي (ألفا) والتي نفذت الاستطلاع البعدي. نفذت الدراستان بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لصالح مجلس القضاء الأعلى.

* مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

استخدمت الاستبانات المكننة كأداة للاستطلاع ومن خلال التفاعل الشخصي بين الباحثين الميدانيين والفئات المستهدفة عدا القضاة الذين قاموا بتعبئة الاستمارات بمفردهم دون الاستعانة بالباحثين الميدانيين في الاستطلاع البعدي، أما الاستطلاع القبلي فقد نفذ مع القضاة بمساعدة الباحثين الميدانيين .

نظرا لضخامة حجم المعلومات التي تتضمنها الدراسة، سنقتصر في هذه الورقة على نتائج استطلاع مسح آراء وتوجهات القضاة فقط .

من الممكن تقسيم نتائج استطلاع توجهات وآراء القضاة نحو النظام القضائي الفلسطيني إلى المحاور التالية :

توجهات القضاة نحو عدالة وشفافية ونزاهة النظام القضائي : يبين هذا المحور رأي القضاة في عدالة وشفافية ونزاهة النظام القضائي الفلسطيني .

عدالة النظام القضائي : القضاة الذين أجابوا عن السؤال (هل القضاء الفلسطيني عادل؟) بالتأكيد لا يقصدون عدالة القضايا التي يفصلون فيها، إنما يقصدون بيئة عدالة القضاء بشكل عام من حيث مدى توافر بنية تحتية وفوقية ملائمة للتقاضي كطريقة التحقيق وتوافر الدفوع وطرق التبليغ وسرعة تنفيذ الأحكام . . . وغيرها وبما تنص عليه القوانين .

تظهر نتائج استطلاع رأي القضاة في عدالة القضاء الفلسطيني أن هناك نسبة عالية منهم ١٨٪ في الاستطلاع البعدي و ٤٣٪ في القبلي يعتبرون القضاء متوسط العدالة، ونسبة ٢٪ لا يعتبرون القضاء الفلسطيني عادلا . ورغم ارتفاع نسبة الذين يعتبرون القضاء عادلا ٨٠٪ في البعدي و ٥٧٪ في القبلي، إلا أن رأي القضاة المخالف يجب أن يدرس بعناية وبخاصة لأن سرعة تنفيذ القضايا في دوائر التنفيذ التي يتم الفصل فيها تتم بصورة بطيئة جدا، فإن عدالة القضاء تقتضي السرعة في إعطاء كل ذي حق حقه وهذا ما يقصد بعدالة القضاء .

نزاهة النظام القضائي : النزاهة كما تم تعريفها في الاستمارة التي قام القضاة بتعبئتها هي (عدم خضوع عملية التقاضي لأي من المؤثرات التي تتعارض مع القانون أثناء سير المحاكمة ولحين صدور القرار) . حوالي ثلاثة أرباع القضاة ٧٦٪ في الاستطلاع البعدي يعتبرون القضاء نزيهاً، في حين تنخفض النسبة إلى ٦٤٪ في الاستطلاع القبلي . بينما ٣٥٪ من القضاة في الاستطلاع القبلي تميل إجاباتهم نحو الوسط ويعتبرون القضاء متوسط النزاهة، في حين تبلغ هذه النسبة ٢١٪ في الاستطلاع البعدي . ونسبة قليلة لا تتجاوز ٣٪ من القضاة يعتبرون القضاء غير نزيه .

رأي القضاة في نزاهة القضاء الفلسطيني ملتبس وفيه عدم اليقينية، بسبب أن ٤١٪ من القضاة أجابوا عن أسئلة أخرى لها علاقة بالشفافية بأنهم يتعرضون للضغوط ودرجات مختلفة من مجلس القضاء الأعلى ومن القضاة الأعلى درجة للتأثير على أحكامهم نسبة ٨٦٪ - الذين أجابوا بأنهم يتعرضون للضغوط - أجابوا بأنهم يتجاوزون مع الضغوط ودرجات مختلفة .

حيث لم ينتبه القضاة عن قصد أو غير قصد إن التجاوب مع الضغوط للتأثير على الأحكام يتعارض مع مفهوم النزاهة . هذا الموضوع سيتم التعرض إليه بالتفصيل لاحقاً .

حيادية النظام القضائي : عرفت الحيادية في الاستمارة (المساواة بين الخصوم وعدم الانحياز لأي منهم) . بالنسبة لحيادية القضاء الفلسطيني من وجهة نظر القضاة، فإن ٨٢٪ من القضاة يعتبرون القضاء الفلسطيني حيادياً منهم نسبة ٣٧٪ تميل إيجاباتهم نحو الوسط ويعتبرون القضاء متوسط الحيادية في الاستطلاع القبلي، في حين تبلغ هذه النسبة ١٦٪ في الاستطلاع البعدي .

نسبة ٣٪ من القضاة يعتبرون القضاء غير حيادي . إن القضاة الذين مالت إيجاباتهم نحو الوسط لديهم شك في حيادية القضاء وهذا يعني أن ٤٠٪ من القضاة يشكون في حيادية القضاء الفلسطيني أو يعتبرونه غير حيادي . هذه النسبة العالية تشير إلى أن القضاء ليس على المسار الصحيح .

ثقة القضاة بأركان القضاء وإجراءات التحقيق : يهدف هذا السؤال إلى التعرف على درجة ثقة قضاة المحاكم بالمحامين الذين يترافعون أمام المحاكم وبالكادر الإداري في هذه المحاكم وكذلك إجراءات التحقيق لدى الشرطة والادعاء العام . توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

الثقة بالمحامين : أظهرت الدراسة أن حوالي ثلثي القضاة لا يثقون بالمحامين الذين يترافعون أمام المحاكم في كلا الاستطلاعين . لا شك أن انعدام الثقة بين القضاة والمحامين يعيق إلى حد كبير إجراءات سير الدعوى من جهة ويؤخر الفصل في القضايا ويفتح المجال للتأثير سلبي على عدالة الأحكام . غياب الثقة المتبادلة بين القضاة والمحامين يدل دلالة واضحة على غياب الحوار المتبادل والبناء والمستمر بين مجلس القضاء الأعلى والقضاة من جهة ونقابة المحامين من جهة أخرى ، وعدم وجود قواعد ومعايير تضبط السلوك القضائي وأخلاقيات المهنة وتحدد أدوار ومهام كل منهما ، وإن وجدت لا يتم الالتزام بها .

الثقة بالكادر الإداري : الثقة المتبادلة بين القضاة والكادر الإداري في المحاكم يعزز إلى حد كبير سير إجراءات الدعوى ويحسن من الخدمات التي تقدمها المحاكم للمراجعين . تشير الدراسة إلى تحسن ملموس في ثقة القضاة بالكادر وهذه الثقة يجب أن تتعزز وباستمرار من خلال الحوار الدائم معهم وسماع صوتهم وتحسين الاتصال والتواصل معهم ، وإشراكهم في صنع القرار ، وتوفير احتياجاتهم وتطوير مهاراتهم في العمل من خلال برامج التأهيل والتدريب .

الثقة بإجراءات التحقيق لدى الشرطة : تظهر النتائج أن نصف القضاة لا يثقون بإجراءات التحقيق لدى الشرطة في كلا الاستطلاعين ، وهذا مؤشر خطير وبخاصة إذا كان انعدام الثقة ناتجاً عن أساليب التحقيق المخالفة للقوانين التي يتخللها العنف ضد المتهمين لانتزاع الاعترافات . والمطلوب من مجلس القضاء الأعلى إلزام دوائر الأمن بإجراءات التحقيق المرعية وفق القانون ومراقبة تنفيذها بحيث لا تنتهك حقوق المتهمين ومحاسبة المخالفين .

كذلك من واجب مؤسسات المجتمع المدني وجود دور أساسي في مراقبة ومتابعة إجراءات التحقيق لدى الشرطة ومنع التجاوزات وفضحها على المستوى الإعلامي .

الثقة بإجراءات التحقيق لدى الادعاء العام: جرى تحسن ملموس في ثقة القضاة نحو إجراءات التحقيق لدى الادعاء العام في الاستطلاع البعدي ارتفعت إلى ٨١٪ بالمقارنة مع الاستطلاع القبلي ٦٥٪. كذلك انخفضت نسبة القضاة الذين يثقون بدرجة قليلة أو لا يثقون على الإطلاق بإجراءات التحقيق لدى الادعاء العام في الاستطلاع البعدي إلى ١٨٪ بالمقارنة مع القبلي ٣٣٪. ما ينطبق على إجراءات التحقيق لدى الشرطة ينطبق أيضاً على إجراءات التحقيق لدى الادعاء العام .

لجوء القضاة إلى المحاكم

يختبر هذا السؤال مدى ثقة القضاة بالقضاء الفلسطيني (هل تلجأ إلى القضاء إذا كان لديك حق تجاه الغير؟) . أظهرت نتائج الاستطلاع وجود نسبة قليلة من القضاة لا تتجاوز ٢٪ في الاستطلاع البعدي ، لن تلجأ للقضاء إذا كان لديها حق تجاه الغير في حين كانت النسبة ١١٪ في الاستطلاع القبلي . إن القاضي الذي لا يثق بالقضاء ويمتنع عن اللجوء إلى القضاء في حالة كان له حق تجاه الغير ولا يزال على رأس عمله لا يستحق أن يكون قاضياً . تقتضي الضرورة وضع معايير صارمة في اختيار القضاة ذوي الخبرة والذين لهم سجل مشرف في المهنة وذوي السمعة الحسنة في مجتمعهم .

رأي القضاة في مدى نجاح دور الدولة في صون استقلال القضاء

يهدف هذا المحور إلى التعرف على رأي القضاة بسياسة الدولة نحو سعيها لاستقلال القضاء ، حيث إن استقلال القضاء عن السلطين التنفيذية والقضائية يرسخ العدل وسيادة القانون في النظام القضائي . جرى تحسن ملموس في ثقة القضاة في سعي الدولة في هذا المجال في الاستطلاع البعدي ارتفعت النسبة إلى ٨١٪ بالمقارنة مع الاستطلاع القبلي ٦٥٪ . ورغم ارتفاع النسبة وتحسنها إلا أن هناك بعض الشواهد تشير إلى أن السلطة التنفيذية لا تزال تعيق بطريقة أو بأخرى تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم بالسرعة الممكنة وأن السلطة القضائية معطلة كلياً بسبب الانقسام الداخلي .

الضغوط التي يتعرض لها القضاة ومدى استجابتهم لهذه الضغوط

يعتبر هذا الموضوع من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في أوساط القضاة ومجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني ، حيث إن السؤال المطروح في استبيان الاستطلاع والذي سئل للقضاة واضح كل الوضوح ولا يقبل التأويل ، وأن القضاة قد أجابوا عليه بحرية وبراءتهم الحرة وأن أي محاولة من أي طرف كان الالتفاف على النتائج وتوجيه الاتهامات لأي طرف لا تخدم القضاء الفلسطيني وتصحيح الخلل . كان السؤال كما

يلي: (بشكل عام، إلى أي درجة تعتقد أن القضاة يتعرضون لضغوط من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى للتأثير على أحكامهم؟) والقضاة الذين أجابوا بالإيجاب يتقلون للسؤال الذي يليه (إلى أي درجة تعتقد أنهم (أي القضاة) يتجاوبون مع هذه الضغوط؟) ويتكرر السؤال مع كل جهة تمارس الضغوط. فيما يلي نتائج إجابات القضاة عن هذه الأسئلة:

تعرض القضاة للضغوط من أعضاء مجلس القضاء الأعلى: تظهر النتائج أن نسبة القضاة الذين يعتقدون أنهم يتعرضون للضغوط من أعضاء مجلس القضاء الأعلى بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة للتأثير على أحكامهم ٤١٪ في الاستطلاع البعدي مقابل ٣١٪ في الاستطلاع القبلي؛ مما يعني زيادة تعرض القضاة للضغوط في الاستطلاع البعدي. أما بصدد مدى تجاوب القضاة مع هذه الضغوط تظهر نتائج - الذين أجابوا بأنهم يتعرضون للضغوط - ارتفاع نسبة الذين يعتقدون أن القضاة يتجاوبون مع الضغوط بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة في الاستطلاع البعدي إلى ٨٦٪ بالمقارنة مع القبلي حيث بلغت ٧٩٪. وبغض النظر عن درجة الضغوط التي يتعرض لها القضاة من مجلس القضاء الأعلى سواء بدرجة كبيرة أو متوسطة أو قليلة فإن وقوع مثل هذه الضغوط حتمي من وجهة نظر ٤١٪ من القضاة على الأقل، وهذه النسبة خطيرة جدا وبخاصة لكونها تمارس من قبل مجلس القضاء الأعلى، والذي من المفترض فيه أن يكون في قمة النزاهة والحيادية وأميناً على عدالة القضاء ودقة الأحكام.

للمحافظة على نزاهة القضاء وعدالته تقتضي الحاجة والضرورة تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع رسمياً والوقوف على أشكال هذه الضغوط وعلى ممارستها من قبل مجلس القضاء الأعلى، وأن يتمتع القضاة بالجرأة الأدبية ويشيروا بإصبع الاتهام للذين يمارسون الضغوط من المجلس وتتخذ بحقهم الإجراءات القانونية وإبعادهم عن المجلس. أما القضاة الذين يتجاوبون مع الضغوط ويخضعون لإملاءات المجلس يفتقرون إلى النزاهة والأخلاق المهنية، ويعتبر ذلك خرق سافر لمدونة السلوك القضائي سواء من قبل ممارس للضغوط أو المتجاوبين للضغوط.

التعرض للضغوط من القضاة الأعلى درجة: تظهر النتائج أن نسبة القضاة الذين يعتقدون أنهم يتعرضون للضغوط من القضاة الأعلى درجة بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة بلغت ٣٥٪ في الاستطلاع البعدي مقابل ٢٠٪ في الاستطلاع القبلي. أما بصدد مدى تجاوب القضاة مع هذه الضغوط فتظهر نتائج - الذين أجابوا بأنهم يتعرضون للضغوط - ارتفاع نسبة الذين يعتقدون أن القضاة يتجاوبون مع الضغوط بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة في الاستطلاع البعدي إلى ٩٢٪ بالمقارنة مع القبلي والتي بلغت ٧٣٪. ما ينطبق على البند السابق ينطبق على هذا البند.

التعرض للضغوط من التنفيذيين في القطاع الخاص: نسبة القضاة الذين يعتقدون أنهم يتعرضون للضغوط من التنفيذيين من القطاع الخاص بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة ٢٧٪ في الاستطلاع البعدي مقابل ١٩٪ في الاستطلاع القبلي. أما بصدد مدى تجاوب القضاة مع هذه الضغوط فتظهر نتائج - الذين أجابوا بأنهم

يتعرضون للضغوط -ارتفاع نسبة الذين يعتقدون أن القضاة يتجاوبون مع الضغوط بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة في الاستطلاع البعدي إلى ٧٥٪ مقارنةً بالقبلي ٦٥٪. في أغلب الأحيان إن القطاع الخاص عندما يمارس الضغوط على القضاة للتأثير على الأحكام يقدم الرشوات سواء كانت مادية أو تقديم تسهيلات أو امتيازات للقضاة الذين يتجاوبون مع ضغوط القطاع الخاص. قبول الرشوة مهما كان نوعها يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، والعقوبة يجب أن تكون أشد عندما يمارسها القاضي نفسه وتطبق هذه الحالة على المثل الشعبي الذي يقول (حاميتها حراميتها!!).

التعرض للضغوط من الأقارب والمعارف والأصدقاء: بلغت نسبة القضاة الذين يعتقدون أنهم يتعرضون للضغوط من الأقارب والمعارف والأصدقاء بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة ٥٧٪ في الاستطلاع البعدي مقابل ٤٥٪ في الاستطلاع القبلي. أما بصدد مدى تجاوب القضاة مع هذه الضغوط فتظهر نتائج -الذين أجابوا بأنهم يتعرضون للضغوط - انخفاض نسبة الذين يعتقدون أن القضاة يتجاوبون مع الضغوط بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة في الاستطلاع البعدي إلى ٥٧٪ بالمقارنة مع القبلي والنسبة ٧٣٪. ينص القانون بعدم جواز مراعاة القاضي لقضية طرفها أحد أقربائه من الدرجة الأولى سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه، أو أن يتخلى القاضي طوعاً عن قضية يكون أحد أقربائه طرفاً فيها، وهكذا تقتضي النزاهة في القضاء. أما أن يؤثر الأقارب والمعارف والأصدقاء على أحكام القاضي فإنه لا يخالف القاضي فقط مدونة السلوك القضائي، بل أيضاً يخالف الشرائع الدينية والوضعية وينتهك العدالة وحقوق المواطنين المؤمن عليها.

التعرض للضغوط من الأجهزة الأمنية: نسبة القضاة الذين يعتقدون أنهم يتعرضون للضغوط من الأجهزة الأمنية بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة ٥٤٪ في الاستطلاع البعدي مقابل ٣٥٪ في الاستطلاع القبلي. أما بصدد مدى تجاوب القضاة مع هذه الضغوط فتظهر نتائج -الذين أجابوا بأنهم يتعرضون للضغوط - انخفاض نسبة الذين يعتقدون أن القضاة يتجاوبون مع الضغوط بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة في الاستطلاع البعدي إلى ٦٠٪ بالمقارنة مع القبلي ٧٣٪. تدخل الأجهزة الأمنية في القضاء ينتهك أولاً استقلال القضاء ويسهل على السلطة التنفيذية التدخل وحرف العدالة عن أن تأخذ مجراها.

التعرض للضغوط من المحامين خارج إجراءات الدعوى: نسبة القضاة الذين يعتقدون أنهم يتعرضون للضغوط من المحامين خارج إجراءات الدعوى بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة ٣٣٪ في الاستطلاع البعدي مقابل ٢١٪ في الاستطلاع القبلي. أما بصدد مدى تجاوب القضاة مع هذه الضغوط فتظهر نتائج -الذين أجابوا بأنهم يتعرضون للضغوط - انخفاض نسبة الذين يعتقدون أن القضاة يتجاوبون مع الضغوط بدرجة كبيرة ومتوسطة وقليلة في الاستطلاع البعدي إلى ٥٤٪ بالمقارنة مع القبلي حيث بلغت ٨٢٪.

توجهات القضاة نحو دور التفتيش القضائي في تعزيز استقلال القاضي

أناط قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢ ولائحة التفتيش القضائي لسنة ٢٠٠٦ مهام ومسؤوليات دائرة التفتيش ومن هذه المهام ترسيخ مبدأ استقلال القضاء والحفاظ على قواعد العدالة والنزاهة وتعزيز ثقة المواطنين بالمرافق القضائية. من خلال تفعيل دور الرقابة على أعمال القضاة والموظفين في المحاكم، وتنظيم زيارات تفتيشية فجائية ودورية للتعرف على القدرات القضائية والقانونية للقضاة ومدى انضباطهم بالسلوك القضائي.

التفتيش القضائي بشكل عام: انخفضت نسبة قناعة القضاة بدور التفتيش القضائي في تعزيز استقلال القضاء.

وأظهرت النتائج أن نسبة القضاة الذين يعتقدون أن التفتيش القضائي يعزز استقلال القضاء قد بلغت ٧٦٪ في الاستطلاع البعدي، مقابل ٨٩٪ في الاستطلاع القبلي. مما يدل على أن إجراءات التفتيش ودورها قد تراجعت هذا العام بالمقارنة مع العام السابق، وهذا التراجع يواكب الزيادة في الضغوط التي تمارس على القضاة من مجلس القضاء الأعلى للتأثير على أحكامهم وزيادة الضغوط عليهم من قبل الأجهزة الأمنية.

معايير التفتيش القضائي: كما انخفضت قناعة القضاة نحو دور معايير التفتيش القضائي في ضمان التقييم السليم لأعمال القضاة. كذلك انخفضت نسبة القضاة الذين يعتقدون أن معايير التفتيش القضائي تضمن التقييم السليم لأعمال القضاة بدقة الأحكام إلى ٦٤٪ في الاستطلاع البعدي بالمقارنة مع ٨٩٪ في الاستطلاع القبلي. ربما يعود هذا التراجع في دور معايير التفتيش القضائي في تقييم الأعمال إلى المعايير نفسها وآلية تطبيقها ومتابعتها والجهات التي تقوم بها، مما يتطلب دراسة ومراجعة المعايير واليات التنفيذ.

التغير في توجهات القضاة في درجة التمييز التي تمارس بحقهم

يهدف هذا المحور إلى التعرف على توجهات القضاة في مدى الشفافية وعدم التمييز في الإجراءات الإدارية بين القضاة، كالتمييز في التعيين والترقية والانتداب وإنهاء الخدمة، والتمييز في التعامل مع القضاة والانتداب في الدورات، أظهرت النتائج:

التمييز بين القضاة في التعيين: انخفضت نسبة القضاة الذين يعتقدون عدم وجود تمييز في تعيين القضاة انخفاضاً ملموساً في استطلاع العام الماضي إلى ٢٠٪ بالمقارنة مع استطلاع العام الحالي ٤١٪. ويعني ذلك بشكل عام ارتفاع توجهات القضاة على اختلاف درجاتهم بوجود تمييز في التعيين من وجهة نظرهم، مما يدل على أن المعايير في التعيين ربما يشوبها بعض الخلل أو في عدم الالتزام بالمعايير إن وجدت في تعيين القضاة الجدد. هذه الظاهرة تضر إلى حد كبير بمصداقية القضاء الفلسطيني وعدالته وشفافيته.

التمييز بين القضاة في الترقية: أظهرت النتائج انخفاضاً كبيراً في نسبة ثقة القضاة في طريقة الترقية في الوظيفة من وجهة نظرهم والتي تتم بين القضاة. بلغت نسبة القضاة الذين يعتقدون عدم وجود تمييز على الإطلاق بين القضاة في الترقية حسب الاستطلاع البعدي إلى ٢٣٪ مقارنة بالاستطلاع القبلي ٣٦٪. وذلك يعني بشكل عام ازدياد قناعة القضاة على اختلاف درجاتهم بوجود تمييز في الترقية بين القضاة في العام الحالي بالمقارنة مع العام السابق.

التمييز بين القضاة في الانتداب: يقصد هنا بالانتداب إلى الدورات التدريبية أو إلى المحاكم الأعلى درجة وغيرها. انخفضت نسبة القضاة الذين يعتقدون عدم وجود تمييز على الإطلاق بين القضاة في الانتداب انخفاضاً كبيراً إلى ٢٠٪ في العام الحالي، بالمقارنة مع ٥٦٪ في العام السابق. ويعني ذلك بشكل عام ازدياد قناعة القضاة على اختلاف درجاتهم بوجود تمييز بين القضاة في الانتداب.

التمييز بين القضاة في إنهاء الخدمة: أظهرت النتائج انخفاضاً كبيراً أيضاً في نسبة القضاة الذين يعتقدون عدم وجود تمييز على الإطلاق بين القضاة في إنهاء الخدمة إلى ٢٤٪ في الاستطلاع البعدي، بالمقارنة مع ٥٨٪ في الاستطلاع القبلي. ويعني ذلك بشكل عام ازدياد قناعة القضاة على اختلاف درجاتهم بوجود تمييز بين القضاة في إنهاء الخدمة.

التمييز في التعامل مع القضاة: كما أظهرت النتائج وجود انخفاض ملموس في نسبة القضاة الذين يعتقدون عدم وجود تمييز على الإطلاق في التعامل مع القضاة إلى ١٨٪ في السنة الحالية بالمقارنة مع ٤٦٪ في السنة السابقة. ويعني ذلك بشكل عام ارتفاع توجهاً القضاة على اختلاف درجاتهم باعتقاد وجود تمييز في التعامل مع القضاة بفارق ٢٦٪.

أهم الاستنتاجات :

رغم الإنجازات التي تحققت في مجال البنية التحتية لقطاع العدل في فلسطين والتي أشار إليها التقرير السنوي الخامس ٢٠٠٩ لمجلس القضاء الأعلى، والمتمثلة في التوسعة والتأهيل في المحاكم وبناء قاعات ملائمة لجمهور المراجعين والمتقاضين ومكاتب مريحة للقضاة وأرشفة الملفات وأتمتها، لتسريع الإجراءات وخدمات الجمهور، بالإضافة إلى توفير الأثاث والتجهيزات اللازمة من أجهزة الكمبيوتر والبرامج والشبكات لتحسين إليه تدفق المعلومات بين أركان قطاع العدل، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفصل في القضايا الواردة والمتراكمة من سنوات سابقة، برغم كل هذه الإنجازات والتي لها الطابع الكمي، فإن الجانب النوعي كان مغيباً كما يشير إليه معظم القضاة. وبشكل عام يمكن استخلاص أهم نتائج استطلاع رأي القضاة وهم الفئة الأكثر دراية بواقع قطاع العدالة في فلسطين كما يلي:

١. تراجع مطرد في منظومة القضاء والمتمثلة في عدالته ونزاهته وحياديته في العام الحالي، بالمقارنة مع العام السابق من وجهة نظر القضاة أنفسهم.
٢. تراجع ملموس في سياسة تكريس استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية كنتيجة لزيادة التدخلات والضغط التي تمارس على القضاة من قبل مجلس القضاء الأعلى والقضاة الأعلى درجة وغيرهم.
٣. زيادة تفشي المحسوبية والتمييز وعدم الشفافية والنزاهة في تعيين القضاة الجدد وانتدابهم وطريقة التعامل معهم وفي إنهاء الخدمة.
٤. هناك تحسن ملموس في كفاءة وتأهيل الكادر الإداري في المحاكم كما يراها القضاة، من حيث القيام بواجباتهم باقتدار وتنظيم الدورات التدريبية لهم بناء على حاجتهم وتوفير ما يلزم من الكوادر المدربة والمؤهلة للدوائر وملء الشواغر.

أهم التوصيات :

القضاة هم الأكثر وعياً وإدراكاً بالنظام القضائي ، وإن رأيهم وتوجهاتهم يجب أن تؤخذ على محمل الجد ، وأن النشاطات والتدخلات لتحسين وتطوير النظام يسهم بصورة مباشرة ويؤثر على أدائهم ؛ وبالتالي ينعكس على رأيهم وتوجهاتهم نحو النظام القضائي . إن أي تغيير في توجهات المبحوثين مهما كان صغيراً يقدم لمتخذي القرار مؤشرات نوعية وكمية تساعدهم على معرفة جوانب الضعف والقوة في النظام ، وتساعدهم في بناء الخطط المستقبلية وتحديد السياسات والتدخلات لمعالجة جوانب الضعف وتعزيز جوانب القوة في النظام القضائي .

نستنتج مما سبق أن تجاوب القضاة مع الضغوط وكذلك ممارسي الضغوط على القضاة من أي جهة كانت للتأثير على أحكام القضاء يجب أن تؤخذ بالجدية والحزم المطلوبين ، ليس فقط من قبل مجلس القضاء الأعلى بل أيضاً من الرأي العام والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لوضع حد لهذه الظاهرة . وفيما يلي بعض التوصيات في هذا الجانب :

- ١ . تفعيل إجراءات التفتيش القضائي ووضع معايير صارمة للتأكد من حسن سير إجراءات الدعاوى ، وسرعة الفصل في القضايا ، ودقة الأحكام ، والنظر في سلوك القاضي ومدى التزامه بمدونة السلوك القضائي ، والنظر في تأخير تنفيذ الأحكام . كل هذه القضايا يجب أن تدرس كرزمة واحدة ووضع آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم .
- ٢ . وضع معايير متشددة في اختيار القضاة مستندة على الكفاءة والخبرة والنزاهة والسمعة الحسنة في أوساط مجتمعه وأهله ، بعيداً عن الانتماءات السياسية أو الإيديولوجية وأن يمر القاضي بمرحلة التجربة والاختبار للتأكد من قدراته ونزاهته .
- ٣ . تدريب القضاة الجدد وإعادة تأهيلهم في إطار برنامج تدريبي مدروس يعكس احتياجات ومتطلبات المهنة .
- ٤ . تحسين الاتصال والتواصل بين القضاة ومجلس القضاء الأعلى والقضاة الأعلى درجة ، لمناقشة المشاكل والصعوبات وتبادل الخبرات .
- ٥ . وضع آلية علمية لتقييم الأداء في صفوف القضاة بغض النظر عن درجاتهم يتم على أساسها الترفيع والترقية أو إنهاء الخدمة .

الإعلام الفلسطيني في العام ٢٠١٠

زيادة في عدد وسائل الإعلام، وانتقادات على نوعية المادة، وانتهاكات للحريات الإعلامية وانتخابات نقابة الصحفيين الحدث الأبرز

* خليل الشخيم

لقد ساهم الإعلام عبر سنوات من العمل في تحقيق الإنجازات على صعيد القضية الوطنية، ونجح إلى حد ما في توظيف الرأي العام المحلي والدولي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. وستظل هذه الإنجازات قائمة ما دام ظل الإعلام الفلسطيني يعمل وفق ثوابت مهنية ووطنية تصبو إلى التطوير والتجديد؛ لكن ثمة مستجدات طرأت على الأوضاع الفلسطينية أبرزها الانقسام السياسي والجغرافي الذي فرض واقعا مختلفا، كان للإعلام نصيب فيه.

كيف عالج الإعلام مشكلة الانقسام السياسي؟ وكيف كان دوره خلال العام ٢٠١٠ في العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؟ وهل صحيح أن الإعلام الحزبي تسبب في تكريس الانقسام وتحويل إلى أداة من أدوات التدمير؟ وهل حافظ الإعلام الفلسطيني في العام ٢٠١٠ على إنجازاته، وهل عانى من إخفاقات وعراقيل؟ وما هي هذه الإخفاقات؟ وكيف يمكن إزالة العراقيل أمام تطوير الإعلام ليحقق الأهداف الوطنية؟

وكيف هي حالة الحريات الإعلامية في فلسطين؟ وما هو دور نقابة الصحفيين التي شهدت انتخابات خلال عام ٢٠١٠ في الدفاع عن هذه الحريات؟ وكيف تعامل الإعلام مع المستجدات على الساحة الفلسطينية من النواحي الاجتماعية والحياتية وغيرها؟ هذه التساؤلات وغيرها هي موضوع هذا التقرير المختصر والذي يحاول أن يرصد آراء بعض المختصين من قطاع غزة.

*صحفي مقيم في قطاع غزة.

دور كبير وأداء دون المستوى

يقول الدكتور أحمد حماد، أستاذ كلية الإعلام في جامعة الأقصى بغزة، للحدث عن دور الإعلام الفلسطيني والذي من ضمنه الإعلام الحزبي بأن له إخفاقات وإنجازات، وتأثيراً في الرأي العام. ولكن قبل الحديث عن كل ذلك يجب الإقرار بجملة الحقائق التالية:

أولاً: إن الخطاب الإعلامي السائد في أي مجتمع يتكون من مجموعة من المفاهيم التي تتكون في مرحلة سياسية معينة، عن أهدافه ووجهات نظره السياسية والقيمية المرتبطة بتلك الأهداف وغالباً ما يكون هذا الخطاب الإعلامي معبراً عن المشترك حول هذه الأهداف والمصالح والقيم الوطنية.

ثانياً: هذه المفاهيم تقوم بتزويد وعي الشعب بالخبرات السياسية التي من خلالها يشكل الرأي العام في المجتمعات المحلية والدولية.

وجدير بالذكر أن الحكومات قد فطنت إلى الدور الفعال والقوة المؤثرة لوسائل الإعلام العامة والإذاعة بصفة خاصة في قدرتها على تهيئة الرأي العام في المجتمع وتحريكه وتوجيه هذا الرأي الوجهة المطلوبة؛ وبالتالي فإن هذا يعني قدرة وسائل الإعلام على التدخل في تشكيل أجندة الجمهور.

وستحدث لاحقاً كيف يكشف أثر الخطاب للإذاعات الحزبية التي تقوم بدور فاعل في تشكيل أجندة جميع أو غالبية أفراد الشعب الفلسطيني في المواقف السياسية الهامة والأوضاع الراهنة.

وانطلاقاً من ذلك كله، لا يختلف اثنان على الدور الهام الذي من الممكن أن تلعبه وسائل الإعلام في مواجهة ما يمكن تسميته بالشرح الاجتماعي وهو الانقسام الذي أصاب المجتمع في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة، لاسيما بعد الأحداث المأساوية التي تشهدها الساحة الفلسطينية للعام الرابع على التوالي منذ عام ٢٠١٠، والتي أحدثت حالة من الانقسام والشرذمة في صفوف الفلسطينيين من أبناء المجتمع الواحد، الأمر الذي يستدعي صياغة الخطاب الإعلامي بشكل جديد يساهم في إنهاء حالة الشرذمة والانقسام وتوطيد الروابط الاجتماعية، وصولاً لمصالحة حقيقية.

ورأى د. حماد أن دور وسائل الإعلام في مجال التوعية إزاء مخاطر الانقسام السياسي، لم يكن على المستوى المطلوب وافتقر إلى الجرأة في تحديد المسؤولين عن استمراره.

وأضاف د. حماد: الإعلام بمختلف مسمياته ووسائله يتحمل مسؤولية وطنية كبيرة لانصرافه عن معالجة الهم السياسي الوطني العام، الممثل بحدث الانقسام ولضعف دوره في مجابهة هذا الحدث، والكشف عن أسبابه وأدواته، ومن يقفون وراءه وعن مخاطره على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

وقال إن هذه الاعتراف يقود إلى ضرورة الاعتراف أيضاً بأن وسائل الإعلام الفلسطينية ومضامين ما تقدمه، إنما هي محكومة لإطار ومحددات المجتمع الذي تعبر عنه وتسعى لخدمته؛ ولذلك فإنها خلال عملها لم تنجح كثيراً في تخطي عقبات الرقابة الداخلية الصارمة التي تفرضها طبيعة البنية المجتمعية، والسلطات المتعددة، وذوو النفوذ والمصالح الخاصة.

وأضاف: بقدر ما أن وسائل الإعلام تعمل في خدمة الأهداف العامة للشعب وتساهم بفعالية في مجابهة الاستحقاقات الكبرى فإنها أيضاً شكلت هدفاً لهذه الفوضى الأمنية العارمة وخضعت للابتزاز والتدخلات الفظة، في وقت تعرضت فيه كما تعرض الصحفيون والعاملون في الحقل الإعلامي، للإهانات والتهديدات والتجاوزات، والتوقف عن العمل.

وبهذا الخصوص أوضح د. حماد أن الصحفيين والكتاب دفعوا ثمن محاولاتهم الجريئة لتجاوز قيود العمل ومن أجل توسيع هوامش حرية الصحافة، وتمتعها بمعايير المهنية والفاعلية، حيث كان من بينها ما شهدته الحقل الإعلامي من اعتقالات وتهديدات وإغلاق لوسائل الإعلام، ومنع توزيع صحف أيضاً.

ومن جهة أخرى قال: لا بأس أيضاً أن يُنظر إلى السلطة الوطنية بأجهزتها ومؤسساتها المعنية بالإعلام على أنها المعنية بدرجة أساسية وأولى بإحلال ثقافة الوثام في أوساط المجتمع وهو مطلب صحيح ولا غبار عليه.

وكذلك أن يجعل الصحفيون من الثوابت والقواسم الوطنية المشتركة مرجعية للتفاعل مع القضية التثقيفية وغاية الاهتمام بها الارتباط بتأمين الصالح العام، فحينئذ تكون قد وضعت الخطوات الأولى على الطريق الموصلة إلى المستقبل الأفضل وليس بتأمين الحاضر من بواعث التداعي فحسب.

ومن أجل تطوير الأداء الإعلامي الفلسطيني أوصى د. حماد بأن تعيد وسائل الإعلام النظر في أولوياتها، وإفساح مجال أكبر للحريات الإعلامية ومعالجة قضايا الإعلام بعيداً عن التعصب والحزبية.

ودعا المجلس التشريعي إلى استئناف عمله والبدء بإجراءات توفير الحماية القانونية لعمل وسائل الإعلام بما يقتضي تطوير قانون المطبوعات والنشر ونحو توسيع هوامش الحرية، والديمقراطية، وسن تشريعات جديدة تعالج حقوق الملكية الفكرية والثقافية.

ورأى أن مؤسسات المجتمع المدني تتحمل المسؤولية عن تطوير نشاطاتها، ومجهوداتها، واهتمامها بالإعلام الخاص بها من ناحية، ومن ناحية أخرى بالتنسيق مع وسائل الإعلام، وطالب الصحفيين ووسائل الإعلام بالعمل ضمن نقابة موحدة تكفل حماية الصحفيين وتعمل على تطوير الأداء الإعلامي.

الأداء الإعلامي تأثر بالانقسام

قال الإعلامي موسى أبو كرش إنه من المجاز القول إن الإعلام الفلسطيني حقق سلسلة إنجازات ملحوظة على صعيد وسائل الإعلام والكادر العامل في الحقل الإعلامي خلال العام الحالي، بصرف النظر عن الجهة التي ينتمون إليها، مشيراً إلى أن ذلك ملحوظ من خلال عدد وسائل الإعلام المتمثلة في المحطات الفضائية ومحطات الإذاعات المحلية.

وأوضح أن لدى الوسط الإعلامي الفلسطيني كوادراً إعلامية ذات كفاءة عالية باتت قادرة على إيصال الحقيقة للمجتمع الدولي والمحلي، وما يمكن تسميته بالنضال الإعلامي في مواجهة الاحتلال ومخاطبة المجتمع الدولي بلغة قوية أثبتت الحق الوطني الفلسطيني.

وفي الإطار ذاته أشار أبو كرش إلى الصحافة المكتوبة التي قال إنها لم تكن على المستوى المطلوب؛ فهي لم تصل برسالتها إلى المجتمع الفلسطيني بسبب واقع الانقسام ومنع الصحف من الوصول لقارئها عبر محافظات الوطن.

وأضاف: بسبب هذا الفصل الجغرافي والانقسام السياسي لم تصل الصحف المحلية الثلاث إلى محافظات غزة، كما منعت صحف أخرى من التوزيع والعمل في محافظات الضفة الغربية، وباتت مطالعة الصحف عبر الإنترنت هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة؛ حيث لم يستطع الطرفان المتخاصمان منع الاطلاع عليها عبر هذه الوسيلة التكنولوجية.

وقال: إنه يجب أن تحل معضلة منع الصحف من الوصول والتوزيع حيث تمثل هذه الصحف الرئة الهامة للإعلام الحر وهي مهمة جداً في دعم الواقع الإعلامي، في وقت تضخ الجامعات كمّاً كبيراً من الخريجين الصحفيين الذين يجب أن يساهموا في تحسين واقع الصحافة المكتوبة.

وأكد في معرض حديثه على أن هذه المشكلة تحتاج من كلا الطرفين وقفة تأمل حول الخسائر التي يتكبدها واقع الإعلام المكتوب نتيجة لمنع توزيع الصحف المحلية؛ إذ لن يكون الإطلاع عليها وقراءتها عبر الإنترنت البديل الأمثل.

على صعيد الحريات الإعلامية قال أبو كرش: إن هامش الحريات الممنوح للصحفيين والوسائل الإعلامية المحلية شهد محدودية كبيرة خلال العام الحالي، وهو هامش ضئيل قياساً باحتياجات الإعلام للتحدث بحرية عن الهموم والقضايا المحلية.

وأضاف: تمارس الجهات المسؤولة في محافظات الوطن التضييق على الصحفيين ويتعرض هؤلاء الصحفيون

للاعتقال والمساءلة، مشيراً إلى حاجة الصحفيين إلى الحصول على منابع الخبر، واستخدام مصادرهم الموثوقة في التحدث عن اهتمامات المواطنين.

وقال: إن الهامش الضئيل من الحريات الإعلامية الناجم عن واقع الانقسام والتحزب الفصائلي الضيق تسبب في منع الحقيقة أو إخفائها مؤقتاً، أو تأويلها بحيث لم يعد الصحفي الفلسطيني يستطيع إيصال الحقيقة كاملة للمجتمع المحلي، لافتاً إلى ما تواجهه صحيفة الحياة الجديدة من تعييب لمقرها في غزة. وأشار إلى أن عامل التكنولوجيا أصبح عاملاً مهماً لإنجاح العمل الإعلامي حيث تعاني غزة من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي ومشكلات تتعلق بالاتصالات، والنقص الملحوظ في اللوجستيات المطلوبة للعمل الإعلامي.

وفيما يتعلق بواقع الانقسام اعتبر أبو كرش أنه ترك أثراً سلبياً على الحريات الإعلامية من جهة وانتشار وسائل الإعلام من جهة أخرى؛ ووجه أبو كرش نداء للفرقاء في الساحة الفلسطينية بأنه لا يمكن أن تتنفس فلسطين هواء وطنياً نقياً والصمود بوجه الاحتلال دون إيلاء أهمية كبيرة لحرية الصحافة.

وأكد أن هذه الحرية يجب أن تكون الحرية الإعلامية الملتزمة وليس الحرية التي تنتهك حقوق الآخرين وتمس بخصوصيات الناس، وتساهم في تكريس الانقسام والتنكر لقيم التسامح.

وقادت القضية المطروحة في مجال الحرية الإعلامية الملتزمة لدى الصحفي أبو كرش إلى الحديث حول الإعلام الحزبي ووسائل الإعلام المنتمية للفصائل، معتبراً أن ذلك الإعلام حقق فشلاً كبيراً في إيصال رسالته الإعلامية، وكان سبباً في تكريس الانقسام ولم يحقق أي اختراق واضح في الوصول للحقائق، أو دعم القضية الوطنية.

وتابع: بدل أن يقوم الإعلام الحزبي في التركيز على جهود وإنجازات الفصائل المنتمية إليها، بات همه الأوحده هو التشهير وتكريس الانقسام.

وأضاف أبو كرش في معرض حديثه: إن الإعلام الفلسطيني بشكل عام كان له دور معطل للمصالحة وإنهاء الانقسام، ولم يقدم القضية الوطنية ولم يحقق أي نجاح مقابل الآلة الإعلامية الجهنمية الإسرائيلية. ورأى أن بعض وسائل الإعلام تحولت إلى منابر للردح والتشكيك بالآخرين وتجييش المواطنين فكرباً، لخدمة أجندات الأحزاب والفصائل.

واعتبر أن الإعلام الفلسطيني لا يمتلك العقل الكافي والواعي لترتيب البيت الفلسطيني.

وفي ختام حديثه لمجلة تسامح أوصى أبو كرش بضرورة توحيد نقابة الصحفيين الفلسطينيين وتوفير الحماية لهم،

وضرورة أن يخلع الصحفي الفلسطيني عباءة الحزبية في المنزل ، ويتوجه لعمله بفكر وطني بعيد عن الحزبية الضيقة .

وقال : يجب التخفيف من حدة الفصائلية المقيتة التي يحملها الصحفيون ووسائل الإعلام والتحلي بالروح الوطنية في التركيز على الاهتمامات والإنتاجات الصحافية الهادفة والملمتمة .

وطالب بفتح المجال أمام الصحفيين من أجل التنقل والسفر والوصول للمعلومات الدقيقة والحقيقية والعمل على إدخال الصحف إلى جميع محافظات الوطن ودعم الصحفيين وتوفير الإمكانيات اللوجستية والفنية لهم ، وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للصحفيين والدفاع عن حقوقهم وتحريم اعتقال الصحفيين على قضايا سياسية ومهنية .

نظرة تقييمية للصحفي والصحافة

من جانبه قال الكاتب وائل المناعمة أستاذ الإعلام في الجامعة الإسلامية : عند الحديث عن الإعلام الفلسطيني «نظرة تقييمية» يتوجب الحديث عن جانبين أولهما الصحفي الفلسطيني الذي يعد الفارس الحقيقي لأنه استطاع أن يحمل القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب المحتل من المحلية ، لتحتل مركز الصدارة في جميع وسائل الإعلام العربية والعالمية .

وأضاف : في العام الحالي الذي يوشك على الانتهاء كما في الأعوام السابقة من الملاحظ أنه عند عمل مسح شامل لكل هذه الوسائل ونسبة اهتمامها وتفاعلها مع الأحداث التي تجري على أرض فلسطين ، والتي انعكست بتأييد وتعاطف غير مسبوق من قبل الشعوب العالمية وكثير من الجهات الرسمية والتي خرجت إلى الشارع في أكثر من مرة تعاطفاً وتأييداً للفلسطينيين .

وقال : لقد تطور هذا التعاطف بفعل الأداء الإعلامي الفلسطيني المتميز ، ليتحول إلى مشاركة تضامنية فعلية تجسدت بمحاولات المتضامنين منع الجرافات الإسرائيلية من الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ، والمشاركة في قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة .

ونظر المناعمة من جانب آخر لأداء الإعلامي الفلسطيني الذي يعد جزءاً أساسياً في المنظومة الإعلامية ، مشيراً إلى أنه وصل إلى ذروة تألقه ونجاحه عندما حصد العديد من الجوائز العالمية وتفوق على نظرائه من دول العالم .

لم يكن الصحفي الفلسطيني بعيداً عن التأثير بواقع الاحتلال أو العرقلة الإسرائيلية للإعلام الفلسطيني مثله مثل باقي القطاعات التي يعيقها الاحتلال ، حيث عانى الصحفي الفلسطيني من اعتداءات إسرائيلية مباشرة ، مرة بالقتل ومرة بالاعتقال أو الضرب ومصادرة أدواته الصحفية ومنع حركته ورفض إعطائه التصاريح اللازمة للعمل كزملائه الآخرين .

وسائل الإعلام

ورأى المناعمة أن الشق الثاني من المنظومة الإعلامية في فلسطين والمتمثلة في وسائل الإعلام أنها سجلت نجاحات كذلك في إبراز معاناة الشعب المحتل، والانتهاكات التي يتعرض لها، وقد أعادت وسائل الإعلام الفلسطينية الثقة للمواطن بوسائل الإعلام المحلية، بعدما فقد هذه الثقة في سنوات سابقة نتيجة عدم احترامها لعقول المتلقين وقيامها بدور أشبه بالدعاية لجهات معينة إما حزبية أو شخصية.

وأضاف: لقد نجحت وسائل الإعلام الفلسطينية خلال العام الحالي كما باقي الأعوام القليلة الماضية في أن تكون مصدراً رئيساً للأحداث المحلية، حيث أصبحت الوسائل المعتمدة في الأخبار والأحداث من قبل غير الفلسطينيين من العرب والمسلمين وبعض الأجانب.

وأشار المناعمة في سياق حديثه إلى العراقيل والمعوقات التي عانى منها الإعلام الفلسطيني في العام الحالي، موضحاً أن كثيراً من وسائل الإعلام تعرضت لانتهاك واضح من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إما بالاستهداف أو منع وصول المعدات والأدوات اللازمة لعملها، أو التشويش عليها، والعمل على إعاقة عملها بشتى الطرق والأساليب.

وتابع: هناك سلبيات ثابتة الأداء الإعلامي الفلسطيني في العام الجاري والأعوام السابقة أهمها تأثره بالانقسام الفلسطيني، مشيراً إلى أن بعض وسائل الإعلام تعاملت معه بشكل غير مسئول وانحرفت عن القواعد والضوابط الإعلامية المتعارف عليها، كما أنها انسأقت وراء بث شائعات، ومارست السب والقذف في الطرف الآخر، وكأنها جزء من منظومة لممارسة الحرب النفسية بصورة سلبية.

واعتبر أن ذلك جاء في إطار غياب قيم التسامح وقول الآخر، بشكل أساء للإعلام الوطني المسئول والذي شهد له الكثيرون من المختصين بقوته ونزاهته وموضوعيته.

وخلص المناعمة إلى التأكيد على أهمية المراجعة الدورية للإعلام الفلسطيني وتعزيز إيجابيات أدائه، ومعالجة السلبيات، مع ضرورة الاتفاق على إستراتيجية إعلامية فلسطينية ذات أجندة وطنية يعمل في فلكها الجميع، للحفاظ على الإنجازات التي حققها الإعلام الفلسطيني بالدم والاعتقال والتشريد والحرص على منع حرف البوصلة الوطنية تحت أية تبريرات أو حجج غير مقبولة.

تراجع في حرية التعبير

من جانبه خصص الإعلامي فتحي صباح رئيس مجلس إدارة المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية حديثه حول

ما اعتبره تراجعاً في حرية التعبير والرأي من جهة وحرية العمل النقابي الصحفي من جهة أخرى، مما تعرض لها الإعلام الفلسطيني في العام ٢٠١٠

وقال: لم يعد خافياً على أحد أن الحريات الإعلامية ومن بينها حرية الرأي والتعبير وجوهرها حرية الصحافة، لحق بها أضرار كبيرة جداً في ظل استمرار الانقسام السياسي الذي بات يهدد بزوال منجزات وطنية مهمة.

وأضاف: لقد باتت أشكال التعبير عن الرأي ليس فقط عبر وسائل الإعلام بل بالتجمعات والتظاهرات السلمية، مشيراً إلى أن ذلك أصبح أدوات محظورة على المجتمع استخدامها في كل من محافظات الضفة الغربية وغزة.

استرشد صباح على كبت ومنع الحريات الإعلامية بأزمة التيار الكهربائي وأنشطة حركة فتح في قطاع غزة أو أي أنشطة جماهيرية وصفها بأنها «لا تروق» للحكومة في قطاع غزة، فيما أصبح التقاط الصور الفوتوغرافية أو التلفزيونية لأي نشاط إعلامي وجماهيري سلمي أمراً صعباً على عمل الصحفيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

وتابع: في حال أن ينشط الصحفيون وينجحوا في التقاط صور يتم اعتقالهم ومصادرة موادهم الإعلامية وتهديدهم بسوء العقاب، فيما لو تم تسريب أي مادة إعلامية «لا تروق» للجهة الحاكمة.

واعتبر أن واقع الحريات الإعلامية واقع مشوش في الأراضي الفلسطينية، من حيث الرقابة على المواد المنشورة في وسائل الإعلام، موضحاً أنه قد يمكن القبول بأن تكون رقابة على عمل وسائل الإعلام بعد قيمتها بعملها أي بعد النشر، لكنه لا يمكن القبول بأي رقابة من قبل سلطة أو حكومة قبل نشر المادة الإعلامية.

ورأى أن هناك ما هو أخطر من ذلك وهو أن الرقابة تحولت إلى رقابة ذاتية من قبل الصحفي أو العامل في الحقل الإعلامي، بحيث يشعر الصحفي بأن هناك سيفاً مسلطاً على رقبتة ويقوم بتحديد ما يمكن نشره وما يمكن أن يعرضه للقمع السلطوي.

في هذا الصدد تابع صباح: قد تنكر السلطات وجود رقابة ذاتية من قبل الصحفيين على أنفسهم أي بوجود هذا السيف، والذي يجبر الكاتبين والصحفيين على التفكير قبل نشر موادهم الإعلامية، لكن الكثير من الصحفيين والكتاب إن لم يكن السواد الأعظم منهم لا ينشرون كل المعلومات التي بحوزتهم في مختلف القضايا والاهتمامات.

وأوضح: الرقيب الذاتي يدفع الصحفي إلى تغطية «الممكن» في ظل الظروف الراهنة التي تشهد قمعاً شديداً لحرية الصحافة والصحفيين، وما اعتقال عدد من الصحفيين ومحاكمتهم إلا دليل على وجود هذا القمع.

وانتقد صباح بهذا الصدد العمل النقابي والتراجع الواضح في حماية وتوفير الأمن للصحافيين مشيراً إلى أن قيام بعض الصحافيين بإخفاء الكثير من المعلومات عن المتلقي بضغط من الرقيب الذاتي (السيف) الذي لا يريد للحقيقة أن تظهر، إلا أنه لا يتم التعامل بكفاءة مع ذلك، رغم رفض ذلك من قبل صحافيين آخرين ونقائيين.

وعلى الصعيد ذاته رأى أن سقف الحريات الإعلامية لا يمكن رفعه بواسطة السلطات والأجهزة الأمنية، بل يرفع بأقلام الصحافيين الملتزمين بقضايا وطنهم ومجتمعهم والمسئولية بشأن إظهار الحقيقة أمام الجمهور.

وأضاف: اعتقال وقمع الصحافيين ومصادرة المواد الإعلامية كانت علامات بارزة في الواقع الإعلامي للعام ٢٠١٠؛ وصحيح أنه لا يوجد اعتقال صحافيين في غزة، مثلما هو موجود بالضفة الغربية، لكن الواقع الإعلامي في غزة يشهد استدعاءات وتشديدات في الرقابة الذاتية لدى الصحافيين.

ودعا صباح إلى تصحيح ورفع سقف الحريات الإعلامية في كل من غزة والضفة، وذلك لن يكون إلا في إطار نقابة موحدة للصحافيين تستطيع من خلالها أقلام وكاميرات الصحافيين الوصول إلى أعلى سقف من الحريات الإعلامية.

في هذا الخصوص اعتبر صباح أن أبرز حدث شهده عام ٢٠١٠ الحالي هو ما حدث من جريمة نقابية بحق الصحافيين الفلسطينيين من خلال ما أسماه البعض بانتخابات في نقابة الصحافيين.

وقال: لقد أمل الصحافيون أن يكون عام ٢٠١٠ عام انتخابات حرة ونزيهة لنقابتهم والمضي قدماً في إصلاح أوضاع النقابة وإنهاء كل مظاهر الفساد وتشكيل جبهة عريضة للدفاع عن حقوق الصحافيين الفلسطينيين، لكن آمالهم فشلت، وفجع الوسط الصحافي بما آلت إليه ما يسمى بانتخابات النقابة التي جرت في السادس والعشرين من شهر شباط من عام ٢٠١٠.

واعتبر أن ما حدث هو انتخابات غير قانونية جرى تزوير نتائجها على نطاق واسع مما أفضى إلى تكوين مجلس إداري باهت تم من خلاله اختيار أعضاء للأمانة العامة منهم صحافيون مهنيون وأجلاء، لكن فيه آخرين لا علاقة لهم بالعمل الصحافي أو العمل النقابي.

وتابع صباح: إن الحدث الأعظم هو استثناء قطاع غزة من المشاركة في الانتخابات، وحرمان مئات الصحافيين من غزة والضفة الغربية من المشاركة سواء بالانتخاب أو الترشح، ليس لسبب سوى لأن من أراد تزوير نتائج الانتخابات، أراد أن تكون نتائجها على النحو الذي ظهرت عليه.

أصحاب صناعة سيادة القهر القانوني هل بقى شرف بعد جرائم قتل النفس الإنسانية...؟

* إسلام البربار *

إن حماية القانون للمرأة حق مشروع لضمان حياتها وعيشها بكرامة، وما ثبت عبر التاريخ أنها الحلقة الأضعف والأكثر معاناة مقارنة بحياة الرجل فهي تواجه كافة التحديات والتمييز المتعدد الأشكال ضدها، والمجتمع الفلسطيني ليس استثناء. فالمرأة الفلسطينية داخل مجتمعها في القطاع مازالت تعاني من الفكر البطريركي الأبوي، وتصطدم بقوانين موروثه مغلوطة تعيق حصولها على حقوقها في الحياة، وبالتالي هذه القوانين لا تنطبق ولا تتلاءم مع احتياجاتها كمرأة بل تعمل على تكريس هيمنة وسلطة الرجل، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على نكوص عمل القانون وفهمه العام للحياة الاجتماعية، والإنسانية والحقوقية للمرأة.

فهناك الكثير من الفتيات والنساء اللواتي يتعرضن لاعتداءات مختلفة من قبل أفراد في أسرهن، مثل العنف الجسدي المستمر من قبل أفراد العائلة، والتحرش الجنسي، كسفاح القربى أو الاغتصاب، وترهيب المرأة إذا تم رفضها لذلك، بفضح أمرها وتهديدها بالقتل نتيجة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، بالإضافة إلى الهروب من مسكن العائلة، والزواج بالإكراه، والتهديد الصريح بالقتل من قبل الأب أو الإخوة أو ابن العم، ويعزز من هذه التصرفات اللاإنسانية طبيعة العلاقات العشائرية التي عادة ما تكون المرأة هي الضحية فيها.

إن هذه التقرير يبحث في ظاهرة ازدياد القتل على خلفية الشرف، وهو لا يريد تضخيم أو تحجيم هذه الظاهرة، ولكن إذا بقيت الأمور على حالها ولم يتم التعامل معها على أنها حقيقة واقعة وموجودة داخل المجتمع، فإنها سوف تترسخ وتتفاقم، فالأصل هو البحث عن مخارج قانونية توقف ظاهرة ما يسمى بالقتل على خلفية الشرف، لأنه ليس لأحد حق في أن يمنع الآخر من الحياة مهما كانت طبيعة الفعل الذي قام به.

* صحافية فلسطينية مقيمة في قطاع غزة.

ينص قانون العقوبات الفلسطيني المعمول به في قطاع غزة، والذي يعود إلى حقبة الانتداب البريطاني في عام ١٩٣٠، على أن عقوبة القاتل بشكل عام هي القتل، إلا أن المادة رقم ١٨ منه تقول: "يستفيد من العذر المخفف الشخص الذي يرتكب جريمة في حال الدفاع عن ماله أو شرفه أو عرضه أو نفسه".

في هذا السياق يقول الحقوقي كارم نشوان « إن جرائم القتل على خلفية الشرف من الظواهر الموجودة في المجتمع الفلسطيني، فعدا عن العادات التي تبيح ذلك إلا أن القانون المعمول به يشجعها أيضا من خلال منح مقترف الجريمة حكما مخففا لعقوبته نتيجة فعلته، وليس من حق أي إنسان فعل هذه الجرائم وهذه الممارسات، وهذا ما يطبق في واقع وإطار القانون الفلسطيني وبعض الدول المجاورة لنا ولكن هذه الدول سرعان ما سعت مؤخرا إلى تعديل هذه القوانين».

«في العديد من الحالات التي يتم فيها كشف الغطاء عن هذه الجرائم يتبين أنها بعيدة كل البعد عن منطق الشرف، وهناك أسباب أخرى غير موضوع الشرف. فهناك فتاة قتلت بسبب حديثها مع شخص عبر الهاتف المتنقل حيث شك الشخص القاتل، وهو أحد أقاربها، بأنها تقيم علاقة «غير شرعية» مع أحد الشبان، وبعد الكشف على جثتها تبين أنها عذراء».

إن هذه الحادثة تؤشر على أن المرأة دائما موضوعة في قفص الاتهام، وتحوم حول تصرفاتها الشكوك، وهي التي تدفع دائما ثمن العادات والتقاليد التي لا تدين أبدا الرجل في مثل هذه الحالات.

ويواصل نشوان «يجب ضمان سلامة المرأة وحماية جسدها واحترام حقوقها، لحين ذلك نطالب بتعليق تلك القوانين، لأن القتل على خلفية الشرف يتناقض مع المفاهيم الدينية حتى وإن ثبتت جريمة الزنا في إطار الشريعة ينظر لها ضمن توافر الشروط وجود شهود عدول، وإنما مثل هذه الجرائم تخرج عن إطار مفاهيم الشريعة الإسلامية والدينية، وتتم الجرائم وفقا لتدني المستوى الثقافي، وغياب الفكر، والمفاهيم المغلوطة السائدة بالمجتمع الفلسطيني في حين أن القانون يوفر لها الغطاء؛ أعتقد أن المسألة ليست بالكم لنبحث عن إحصائيات لأعداد النساء اللواتي يتم قتلهن على خلفية الشرف، وإنما الخطورة متعلقة بحدوث الجريمة وإن كانت مجرد امرأة واحدة».

ويضيف قائلاً «نحن في مركز حقوقي نقف بجانب الضحية ونطالب بتطبيق القانون بمحكمة عادلة بشكل صحيح وسليم، ليتم النظر من خلالها للضحية ومعاقبة الجاني بأخذ أقصى إجراءات والعقوبات عليه، نتيجة اقترافه لهذه الجريمة بإنهائه حق الحياة لأحد المواطنين».

ويضيف نشوان: «لماذا تساءل المرأة ولا تتم مساءلة الرجل، الإجابة بسبب العادات والتقاليد حيث يربطنا كميات هائلة من العادات والتقاليد التي تسمح للرجل أن يفعل ما يحلو له، وخروجه من البيت وقت ما أراد ويتعلم ويسافر ويعمل وغيرها من الأمور التي تحرم منها المرأة، وبذلك جميع تلك الظواهر تؤثر سلبا على

دور المرأة في المجتمع الفلسطيني مما يشجع الرجل على ارتكاب مثل تلك الجرائم، نحن لدينا قانونان، قانون للضفة وآخر مطبق في غزة، ونطالب بتوحد القانونين واستحداثه بقانون عصري يجارى الزمن الحالي وأزماته وتحدياته تحت فلسفة تشريع قائمة باحترام حقوق وحماية الإنسان كإنسان».

تشير إحصاءات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى أن عام ٢٠٠٥ سجل ١٠ حالات قتل للنساء، وفي عام ٢٠٠٦ رصدت الهيئة ١٤ حالة قتل، وفي العام الذي يليه ٢٠٠٧ سجل ١٨ حالة، ومع تزايد حدة الصراعات الداخلية سجل العام ٢٠٠٩ تسع حالات. يدور الحديث هنا عن الحالات التي تم رصدها وتوثيقها من جهة حقوقية، ولكن يجب السؤال عن عدد الحالات التي لم يتم رصدها وبقيت طي الكتمان.

يقول المحامي والباحث صلاح عبد العاطي من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول جرائم القتل على خلفية الشرف «إن هذه الظاهرة جديدة قديمة داخل مجتمع تفريقي أبوي ذكوري، وإن قيمة الذكور أكبر من الإناث وهو ما يتم تهيمش المرأة منذ ميلادها وبكل تأكيد يكون مصيرها محتوما للزواج، ويتابع عبد العاطي قائلاً: إن مبدأ المساواة والديمقراطية غير موجود في التربية لدى المجتمع الفلسطيني، وإنه ليس مطلوباً التراخي في التربية ولا التشديد وإنما يجب أن تكون التربية تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في قوانين الحقوق الفلسطينية أو في اتفاقيات الحقوق الدولية للإنسان».

ويضيف عبد العاطي «يجب منح المرأة المزيد من الأدوار الاجتماعية سواءً في ممارستها لهذه الأدوار داخل أسرته أو خارجها فهي نصف المجتمع وبكل تأكيد هي المسؤولة الأولى عن نشأة النصف الآخر منه، وإن وجد ستار الفهم الخاطيء للدين وفي تطبيق الشريعة الإسلامية لدى بعض الناس؛ برغم ذلك الدين والقوانين الدولية منحت للمرأة الكثير من الحقوق والمميزات، إلا أن هناك فرقا شاسعا بين الواقع الفعلي وبين النصوص النظرية على الورق التي نصت على احترام حقوق المرأة، ولكن هناك ثقافات جمّة تعزز ثقافة العنف ضد المرأة وتسير عملية انتشار هذه الظاهر وتفشيها داخل مجتمعنا؛ وبالتالي هناك جرائم اجتماعية تقع على عاتق المرأة نظراً لضعفها مع زيادة حدة تهيمش دورها بزيادة البطالة وحالة الفقر والضغط النفسي، للأسف في هذه القضية الكثير من الفتيات قتلن وتبين بعد ذلك من خلال الفحص الطبي أنهن لم يزلن عذراوات، وبذلك قتلن على خلفية الشك، وغيرهن ممن يكون القتل على خلفية الشرف ويكون الهدف الحقيقي وراء ذلك قضايا ميراث ومصالح أخرى».

ويستطرد قائلاً: «إن القانون المعمول به عمل على زيادة هذه الظاهرة والتساهل بوجود الأحكام المخففة على القاتل في هذه الجريمة وعدم وجود الإجراءات القانونية الرادعة للقاتل، فتشكلت الخطورة البالغة على المجتمع نحن ننظر لكل جرائم القتل بخطورة، كجهة حقوقية دورنا في مؤسسات حقوق الإنسان جميعها المراقبة على السلطة وكل من هو عامل في الشعب ونقف ضد قتل أي أحد يُقتل على خلفية الشرف أو أي شخص تهدر حقوقه الإنسانية، وأنه قاتل مع سبق الإصرار والترصد وبالتالي دور المؤسسات في حقوق الإنسان يتمثل في الدفاع والتعامل مع القضية من جميع جوانبها كقضايا الاعتداءات والاعتصاب».

في ظل الأوضاع الذي يعيشها المواطن في قطاع غزة المحاصر، وعدم وجود أجهزة أمنية ذات كفاءة ومهنية مقبولة فإن الجريمة سوف تزداد ومن ضمنها ما يسمى الجرائم على خلفية الشرف، فالأصل يقول عبد العاطي هو التحرك قبل وقوع الجريمة، وتوفير سبل الحماية، وإلى جانب هذا توفير بيوت الحماية والأمان، لضمان عدم تعرض تلك النساء المهددات للقتل».

ويرى الأخصائي الاجتماعي والنفسي عطا أبو ناموس، بأن لدينا مجتمعاً يحكمه منهاج وسياسات لعادات وتقاليد تتوارث من جيل لآخر، وعدم لفت النظر لقانون صارم يقوم بردع الأفراد الذين يقومون بارتكاب جرائم القتل على خلفية الشرف لأنهم يعتبرون من يقتل من أجل الشرف بأنه شخص غسل عاره بقتله للضحية؟! .

ويضيف: ليس فقط المجتمعات الفلسطينية بل أيضاً المجتمعات العربية تنظر للشخص الذي يقتل أحداً من أقربائه على خلفية الشرف يأخذ طابع التأييد والرضا جراء فعلته، ويعتبرونه غير مدان نتيجة تعزيز القانون لذلك فإنه يعطى حكماً مخففاً، من الناحية الأخرى هناك مجتمعات لا تؤيد القتل وتعتبره جريمة، وهنا يبقى القتل على خلفية الشرف قائماً ما دام المجتمع مثقلاً بالتقاليد والعادات، وضعف القانون وقدمه».

ويتابع أبو ناموس «إننا نعيش بمجتمع مساوئه تحظى بالأغلبية من حياتنا على حساب المحاسن وهو ما يكمن عند فعل اللأخلاقيات من قبل الرجال بكل تأكيد لا يتم معاقبتهم مثل قضايا التحرش الجنسي لا يوجد قانون ينص على معاقبة مرتكب هذه القضايا. ووفقاً لكثير من المعايير نفتقد الوزن المطلوب للمرأة، فنحن ضد كل القوانين والتشريعات التي تحد من دور المرأة والتي تقف حائلاً أمام مشاركة المرأة بالمجتمع وتفاعلهما، ولكن نسعى لبسط سيادة القانون، والمطلوب هنا الوقوف أمام احترام حقوق الإنسان للجتهتين الرجل والمرأة».

ويردف قائلاً «يجب علينا تخطى هذه النظرة الرجعية، من خلال زيادة تثقيف وتوعية أفراد المجتمع؛ وهنا يأتي دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المحلي بأنواعها المختلفة، وإعداد برامج خاصة بمثل هذه القضية وبث برامج يتم من خلالها إرشاد الناس وتوعيتهم».

تشير الإحصائيات إلى أن النساء تنتهك الحقوق الإنسانية لهن، حيث أوضحت نتائج استطلاع الرأي العام في قطاع غزة أجراه مركز شؤون المرأة للعام ٢٠١٠ حول قضية قتل الإناث على خلفية ما يسمى بالشرف أن نسبة المبحوثين/ات الذين سمعوا عن حدوث حالات قتل نساء في محيطهم الاجتماعي كانت ٦٠،٤٪ في المقابل نفي ٤٠،٥٩٪ سماعهم بذلك. وبالنسبة إلى إمكانية تعرض المرأة للأذى وصولاً للقتل بسبب الإشاعات والشكوك حولها اتخذ حوالي ثلثي المبحوثين/ات ٣،٦٣٪ اتجاهها يؤيد دور الشكوك والإشاعات والأقوال في تعريض المرأة للأذى وصولاً للقتل.

وعن موقف المبحوثين/آت حول وجود نساء مظلومات ممن قتلن على خلفية ما يسمى بالشرف، أكد ٧٤،٧٪

من المبحوثين/ ات إمكانية قتل النساء ظلما، في حين أظهرت النتائج أن ٣, ٢٥٪ من المبحوثين/ ات فقط يرون عكس ذلك. اتجه أغلبية المبحوثين/ ات ٤, ٩٣٪ نحو الموقف الراض لمعاقبة الفتاة وترك الفاعل دون عقاب. بالسؤال عن مدى تأييد المبحوثين/ ات للحكم المخفف للقاتل على خلفية ما يسمى بالشرف، اتخذت نسبة الثلثين تقريبا ٨, ٦٥٪ من إجمالي المبحوثين/ ات اتجاها الموقف الراض لتخفيف الحكم على القاتل.

هداية شمعون إعلامية ومنسقة برنامج الأبحاث في مركز شؤون المرأة، رأت أن أصعب ما يواجه المرأة هو العنف بكافة أشكاله، مشيرة إلى أن التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام المحلي أو العربي لا تؤدي دورها على أكمل وجه إنما يعمل الإعلام على تغطية عشوائية وموسمية وليس من منطلق الفكرة الأساسية، وتكون مرتبطة بحدوث جريمة أية؛ وبالتالي لا تقوم بإبراز القضية كموضوع وإنما كحد أقصاه خبر ضمن نشرة إخبارية أو عمود في جريدة لا يتعدى خمسين كلمة، فنحن نعاني من تحليلنا لقضايا المرأة بصورة سطحية عبر الإعلام أيا كانت الوسيلة المستخدمة لنشرها للرأي العام، لذلك ويرأي الشخصي تقتل الفتاة هنا مرتين؛ الأولى عندما سلبت روحها وحرمت من الحياة، والثانية تقتل براءة هذه الفتاة من قبل وسائل الإعلام كون هذه المجتمعات لديها قناعات أنها لا تمتلك سوى الشرف والسمعة؛ ولكن بعد فحص الأنثى من خلال الطب الشرعي بوجود غشاء البكارة وأنها مازالت عذراء ويكتشف خلف ستائر المسارح قتلت على سيناريوهات أخرى مثل «الميراث» وبعد ذلك لا يتم تبرئتها عبر الوسائل الإعلامية التي هي نفسها من طعنيتها بشرتها، ولكن ما تفعله هذه الوسائل سوى الترويج وتساهم في الإشهار فقط، وإلى جانب ذلك القائمون على هذه الوسائل يقودهم الخوف من خوض غمار مثل هذه القضايا وهو شيء يعود بالسلب على مجتمع يتمتع بالعقلية والثقافة الذكورية ويصبح جل اهتمام هذه الوسائل فقط القضايا السياسية وتباعد أنظارها عن القضايا الأساسية وهي الاجتماعية، وكان هذه القضايا مثلث برمودا يتباعدون ويتحاشون الاقتراب منه.

يجب أن يكون الإعلام وسيلة تغيير وإصلاح يكشف النقاب عن الإشكاليات داخل أي مجتمع وفق استراتيجيات وأيديولوجيات واضحة حتى تتمكن من التعاطي معها وبخاصة قضايا المرأة، وبالأساس السعي إلى النظر بعمق وتصحيح المصطلحات وألا نقول مقتولة على خلفية الشرف وهي أيضا تسمى «قضايا شرف العائلة» لأنها تعزز وتبرر للقاتل جريمته لان الشرف باعتباره شيئا لا يمكن التهاون معه.

إن قلة الوعي، وقصور مواد القانون والعادات والتقاليد الموروثة، وسيادة العقلية الذكورية، والنظرة الدونية للمرأة، كلها عوامل تزيد من هذه الجريمة، فهناك حاجة ملحة للبدء بإزالة كل ما سبق من أسباب وفي مقدمتها تغيير القانون وتغيير النظرة الدونية للمرأة.

قوانین و نشریات



حقوق الطفل: رؤية سيكولوجية

زكريا السرهد *

مقدمة

هناك ارتباط وثيق الصلة بين حقوق الإنسان وقضية وجوده بالأساس الذي يعتمد على مدى تحقيق الحاجات الإنسانية الأساسية التي منحته إياها الطبيعة . إلا أن ظروف البيئة المحيطة هي التي تقف عائقاً أمام تحقيق هذه الحاجات . وقد جاءت الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان من أجل أن تعيد هذه الحقوق إلى وضعها الطبيعي بالطلب من الدول اتخاذ التدابير المناسبة بهذا الشأن قدر المستطاع .

وقد استحوذ الجدل حول حقوق الإنسان على اهتمام كبير في مختلف الدراسات الإنسانية ومنها علم النفس ؛ حيث إن منيع هذا الاهتمام يأتي من خلال الربط بين الحقوق والحاجات الإنسانية . وقد اعتبر أرسطو وأفلاطون أن النفس الإنسانية هي عنصر أساسي في وجود الإنسان وأنها جوهر هذا الوجود¹ . لذا، فإن رؤية هذه الحقوق الإنسانية من خلال الأطر التحليلية التي تقدمها مختلف مدارس علم النفس تساعدنا على فهمها في إطارها الأقرب لوضعها الطبيعي بشكل عام . وعند تناول حقوق الطفل من أجل الدراسة ، تكون الحاجة أكبر وأكثر أهمية لتقدمها في رؤية سيكولوجية تمكننا من فهم الحاجات النفسية للطفل الذي لا يستطيع التعبير عن حاجاته بصورة واعية ، كما هو الأمر عند الكبار .

قدمت الشريعة الدولية الإطار العام لحماية حقوق الإنسان ، ومنها حقوق الطفل ، من أجل حمايته وتمكينه من النمو بشكل سوي في مختلف مراحل طفولته ، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع في المستقبل الذي سيمثله هؤلاء الأطفال . وتنبع هذه الرؤية من أن مختلف مدارس علم النفس تنفق على الضرورة الملحة لتمكين الطفل من الانتقال من مرحلة عمرية إلى أخرى بنجاح خلال مراحل نموه في فترة الطفولة ، رغم التباين في نظريات علم نفس النمو حول تقسيم هذه المراحل . وإن الإخفاق في أية مرحلة من المراحل يترك أثراً سلبياً متراكماً على المراحل الأخرى ، وينعكس هذا الأثر بشكل سلبي على الإنسان في الكبر .

* باحث في التنمية وحقوق الإنسان

حقوق الطفل في الشريعة الدولية

تمثل الاهتمام الدولي بحقوق الطفل من خلال إعلان جنيف لحقوق الطفل الذي صدر عام ١٩٢٤م، والذي تطور ليشكل الإطار الذي استند إليه الإعلان العالمي لحقوق الطفل في عام ١٩٥٩م. وتم الاتفاق على المستوى الدولي فيما بعد على وضع اتفاقية خاصة بحقوق الطفل في العام ١٩٨٩م. وهذه الاتفاقية أصبحت نافذة بعد عام من صدورها وصادقت عليها جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والصومال^٢.

وتضمنت اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م مجموعة الحقوق الأساسية للطفل، داعية الدول الأطراف إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته، ومنحه كافة الحقوق كحقه في الحياة والنمو والصحة والتعليم، وحقه في الرعاية الأسرية والضمان الاجتماعي وحرية التعبير والفكر والانتماء للجمعيات وحقه في اللعب، وحقه في الحماية وغير ذلك من الحقوق.

حقوق الطفل في الإطار التحليلي لعلم النفس

يقدم علم النفس إطاراً تحليلياً للسلوك الإنساني وعلاقته بالبيئة المحيطة. حيث يدرس علم النفس نمو الإنسان خلال مراحل حياته المختلفة من الميلاد حتى الشيخوخة^٣. كما أن الحاجات الإنسانية كما يقدمها علم النفس تحركها الدوافع وترجم إلى سلوك. وبما أن الحقوق الإنسانية هي تلبية للحاجات، فإن علم النفس يمكنه أن يقدم لنا إطاراً مناسباً لفهم حقوق الطفل. ويعزز هذا التوجه وجود اختصاصات في ميدان دراسة علم النفس ومن بينها «علم نفس الطفل»، الذي يدرس الطفل في مراحل نموه المختلفة منذ لحظة الولادة حتى بلوغه سن الرشد، ويتطرق إلى كيفية اكتساب الطفل للمعرفة والمهارات والخبرات، ويدرس دوافعه واتجاهاته وميوله، كما يدرس نموه الجسمي والنفسي والمعرفي والإدراكي والوجداني والاجتماعي، ومختلف جوانب النمو، مما يمكننا من الحصول على رؤية تحليلية متكاملة^٤.

العلاقة التبادلية بين حقوق الطفل في إطار علم النفس

يقدم لنا علم النفس فهماً أعمق لطبيعة العلاقة التبادلية بين حقوق الطفل المختلفة. فالتحليل السيكولوجي للحاجات الأساسية للطفل في مختلف مراحل نموه تركز على الاعتمادية المتبادلة بين مختلف الحاجات.

وبالتالي تمكننا من فهم الاعتمادية المتبادلة بين مختلف الحقوق. فعلى سبيل المثال حق الطفل في الحياة والنمو كما يقدمه علم النفس هو حاجة فطرية أساسية، تعزز بدورها حق الطفل في التعليم. حيث يفسر علماء النفس علاقة الارتباط بين النمو الجسمي والمعرفي واللغوي... وغير ذلك من جوانب النمو، ويجمعون على أنها في المتوسط تتم بوتيرة متساوية تعزز كل منها الأخرى. كما أن إعمال حق الطفل في الصحة يعزز الحق في الحياة والنمو. فالحاجة الغريزية للبقاء تتطلب اتخاذ التدابير الصحية العلاجية والوقائية بتقديم

خدمات الرعاية الصحية الأولية للأطفال والطعوم الأساسية والعلاج المجاني . كما أن منح الطفل الحق في اللعب يمكنه من النمو بشكل سليم، يساهم بتمتعه بصحة نفسية عالية، إضافة إلى أن اللعب يستخدم في العادة كوسائط تربوية وتعليمية . وهكذا، نجد ارتباطاً بين مختلف حقوق الطفل وباختلافات متباينة . وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقاً عند الحديث عن الحقوق الأساسية للطفل .

حق الطفل في الحياة والنمو

تطرت اتفاقية حقوق الطفل في المادة (٦) إلى حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو واعتبرته حقاً أصيلاً، واعتبار حق الطفل في الحياة هو أسمى الحقوق الذي تبني عليه الحقوق الأخرى للطفل . وهو حق طبيعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغريزة البقاء . ولا يقتصر فهم حق الطفل في الحياة على البقاء بمفهومه البيولوجي، بل ينسحب أيضاً على حقه في الحصول على حياة كريمة، ومستوى معيشي ملائم، بمعنى عدم الاقتصار على حقه بأن يحيا، بل أيضاً أن يعيش . وهذا أقرب للفهم بأن العيش هو كيف يحيا الطفل . ومعنى أن يحيا الطفل أي أن يبقى على قيد الحياة . وإن كلمة «يعيش» تعني أن يستمر وينمو ويتقدم بصورة سليمة . وهو ما يقابله في اللغة الإنجليزية في الفارق بين الفعل (survive) والفعل (live) .

يقدم علماء النفس مسألة البقاء لدى الكائنات الحية على أنها «غريزية» و«فطرية»، أي أنها تولد مع النفس الإنسانية وليست وليدة البيئة . ولذا، يسعى الإنسان جاهداً بشكل غريزي إلى المحافظة على بقائه . وهو ما يفسر وجود دوافع فطرية لدى الطفل للبقاء حتى في مراحل حياته الأولى، رغم اعتماده الكلي على الآخرين؛ حيث إن الحق في الحياة هو من الحقوق التي لا يمتلكها الإنسان، وهو ليس حقاً شخصياً أو عينياً يمتلكه الشخص، ولذا لا يجوز له التفریط به أو التنازل عنه أو المساس به، وعلى الآخرين يقع واجب المحافظة عليه . ولأن الأطفال لا يملكون القدرات مثل الكبار في حماية حياتهم، فإنه يتوجب على الكبار اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها .

ويرتبط حق الطفل في الحياة بحقه في النمو، ويعرف النمو على أنه: «سلسلة متتابعة من التغييرات التي تسير نحو اكتمال النضج»، وهو يحدث في جانبيين: التكويني، أي النمو الجسدي والمتعلق بالوزن والطول والشكل الخارجي والأعضاء الداخلية . والجانب الآخر هو النمو الوظيفي، ويقصد به الوظائف الجسمية والعضلية والعقلية والاجتماعية^٦ . كما يقدم بعض علماء النفس النمو في ثلاثة جوانب متكاملة وهي: النمو الجسدي، والنمو المعرفي، والنمو النفسي والاجتماعي^٧ . وتكمن أهمية إعمال الحق في النمو في أن الطفل في مختلف مراحل نموه يكون بحاجة إلى الآخرين، والذين عليهم أن يوجهوا هذا النمو بشكل ناجح، لأن عملية نمو الطفل قد تكون سريعة أو بطيئة، وقد تكون نحو الاتجاه المنحرف أو الاتجاه السوي^٨ .

ومن العوامل التي تؤثر في عملية نمو الطفل البيئة الاجتماعية المحيطة، إلى جانب بعض العوامل الأخرى كالوراثة، والتكوين العضوي . فالبيئة الاجتماعية هي التي تتيح للطفل فرص التعلم واكتساب الخبرات

وتنمية المهارات وتكوين العلاقات^٩. الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على نضج الطفل ليكون إنساناً سوياً صالحاً في المجتمع. وهو الهدف الأساسي الذي من أجله تم تأكيد هذه الحقوق للطفل، وحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينه من النمو بشكل سليم؛ حيث إن مرحلة الطفولة لها أهمية خاصة، لأنها المرحلة التي تتشكل فيها شخصية الطفل في المستقبل.

وهناك ارتباط وثيق بين النمو الجسدي والنمو النفسي حيث إنها نقاط التقاء اعتمادي متبادل. فمرحلة النمو الجسدي تؤثر في مرحلة النمو النفسي وبالعكس^{١٠}. كما أن النمو الجسدي يرتبط أيضاً بالنمو العقلي والإدراكي والانفعالي والاجتماعي. وإن التقدم في أحد جوانب النمو، يشير إلى تقدم في الجوانب الأخرى، رغم وجود اختلاف نسبي في درجة النمو^{١١}.

إن ضمان انتقال الطفل من مرحلة إلى أخرى بشكل ناجح من أهم الأهداف التي يجب أن يسعى إليها الجميع، بحيث يصبح الطفل في المستقبل إنساناً ناجحاً متكيفاً مع بيئته الاجتماعية، ويكون قادراً على تفهم واجباته وحقوقه وحقوق الآخرين.

فالنمو المعرفي لدى الطفل يجعله قادراً على تخزين المعرفة بشكل متراكم، حيث يقترن النمو المعرفي الناجح بالتغيرات الفكرية والمنطقية، وحصول الطفل على المعرفة وتخزينها. ونجاح الطفل في مراحل النمو النفسي والاجتماعي تجعله مؤهلاً ليستوعب التغيرات الانفعالية والعاطفية، مما ينعكس على طريقة ارتباط الطفل بالآخرين بشكل مباشر^{١٢}. وهو ما يؤكد عليه أيضاً «فجهرست» ويركز فيه على الاتجاه الثقافي لنمو الطفل، والذي يراه على أنه ناجم عن عملية تفاعلية مستمرة بين القوى البيولوجية والنفسية والجسمانية والبيئية التي تحدد ظروف نمو الطفل وتطوره. ولذا، أطلق عليها مصطلح «العمليات الارتقائية». ويرى «فجهرست» في العمليات الارتقائية أنها تتكون من تفاعل عوامل ثلاثة: النضج الجسماني، والضغوط الاجتماعية، وشخصية الفرد. وعملية التفاعل منوطة بالنتائج الإيجابية التي تتحقق بوجود مرور الطفل بهذه العمليات الارتقائية، وهي التي تؤمن له في هذه الحالة إشباع حاجاته النفسية، مما يؤدي إلى شعور الطفل بالسعادة والرضا.

ويعتبرها فجهرست في المحصلة النهائية ملخصاً لعملية تفاعل بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع^{١٣}. إن عملية إشباع حاجات الطفل تقودنا إلى القضية الرئيسة وهي أن الحاجات يتم إشباعها من خلال أعمال حق الطفل في الحياة والنمو. ولأنها ترتبط بمعادلة التفاعل بينها وبين حاجات المجتمع حسب رؤية «فجهرست»، يأتي دور المجتمع في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إشباع حاجة الطفل للنمو بإقرار حقه في النمو.

إن هذا الأمر يقودنا إلى تحليل علاقة الارتباط بين الحق في النمو والحق في التعليم. وذلك عند تناول النمو المعرفي كأحد جوانب النمو الذي يؤدي إلى الارتقاء العقلي المعرفي^{١٤}. وهذا الأمر يساعد على رفع قدرة الطفل على الاستيعاب والفهم والتحليل، وغير ذلك من القدرات المعرفية التي توظف عادة في النهوض

بالعملية التعليمية . وهو إجراء أساسي لتأكيد حق الطفل في التعليم .
حق الطفل في الصحة :

تطرق المادة (٢٤) من اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م إلى حق الطفل في الحصول على أعلى درجات الرعاية الصحية، وضرورة توفير مرافق العلاج الصحي والتأهيل الصحي . ويعتبر تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة الأكثر شمولية والأكثر حداثة؛ وذلك أنه اعتبر الصحة بمفهومها الشامل لا تقتصر فقط على الخلو من الأمراض الجسمانية، بل تمتد ليشمل جوانب أخرى متعددة في حياة الإنسان تصل إلى حد اعتبار عزله عن بيئته الاجتماعية والثقافية والاجتماعية والبيئية من المعوقات الصحية في إطار مفهوم الصحة النفسية والاجتماعية . وقد ورد مفهوم الصحة في دستور المنظمة العالمية للصحة على أنه «اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً وليس مجرد انعدام المرض»^{١٥} .

يأتي حق الطفل في الصحة كاستكمال لحقه في الحياة والنمو؛ حيث إن الرعاية الصحية التي تتوافر للطفل من شأنها أن تساهم في الحفاظ على حياته، وبخاصة لأن الأطفال بقدراتهم المحدودة لا يستطيعون اتخاذ التدابير الوقائية كما يفعل الكبار، ولذلك يكونون أكثر عرضة للأمراض والحوادث . ولذا، فإن إعمال هذا الحق ينطوي على توفير أقصى إمكانيات الرعاية الصحية للطفل، وتوفير العلاج المناسب له في حالة تعرضه للأمراض أو الحوادث؛ حيث إن توفير الرعاية الصحية الأولية، وتنفيذ برامج الإرشاد الوقائي وتوفير السكن الصحي يساهم في التأكيد على سلامة نمو الطفل الجسدي^{١٦} .

كما أن التدخل من أجل مساعدة الطفل على التكيف مع بيئته من شأنه أن يساهم في تحقيق الصحة النفسية للطفل التي يتحقق فيها التوافق النفسي والتربوي والاجتماعي، ويقود إلى الاتزان النفسي؛ ومن ثم إلى النضج الاجتماعي والانفعالي بشكل ناجح^{١٧} . وتعرف الصحة النفسية على أنها: «التكيف والتوافق النفسي الذي يهدف إلى تماسك الشخصية ووحدها، وتقبل الفرد لذاته، وتقبل الآخرين له، بحيث يترتب على هذا الشعور بالسعادة والراحة النفسية» . ولذا يتوجب تحقيق درجة عالية من التكيف للطفل مع ذاته ومع البيئة المحيطة به، وهو أمر منوط بمدى تقبله لقدراته ومدى استمتاعه بعلاقته مع الآخرين^{١٨} . ويأتي دور المجتمع في توفير الإمكانيات الملائمة لتحقيق الصحة النفسية . وهذا الأمر يتطلب وجود مؤسسات صحية تأخذ بالاعتبار الصحة النفسية إلى جانب الصحة الجسمية على المستويين العلاجي والوقائي لتحقيق أعلى درجة ممكنة لتكيف الأطفال بصورة إيجابية .

حق الطفل في الرعاية الأسرية :

الأسرة هي البيئة الطبيعية التي ينشأ فيها الطفل . وهي الحاضنة الأولى التي تتشكل فيها شخصية الطفل في المراحل المبكرة من طفولته . وهو ما أشارت إليه اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م في ديباجتها ونصها: «تقر بأن الطفل كي تتعرض شخصيته ترعرا كاملاً ومناسباً، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة

والمحبة والتفاهم». فالبيئة الأسرية لها أثر كبير على مدى تمثل الطفل لحقوقه الأساسية ليحملها معه إلى المراحل المتقدمة من حياته، وإلى البيئة الاجتماعية التي تزداد اتساعاً مع تقدمه في العمر.

فالأسرة تقوم بدور في تنشئة الطفل اجتماعياً وتحويله إلى كائن اجتماعي عن طريق النظم الأولية. وهناك تباين لمدى تعميم هذه النظم تبعاً لمدى استخدام التعسف أو الدين، وهو ما يترك أثراً في شخصية الطفل.

فالأبوان يمثلان مجتمع الكبار بالنسبة للطفل، ويمنحانه النماذج التي سيتبعها في التواصل مع الآخرين^{١٩}.

من هنا تكتسب الأسرة أهمية كبيرة في حياة الطفل؛ حيث إن وحدتها وانسجامها يساهم في توفير الحياة الكريمة للطفل والحفاظ على حقوقه. ويرى علماء النفس أن اضطراب العلاقات داخل الأسرة يؤدي إلى عدم وضوح في القواعد السلوكية التي تقدمها الأسرة للطفل. فالمشاكل داخل الأسرة وعدم توافر الانسجام بين الوالدين يجعل الأطفال يعانون من مشاكل نفسية أكثر مقارنة مع الأطفال الذين يعيشون في أسر فيها انسجام^{٢٠}. وهو ما ينسجم مع ما توصل إليه كل من روبرت سيرز، والينو ماکوبي، وهاري ليفين بأن الأنماط السلوكية الأسرية تحدد ما سيفعله الطفل في المستقبل لكي يحصل على الإشباع والرضا. وإن الأسرة هي التي تكوّن وتنمي شخصيته^{٢١}.

إن إهمال الأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية للطفل عن طريق تزويده بالأدوات الذاتية والتعليمية، سيؤثر بشكل سلبي على شخصية الطفل في المستقبل، بحيث يكون إنساناً غير قادر على المساهمة الإيجابية والانخراط الفاعل في المجتمع. ولذلك، تلعب الأسرة دوراً مهماً في المنظومة القيمية للطفل، فهي التي تحدد القيم الأساسية حول مفهوم الحقوق والواجبات، وتعزز لديه قيم احترام حقوق وآراء الغير، بالإضافة إلى تعزيز قيم التعددية الفكرية^{٢٢}. فالطفل يعكس ما يكتسبه من أسرته على دوره في المجتمع. فإذا كان النموذج الذي تقدمه الأسرة لهذا الدور هو نموذج سلبي، فقد ينشأ الطفل ليكون سلبياً واتكالياً في المستقبل.

ويلعب الانسجام الأسري دوراً أساسياً في النمو الإدراكي واللغوي للطفل، حيث يكون سريعاً في حالة وجود درجة عالية من الانسجام^{٢٣}. وتزداد الأمور سوءاً في حياة الطفل إذا كان هناك عنف يمارس داخل الأسرة فيتأثر به بشكل سلبي حتى وإن لم يكن موجهاً له بشكل مباشر، ويوجه إلى الآخرين من أفراد الأسرة. فالعنف الأسري يحدث خللاً في النسق القيمي، ويؤثر سلباً في نمط الشخصية لدى الطفل، الأمر الذي تكون نتيجته خلق أشكال مشوهة لسلوك الطفل وعلاقاته، ويصاحبها مضاعفات نفسية وعصبية^{٢٤}.

كما يربط بعض علماء النفس بين التنشئة الأسرية القائمة على العنف والعقوبات البدنية، وبين اكتساب الطفل طبيعياً اجتماعياً يتسم بالعدوانية^{٢٥}.

حق الطفل في التعليم

يأتي حق الطفل في التعليم ضمن الحقوق الأساسية وهو الذي أكدت عليه اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، حيث أشارت في المادة (٢٨) إلى حق الطفل في التعليم، وقدمت مجموعة من التدابير الواجب اتخاذها من قبل الدول لضمان إعمال هذا الحق. وينطوي إقرار هذا الحق على أهمية كبيرة؛ إذ بالإمكان توجيهه بطريقة واعية لمصلحة الطفل، بحيث يساهم التعليم في تنمية شخصيته وتنمية قدراته العقلية والبدنية لضمان إعداده في المستقبل لتحمل المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين. ويرى «جون لوك» أن الطفل يولد وعقله عبارة عن صفحة بيضاء، ولديه الاستعداد لتقبل كل أنواع التعليم والخبرات^{٢٦}. وهذا الطرح يتيح الفرصة لنا في البحث عن أنجع الوسائل للحصول على تربية سليمة للطفل.

وتكتسب مرحلة رياض الأطفال أهمية كبيرة في العملية التعليمية الموجهة لصالح الطفل في المرحلة العمرية المبكرة من طفولته. ويرى «فرويل» أن الروضة تساعد الأطفال على التوافق مع البيئة المحيطة بهم، وذلك بأنها توفر لهم مناخاً مناسباً للقيام بنشاطات تتواءم مع مرحلة نموهم، وتعمل على نمو أجسامهم وحواسهم وقدراتهم العقلية. وتعزز الألفة بينهم وبين مجتمعهم^{٢٧}. فالروضة توفر فرص اللعب والاستكشاف والتعامل مع الأقران، وتمكن الطفل من الانخراط معهم في مختلف الأنشطة، مما يحقق السعادة التي يكون لها الأثر الإيجابي في تكوين شخصيته. ولذا فرياض الأطفال المعدة بطريقة سليمة تلعب دوراً مهماً في تنشئة الأطفال وتوجيههم بطريقة سليمة.

كما أن المدرسة تساهم بشكل كبير في تقنين وتوجيه التعليم لخدمة الطفل بطريقة سليمة، بحيث تتحقق للطفل أعلى الدرجات من التكيف الذي له علاقة مباشرة بقدرته على التطور والنمو في كافة الجوانب، وبخاصة النمو اللغوي والمعرفي والإدراكي.

حق الطفل في حرية التعبير والفكر

أشارت اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م في المادة (١٣) إلى حق الطفل في حرية التعبير، كما أشارت في المادة (١٤) إلى حقه في الفكر. ويرتبط حق الطفل في حرية التعبير بحقه في حرية الفكر، وحقه في الحصول على الموارد الثقافية التي من شأنها أن تنمي شخصيته.

وتعني حرية التعبير أن يتبنى الشخص الأفكار السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والعلمية والفلسفية والنظريات والاتجاهات التي يرغبها، وأن يفكر بالطريقة التي يراها مناسبة، وأن يختار طريقاً خاصاً به، أو أن يقتبس الأفكار من الآخرين. وحقه في طلب مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها^{٢٨}. وقد تبدو لنا صعوبة تطبيق هذه المعايير المتعلقة بحرية الفكر والتعبير على الأطفال، إلا أنه يمكن فهم هذه المعايير في إطار عام حول الهدف من إقرار حق الطفل في حرية الفكر والتعبير والمتعلقة بالنتيجة التربوية المتوخاة من هذا

الأمر، والتي تتلخص بإكساب الطفل شخصية مستقلة ومتميزة. ويسهل علينا فهم هذا الأمر إذا نظرنا إلى الطفل على أنه مستقل بشكل كامل، وهذه الاستقلالية يمكن أن تتدرج في مستواها بالتواؤم مع تدرج مراحل الطفولة نفسها. فحرية الفكر والتعبير في مرحلة الطفولة المبكرة ترتبط باستقلالية المزاج الطفولي، وفي مرحلة الطفولة المتوسطة ترتبط باستقلالية الطفل في التفكير، وفي مرحلة الطفولة المتأخرة ترتبط باستقلالية الطفل في اتخاذ القرار^{٢٩}. كما أن حرية الطفل في التعبير عن آرائه هي نزعة طبيعية. وهو ما ذكره روسو في كتابه «إميل»، حيث أشار أيضاً إلى أن هذه النزعة الطبيعية لها أهمية في تنمية مواهب وقدرات الطفل. وبما أنها نزعة منحته إياها الطبيعة، فيجب على الكبار عدم فرض آرائهم على الأطفال.

ويقدم علماء النفس رؤية حول علاقة حرية التعبير عن الأفكار، وتنمية القدرة على التفكير وبخاصة ما يدعى «بالتفكير الناقد». وقد أكد «توينبي» عام ١٩٦١م إلى تلك الأهمية التي تنطوي عليها قدرات التفكير الناقد والإبداعي بالنسبة لأي مجتمع وذلك بقوله: «إن إعطاء الفرص المناسبة لنمو الطاقات المفكرة هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات»^{٣٠}.

وفي إطار التحليل النفسي لعملية التفكير الناقد تتم الإشارة إلى أنه الحكم على موقف ما، حيث تم وصفها بعملية ذهنية للفرد يؤديها عندما يطلب منه الحكم على قضية ما أو موضوع أو إجراء تقويم، وهو بالنتيجة الحكم على صحة رأي أو اعتقاد، ومدى فاعليته^{٣١}.

وتتأثر قدرة الطفل على التعبير عن أفكاره بطبيعة الوضع الأسري وطبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة التي يعيش فيها الطفل. ومن هنا يمكن الربط بين حق الطفل في حرية التعبير، وحقه في الرعاية الأسرية. فالعلاقات الأسرية الجيدة تمنح الطفل الفرصة الكافية للتعبير عن أفكاره^{٣٢}. أما إذا كانت طبيعة العلاقات الأسرية يحكمها علاقة التسلط والتحكم، فإن الطفل سوف يحاول أن يتجنب المواقف ويتعد عن التعبير عن آرائه لارتباط هذا الأمر باللوم أو التأييب أو العقاب.

إن الطفل في مختلف مراحل العمرية يميل إلى استكشاف البيئة المحيطة. فهو يحاول أن يقوم بهذا الأمر بنفسه رغم قدراته المحدودة من خلال التفحص التلقائي. ولكنه في الوقت ذاته يسعى إلى الحصول على المعلومات التي تساعده في فهم العالم من حوله، فيوجه أسئلة كثيرة بشكل تلقائي وطبيعي، ويتلقى الإجابات التي تكون لها أهمية كبيرة في نموه المعرفي وتحقيق الاتزان الانفعالي^{٣٣}. فالطفل يكون بحاجة متجددة إلى مزيد من المعرفة عما يدور حوله، ويسعى إلى الاستقرار من خلال حصوله على إجابات عن أسئلته. وتتطور هذه الحاجة كما ونوعاً مع تقدم الطفل في المراحل العمرية المختلفة؛ حيث إن حاجة الطفل للتعبير عن آرائه وحاجته إلى المعرفة تختلف من حيث طبيعة هذه الآراء ونطاقها في مرحلة الطفولة المبكرة، مقارنة بمرحلة الطفولة المتوسطة أو المتأخرة. ففي مراحل الطفولة المبكرة تنحصر في البيئة الأسرية أكثر، بينما في المراحل الأخرى تتسع شيئاً فشيئاً نحو البيئة الاجتماعية والعالم الخارجي. إلا أن هذا التباين لا ينطوي على تباين في الأهمية؛ حيث إن منح الحق في حرية التعبير والفكر والحصول على المعرفة مهم في جميع مراحل الطفولة.

حق الطفل في الحماية من العنف والإيذاء

أشارت المادة (١٩) من اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م إلى حق الطفل في الحصول على الحماية، والتي تضمنت حمايته من العنف والتعرض للإيذاء بمختلف الأشكال، وتضمنت أيضاً اتخاذ التدابير القانونية والتشريعية من جانب، واتخاذ التدابير المجتمعية الاجتماعية بهذا الشأن من جانب آخر؛ حيث إن إعمال الحق في حماية الطفل من العنف والإيذاء الجسدي ينطوي على أهمية تتعلق بحق الطفل نفسه في الحياة، وتحريم تعرض جسم الطفل من قبل الغير بالضرب أو التعذيب. ويأتي إقرار هذا الحق لضمان نمو الطفل بشكل سوي وسليم في مختلف مراحل طفولته، وينطوي على قدسية كاملة ولا يجوز المساس بها^{٣٤}. حيث إن دراسات علم النفس تشير إلى الآثار السلبية المترتبة على تعرض الطفل للعنف والإيذاء بشتى أنواعه الذي ينطوي على إيذاء لذات الطفل في مختلف جوانبها: الذات الجسدية بكل ما يتعلق بالمظهر العام لجسم الطفل وأعضائه، والذات الاجتماعية بكل ما يتعلق بقدرات الطفل الاجتماعية من حيث القبول والرفض الاجتماعي، والذات العاطفية وما يتعلق بانطباع الفرد حول شخصية ما من الأحاسيس والمشاعر، والذات العقلية والمتعلقة بقدرات الطفل العقلية وإمكانياته^{٣٥}. إن أي أذى أو مستوى من العنف يوجه للطفل يترك أثراً سلبياً ويؤدي إلى فشل في تحقيق الذات بمختلف جوانبها في المستقبل. فتعرض الأطفال للضرب والعنف يخلق لديهم عقدا نفسية تتحول إلى سلوك شاذ يصعب السيطرة عليه. كما أن الأطفال الذين يعيشون في بيئة يمارس فيها العنف، سوف يكونون هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم. يعتبر سوء استغلال الأطفال ضرباً من ضروب العنف الممارس ومنه الاستغلال الاقتصادي السلبى.

حق الطفل في تكوين الجمعيات والانتماء للجماعات

أشارت اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م في المادة (١٥) إلى حق الطفل في تكوين الجمعيات والاجتماع السلمي. وهو يعني أن للطفل الحق في الانتماء إلى الجمعيات الخاصة به والانتماء إلى الجماعات، إذا أخذنا بالاعتبار التدرج في المراحل العمرية للطفل، والتي تتمثل بداية بالانتماء إلى جماعة الأصدقاء المحيطين، ثم أصدقاء المدرسة، وهكذا. فعندما يفتح الطفل على العالم الخارجي، تتولد لديه الرغبة في الدخول في علاقات مع الأصدقاء، فيبدي الاستعداد النسبي للتعاون والتفاهم مع الآخرين. وهو يسعى من خلال الارتباط بجماعة الأصدقاء إلى تحقيق مكانة بين رفاقه الآخرين، ويظهر درجة من الولاء والانتماء لهذه الجماعة، ويشعر بالسعادة إذا ما تم تحقيق ذلك.^{٣٦}

إن الانتماء للجماعات يخلق الرغبة في التعاون بين الأطفال، وينعكس بشكل إيجابي عليهم. فهو من الناحية الفكرية تعاون يشجع على التبادل الفكري ويشجع على النقاش، وينمي الاتجاه الناقد لدى الأطفال، ويوجه سلوكهم نحو التأمل التحليلي والموضوعي، وهو يعزز القيم الفردية والجمعية الإيجابية لدى الطفل كقيم العدالة والمساواة والتكافل^{٣٧}. كما أن منح الطفل الحق في الانتماء للجماعات يوفر له البيئة المناسبة لتكوين جماعة الأقران بصورة منضبطة تؤدي إلى تعزيز روح الانتماء إلى الجماعة، وتؤثر بشكل إيجابي

في نموه الخلفي^{٣٨}. ويرى عالم النفس «بياجيه» أن جماعة الأقران تساعد الأطفال على التخلص من التمرکز حول ذاتهم، وذلك عن طريق خلق التحديات لهم للتعامل مع المواقف المختلفة. كما أن «سوليفان» يرى بأن انتماء الطفل لجماعة الأقران يساعده على تنمية الطرق الديمقراطية في التعامل^{٣٩}.

إن انتماء الطفل للجماعة تشبع الحاجة لديه بالشعور بقيمته بين أهله وأصدقائه ورفاقه، وتشبع حاجته إلى تقبل الآخرين. وإشباع هذه الحاجة يؤدي إلى تعزيز انتمائه لجماعة الأصدقاء والأقران، بحيث يقوم بنشاطات تلفت انتباه الآخرين.

حق الطفل في اللعب

أشارت اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م إلى حق الطفل في اللعب في المادة (٣١)، إلى جانب حقه في الراحة ووقت الفراغ، حيث إن توفر الراحة ووقت الفراغ يشكّلان ظروفاً مناسبة لقيام الطفل بالنشاطات ومن أهمها اللعب. ويعتبر حق الطفل في اللعب حق طبيعي، حيث يشار إليه في إطار دراسات علم النفس على أنه سلوك فطري يعكس طريقة الطفل في التفكير والاسترخاء والعمل والتذكر والإقدام والاختيار والإبداع وتمثل العالم الخارجي وتفهمه. ويتوافق ما يطرح حول وظيفة اللعب في تمثيل العالم الخارجي للطفل مع ما يطرحه «بياجيه» الذي يعرف اللعب على أنه: «عملية التمثيل لمعطيات البيئة من خلال النشاط والحركة وهو وسيلة فعالة لتسهيل عملية التمثيل لمحتوى التعليم». وتعرفه سوزان إسحاق (١٩٣٣) على أنه «حياة الطفل والوسيلة التي يدرك بها العالم»^{٤٠}. أي أن اللعب هو انعكاس لبيئة الطفل، وهو من الوسائل التعليمية حسب ما يطرحه بياجيه. وهو وسيلة تعزز النمو الإدراكي حسب ما تطرحه إسحاق. وهو يتوافق مع ما طرحته كل من نظريتي «الحشطلت» و«المجال» بأن اللعب يمنح الطفل المجال لاكتشاف العالم والتوافق معه، ومن خلاله أيضاً يتم تعلم التناسق الحركي واستخدام الرموز والتمثيل^{٤١}.

حق الطفل في اللعب يعتبر «المحرك» للحقوق الأخرى، حيث إنه يلعب دوراً هاماً في تعزيز الحق في التعليم.

فهو يعتبر من الوسائل التعليمية المستخدمة من قبل المربين. فعلى سبيل المثال ينظر إلى التمثيل على أنه لعب أكثر من كونه تمثيلاً والذي من خلاله يكتسب الطفل نمواً تلقائياً في اللغة^{٤٢}. كما أن لعب الأطفال في المرحلة المبكرة من الطفولة يحركه الدافع الداخلي، بحيث يكون اعتماد الطفل على عملية اللعب نفسها، وليس على نتائجها، ولذلك فهي تقوم على قوانين مرنة، وتعتمد على الاشتراك النشط للطفل في عملية اللعب. وتؤكد نظرية التحليل النفسي أن وظيفة اللعب في هذه المرحلة تكمن في تحقيق الرغبة وتحقيق التفوق لدى الطفل.

فيما أن نظرية التعليم السلوكية تؤكد على اكتساب القدرات الاجتماعية عن طريق الملاحظة من خلال اللعب، كما أن النظرية المعرفية تؤكد على أن تطور التسلسل في اللعب، يوازي بصفة عامة المراحل الأولية للنمو العضلي^{٤٣}. وهذا الأمر يشير إلى علاقة اللعب نفسه بالنمو الإدراكي والاجتماعي والانفعالي والعضلي لدى

الطفل؛ ويساعد اللعب على نمو الطفل في جميع الجوانب، وذلك أنه يتيح له استكشاف الأشياء والعلاقات، ويسمح له بالتدرب على الأدوار الاجتماعية، ويخلصه من الانفعالات السلبية ومن صراعاته وتوتره، ويساعده على إعادة توافقه مع البيئة المحيطة.

كما أن حرمان الطفل من الحق في اللعب ينطوي على نتائج سلبية منها إضعاف ثقة الطفل بنفسه لأنه بسبب حرمان الطفل من اللعب، سوف تتراجع قدرته في التفاعل مع بيئته بنفسه وبطريقته الخاصة.

١. طاهر، احمد. حقوق الإنسان. عمان: دار الكرمل لنشر والتوزيع، ١٩٩٣م. ص ١٤.
٢. "حقوق الطفل: الحق في الحماية". رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦م. ص ١٩.
٣. العيسوي، عبد الرحمن. أصول علم النفس الحديث. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٢م. ص ١٠.
٤. المصدر السابق. ص ٧.
٥. الخزرجي، عروبة جبار. حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م. ص ١٠٨-١٠٩.
٦. العيسوي، عبد الرحمن. مصدر سابق. ص ٥٩.
٧. الشيباني، بدر إبراهيم. سيكولوجية النمو. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ٢٠٠٠م. ص ٢٠-٢١.
٨. العيسوي، عبد الرحمن. مصدر سابق، ص ٦٠.
٩. المصدر السابق، ص ٦٣.
١٠. كالفني جبرييل، ترجمة طارق الاشرف. سيكولوجية طفل الروضة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٥م. ص ٢.
١١. سماره، عزيز. سيكولوجية الطفولة. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م. ص ٣٥.
١٢. الشيباني، بدر ابراهيم، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.
١٣. جلال، سعد. الطفولة والمراهقة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣م. ص ١٤١.
١٤. داود، عبد الباري. الطفولة في الميزان العالمي. كفر الدوار: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م. ص ١٧.
١٥. ادعيس، معن وآخرون. واقع الحق في الصحة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة رقم (٦٣). رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨م. ص ١٧.
١٦. الشنطي، محمد راشد وعودة أبو سنينة. طرق دراسة الطفولة. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م. ص ١٠.
١٧. عباس، فيصل. علم نفس الطفل. بيروت: دار الفكر العربي. ١٩٩٧م. ص ١٦.
١٨. زيدان، محمد مصطفى. النمو النفسي للطفل والمراهق. طرابلس: منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٢م. ص ٢٥٢-٢٥٣.
١٩. سعد، جلال، مصدر سابق. ص ١٤١.
٢٠. الخزرجي، عروبة جبار. مصدر سابق، ص ٥٧.
٢١. احمد سهير كامل. دراسات في سيكولوجية الطفولة. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٨م. ص ٦.
٢٢. المصري، غيث: "دور الأسرة في التربية"، صحيفة الأيام، ٢٠/٢/١٩٩٩م.
٢٣. سماره، عزيز، مصدر سابق، ص ١٥٢.
٢٤. عبد الوهاب، ليلي. العنف الأسري. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٠م. ص ٧.
٢٥. الخزرجي، عروبة جبار، مصدر سابق، ص ١٩٩.
٢٦. داود، عبد الباري محمد، مصدر سابق، ص ٨.
٢٧. العواملة، حابس. سيكولوجية الطفل. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م. ص ٢٠٠.
٢٨. الخزرجي، عروبة جبار، مصدر سابق، ص ١٦٦.
٢٩. بطراوي، خالد. "الملكية الشخصية لأطفالنا"، صحيفة الأيام، ٢٣/١/١٩٩٩م.
٣٠. الالوسي، صائب احمد: "أساليب التربية المدرسية في تنمية قدرات التفكير الابتكاري"، رسالة الخليج العربي، ع ١٥، السنة الخامسة، ١٩٨٥م. ص ٧١.

٣١. قطامي، يوسف. تفكير الأطفال وتطوره وطرق تعليمه. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م. ص ٦١.
٣٢. عزيز، سماره، مصدر سابق، ص ١٥٢.
٣٣. عباس، فيصل، مصدر سابق، ص ٢٨.
٣٤. الجمال، مصطفى وآخرون. النظرية العامة للقانون. بيروت: الدار الجامعية للنشر، ١٩٩٨م. ص ٣٢٥.
٣٥. سعد، يوسف عبد الكريم. علم نفس النمو والطفولة والمراهقة. القاهرة: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥م. ص ١٦١.
٣٦. كفاقي، علاء الدين. رعاية نمو الطفل. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م. ص ٨٧.
٣٧. الجسماني، عبد العلي. علم التربية وسيكولوجية الطفل. بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٤م. ص ٢٢٢.
٣٨. شعبان، كاملة الفرخ. النمو الانفعالي عند الطفل. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م. ص ١٠٨.
٣٩. الشيباني، بدر ابراهيم، مصدر سابق. ص ١٩٣.
٤٠. كريستين، مالتاير، ترجمة خالد العامري. أهمية اللعب للأطفال. القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م. ص ١١.
٤١. الحنفي، عبد المنعم. الموسوعة النفسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م. ص ١٩٥.
٤٢. محمود، وسام علي. الإدراك اللغوي لدى الأطفال. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م. ص ٥١.
٤٣. الشيباني، بدر ابراهيم، مصدر سابق، ص ١٧٢.

حرية التجمع والتنظيم في السودان الأحزاب-النقابات-المنظمات

عثمان حسن عربي *

ليس بمستغرب أنه لا يذكر السودان إلا وتقفز إلى الذهن مجموعة من التعقيدات والنزاعات والصراعات المفضية إلى جملة من التصادم المسلح والاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي، ويقفز معه كذلك وبذات الاستغراب السودان بأرضه الشاسعة وموارده وبإنسانه الذي عرف بالصفات الطيبة والأصبيلة؛ ويعاني إنسان السودان إلى حد كبير من تجارب ديمقراطية فاشلة في إدارة دفة الحكم مع تدنّ واضح في الأداء الجماعي للدولة أو معالجة قضاياها المختلفة .

عرف السودان التجمعات السياسية ممثلة في الأحزاب والنقابات والمنظمات والجمعيات الأهلية منذ أوائل القرن الماضي ولعدد كبير من هذه التجمعات تاريخها الممتد الذي يتجاوز مائة عام رغم ما يعترئها من نكبات ومنع وقهر في بعض الفترات وذلك بصفة خاصة للأحزاب والنقابات، إلا أن فترات طويلة ممتدة تمتعت هذه التجمعات فيها بالحرية الكاملة أو النسبية في ممارسه حقها في التجمع والتنظيم .

والسودان من أوائل الدول الإفريقية التي نالت استقلالها من الاستعمار الإنجليزي في عام ١٩٥٦ وقبل نيل الاستقلال بعام جرت في السودان انتخابات عامة اشتركت فيها كافة الأحزاب السياسية، بل وفازت امرأة في هذه الانتخابات في دائرة جغرافية ممثلة للحزب الشيوعي السوداني، وتشكلت حكومة منتخبة ولها معارضة وتسلمت هذه الحكومة المنتخبة مقاليد السلطة من الإنجليز يوم الاستقلال . وفي الاحتفال الرمزي بالاستقلال رفع رئيس الوزراء المنتخب وزعيم المعارضة علم الاستقلال على سارية القصر الجمهوري .

* محامي سوداني

ولكن . . . ماذا حدث؟

واجهت الحكومة المنتخبة والتجارب الديمقراطية الأخرى التي عاشها السودان مصاعب حقيقية في التعااطي الديمقراطي؛ وذلك لعدم توفر العناصر الرئيسة التي أصبح المنظرون السياسيون يتحدثون عنها كظروف مساعدة لتأسيس النظام الديمقراطي، بدلا من الحديث عن الشروط الضرورية لقيامه، وهي:

١: التنمية الاقتصادية: فقد ورث السودان نظاما اقتصاديا هشاً يقوم على السلع التقليدية النقدية وسرعان ما تحول عنها الاقتصاد العالمي في فترة الخمسينيات والستينيات إلى سلع جديدة مرتبطة بالبتروöl أو التكنولوجيا.

٢: التعليم: وقد كان السودان يتمتع بنظام تعليمي جيد ومنضبط إلا أنه كان قليلا بالمقارنة مع الحاجة الكلية للبلاد حيث كان التعليم يقوم على فلسفة إنتاج موظفين يعملون كمساعدين للإنجليز لا كعملية شاملة لكافة قطاعات المجتمع.

٣: المجتمع المدني: المجتمع المدني السوداني بمفهومه المعاصر في السودان هو مجتمع حيوي ونشط، كما أنه قديم ومتأصل في تنظيمه عبر هياكله التقليدية أو الحديثة؛ على أنه يعاب عليه عدم التنظيم والتخطيط وضعف المقدرات. وقد ورث كذلك السودان نظاما جيدا في الخدمة المدنية وجهازا قضائيا مستقلا ومؤسسة تعليمية على صغر حجمها إلا أنها منضبطة؛ ولكن أهم ما اتصفت به الخدمة المدنية في تلك الحقبة أن حجم تغطيتها كان محدودا مع مساحات السودان الشاسعة واقصر دورها في المدن.

٤: القيادة: حيث عانى السودان من جانب القيادات في عدة نواح من حيث القيادات الطائفية التي تسعى للسلطة دون دفع أدنى ضريبة في مجال التنمية والتعليم أو القيادات المستنيرة التي واجهت مصاعب لم تكن تتوقعها بل كانت أكبر من إمكانياتها الفنية والإدارية؛ وبالتالي سقطوا في أول امتحان.

التجارب الديمقراطية

واجهت الحكومة المنتخبة الأولى صعوبات كبيرة حيث بدأ التمرد في الجنوب وزاد التشاكس السياسي في السودان واحتدم بصورة لم تحتملها الحكومة نفسها؛ فبادر السيد عبد الله خليل وسلم السلطة إلى الجيش في عام ١٩٥٨ واستمر الجيش في الحكم وكم الأفواه ومنع التجمع والتنظيم، حتى قامت ثورة عصيان مدني في العام ١٩٦٤ أطاحت بالحكومة.

وفي أعقاب ذلك عادت الحرية إلى السطح ومارست الأحزاب والتنظيمات حرية كاملة إلي أن دخلت في ذات النفق من حيث الفشل في إدارة الدولة والنزاع السياسي والتدهور الاقتصادي، وأبرز أحداث هذه الفترة النزاع حول الدستور هل يكون إسلاميا أو علمانيا؟ وحظر الحزب الشيوعي من ممارسة العمل السياسي رغم أن البلاد في تلك الفترة كانت تحت ظل حكومة منتخبة، ونتيجة لذلك فقد اشترك الحزب الشيوعي في تدبير انقلاب عسكري في عام ١٩٦٩ برئاسة السيد جعفر النميري الذي حكم السودان من عام ١٩٦٩

إلى ١٩٨٤ ؛ وقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث المهمة الجديرة بالسرود وهي أن حكومة النميري بعد عامين فقط دخلت في مواجهة مباشرة مع الحزب الحليف الحزب الشيوعي انتهت بإعدام قاداته وتشريد عضويته ومواجهات أخرى مع كافة القوى السياسية انتهت بمنح كامل للأحزاب السياسية مع إنشاء حزب للسلطة هو الاتحاد الاشتراكي ومنع النقابات، ولكن إلى درجة كبيرة سمح للمنظمات الخيرية بحرية العمل رغم ما كان يتسرب عن علاقتها ببعض هذه الأحزاب .

وما لبث حكم الرئيس النميري أن واجه صعوبات كبرى رغم تحالفه مع بعض الأحزاب السياسية على حساب الأخرى، إلا أن التدهور الاقتصادي الكبير والجفاف والتصحر كانا عاملين مهمين في قيام عصيان مدني وثورة شعبية ثانية أطاحت بهذه الحكومة في عام ١٩٨٤ .

وفي العام ١٩٨٥ تشكلت التجربة الديمقراطية الثالثة وواجهت صعوبات أشد وأسوأ من التجريبتين السابقتين من حيث اشتداد الحرب في الجنوب حيث سيطر ثوار الجنوب على أكثر من ٨٠٪ من أراضي الجنوب، واستمرت تداعيات التدهور الاقتصادي الموروث من النظام السابق وعجزت هذه الحكومة حتى عن توفير السلع الأساسية . ثم الإشكاليات الداخلية الخاصة بقدرة هذه الأحزاب وكفاءتها على تجاوز هذه المصاعب التي لعبت الدور الكبير في فشل هذه التجربة وسقطت الحكومة بانقلاب عسكري دبره الإسلاميون (حزب الجبهة الإسلامية القومية) في العام ١٩٨٩ م برئاسة السيد عمر البشير .

العوامل الرئيسية لسقوط التجارب الديمقراطية

يجمع عدد من الباحثين والمختصين أن هناك عدة عوامل مشتركة أسهمت في فشل التجارب الديمقراطية، ويلخص البروفيسور الطيب زين العابدين هذه العوامل في (مشكلة الجنوب والمشكلة الاقتصادية وثقافة الديمقراطية والمناخ الإقليمي وضعف التكوين القومي والنظام الديمقراطي) والتي قمت بتفصيلها كالآتي :

مشكلة الجنوب : التي بدأت منذ عام ١٩٥٥ ثم توقفت في عام ١٩٧٢ باتفاقية أديس أبابا ثم انفجرت في العام ١٩٨٣ واستمرت حتى اتفاقية نيفاشا في العام ٢٠٠٥ م .

المشكلة الاقتصادية : اعترف محمد أحمد محجوب الذي ترأس الوزارة ثلاث مرات بعد ثورة أكتوبر قائلاً : (إن الحكم الديمقراطي في السودان عجز عن محو الفقر والمرض والجهل . . لقد فشلنا في المحاولة التي قمنا بها لتأمين مستوى أعلى للمعيشة والصحة والتعليم لشعبنا) .

دخل المواطن السوداني في حالة إحباط كبرى من أداء الحكومات الوطنية فانعدمت السلع الأساسية في كثير من الأحيان كما أن التضخم في عهد التجربة الحزبية الأخيرة زاد إلى أكثر من ٤٨٪ وانهار عدد من المؤسسات الاقتصادية .

الثقافة الديمقراطية: برغم الوعي الذي يتمتع به الإنسان السوداني العادي بأهمية العمل الديمقراطي والإيمان الراسخ لدى كافة المراقبين بأن السودان من الدول التي يصعب حكمها بنظام ديكتاتوري صارخ، إلا أن هذه الثقافة يعاب عليها بأنها تقليدية لا ترتقي إلى مفهوم متكامل للممارسة الحقيقية للعمل الديمقراطي واحترام الآخر وترسيخ مفهوم الحكم الراشد . . . ، كما أن عوامل أخرى مثل التعليم والتنازع العرقي والطائفي اللذان يدعمين في كثير من الأحيان من الأحزاب نفسها أثرت سلبا في تطوير ثقافة الديمقراطية في السودان .

ضعف التكوين القومي: يقول البروفيسور الطيب زين العابدين: (السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات والديانات، وأصبحت هذه الخاصية مصدر ضعف له بسبب هشاشة التكوين القومي، وضعف الاندماج بين أقاليمه المتباعدة، فالولاء أولاً للقبيلة، ثم للطائفة الدينية، ثم للإقليم، وقد يأتي دور الوطن في الدرجة الرابعة أو لا يأتي، وغلبت على أولويات الحكومات الديمقراطية الاستجابة إلى جماعات الضغط الخرطومية، وإلى بعض الهموم المحلية والإقليمية في مراكز النفوذ بدلا من الهموم الكبيرة لكل الوطن، ومحاولة إدارة هذا التكوين المتعدد المنتشر في رقعة شاسعة من الأرض لا تربطها شبكة مواصلات قوية، بنظام مركزي قابض من الخرطوم يؤدي إلى فجوة عميقة بين الحكومة المركزية والتكوينات الطرفية في الإقليم).

المنافسة الإقليمية: ظل السودان دوما يتأثر سلبا أو إيجابا بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي. وبكل أسف فإن محيط السودان العربي الذي يتأثر به السودان بصورة أكبر لم يكن في أي تجربة من هذه التجارب يؤيد النظام الديمقراطي المنتخب في السودان، بل إن دولاً مثل السعودية قد تضايقت وبصورة جهرية من حرية الممارسة السياسية للجالية السودانية في المملكة حتى وإن كانت هذه الحرية داخل مباني السفارة. ويرى بعض الساسة أن مصر اعترفت بانقلاب البشير كراهية في الحكومة المنتخبة ورغبة في التخلص من النظام الديمقراطي في السودان وكذلك أغلب الدول المجاورة.

مشكلة الأزمات والكوارث: صادفت التجربة الانتخابية الثانية فترة الجفاف والتصحر في أول عهدها اللذين تأثر بهما جميع إقليم درافور وفي آخر عهدها تعرضت أجزاء كبيرة من السودان إلى كوارث كبيرة نتيجة للفيضانات والسيول التي ضربت كل المدن والقرى المتاخمة للنيل بفروعه المختلفة أي أكثر من ثلثي سكان السودان؛ وكما يقول د. عادل عربي و د. نجدة محمد عبد الرحيم في دراسة مشتركة عن الآثار النفسية للكوارث والأزمات (إن عدم اتباع أسلوب علمي في معالجة الأزمات والكوارث يخلق درجة عالية من الإحباط والعداء للأجهزة الرسمية للدولة بل وقد يؤدي إلى إحداث فوضى وأزمة أخرى بسبب سوء إدارة الأزمة الأولى تتمثل في مواجهة بين المواطن المنكوب كطرف والأجهزة الرسمية كطرف آخر).

قصر الفترة الزمنية: لم تحظ أي تجربة ديمقراطية في السودان بفترة زمنية كافية حيث كانت الأولى فقط سنتين والتجربة الثانية أربعة سنوات والثالثة أربعة سنوات أيضا، وذلك يعني أن أي واحدة من هذه التجارب لم تكمل دورة انتخاب كاملة مما يعني أن عدم حدوث تداول وتجارب ديمقراطية هو مما قد يشكل هذا عذرا منطقيا في تذرع الأحزاب التي فازت في تلك التجارب، بعدم اختبار النظام الديمقراطي بصورة كافية.

النظام البرلماني : اتبع السودان منذ رحيل الإنجليز النظام البرلماني وهو ما أثبتت التجارب العملية عدم اتساقه وتوافقه مع الواقع السوداني المتعدد الثقافات والأعراق والديانات ، ومن أهم ملامح النظام البرلماني الذي ثبت فشله في السودان عدم مقدرة أي حزب بالفوز منفردا بتشكيل الحكومة ، وكانت أغلب هذه الحكومات مؤتلفة ؛ مما أدى إلى كثرة الاختلافات الحزبية داخل الحكومة بسبب عدم وجود رؤية واضحة لهذه الأحزاب في إدارة الدولة ؛ ومن ثم ضعف هيبتها لدى المواطن وعدم قدرة هذه الحكومات على امتلاك أدوات سيطرة تحت رئيس واحد تكون مهمته حماية الحكومة ويهيئ له المقدرات على ذلك .

مكاسب التجارب الديمقراطية

لعله ورغم ما يبدو من سلبيات كثيرة من التجارب الديمقراطية إلا أنه حري بنا أن نذكر أن هناك مكاسب عديدة أفرزتها هذه الفترات الديمقراطية منها :

- ١ . محافظة الأحزاب على عضويتها
- ٢ . معرفة الإنسان السوداني بالمناخ الديمقراطي (الحرية السياسية)
- ٣ . رعاية حقوق الإنسان
- ٤ . التطور السياسي
- ٥ . تطور المجتمع المدني (نقابات - جمعيات)
- ٦ . حرية النشاط الاقتصادي
- ٧ . تطور مفهوم الوحدة الوطنية

حرية العمل النقابي في السودان

بدأت الحركة النقابية في السودان منذ أوائل القرن الماضي في شكل تنظيمات متفرقة لعدد من المؤسسات الصغيرة ؛ وفي عام ١٩٤٧ م تم تكوين أول تنظيم نقابي على مستوى القطر ، وقد لعبت الحركة النقابية أدوارا مهمة وكبيرة في الدور المطالب للعاملين ، واشتركت كذلك كواحدة من الأدوات النضالية في عملية التحرر من الاستعمار .

ويذكر أن الحركة النقابية كانت قريبة الصلة بالأحزاب السياسية بل وفي بعض الأوقات كانت الأحزاب والى الآن تتنافس في السيطرة عليها بصورة معلنة ، كما يحدث في نقابات المهنيين مثل المهندسين والمحامين والأطباء ؛ وهذا الوضع عرض الحركة النقابية للتعرض بصورة مباشرة لكافة ما تتعرض عليه الأحزاب في فترات الكبت أو الحرية ، وقد عرض هذا الحركة النقابية إلى جملة من الانتقادات لأنها تحولت إلى أدوات أحزاب وفشلت في دورها المهني وبالتالي لا هي أصبحت نقابات ناجحة ولا أحزابا فاعلة ؛ إلا أن هذا الرأي يدحضه بعض المناصرين لأهمية تدخل النقابات في العمل السياسي حيث يقول السيد / أمين التوم وهو قيادي نقابي (إن الحركة العمالية حصلت على الكثير من النفع لتحقيق أهدافها بممارستها العمل السياسي في الوقت المناسب ، وباتمء أفراد العمال وجماعاتهم إلى الأحزاب السياسية ، وكانت في الطليعة من ذلك أن حصلت

على حقوقها المطلوبة التي كانت محرومة منها لوقت طويل ، وتسنى لها في ظل الديمقراطية التي التزمت بها الأحزاب السياسية في كل عهدها أن تظل قوية وفاعلة بين فئات الشعب الأخرى (من محضر لقاء أجراه عبد الرحمن قسم السيد في كتابه عمال السودان والسياسة، ص ١٣١).

وقد تمت إجازة قانون جديد لل نقابات في أواخر عام ٢٠٠٩ اشتمل على عدد من الإيجابيات لاتساقه مع الدستور الانتقالي والذي جاء عقب اتفاقية نيفاشا. وأهم الانتقادات التي وجهت لهذا القانون هو منعه للنقابات من ممارسة العمل السياسي داخل أمكنة العمل حيث يرى المنتقدون أن في ذلك إنقاصا لهم في حقوقهم الدستورية بحقوقهم بممارسة العمل السياسي في أي مكان.

حرية المنظمات

عرف السودان المؤسسات الخيرية الأهلية منذ فترة طويلة جدا وتطور، وفي عهد الحكم الإنجليزي ظهرت منظمات أجنبية وسودانية بعضها موجود حتى الآن وقد كانت هذه المنظمات في الحكومات المختلفة تتمتع بقدر من الحرية يزيد وينقص مع التقلبات السياسية؛ وفي سنة ١٩٥٧ م تم تأسيس أول جسم للإشراف على عمل المنظمات. هذا الأمر تطور إلى مؤسسات مختلفة في الدولة مثل الرعاية الاجتماعية ووزارة الأوقاف، إلى أن تم تكون مفوضية لإدارة العمل الطوعي في العام ١٩٩١ وهي التي تتولى عملية التسجيل والإشراف على أداء هذه المنظمات وفق قانون ٢٠٠٦ لإدارة العمل الطوعي. ويعمل في السودان الآن ٣١٥٠ منظمة وطنية مسجلة (المصدر مفوضية العمل الطوعي).

وإن كانت هذه المنظمات تعاني من ضعف الخبرة والتأهيل فهي كذلك تعاني من بعض مواد قانون المنظمات ٢٠٠٦ لاحتوائه على مواد تقيد هذه المنظمات في تنفيذ المشروعات، أو تلقي الإعانات بصورة لا تتناسب واقع العمل وتعقيد للإجراءات.

مستقبل حرية التجمع والتنظيم

وللتاريخ الطويل والحافل للإنسان السوداني في التعاطي مع العمل العام فإن أهل السودان يظلون يعبرون بأشواقهم دوما عن الرغبة في الأنظمة الديمقراطية، كما أن التجربة أثبتت أن الأنظمة العسكرية التي تبدأ باطشة في أول عهدها إلا أنها ما تلبث أن تعود إلى خلق تواصل ولو شكلي مع المجتمع والتودد إليه عبر إتاحة المناخ الديمقراطي؛ ويبدو أن العشق لممارسة العمل الديمقراطي من مكونات ومكونات الشخصية السودانية، لذلك لم يحدث في السودان أن سيطرت دكتاتورية قاسية مثلما ما حدث في بعض البلدان الأخرى. كما لم تقم ثورة شعبية ضد نظام ديمقراطي في السودان رغم محاولة الحزب الشيوعي في عهد نميري القيام بها ومحاولة الجبهة الإسلامية القومية في عام ١٩٨٩ لإسقاط الحكومة بالثورة الشعبية وبعد فشلها لجأت إلى الخيار العسكري وأسقطت الحكومة بانقلاب عسكري.

ومن هذا أخلص للقول إن السودان من أكثر الدول التي إذا توافرت فيها المعالجة للعوامل السالفة سيكون له الفرصة الكبيرة في خوض تجربة ديمقراطية ناجحة؛ وقد لاحظت هذه الفرصة بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥ م وموقف العوامل المذكورة سابقا أصبح كالآتي:

مشكلة الجنوب: تم توقيع اتفاق شامل في عام ٢٠٠٥، ورغم أن هناك قدرا كبيرا من التنازع بين شريكي الحكم إلا أن ذلك يظل أمرا طبيعيا على أثر حرب استمرت أكثر من ٤٠ عام، كما أنه ورغم ظهور مشكلة دارفور إلا أن المراقبين يجمعون على أن مشكلة دارفور لن تستغرق زمنا طويلا، وهي حتما ستنتهي إلى اتفاق رغم ما يخلفه من خسائر؛ ورغم هذا التفاؤل إلا أنها قد تصبح المهدد الأكبر البديل لمشكلة الجنوب لمستقبل العمل الديمقراطي.

المشكلة الاقتصادية: شهد السودان في السنوات العشرين الأخيرة تغيرات اقتصادية كبرى أهمها إنتاج البترول؛ ورغم أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية والتنموية إلا أن معدل النمو كما تشير تقارير البنك الدولي ظلت في ارتفاع مستمر لأكثر من عشر سنوات، كما أن هناك غيابا للأزمات الرئيسة التي كانت سائدة في فترات الحزبية. ورغم أن حاجات الناس قد اختلفت إلا أنه تظل هناك درجة عالية من الفقر بأنواعه الثلاثة (مدقع - وهشاشة مستوى - وشعور بالتهميش والعزل) في مناطق كبيرة، إلا أنه وعلى كل حال فغن هناك تطورا إيجابيا أحسن من ذي قبل في الاقتصاد.

الثقافة الديمقراطية: نتيجة لدخول المجتمع الدولي وتدخل المنظمات الدولية وإدراكها للتحول الديمقراطي ودعمها، بل إن الأمم المتحدة جعلت الحكم الراشد أحد المقومات الرئيسية للدولة الحديثة، فإن هناك انتشارا واسعا وكبيرا لثقافة العمل الديمقراطي في السودان في ما يلي ممارسة العمل الديمقراطي في مسألة السلطة، يضاف إلى ذلك الموروث الشعبي الموجود في الوجدان السوداني سواء من التجارب السابقة أو القيم السودانية.

ضعف التكوين القومي: تعتبر مشكلة الجنوب ومشكلة دارفور من أكبر المهددات للتكوين القومي مع مؤشرات خطيرة بحدوث انفصال للجنوب في عام ٢٠١١، كما أن النظام الفيدرالي أنتج شعورا قريبا عارما في كل السودان وهذه تعتبر من المهددات لشكل الدولة والنظام الديمقراطي وسيكون لها الأثر السلبي والخطير في الانتخابات القادمة التي ستقوم في ابريل ٢٠١٠، وقد يكون لتنامي وقوة شبكة الاتصال من طرق و شبكات هواتف تأثير إيجابي في التكوين القومي لو تم استغلالها بصورة إستراتيجية نحو الوحدة القومية.

المناخ الإقليمي: يوجد تغير إيجابي كبير في المنطقة يختلف عن الفترات السابقة، ورغم أنه لم يحدث حتى الآن أن تم حدوث انتخابات غيرت الحكومة في أي دولة مجاورة أو تولى حكومة منتخبة للسلطة في هذه الدول مثل ما حدث للسودان في تجاربه السابقة، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية نحو تطور إيجابي في حرية العمل السياسي لهذه الدول.

النظام البرلماني : عالج الدستور الانتقالي ٢٠٠٥ ، مسألة نظام الحكم في السودان حيث تم الاتفاق على نظام حكم رئاسي للسودان ويتوقع أن يكون له الأثر الإيجابي .

الوضع الراهن : بدأ النظام الحالي بالقبضة الحديدية الصارمة ضد أعدائه وقد كان شعوره الحزبي وعدم كبح مشاعر تجاه خصومه من الأحزاب الأخرى واضحا في تصفيه الجراح القديمة الموروثة من سنوات طويلة خاصة مع الحزب الشيوعي ؛ لذلك أمعن في التنكيل والبطش بهم في السنوات الأولى لحكومة البشير ، ومن المهم أن نوضح أنه حتى في هذه الفترة لم يتجه النظام إلى عامة الشعب السوداني بل إلى عضوية الأحزاب وبالأخص الأحزاب اليسارية مع التركيز على الحزب الشيوعي .

ثم ما لبث أن اكتشف النظام أن السودان لا يدار بهذه الطريقة ، وأنه يقود نفسه إلى مواجهة شعبية قد تؤدي إلى الإطاحة به في ثورة جماهيرية فبادر إلى سن دستور ١٩٩٨ الذي أعطى حيزا من الحريات وعقد بعض الاتفاقيات مع أحزاب صغيرة من الجنوب والشمال ، ثم توج ذلك بعدد من الاتفاقيات اتسعت لتشمل كل القوى السياسية المعارضة في الشمال والجنوب ، وكان أبرزها اتفاق القاهرة مع التجمع الوطني الديمقراطي واتفاقية نيفاشا التي أوقفت الحرب في الجنوب والتي جاءت بالدستور الانتقالي وعدد من القوانين الداعمة للتحويل الديمقراطي ، مثل : قانون الانتخابات ٢٠٠٧ وقانون الصحافة ٢٠٠٩ وقانون الأحزاب السياسية ٢٠٠٧ وقانون المنظمات الوطنية ٢٠٠٦ وقانون النقابات ٢٠٠٩ .

خلاصة الموقف القانوني لحرية التجمع والتنظيم في السودان كالاتي :

الموقف الآن لحرية التجمع والتنظيم يتجه بدرجة كبيرة نحو الإيجابية حيث تم :

- ١ . إجازة الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ - والذي يدعم الحرية بصورة مطلقة .
- ٢ . قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ .
- ٣ . قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٧ .
- ٤ . قانون الصحافة المطبوعات لسنة ٢٠٠٩ .
- ٥ . قانون تنظيم نقابات العمال لسنة ٢٠٠٩ .
- ٦ . قانون تنظيم العمل الطوعي لسنة ٢٠٠٦ .
- ٧ . بينما توجد قوانين سابقة تحتاج إلى الموائمة والتعديل وهي :
 - قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١ .
 - القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ .

مقتطفات من التشريعات السودانية حول حرية التجمع والتنظيم

دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ :

- المبادئ الأساسية للدستور ٤ يُؤسس هذا الدستور على المبادئ التالية ويسترشد بها :
- ١ . تُؤسس وحدة السودان على الإرادة الحرة لشعبه وسيادة حكم القانون والحكم الديمقراطي اللامركزية والمساواة والمساواة والاحترام والعدالة .
 - ٢ . الأديان والمعتقدات والتقاليد والأعراف هي مصدر القوة المعنوية والإلهام للشعب السوداني .
 - ٣ . التنوع الثقافي والاجتماعي للشعب السوداني هو أساس التماسك القومي ، ولا يجوز استغلاله لإحداث الفرقة .
 - ٤ . تُستمد سلطة الحكم وصلاحياته من سيادة الشعب وإرادته التي تُمارس عن طريق الاستفتاء والانتخابات الحرة المباشرة والدورية التي تجرى في اقتراع سري عام لمن بلغ السن التي يحددها القانون الفصل الثالث واجبات المواطن ٢٣ .

- ١ . على كل مواطن سوداني أن يدين بالولاء لجمهورية السودان وأن يمثل لهذا الدستور ويحترم المؤسسات التي أنشئت بمقتضاه ويحامي سلامة أرض الوطن .
- ٢ . على كل مواطن ، بوجه خاص ، أن :

- أ : يدافع عن الوطن ويستجيب لنداء الخدمة الوطنية في حدود ما ينص عليه هذا الدستور والقانون .
- ب : ينبذ العنف ويعمل على تحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين أهل السودان كافة ، تجاوزاً للفوارق الدينية والإقليمية واللغوية والطائفية .
- ج : يحافظ على الأموال والممتلكات العامة ويفي بالالتزامات القانونية والمالية نحو الدولة .
- د : يجتنب الفساد والتخريب ويحول دون حدوثهما .
- هـ : يشارك بفعالية في تنمية البلاد .
- و : يشارك في الانتخابات العامة والاستفتاءات التي ينص عليها هذا الدستور والقانون
- ز : يلتزم بالقانون ويتعاون مع الأجهزة المختصة على حفظ القانون والنظام .
- ح : يحافظ على البيئة الطبيعية .
- ط : يستهدي ويسترشد ، بوجه عام ، في أعماله بمصالح الأمة والمبادئ المنصوص عليها في هذا الدستور .

تحويل السلطات ٢٥ . تُراعى المبادئ الآتية عند تحويل السلطات وتوزيعها بين كافة مستويات الحكم :

- ١ . الاعتراف بذاتية حكومة جنوب السودان والولايات .
- ٢ . تأكيد الحاجة لابتداع مبادئ ومعايير للحكم والإدارة على المستوى القومي ومستوى جنوب السودان

- والولايات تبرز وحدة الوطن وتؤكد تنوع شعبه .
- ٣ . الإقرار بواجب الدولة في تعزيز رفاهية الشعب وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية .
- ٤ . الاعتراف بأهمية مشاركة جميع السودانيين في كافة مستويات الحكم وبوجه خاص مواطني جنوب السودان تعبيراً عن الوحدة الوطنية للبلاد .
- ٥ . تحقيق الحكم الراشد عن طريق الديمقراطية والشفافية والمحاسبة وسيادة حكم القانون على كافة مستويات الحكم، وذلك توطيداً للسلام الدائم .

الباب الثاني وثيقة الحقوق

ماهية وثيقة الحقوق ٢٧ :

- ١ . تكون وثيقة الحقوق عهداً بين كافة أهل السودان، وبينهم وبين حكوماتهم على كل مستوى، والتزاماً من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في هذا الدستور وأن يعملوا على ترقيتها؛ وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان .
- ٢ . تحمي الدولة هذه الوثيقة وتعززها وتضمنها وتنفذها .
- ٣ . تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة
- ٤ . تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصدرها أو تنتقص منها الحياة والكرامة الإنسانية ٢٨. لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفاً .

الحرية الشخصية ٢٩ :

- لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الحبس، ولا يجوز حرمانه من حريته أو تقييدها إلا لأسباب ووفقاً لإجراءات يحددها القانون . الحرمة من الرق والسخرة ٣٠ :
- ١ . يحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع أشكاله، ولا يجوز استرقاق أحد أو إخضاعه للسخرة .
- ٢ . لا يجوز إرغام أحد على أداء عمل قسراً إلا كعقوبة تترتب على الإدانة بوساطة محكمة مختصة .
- المساواة أمام القانون ٣١. الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي .

حقوق المرأة والطفل ٣٢ :

- ١ . تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى .
- ٢ . تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي .
- ٣ . تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها .

- ٤ . توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل .
٥ . تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان .

الحُرمة من التعذيب ٣٣ :

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو معاملته على نحوٍ قاسٍ أو لا إنساني أو مُهين .

المحاكمة العادلة ٣٤ :

- ١ . المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقاً للقانون .
- ٢ . يُخطر أي شخص عند القبض عليه بأسباب القبض ويُبلغ دون تأخير بالتهمة الموجهة ضده .
- ٣ . يكون لأي شخص، تُتخذ ضده إجراءات مدنية أو جنائية، الحق في سماع عادل وعلني أمام محكمة عادية مختصة وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون .
- ٤ . لا يجوز توجيه الاتهام ضد أي شخص بسبب فعل أو امتناع عن فعل ما لم يشكل ذلك الفعل أو الامتناع جريمة عند وقوعه .
- ٥ . يكون لكل شخص الحق في أن يُحاكم حضورياً بدون إبطاء غير مبرر في أي تهمته جنائية، وينظم القانون المحاكمة الغيابية .
- ٦ . يكون للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بوساطة محام يختاره، وله الحق في أن توفر له الدولة المساعدة القانونية عندما يكون غير قادرٍ على الدفاع عن نفسه في الجرائم بالغة الخطورة .

الحق في التقاضي ٣٥ :

يكفل للكافة الحق في التقاضي، ولا يجوز منع أحد من حقه في اللجوء إلى العدالة .

تقييد عقوبة الإعدام :

- ١ . لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام إلا قصاصاً أو حداً أو جزاءً على الجرائم بالغة الخطورة، بموجب القانون .
- ٢ . لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، أو من بلغ السبعين من عمره في غير القصاص والحدود .
- ٣ . لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام على الحوامل والمرضعات إلا بعد عامين من الرضاعة .

الخصوصية المادة ٣٧ :

لا يجوز انتهاك خصوصية أي شخص، ولا يجوز التدخل في الحياة الخاصة أو الأسرية لأي شخص في مسكنه أو في مراسلاته، إلا وفقاً للقانون حرية العقيدة والعبادة ٣٨ . لكل إنسان الحق في حرية العقيدة الدينية والعبادة، وله الحق في إعلان دينه أو عقيدته أو التعبير عنهما عن طريق العبادة والتعليم والممارسة أو أداء الشعائر أو الاحتفالات، وذلك وفقاً لما يتطلبه القانون والنظام العام، ولا يُكره أحد على اعتناق دين لا يؤمن به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبل بها طواعية .

المادة (٣٩) حرية التعبير والإعلام:

- ١ . وتقرأ (١ / ٣٩) : لكل مواطن حق لا يقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول إلى الصحافة دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة، وذلك وفقاً لما يحدده القانون، ٢ / تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي) .
- ٢ . المادة: (٤٠) حرية التجمع والتنظيم : وتقرأ (١ / ٤٠) : يُكفل الحق في التجمع السلمي، ولكل فرد الحق في حرية التنظيم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية) ونص دستور السودان الانتقالي المادة (٤٠) علي الآتي :

- ١ . يكفل الحق في التجمع السلمي، ولكل فرد الحق في حرية التنظيم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حماية لمصالحه .
- ٢ . ينظم القانون تكوين وتسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية وفقاً لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي .
- ٣ . لا يحق لأي تنظيم أن يعمل كحزب سياسي علي المستوي القومي أو مستوي جنوب السودان أو المستوي الولائي ما لم يكن لديه :

- أ . عضوية مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو مكان الميلاد .
- ب . برنامج لا يتعارض مع نصوص هذا الدستور .
- ج . قيادة ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً .
- د . مصادر تمويل شفافة ومعلنة .

قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ :

شروط تأسيس الأحزاب السياسية .

١٤ . يشترط لتأسيس أو استمرار نشاط عمل أي حزب سياسي أن :

- ١ . تكون عضويته مفتوحة لكل سوداني يلتزم بأهداف الحزب السياسي ومبادئه
- ٢ . يكون له برنامج لا يتعارض مع اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ .
- ٣ . تكون قياداته وقيادات مؤسساته على جميع المستويات منتخبة انتخاباً ديمقراطياً مع مراعاة تمثيل المرأة حسب النسب المتوية التي يحددها الحزب السياسي .
- ٤ . تكون له مصادر تمويل شفافة ومعلنة .
- ٥ . يكون له نظام أساسي مجاز من المؤسسين للحزب السياسي في اجتماع تأسيسي بحضور ممثل المجلس يتم فيه انتخاب القيادة السياسية العليا واعتماد كشف بأسماء المؤسسين من الجنسين .

- ٦ . لا يقل عدد المؤسسين للحزب السياسي عن خمسمائة شخص من الرجال والنساء وفي حالة الحزب الذي يعمل على المستوى القومي أو مستوى جنوب السودان أن يكون المؤسسون من ثلاثة ولايات على الأقل وذلك مع مراعاة الاستثناء الوارد في المادة ٤ .
- ٧ . يلتزم بالديمقراطية والشورى ومبادئها كوسيلة للممارسة السياسية والتداول السلمي للسلطة .
- ٨ . لا تنطوي وسائله لتحقيق أهدافه على إقامة تشكيلات عسكرية سرية أو علنية سواء بداخله أو بداخل القوات المسلحة أو أي من القوات النظامية الأخرى .
- ٩ . لا يمارس أو يحرض على العنف ولا يثير النزعات والكراهية بين الأعراق والديانات والأجناس .
- ١٠ . لا يكون فرعاً لأي حزب سياسي خارج السودان . المادة (٢٥) تقرأ :

- (٢٥/٢) : يكون للأحزاب السياسية الحق في عقد الاجتماعات الداخلية وإقامة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية والرياضية وتسيير المواكب السلمية وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي الصحف والإعلام وعقد الاجتماعات .
- ٢٦ : ١ . يكون للأحزاب السياسية الحق في إصدار الصحف والنشرات والمجلات والمطبوعات ونشرها ، وغير ذلك من وسائل الإعلام والاتصال الأخرى وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي .
- ٢ . يكون للأحزاب السياسية الحق في عقد الاجتماعات الداخلية وإقامة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية والرياضية وتسيير المواكب السلمية وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي .

قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١ :

- المادة (١٢٧) تنظيم المواكب والتجمعات وتقرأ :
- (١٢٧) . يجوز لأي وال أو معتمد في حدود دائرة اختصاصه أن يصدر أمراً يحظر أو يقيد أو ينظم بموجبه أي اجتماع أو تجمع أو موكب في الطرق أو الأماكن العامة مما يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام العام .) .

في دراستنا لهذه التشريعات

نجد أن الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ قد كفل للفرد حرية التنظيم مع آخرين ، ووضع وثيقة الحقوق التي تحتوي على التزام القوانين السودانية بكافة الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان ونظم قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ م . ونلاحظ كذلك إشارته إلى القانون المنظم فتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية بالرغم من أن الفرد حر في التجمع وله حق وحرية التنظيم مع آخرين إلا أن ذلك مقيد بما ينظمه قانون الأحزاب السياسية وقانون النقابات والاتحادات المهنية لضبط الممارسة السياسية الديمقراطية . والدستور كفل حق الاقتراع لكل مواطن في المادة (٤١) لكل مواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة من خلال التصويت حسبما يحدده القانون وقانون الانتخابات العامة .

وحسبما جاء في المادة (٢٦) من قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧م يكون للأحزاب السياسية الحق في عقد الاجتماعات الداخلية وإقامة الأنشطة الاجتماعية وتسيير المراكز السلمية وفقا لما ينظمه القانون وبنفس القدر الذي منح فيه دستور البلاد الانتقالي للمواطن جملة من الحقوق فرض عليه واجبات نص عليها في المادة (٢٣) ومن ضمنها :

- ١ . علي كل مواطن سوداني أن يدين بالولاء لجمهورية السودان وأن يمثل للدستور ويحترم المؤسسات التي أنشئت بمقتضاه ومن ضمنها سلطات الولاية والشرطة ويحمي سلامة أرض الوطن ومن ضمنها الحفاظ على الأمن الوطني .
- ٢ . فقرة (ب) ينبد العنف ويعمل على تحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين أهل السودان كافة ، تجاوزاً للفوارق الدينية والإقليمية واللغوية والطائفية .
- ٣ . يحافظ علي الأموال والممتلكات العامة ويفي بالالتزامات القانونية والمالية نحو الدولة .
- ٤ . يلتزم بالقانون ويتعاون مع الأجهزة المختصة علي حفظ القانون والنظام . ونجد توافراً و اتفاقاً تاماً بين هذه القوانين والدستور الانتقالي ولكن توجد كثير من الانتقادات في عدم مواءمة قوانين أخرى وعلى رأسها قانون الإجراءات الجنائية الصادر في سنة ١٩٩١م والذي صدر في أول عهد حكومة عمر البشير حيث كانت في أوج ثورتها ولم يتم تعديله اتساقاً مع الدستور الانتقالي ؛ وقد أثارت المادة ١٢٧ جدلاً واسعاً إثر رغبة بعض التنظيمات السودانية في تسيير مظاهرة سلمية ضد الحكومة تم منعها استناداً إلى نص المادة ١٢٧ والتي جاء فيها (يجوز لأي وال أو معتمد في حدود دائرة اختصاصه أن يصدر أمراً يحظر أو يقيد أو ينظم بموجبه أي اجتماع أو تجمع أو موكب في الطرق أو الأماكن العامة مما يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام العام) .

حيث استندت إليه الحكومة باعتباره قانوناً سارياً واجب التطبيق بينما اعترضت عليه الجهات المنظمة للمسيرة باعتباره نصاً يخالف الدستور ويخالف قانون الأحزاب السياسية ، وأنهم غير مطالبين بالحصول على إذن لتسيير مسيرة إلا بالقدر الذي يكون الغرض منه ترتيب خط السير أو حماية المسيرة نفسها .

وأرجو أن أشير في الختام إلى أن السودان الآن على وشك خوض انتخابات عامة في إبريل ٢٠١٠ ولا يتوقع بأي حال أن تكون سهلة لكافة أطراف الطيف السياسي ؛ وذلك للتغيرات الكبيرة على المستويين المحلي والخارجي وظهور عدد من العوامل الجديدة ؛ ولكن يبقى ما يهمنا أن هناك تطوراً إيجابياً كبيراً في حرية التجمع والتنظيم في السودان ستظل هي السائدة في الفترة القادمة وان ما يعترها من عيوب كفيلة التجربة بإنضاجها حتى تستطيع أن تتجاوز أزماتها الداخلية ، من حيث عدم مقدرة هذه التجمعات نفسها على التعاطي الديمقراطي ، وعدم تفهمها لدورها بصورة كبيرة . كما أن هناك مجموعة من الخلط في المفاهيم تحتاج إلى دعم وتطوير بغية الوصول لمفاهيم واضحة ومتفقة عليها ، ويبقى رأس التحديات هو نجاح التجربة الديمقراطية الرابعة والانتقال من الدستور الانتقالي إلى عهد دستور دائم يحفظ كل هذه الحقوق ويكون متفقاً عليه من كافة شرائح الشعب السوداني .

المراجع :

- ١ . بروفيسور الطيب زين العابدين - التجربة الديمقراطية في السودان النجاحات والإخفاقات .
- ٢ . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن : Democratic Governance .
- ٣ . إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الجبل ودار المأمون ، بيروت .
- ٤ . حيدر إبراهيم (تحرير) ، الديمقراطية في السودان : البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل ، مركز الدراسات - محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م ، ص ٣٠٥ .
- ٥ . أساليب معالجة الأزمات والكوارث - جامعة السودان معهد تنمية الأسرة والمجتمع .
- ٦ . محاضرة عامة - ١ . كامل مصطفى - منظمة ركائز المعرفة .
- ٧ . من محضر لقاء السيد أمين التوم أجراء عبد الرحمن قسم السيد في كتابه عمال السودان والسياسة ، ص ١٣١ .
- ٨ . تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، (ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين) ، دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م ، ص ٥٤ .
- ٩ . موقع وزارة العدل السودانية _ قوانين سودانية .

ثقافة



التسامح في فكر مي زيادة

علي خليل حمد *

١ : مقدمة

ولدت مي زيادة (ماري الياس زيادة) عام ١٨٨٦ في مدينة الناصرة بفلسطين، لأب لبناني معلم هو الياس زيادة وأم فلسطينية مثقفة هي نزهة معمر، وتلقت تعليمها الابتدائي والثانوي في الناصرة ولبنان، قبل سفرها من بعد إلى مصر حيث درست الأدب والفلسفة في الجامعة المصرية.

مارست مي زيادة كتابة الشعر والأدب باللغتين العربية والفرنسية منذ وقت مبكر، وأخذت تنشر، بعد مقامها في مصر، إنتاجها الأدبي والفكري في مجلة والدها-المحروسة- وفي المجلات المصرية الأخرى مثل: الهلال والمقتطف، وغيرهما من المجلات والصحف المصرية.

وكان مما حقق لَمي شهرة واسعة الصالون الأدبي الذي أقامته في بيت والدها، والذي استمر حوالي عشرين سنة (١٩١١-١٩٣١)، وكان ملتقى كبار الشعراء والأدباء والمفكرين مثل: طه حسين والعقاد وأحمد لطفي السيد وشبلي شميل وسلامة موسى والرافعي وغيرهم.

أتقنت مي خمس لغات: العربية والفرنسية والإنكليزية والألمانية والإيطالية، وألمت بلغات أخرى، وبلغ عدد مؤلفاتها وترجماتها حوالي ١٧ كتاباً.

وكان لَمي حضور قوي في ميدان الخطابة، وهو مجال لا يقل أهمية عن التأليف في تفهم الرسالة التنويرية والتحريرية التي نذرت مي قلمها ولسانها لإبلاغها.

* عضو هيئة تحرير «تسامح»، كاتب وباحث وتربوي مقيم في نابلس.

وكان للمرأة المصرية والعربية نصيب كبير من هذه الرسالة، فقد وقفت مي معظم نشاطها على العمل لتحرير المرأة العربية من الجهل والاستعباد، ورفع مستواها الاجتماعي، وجعلها مساوية للرجل في الحقوق والواجبات (فتوح، ص. ١٧٩).

قد يمكن القول إن صعود نجم مي كان مرافقاً لازدهار البرجوازية وحركة التنوير في مصر، وإنه أخذ في الأفول مع أفولهما، غير أن عوامل ذاتية لا تقل أثراً في هذا الأفول كانت تترصد بمي، منها: وفاة والدها عام ١٩٢٩ ثم أمها، ثم حبسها جبران خليل جبران عام ١٩٣١. ولم يكن خطبها هينا في هذا الحبيب ولا في دينك العزيزين، بل كان عاصفة عاتية هوجاء هزت كيائها من الأعماق. يقال إن ذاكرة الفرد تصاب بالتصحر بعد فقدته أحبابه ومحبيه، وهذا ما وقع لمي زيادة، فقد أخذت صور الماضي المشرقة في ذاكرتها تعتم الواحدة بعد الأخرى:

- اختفت صورة الفارسة الجميلة التي كانت تنهب الأرض نهباً وهي غادية وآيبة على حصانها بين الناصرة ومرج ابن عامر.
- واختفت صورة الشاعرة التي كانت تحلق بخيالها على قمم جبل لبنان الشامخة.
- واختفت صورة حورية البحر التي جابت شواطئ المتوسط في رحلتها من موانئ فلسطين الجميلة إلى مصر.
- واختفت صورة سيدة الصالون التي كانت تدير باقتدار وجاذبية ندوات عمالقة الأدب والفكر.
- وكذلك اختفت صورة خطيبة المحافل التي كان بيانها يباري جمالها في استهواء قلوب الجماهير.
- اختفت هذه الصور واحدة تلو الأخرى بعد أن منيت الذاكرة التي كانت تؤويها بالتصحر الفاجع.

انطوى ربيع مي الجميل، وعاجلها الخريف ولم تبلغ الأربعين من العمر فتسللت الكآبة إلى روحها، وما لبثت أن اعتزلت الناس وفارقها يراعها الذي كانت تأوي إليه في الشدائد فتناهبها الاضطرابات النفسية، وعندئذ انتهب بعض أقاربها الطامعين في ثروتها ذلك المصاب، وزجوا بها في إحدى المصححات العقلية في لبنان، وبالرغم من تحسن وضعها الصحي والنفسي بعض الوقت فيما بعد، إلا أن الكآبة والألم بقيا ملازمين لها إلى يوم وفاتها في عام ١٩٤١.

من التفسيرات الجديرة بالاهتمام لمأساة مي هذه، ما كتبه الباحثة الألمانية «أنيتا زيغلر» في كتابها الذي يحمل عنوان «كتابات منسية» حيث تقول:

«إن التناقضات التي عاشتها الحياة الثقافية والسياسية في مصر، خصوصاً ظهور الإسلام السياسي، وبدء التشديد على الهوية الوطنية المصرية، قد أدت إلى معاناة مي في كيفية تحديد تعاملها مع هذه المستجدات. ولعل الجهد الذي بذلته للتوفيق بين هذه التناقضات (لبنانية - مصرية - مسيحية - إسلامية - سياسة - الابتعاد عن السياسة) كانت السبب في أزمتها الصحية والعقلية والأدبية في النصف الثاني من الثلاثينيات إلى حين وفاتها عام ١٩٤١.»

قد يبدو هذا التفسير طريفاً، ولكنه غير بعيد إذا أخذت في الحسبان الطبيعة الحساسة المرهفة لمي، والسنوات العجاف التي عاشتها الحياة الثقافية في مصر في تلك الفترة، وهل تملك حورية البحر الجميلة ألا تكتسب إذا قذف بها من زرقة اليم الحبيبة إلى كثران الصحراء الموحشة المحرقة؟!؟

تحدثت مي زيادة عن التعصب في أكثر من مقال من مقالاتها، وكانت ترى فيه شيئاً شاملاً لا يختص كياناً اجتماعياً دون آخر، ولا فرداً دون سواه، وفي جميع الأحوال كانت تدعو إلى معالجته بهدوء، والتسامي به إلى مجالات سوية على النحو الذي يتحدث به علماء النفس عن غرائز الإنسان وتساميها.

تقول مي في كتابها «باحثة البادية وعائشة التيمورية (١٩٩٩، ص ٥٦-٥٧)» حدثوني عن تسامح من لم يكن متعصباً لأضحك قليلاً! من هذا الشخص ومن أي مذنب مجهول في فيافي الفضاء قد هبط علينا؟ العالم في مكتبه، والمحسن في كرمه، والشاعر في عزله، والفيلسوف في تأملاته كل من هؤلاء متعصب تعصبا يتفاهم شره كلما كان خفياً تحت مظاهر الحلم والتساهل. وإني لأرى استعمال الفرد في التعصب سخيفاً بل هناك تعصبات (أشد) يجوز عليها جمع الجمع وجمع الجموع إلى ما لا نهاية له. فالتعصب الجنسي والقومي والعملية والفلسفي والأدبي والاجتماعي والحزبي والفردية وتعصبات أخرى لا أسماء لها تسير موكباً هائلاً سرياً لا يبرز فيه إلا التعصب الذي ننعتة بالديني. قال قائل: إن التاريخ سلسلة حروب، وإن الشعب الذي لا حروب له لا تاريخ له، ولو قلنا: إن الحروب إجمالاً وتفصيلاً ليست إلا حكاية تعصب البشر لكننا معبرين عن الفكرة نفسها بكلمات هي اقرب إلى معنى الصدق».

تقتصر هذه الدراسة على محاولة استيضاح آراء مي زيادة في التسامح في أربعة محاور أساسية: المحور الديني والمحور القومي / الوطني ومحور النوع الاجتماعي والمحور البيئي، إلا أنها ستضيف محورا خامساً هو محور الترجمة الذي استدعت مناقشته نشاطات مي المهمة في هذا المجال.

٢: مي والأيدولوجيا:

يوجد أكثر من تعريف للأيدولوجيا، وهي مستعملة هنا بمعنى خاص هو: «الفكر الممثل لوجهات نظر إحدى جماعات المصالح». وفي حالة الكاتب أو المفكر تشير إلى مدى تماهيه في كتاباته مع هذه الجماعة أو تلك من جماعات المصالح.

قد يكون كتاب «المساواة» لمي زيادة الكتاب الأكثر كشافاً عن اتجاهاتها الأيدولوجية، ففيه تتحدث عن المظاهر البشعة لغياب المساواة، وعن المذاهب السياسية وأنظمة الحكم المختلفة عبر التاريخ من أرستقراطية وديمقراطية واشتراكية وغيرها، وفيها جميعاً يشكل غياب المساواة الدينامية الفاعلة للثورات، وفي الكتاب نفسه تتنبأ مي بانتصار الاشتراكية أو الماركسية في المرحلة التاريخية القادمة إلا أنها تتنبأ أيضاً بسقوطها فيما بعد بصفتها غير قادرة على تحقيق المساواة لاعتبارات مختلفة.

قد تكون الرسالة التي ختمت بها مي كتاب «المساواة» من صديقتها عارف الأقرب إلى تمثيل الاتجاه الأيديولوجي عند مي، وهو اتجاه يتوسط المسافة بين دولة الرفاه في البلدان الديمقراطية والشكل الاشتراكي غير الثوري، وينادي هذا الاتجاه بمجانبة الغذاء والمأوى والدواء والتعليم، وكذلك بحل عدد من المشكلات الاجتماعية التي تن من وطأتها الشديدة مختلف شعوب العالم .

إلا أن الغالب في كتابات مي هو التأثير بمبادئ الثورة الفرنسية، والتوجه الليبرالي بوجه عام، نجد هذا في كتاب المساواة نفسه (١٩٨٠، ص ص ٦٧-٦٨)، كما نجده واضحاً في كتابها « بين الجزر والمد » (١٩٦٣، ص ١٨٠) حيث تقول:

«أما في التربية والتعليم فحاجتنا إلى الأساليب التي تعرفنا ببلادنا أولاً وموقفها بشأنها، وتربي على الاستقلال والرجولة والنشاط والالتكال على النفس، وتدفع رجالنا عن الوظائف الحكومية إلى الأعمال الحرة، والعناية بتجارة البلاد وزراعتها ومنتوجاتها واستغلال مواردها . ولا خوف أن يخفق هذا المنهج العملي مقدره الابتكار في الشرقيين فما الابتكار إلا من خصائص الأفراد الأفاضل من كل أمة مهما عظم شأنها . وهؤلاء يظنون فوق المناهج الدراسية والأنظمة ولا يتقيدون بمكان ولا زمان .»

والتفاوت بين الناس، عند مي، أمر لا سبيل إلى الخلاص منه، لم تفلح الثورات وأنظمة الحكم المختلفة في التغلب عليه، وسيبقى التفاوت قائماً بين الأفراد في قدراتهم وبنى شخصياتهم .

وينسجم هذا مع اعتقادها، الذي أعربت عنه مراراً وتكراراً، بصحة الداروينية، التي تتعارض بوضوح مع الماركسية، نجد هذا في كتاب « المساواة » نفسه (ص ص ٥٨-٥٩)، ونجده في عدة مواقع أخرى من كتاباتها، ومنها على سبيل المثال قولها في كتابها « كلمات وإشارات » (١٩٧٥، ص ١٢٦):

« لقد مرت ملايين الأعوام، وألوف الدهور، والطبيعة صماء لا تلين لصراخ الضعفاء وزفير المتوجعين، ونبضات قلبها الكبير لا تضرب إلا على وفق نبضات القلوب المنتصرة، وكأن أصواتها الكثيرة تهتف للصاعد سلم الغلبة، وتشجعه فيدوس على أعناق المنحدرين متخذاً من جماجمهم مراقي يصل بها إلى القمة المشوذة . هذا هو ناموس تنازع البقاء وبقاء الأصلح: للقوي البقاء وللضعيف الفناء . ناموس جائر إلا أنه قاهر وأحكامه ثابتة لا تتغير . ولكن ألا سكبت عليك البركات يا قلباً سميت بكرمها، فأدركت أن فوق نظام الظلم نظام الرحمة! وأسبغت عليك النعم يا أيدي الشفقة والإحسان، لأنك تكونين الحلقة الإنسانية الذهبية المتعالية على جور الطبيعة طموحاً إلى عظمة الألوهية! »

من هذه النصوص وغيرها، مما كتبت مي في حركة التاريخ ومناشدة الضمير الإنساني التدخل لتخفيف آلام المعذبين في الأرض، يمكن تحديد الاتجاه الأيديولوجي عند مي زيادة بأنه اتجاه تنويري ليبرالي معتدل يعتمد الإصلاح والتربية سبيلاً للتغيير، بعيداً كل البعد عن الثورة والعنف بكل أشكاله .

٣- التسامح الديني :

للأديان في منظور مي زيادة جوهر واحد، وإنما يكمن الاختلاف بينها في الأمور الشكلية فقط. وهو اختلاف ينبغي أن يؤدي إلى التفاهم والتعاون وليس إلى الانقسام والتناؤد. وفي هذا الشأن تقول مي (زيدان، ١٩٩٦، ص ص ١٣٣-١٣٤):

«الدين لا يستطيع أن يكون في أصله ومعناه إلا واحدا فقط! اختلف فيه البشر لأن الاختلاف فيما يحتم الاتفاق خاصة بشرية صرفة! ومع ذلك، لا تنس أن ربك لو شاء، لجمع كلمة الناس وجعلهم أمة واحدة، ولكن مادام الله عز شأنه معطيا الحرية فعلى أية قاعدة تمشي ووراء من نسير أمين شر الخطأ؟»

ترى مي في التعصب الديني نتائج وخيمة على الوطن والمجتمع، وقد علق في كتابها «المد والجزر» (ص ٨٤-٨٥) على النشيد المرشحين ليكون أحدهما النشيد القومي المصري، وأحدهما للهراوي والآخر لأحمد شوقي بقولها:

«يظهر لي أن نشيد الهراوي! إسلامي» وأطلع بالهلال عليه فجراً. «أما شوقي فقد جعل الوطنية غير الدين في قوله:

جعلنا مصر ملة ذي الجلال: وألفنا الصليب مع الهلال .

وليس هذا التآخي في حب الأديان بجديد عند شوقي بل نجده في كثير من قصائده، وأي طبيعة سمحة رحبة لا تدرك أن الدين رابطة بين الخالق والمخلوق، بينا القومية هي الرابطة الدنيوية التي ما داخلتها فكرة الدين إلا أنزلت المحن بالقوم ومزقت شملهم، فلا تقوم لهم قائمة، ولا تضمن لوطنهم حياة هنيئة بغير التكاتف والاتحاد.»

من مظاهر التسامح عند مي الأمانة في تقديمها وجهات النظر المختلفة في تفسير بعض الظواهر المتعلقة بالأديان، ومنها وجهة نظر «لكلرك»، في تسويغ اضطهاد قياصرة الرومان للمسيحيين، بأن الأديان الوثنية كانت تتجاوز معاً دون أن يدعي أحدها أنه الحقيقة المطلقة بخلاف المسيحية، التي كانت تسخر من الأديان الأخرى، يقول «لكلرك» (زيدان، ١٩٩٦، ص ص ١٠٩-١١٢).

«إن القياصرة ومن التف حولهم أو عمل بأمرهم لم يكونوا يسعون إلا إلى مكافحة التعصب والدفاع عن حرية الضمائر الغالية. ما هي أقوال المسيحيين يومئذ؟ هذه هي:

جميع الأديان باطلة وديننا وحده قويم. ومتى صرنا الأكثرية سنحذف تلك الأديان.
أما الوثنيون فهم جماعة القائلين:

جميع الديانات حسنة ونقبلها كلها . . . كلها إلا التي لا تسلم بقبولها وتدعي أنها وحدها قومية وأن الحقيقة بين يديها، فإذا استعملنا تساهلنا (تسامحنا) العادي نحو هذه الديانة كنا عاملين على تقويتها وهادمين أسس الحرية الفكرية - الحرية التي نحن أبطالها ومؤيدوها ومعززوها تعلق مي على وجهة النظر هذه بقولها:

«هذه الفكرة التي ينسبها مسيو بوشي للكلكرك إلى الرومان هي التي بحّ صوت روسو وهو ينادي بها ويدعو إليها في جميع كتاباته وخصوصاً في كتابه «العقد الاجتماعي» وهي جعل الحرية الدينية مطلقة للجميع إلا القائلين بوجوب محو الحرية الدينية. الاحترام والتساهل (التسامح) لجميع المعابد والكنائس إلا القائل منها إنه لا خلاص للخارج عنه.»

ولم يخف على مي دور الثقافة في غرس التعصب في نفوس الناشئة، وقد لمحت إلى ذلك في خطابها الموجه إلى صبي صغير وسيم اسمه روبرت، وهو ابن لأحد الضباط الانجليز، حيث توقعت مي أن يستحيل ما فيه من رقة ووداعة إلى قسوة وعنف، كما هو حال أبيه الضابط، فتقول (١٩٧٩، ص ١٢):

«عمّا قريب تعرف ماهي الميثولوجية، وما هي النصرانية، وما هو الإسلام، عمّا قريب تعلم أن الأنسجة التي تخاط منها أثواب العرس تصنع منها أكفان الشهداء. عمّا قريب ترى الأقوام يفتكون بالأقوام لأنهم محتشدون حول قطعة نسيج صبغت بلون غير لون نسيجهم. عمّا قريب ترى كل هذا، يا روبرت، وتشارك فيه لأنك عسكري مثل بابا.»

وكذلك أثنت مي على الإسلام بالإشارة إلى جوانب ديمقراطية فيه بقولها (فرج، ٢٠٠٧، ص ص ١٢١-١٢٢):

«إن الإسلام كان أبداً ديمقراطي المبادئ ديمقراطي الأساليب. وهل من ديمقراطية أتم من أن ترى الملوك يتخذون لهم من الجوّاري زوجات شرعيات ويرفعونهنّ إلى مراتب الملكات؟ وهل من ديمقراطية أوفى من أن يخرج من الطبقة الدنيا قوم يرتفعون بكفاءتهم الشخصية ورجاحة عقولهم فيحملون أعظم الألقاب ويقلدون أجمل المناصب؟ ولكن على مقربة من هذا التساهل (التسامح) والإنصاف تقوم ارسنقراطية مزدوجة، لأن موقف الأجير المصري إزاء صاحب الأرض يكاد يكون - فضلاً عن موقف العامل العصري إزاء الممول -موقف الرقيق إزاء الشريف في نظام الإقطاع.»

وهنا تجدر الإشارة إلى المثل الذي ضربته مي للمسلمين وللشركيين بوجه عام، فيما يتعلق بالانفتاح على الآخر وتجاوز التعصب الديني وغيره من أشكال التعصب، تقول مي (زيدان، ١٩٩٦، ص ٤١٢).

«ها هي اليابان التي ليست بالدولة الإسلامية ولا بالمسيحية، ومع أنها لا تزيد على الخمسين مليوناً إلا قليلاً،

فهي الدولة الشرقية التي تحسبها دول أوروبا من مرتبتها في الحرية والاستقلال والجانب المرهوب والكلمة العالية والصوت المسموع، فما الذي وصل بها إلى هذه المكانة التي تحسد عليها؟ إنها اقتبست كل ما يحسن اقتباسه من العوامل الجديدة، وتلقفت بذكاء وسرعة مستحدثات الغرب، وأخذت تنشئ في هاتيك المناهج وتبتكر حتى تمكنت من الوقوف أمام الدول القوية علماً بعلم، وأسطولاً بأسطول، وتجديداً بتجديد، وهي مع ذلك لم تنبذ دينها القديم حتى ولا أقلعت عن طائفة من تقاليد السحيفة، على نحو ما جاء في محاضرة قنصل اليابان بالإسكندرية منذ أسابيع قليلة. فهل يحسب هذا فناء لليابان أم هو انتعاش وبعث تتمنى مثله الشعوب الإسلامية وكل شعب مغلوب على أمره؟»

٤ - التسامح القومي / الوطني :

تدافع مي عن القومية - المنفتحة على الأمم الأخرى - وهي تنسجم بذلك مع توجهاتها نحو الحضارة الغربية، والقوميات الأوروبية، والمذهب الليبرالي (زيادة، ١٩٦٣، ص ص ١٧٦-١٨٠)، ومن ذلك قولها (زيادة، د.ت، ص ١٦٨):

«بين ما يبدو الآن في الشرق من جديد العوامل والنزعات، نجد الدعوة إلى وحدة قومية ووحدة إنسانية مع احترام العقائد الدينية، وترك الحرية لكل فرد يتمتع بها دون التعدي على حرية أخيه ودون أن تعمل هذه العقائد المتباينة على تفريق الكلمة وتمزيق الشمل.»

وارتباط القومية بالإنسانية عند مي ضرورة لا ريب فيها؛ فالشوفينية أو الانغلاق شكلان من أشكال التقهقر بل الانتحار (الكزبري، ١٩٨٢، ص ص ٧٨-٧٩):

«لست أعني أن كل الوفاء وكل الوطنية في تعظيم ما هو لنا وتحقير ما هو لسوانا. إن في التعنت تصغيراً للنفس، وإفساداً للذوق، وتضييقاً للإدراك وهو أوسع السبل إلى الجهل والتقهر والانكماش. ولكن الحكمة والواجب معاً يقضيان بترويح ما عندنا مما ينطبق على حاجاتنا ويفي بمطالبنا. فإن لم يكن عندنا استفدنا بنتاج إخواننا بالإنسانية ليفسح لنا الحياة ويسهل علينا التفاهم لأن نتاج الإنسانية من جميع جوانبها ملك للإنسانية في كل زمان ومكان. والمكابرة في كل أمر بلاهة وجمود وانتحار بطيء.»

وعن الوضع الخاص للأمة العربية وحاجتها الملحة إلى النهوض تقول (زيادة، ١٩٧٥، ص ص ٦٥-٦٦):

«أمة بأكملها تموت جوعاً هي الأمة التي خرجنا منها وما زلنا ندعى باسمها. أمة بأكملها تحتاج إلى القوت وقد تعذر عليها العمل لأنها حرمت وسائله، فهل ننتظر منعها جامدين أم نسعى جهدنا إلى الإغاثة التي تفرضها علينا، لا أريد أن أقول الوطنية فحسب بل تفرضها علينا أيضاً تلك الوطنية الكبرى التي ترفع المرء فوق نفسه، والأقوام فوق أنانيتها، لتربطها برابطة الإنسان النبيلة السامية.»

وفي تعظيم الإنسانية التي تتجاوز القومية دون أن تلغيها تقول مي (القوال، ١٩٩٣، ص ٩٩):

« إذا عظمت من المرء شخصيته وارتقت ميوله لم يقتصر حبه على وطنه بل صارت الإنسانية عائلته . ولله در الحكيم «ديوجنس» الذي سأله الإسكندر يوماً عن وطنه فأجاب :

ءاسم وطني العالم واسم عشيرتي الإنسانية ، ودر فيلسوف المعرفة القائل :

فلا هطلت عليّ ولا بأرضي : سحائب ليس تنتظم البلادا .

كانت مي تؤمن إيماناً راسخاً بانتظام العالم في قوميات تتجه إلى الوحدة الإنسانية في المستقبل بل تبشر بها ومن أمثلة ذلك تعليقها على استقلال اليونان (زيدان، ١٩٩٦، ص ٣٣٤) :

« يبدو لنا أن العالم في تطوره الحاضر سائر حتماً إلى استقلال كل من الشعوب وإحداث ثوغرافيه ضمن حدودها الطبيعية، متبادلة مع الأمم القريبة والبعيدة صيانة المصالح المشتركة والاعتراف بالحقوق والواجبات دون أن يكون هناك سائد أو مسود بالمعنى السياسي . ولا أدل على هذا الحادث من اشتراك تركيا الجديدة في الاحتفاء بعيد استقلال اليونان وهي التي كانت في الأمس القريب عدوة اليونان وسيدتها في الأمس الذي سبق . »

وتقول أيضاً(ص٣٦١) :

« إذا شئت أن تعرف وطنك ، وأن تقدره لتغنيه بعملك ومجهودك فتعرف الأوطان الأخرى ، وقدر عندها ما يستحق التقدير ، واستوح منها الصالح من المذاهب والأساليب . »

لعلّ أصدق تعبير عن حس مي القومي والإنساني قولها (سعد، ١٩٨٣، ص ٢٨٥) :

ثقفني أبناء وطني ، وأدبني أبناء الأوطان الأخرى
وأسعدني أبناء وطني ، وأسعدني الغرباء أيضاً
ولا ميزة لأبناء وطني في أنهم أوسعوني إيلا ما
فقد نالني من الغرباء أذى كثير .
فبأي الأقيسة أقيس أبناء الوطن ؟
ولماذا أكون أنا وحدي تلك لا تدري أين وطنها ؟

٥ : التسامح والنوع الاجتماعي :

تحتفظ مي زيادة بمنزلة رفيعة في تاريخ الحركة النسوية في العالم العربي ، فقد استطاعت بفضل شخصيتها الكاريزمية وإنتاجها الأدبي والفكري الرائع ، وقيامها بدور اجتماعي فاعل ، أن تحطم أسطورة تفوق الرجل

على المرأة، وان ثبت أنها تقوم على ذرائع النوع الاجتماعي وليس لها أي سند بيولوجي أو فطري كائناً ما كان.

كانت الدعوى الرئيسية في خطاب مي المتعلق بتحرير المرأة هي ضرورة سبق تعليمها هي تعليم الرجل، مادامت هي تقوم بتربية الأطفال، إذ ليس في وسع العبد (الأمة) أن تربي إلا عبداً.

ولكن دعوتها لتحرير المرأة كانت خالية تماماً من العنف، أو السخط، أو النقمة من الدور التسلسلي للرجل، بل بالعكس كانت تحاوره بالتّي هي أحسن، ومن ذلك قولها (فتوح، ص ١٧٩):

«الرجل . . . هو الأب والأخ والصديق والخطيب والزوج، فإذا سقط سقطنا معه. وإذا ارتفع كنا بارتفاعه عظيمات. لذلك نريد له خيراً، ونجتهد في تأييد دولته بشرط أن ينصب عرشنا بقرب عرشه، وأن نقف إلى جنبه وقفة المثيل بجوار المثيل. نريد أن نكون متساوين في الواجبات والمسؤولية، بل إن واجباتنا ومسؤولياتنا يفوقان ما علينا من مسؤولية وواجب.»

والدعوى الثانية لمي هي أنه ما دامت المرأة نصف المجتمع فإن المجتمع لن ينهض إذا بقيت المرأة متخلفة، تقول مي (القوال، ١٩٩٣، ص ١٦٤):

«لأنكم تذكرون أنه لا خير في وطن يجري الرجال منه، والنساء مقعدت! بل الخير كل الخير في وطن يتعاون الرجال منه والنساء على تنشئة الفرد الصالح تنشئة للعائلة، فالمجتمع، فالأمة الزاخرة بتيارات الرفعة والكرامة!»

ويتبين مما سبق أن مي زيادة لم تقصر اهتمامها في تحرير المرأة على المجال الخاص - المنزل - بل تجاوزته إلى المجال العام أيضاً، ومن ذلك قولها (ص ١٧٦):

«أصوات عديدة تتعالى الآن في جوانب العالم داعية إلى الإصلاح والإنصاف. وبين أهم تلك الأصوات صوت خطير يصيح: أفسحوا للمرأة مكاناً!» والمكان يفسح للمرأة في المنزل، وفي المجتمع، وفي دوائر العلم والعمران.»

لنستمع إلى لهجتها الهادئة وهي تحاور من يدعون من الرجال أن الفضل كل الفضل لهم في بناء المدينة الحديثة. تقول مي: (القوال، ١٩٩٣، ص ١٨٥):

«يقول السادة الرجال - عفا الله عنهم وعن ذنوبهم العديدة: هذه المدينة إنما هي صروح وأنظمة وتشريع وزراعة وصناعة وأدوات وآلات وثقافة وعلوم وآداب. فأين المرأة في كل ذلك؟ الرجل هو الذي ابتكر وأنتج، وما

فتى بيتكر ويتج . والمرأة تستغل ذلك الإنتاج وتستهلكه ، فأى فضل للمستغل والمستهلك؟»

وتجيب مي :

«فضل المستغل المستهلك أيها السادة والسيدات يقوم في كونه يمكن العامل المنتج من المضي في العمل والإنتاج ، ويوحى إليه جديد ما بيتكر ، ويغذي حركة الصناعة والتجارة والعمران . فلو لم يكن للمرأة غير هذا الفضل لكفى به فضلاً ! ولكني أظن أن للمرأة بعض الأفضال الأخرى غير الاستهلاك . .»

وتتابع مي قائلة :

« المرأة التي غدت النوع البشري جنيناً قرب قلبها ، وحملته طفلاً على منكبيها ، وأوقفته على قدميه إنساناً ، وقدمت له الطعام يافعا وكهلاً وشيخاً ، وداوته مريضاً جريحاً ، وواسته حزينا ، وزانت بيته بالأدوات والمعدات ، هي التي وضعت وهي لا تدري ، أسس العلوم والفنون والصنائع . كل خطوة خطاها الرجل في سبيل التقدم والحضارة ، قابلتها المرأة بخطوتين وكان عملها أشق من عمل الرجل وأطول .»

لكن هذا الحوار الهادئ الذي اتصف به حديث مي مع الرجال ، وثناها على مناصري المرأة منهم مثل قاسم أمين ، لم يحولا دون إعلانها الغضب والسخط على الأقوال والعبارات التي تحط من قدر المرأة ، ومنها لفظة «عقيلته» أو «عقيلة فلان» ، إذ تقول مي (زيادة ، ١٩٦٣ ، ص ٧٤):

« أجبرونا من وفر هذه الكلمة الممزقة غشاء المسامع ! تنازلوا عنها كراماً في مطلع هذا العام الجديد ! وعليكم بالزوجة والقرينة ، وبزوجة فلان وقرينة فلان ، ريثما تتحفنا الفطنة منكم بلقب سعيد لا حل فيه ولا ربط . . .» غضب جميل من مي ، وهل يصدر عن الجميل إلا كل جميل ولو كان غضباً!

٦ : البيئة والتسامح :

بالرغم من الحضور الواضح للداروينية ، وربما النيتشوية ، في بعض كتابات مي حول البيئة (زيادة ١٩٨٠ ، ص ص ٥٨-٥٩) ، إلا أنها ظلت تناشد الإنسان تحمل مسؤوليته في ترتيب الأوضاع التي يجور فيها القوي على الضعيف (زيادة ١٩٧٥ ، ص ١٢٦) .

وقد يصح أن تفسر هذه الدعوة من مي إلى حكماء البشر بالتدخل الحكيم لتصحيح الأوضاع المضطربة في الطبيعة والناس ، بأنها دعوى ترفعها ضد التدخل الخاطئ للإنسان فيها أو إحجامه عن التدخل والذي يمكن أن يكون حديثها عن «النهر» مثالا مبينا له ، حيث تقول (سعد ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠٩):

«ماهو النهر أيها السيدات والسادة؟ وهل يكون نهراً إذا هو انبثق من مصدره ، وانصب في البحر دفعة واحدة؟»

إنما يتفجر ينبوع النهر في أعالي الجبال، فيهرول مقهقهةً على الصخور، حتى إذا حشر بين الشواجن (طرق الأودية) الخضراء ملاً الوادي الحانا وأنغاما .

يجري في الصحارى والقفار فتقلب القفار والصحارى مروجاً خصيبة وجنات زاهرة . يسير في البادية والحضر على السواء فيروي سكان المدينة وأهل القرية بلا تفریق بين الشريف والحقير . يرضع الأشجار بتغلغله في صدر الأرض الملتهب . ويغذي الأثمار والنبات ناظماً لآلىء في ثغور الورود . وكلما وزع مياهه زادت مياهه اتساعاً وتدققاً، فيتابع السير بعقيقه الفخم واسع العظمة رحب الجلال . حتى إذا ما جلب النفع على الكائنات، وملاً الديار خيراً وثروةً وجمالاً، رأى البحر منبسطاً لاحتضانه، فشهب الشهيق الأخير، وانصب في صدر البحر مهلاً مكبراً .

كذلك عاطفة الأخوة لا تكون أخوة حقيقية إلا إذا أخرجت من حيز الشعور إلى حيز العمل، تتفجر عدوبتها على ذرى المجتمع، وتجري نهراً كريماً بين طبقاته، فتلقى بين المتناظرين سلاماً، وبين المتدينين تساهلاً (تسامحاً)، وتنقش محامد الناس على النحاس، أما العيوب فتخطها على صفحة الماء . تساعد المحتاج ما استطاعت بلا تفریق بين المحمدي والعيسوي والموسوي والدهري .

هذه الأخوة بين الناس التي تتحدث عنها مي، تتسع عندها أحياناً لتشمل الكائنات الأخرى التي يربطها بها إحساس كوني عميق، تقول مي (الكزبري، ١٩٨٢، ص ٥٦):

«من يدرينا ما إذا كان البوذيون مخطئين في إثباتهم الأخوة بين الإنسان وجميع المخلوقات؟ مهما كان الأمر فإنني أشعر بقرابة خفية تصلني بهذه المخلوقات الجميلة، وأحزن حين أرى الأوراق تتساقط عن أغصانها، أو أرى أحداً يقصف الغصون، أو أشهد العناصر الهائجة تقتلع الأشجار . يحزنني أنني لا أستطيع الدفاع عن هذه الكائنات الضعيفة في قوتها، ويذهلني ما عندها من ذكاء يفوق ذكاء الإنسان، ما أعظم الغريزة حتى في أدنى أدوارها، أي في العالين النباتي والحيواني .»

تعمل الطبيعة-في كتابات مي دائماً على خدمة الإنسان الذي يغلب ألا ينتبه إلى فضلها وإسهاماتها لصالحه، وربما قابل معروفها بالإساءة (سعد، ١٩٨٣، ص ص ٤٥٢-٤٥٣)، وليست كذلك مي بالطبع، فهي التي تستلهم الطبيعة وتتأثر بها تأثراً واضحاً (زيدان، ١٩٩٦، ص ٦٥):

«الغيوم التي تطل عليّ من أعالي الجو، والأشجار التي تتمايل أمام نافذتي، والأطيّار التي تسبح في الفضاء مغردة، جميعها تخدم أرضنا خدمات جميلة، والأشباح السائرة في الشارع نساء ورجالا، يخدمون الجمعية (المجتمع) كل بحسب قواه وطبيعته ومركزه، فلماذا أكون أنا في هذه الأيام الصعبة، رقماً مهملاً يجمع وي طرح ويضرب في قوائم الإحصاء وكشوف المحافظة فقط؟ لماذا لا اجتهد أن أكون رقماً نافعا؟

٧ : التسامح والترجمة :

ربما لا يوجد ما يشير الاهتمام بموضوع التسامح فيما ترجمته مي زيادة من كتب عن الفرنسية (رجوع الموجه لبرادا) والألمانية (ابتسامات ودموع لماكس موللر) والإنجليزية (الحب في العذاب لأرثر كونان دويل)، وهي في مجملها كتب رومانسية تتجاوز مع اهتمامات مي وبخاصة في الفترة التي قامت بترجمتها فيها . ولكن ما يشير الاهتمام بموضوع التسامح في الترجمة عند مي هو الكتب التي رفضت ترجمتها رفضاً قاطعاً، كما كان عليه الحال مع مؤلفات «بيير لوتي»، وكذلك ترجمة الكتب ذات الأصل الألماني بعد نشوب الحرب الكونية الأولى .

فأما «بيير لوتي» فقد نشرت مقالا لها في جريدة المحروسة في ٢٦/٦/١٩٢٣، حول سؤال : هل تحسن ترجمة كتبه؟ وفيه أجابت بالنفي عن السؤال، معللة ذلك بوجود التمييز بين النافع والملائم لمجتمعنا وحضارتنا، وما لا ينفع ولا يلائم (سعد، ١٩٣، ص ص ٢٥-٢٦):

«إنني منذ إشهار الحرب: أتحاشى كل ما هو ألماني من مؤلفات وموسيقى وفنون. إن ألمانيا التي تدوس حقوق الضعفاء وتتبختر على الأقوياء وتفتك بالأطهار والأبرياء، ألمانيا الضخمة التي تحاول هدم مدينة شادتها مدنيات، لا تستحق أن تكرم الآن بأفرادها، مهما كان أولئك الأفراد عظماء وأبراراً.»

بيد أنها عندما سئلت لماذا تستشهد بكارمن سيلفا وهي ألمانية المولد، أجابت (ص ٧٧):

«ليس هناك تناقض. نعم إن «كارمن سيلفا» ألمانية المولد بيد أنني لا اهتم بمولدها ولا بأصلها ولا بنسبها، لأنها من الشخصيات النادرة في العالم التي ترتفع بقيمتها المعنوية فوق كل علاقة زمنية. الوطن بحدوده ضيق على هذه الشخصيات فوطنها الحقيقي هو العالم، والإنسانية هي الشعب الذي تنتمي إليه.»

وفي مقابل رفض مي زيادة ترجمة أعمال «لوتي» نجدتها تماهي تمام التماهي مع المستر «أرونديل» الإنجليزي الذي أصبح مبشراً بمبادئ التسامح في الهند. ومما يوحي بذلك التماهي ما نلمسه من حرارة العاطفة في ترجمتها لخطبته التي تحمل العنوان: «نداء إلى ناشئة العالم»، وفيها يدعو «أرونديل» إلى الاستثمار الإيجابي للتعديدية بدلا من توجيهها للانقسام والتناوب بين الأفراد والشعوب، يقول (القول، ١٩٩٣، ص ص ٢٢١-٢٢٦):

«تقسمنا العقائد والجنسيات والعادات، وتفرق بيننا النظريات والمنافسة والكبرياء، فعلينا أن نضع لذلك حداً. في وسعنا أن نستفيد بهذه الفروق والاختلافات لنمونا الفردي أي لنمو الذات الفردية منا، والشعوب الفردية.»

ويقول :

«لم يولد الظلم إلى الآن إلا الظلم، ولم يعقب الاعتداء إلا الضغينة، ولم يسفر الضغط إلا عن انفجار رهيب. فإلى الطريقة الجديدة أدعو بكم! إلى عدل الإخاء أناديكم، أناديكم، أيها الفتيان المدركون نبيل حقوقكم وفشل سياسة الإرهاب! إلى الإخاء العام، إلى الإخاء!» ويقول مخاطباً شباب البلدان «القوية»:

«واجبكم أن تعملوا الصيانة تلك السيادة والاحتفاظ بكل ما يتيسر منها. ولكنكم تخونون شبابكم وتشوهون نظرتكم إلى الحياة! إن لم تجعلوا وطنكم سائداً بالحق والعدل، لا بالقوة والظلم.»

ويقول مخاطباً شباب «البلدان الضعيفة»:

«وأنتم أيها الشبان والشابات، أبناء الأمم المزعومة الآن ضعيفة متقهقرة! إنما واجبكم في دفع الحيف المحيق بكم بدياً من جراء الانشقاق الذي يمزق صفوفكم، ويجعلكم غنيمة للطامعين. واعلموا من بعد، أن الشعب الذي تقتحم حكومته عليكم من الخارج ليس له ضلع في هذا الافتئات، وأن الناشئة فيه ترغب في فك الخناق عنكم وإطلاق أيديكم في شؤونكم.»

المصادر:

١. القوال، أ. (١٩٩٣). نصوص خارج المجموعة (مي زيادة). بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر.
٢. فرج، ن. (٢٠٠٧). الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
٣. سعد، ف. (١٩٨٣). باقات من حدائق مي. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
٤. زيادة، م. (د.ت.). شاعرة الطليعة عائشة تيمور. القاهرة: دار الهلال.
٥. زيغلر، أ. (). كتابات منسية. بيروت: دار نوفل.
٦. زيدان، ج. (١٩٩٦). الأعمال المجهولة لمي زيادة. أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي.
٧. زيادة، م. (١٩٧٥). كلمات وإشارات. بيروت: مؤسسة نوفل.
٨. زيادة، م. (١٩٩٥). باحثة البادية وعائشة التيمورية. القاهرة: دار الهلال.
٩. الكزبري، س. أ. (١٩٨٢). مي زيادة وأعلام عصرها. بيروت: مؤسسة نوفل.
١٠. زيادة، م. (١٩٦٣). بين الجزر والمد. بيروت: دار الأندلس.
١١. زيادة، م. (١٩٧٩). ظلمات وأشعة. بيروت: مؤسسة نوفل.
١٢. زيادة، م. (١٩٨٠). المساواة. بيروت: مؤسسة نوفل.
١٣. فتوح، ع. (). أدبيات عربيات: سير ودراسات.
١٤. الزركلي، خ. (١٩٨٤). الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين.

تنشئة متشددين؟ الأسلمة والتعليم في الأراضي الفلسطينية «جاغوب هيكلت»

أوسلو، مركز فافو للدراسات الدولية، ٢٠١٠، صفحة ٦٣

عوني فارس

صدر حديثاً عن مركز فافو للدراسات الدولية في أوسلو دراسة حول الحركة الإسلامية والتعليم في فلسطين . وهي خلاصة لثلاث أوراق بحثية، جمعت بين الجهد الميداني والدراسة النظرية، ورصدت تجربة المدارس الخاصة الإسلامية التابعة للجمعيات الخيرية الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد قام بنحت صيغتها النهائية الباحث النرويجي جاغوب هيكلت، وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط، وله العديد من الدراسات حول القضية الفلسطينية .

تأتي هذه الدراسة ضمن سلسلة تقارير المركز حول القضايا الساخنة وبؤر التوتر في العالم . وهي جهد بحثي، يستهدف رفد صانع القرار في النرويج بالمادة البحثية اللازمة لصياغة موقفه السياسي وإستراتيجيته العملية .

جاءت الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وركزت على ثلاثة محاور رئيسة هي : المدارس الإسلامية الخاصة من حيث طبيعتها ووظيفتها الاجتماعية، ودورها وأهميتها داخل النظام التعليمي الفلسطيني الرسمي، وأخيراً مدى ارتباطها من ناحية الأهداف والممارسة بالأيدولوجية السياسية لحركة حماس .

إعادة قراءة لمفهوم الأسلمة

أفضى الجدل الدائر مؤخرًا داخل المؤسسات الثقافية الغربية حول دراسات الأسلمة إلى اهتزاز ثقة بعض النخب الأكاديمية بالقراءة السائدة للأسلمة في الأدبيات الغربية. وبدأت بعض الأوساط الثقافية الغربية بالتشكيك بالمنهجية البحثية لهذه القراءة وبأدواتها التحليلية وبقدرتها التفسيرية، كونها تحصر الأسلمة في مشهدها السياسي فقط، ولا تفهم تعبيراتها المختلفة إلا ضمن إطار أيديولوجي منغلِق وعنيفٍ، معادٍ للحضارة الغربية، و متمسكٍ بالتفسيرات القروسطية للشأنين العام والخاص.

يؤكد الكاتب في المقدمة أنه من أنصار رؤية تحليلية جديدة تتعامل مع الأسلمة كظاهرة مشبعة بالتنوع والغنى والتعقيد، تغطي مساحات أكثر شموليةً، ولديها ما تقوله في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية... إلخ، ولا يمكن حشرها في إطار حركة بعينها، أو دراستها من خلال التركيز على فضاها الأيديولوجي فقط، أو أجنداتها السياسية، أو ممارسات بعض تشكيلاتها للعنف.

تعطي هذه المقاربة- كما يرى الكاتب- مساحةً أوسع للبحث الميداني، وتبتعد عن تناول الأسلمة كشأن أيديولوجي، وتتركز على دراستها كحركة اجتماعية، تسلط الضوء على تفاصيل نشاطها اليومي المنظم، ومؤسساتها المختلفة، وتقدم تفسيراً لنجاحها في تعبئة قطاعات جديدة من السكان، وقدرتها على إيجاد روابط تضامن اجتماعية جديدة، وبناء مؤسساتها الاجتماعية الموازية للجهود الحكومي الرسمي.

أما بخصوص الأسلمة والتعليم فإن المقاربة الجديدة تضع علامات استفهام كبيرة على جُل الدراسات الغربية السابقة التي وضعت تجارب المؤسسات التعليمية الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، على تنوعها واختلاف ظروف نشأتها وأهدافها، في سلة واحدة. واعتادت تناولها من زاوية الاقتراب أو الابتعاد عن «الإرهاب»، وافترضت أن انحراط الحركات الإسلامية - بما فيها الحركة الإسلامية في فلسطين- في المجال التعليمي مرتبط برغبتها في «تسويق رؤيتها الأصولية المشددة تجاه الغرب، ونشر عقيدتها القتالية، ومحاولة تجنيد مقاتلين جدد في صفوفها على استعداد لتنفيذ هجمات ضد أهداف غربية مدنية».

المدارس الإسلامية الخاصة والتعليم الفلسطيني

يشير الكاتب إلى أن الحكومة الفلسطينية هي المسؤولة بشكل كلي عن قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخضع مشاركة القطاع الخاص في التعليم لقوانين وزارة التربية والتعليم.

ويبين الكاتب أن النظام التعليمي الرسمي لا يستند إلى بنية فكرية علمانية خالصة، بل يقوم على رؤية تجمع بشكل «معتدل» بين التوجهات الدينية والثقافة القومية، وتدعو إلى الانفتاح، وترى في تطوير نوعية التعليم المهمة الرئيسة لجهاز التعليم الحكومي، وتؤمن بدور للقطاع الخاص في تحقيق هذه المهمة.

وحسب الكاتب فإن المدارس الإسلامية الخاصة في فلسطين ذات طبيعةٍ خيرية، تستهدف فئات بعينها كالأيتام. رسومها منخفضة مقارنة بالمدارس الخاصة الأخرى. تتلقى تمويلًا محليًا وخارجيًا. وتتبع بالكامل النظام التعليمي الفلسطيني الرسمي، فتدرس المنهاج الفلسطيني الجديد وتخضع لتفتيش وزارة التربية والتعليم. أمّا أهدافها فتتمحور حول رفع مستوى ونوعية التعليم داخل المجتمع الفلسطيني وغرس القيم الدينية. وهي تدار من قبل هيئات من صلب البيئة المحلية، مشهود لها بالكفاءة، وحصلت على ثقة الجماهير والمؤسسات التعليمية الرسمية.

المدارس الإسلامية الخاصة والأسلمة

يكتسب هذا الفصل أهمية كبرى، كونه يناقش طبيعة العلاقة بين المدارس الإسلامية الخاصة وحركة حماس كجسم تنظيمي له أجنده الاجتماعية والفكرية والسياسية. وقد جاءت خلاصات الدراسة على النحو التالي:

إن المدارس الإسلامية الخاصة التابعة للجمعيات الخيرية الإسلامية في فلسطين هي مبادرات محلية مرتبطة بجمعيات محلية، وتعمل باستقلالية إلى حد كبير عن أية أطر عامة لحزب أو حركة أم. وهي تتشابه في أهدافها وآليات عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع اختلاف بسيط في القطاع يتعلق بحضور لافت للخطاب الإسلامي السياسي، رغم أن تأثيره على مجمل العملية التعليمية يبقى محدودًا جدًا.

تحصل هذه المدارس على مراتب متقدمة من ناحية نوعية التعليم، والتحصيل الأكاديمي لطلابها، وقد نجحت في تقديم تعليم أفضل للأيتام والفئات الاجتماعية الضعيفة، وساهمت في حل إشكاليات تتعلق بالقدرة الاستيعابية للجهاز التعليمي الرسمي.

تعتبر هذه المدارس جزءًا من نضال اجتماعي ثقافي ضد القيم الأجنبية التي يرى كثيرون أنها تهدد المجتمع المسلم. وهي مؤشر على قوة المجتمع المدني ورافدًا أساسيًا للعمل الأهلي في ظل الاحتلال ووجود حكومة فلسطينية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها كاملاً تجاه التعليم.

بعد دراسة ميدانية واسعة شملت الضفة الغربية وقطاع غزة وركزت هذه المدارس من حيث نشاطاتها اللامنهجية، وفهمها الذاتي للعملية الإدارية والتعليمية، ومدى استقلالية قراراتها، وأدبياتها (مجلات المدارس ونشوراتها)، والبيئة الصفية، وأعمال الطلبة الكتابية واليدوية، والمواد التعليمية الإضافية... الخ، تبين أنها ذات صبغة مهنية، وسبق تأسيسها تبلور المشروع السياسي الإسلامي الفلسطيني بصيغته الوطنية.

رغم أن هذه المدارس جزءٌ أصيلٌ من تعبيرات الأسلمة في فلسطين وتبني رؤيةً دينيةً إيمانيةً تتقاطع مع رؤية حركة حماس، ويمكن أن تتلقى تمويلًا من جهات حماسوية، وقد ينتمي كادرها الإداري إلى حركة حماس، إلا أنها ليست مرتبطة بمشروع حماس السياسي، وليس لديها أجنده تغييرية، ولا تلتزم مطلقًا بما نصَّ عليه

ميثاق حركة حماس حول التعليم، وهي بشكلٍ أساسيٍّ تعبيرٌ عن التزامٍ دينيٍّ محضٍ تجاه فئات الأيتام، له شواهد في التاريخ الإسلامي.

لم تقتصر معاناة هذه المدارس على إجراءات الإحتلال الإسرائيلي، ولكنها تأثرت سلبًا بحالة الانقسام السياسي التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وأدت إلى تعرضها في الضفة الغربية لمضايقات كثيرة جلبت لها مشاكل داخلية علي المستويين الأكاديمي والتمويلي، كما أن سياسة "الحرب على الإرهاب" التي انتهجتها الولايات المتحدة قد أثرت هي الأخرى، حيث أصبح مولوها في دائرة الاستهداف.

إن المدارس الخاصة الإسلامية شبيهة بشكل كبير بالمدارس الخاصة المسيحية في النرويج. سواءً من ناحية الأهداف المتعلقة بنشر القيم الدينية والأخلاقية أو من ناحية بيئة العمل التي تسيطر عليها قوانين ولوائح إدارية حكومية أو من جهة قبول قطاعات من الشعب لوجودها.

كلمة أخيرة

جاء نص هيكلت متحرراً من وطأة السياسة وجدليات التاريخ وسطوة المقاربة الغربية التقليدية حول الإسلام وتعبيراته الحركية. كانت بوصلته الواقع كما هو، لا كما تريده آلة الإعلام الغربي، مما ترك أثره الواضح على النتائج. وإن كانت الدراسة قد أنصفت المؤسسات التعليمية الإسلامية في فلسطين، فإن أثرها على رؤية النخب الفكرية والأكاديمية الغربية ناهيك عن الوعي الجمعي للشعوب الغربية والموقف الرسمي لحكوماتها بحاجة إلى وقت أطول مما يعتقد البعض أو يتمناه هيكلت نفسه. أمّا بالنسبة للفلسطينيين، فإن قطاعاً واسعاً منهم يتمنى للتعليم الأهلي الإسلامي الاستمرار في مسيرته، بل وتطوير خدماته بما فيه المنفعة للشعب الفلسطيني.

أبحاث مؤتمر القدس عبر العصور بمناسبة الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩

(القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩)

د. علي عفيفي علي غازي*

نشرت دار الكتب والوثائق القومية المصرية أبحاث المؤتمر الدولي «القدس عبر العصور» الذي نظّمته بمناسبة الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ في الخامس عشر والسادس عشر من نوفمبر الماضي (٢٠٠٩).

أهل الذمة في القدس

جاء الكتاب في ٤٦٢ صفحة من القطع الكبير تضمن الأوراق البحثية التي قدمت في المؤتمر. البحث الأول: للدكتور فتحي عثمان إسماعيل بعنوان «مدخلات الحضارة الإسلامية على أهل الذمة في القدس الشريف فيما بين القرنين الخامس والثالث عشر الهجري/ الحادي عشر والتاسع عشر الميلادي دراسة آثارية عمرانية حضارية» استهله بنشأة القدس ومسمياتها، ثم موضعها وموقعها، وعرج على عناصرها البشرية قبل الفتح العربي الإسلامي، الذي أحدث بها التغيير، فأوضح العناصر البشرية لأهل الذمة في ضوء القواعد والضوابط الدينية والإدارية الإسلامية وصداها في العمران الاجتماعي، فتناول البنية الاجتماعية لأهل الذمة في القدس، والتي اندرجت تحت نسق الطوائف، المتمثلة في: الأرثوذكس، السريان، الأرمن، الكاثوليك، الأقباط، الأحباش، الموارنة، وأخيرًا اليهود، ثم أوضح أن هذا البناء الاجتماعي لطوائف أهل الذمة في القدس الشريف نتج عن عدة مدخلات حضارية إسلامية متمثلة في: حق المواطنة بحكم الحماية والمنعة، فكانت فكرة المواطنة مدخلات حضارية ثقافية إسلامية أدخلها العرب المسلمون الفاتحون على أهل الذمة؛ فعلى أرض القدس الشريف حلت اللغة العربية في الكتابة والتخاطب لدى أهل الذمة محل اللغات اليونانية، والسريانية، والعبرية، والقبطية، والجعزية (الحبشية)، ثم شكلت الثقافة الإسلامية بتشريعاتها مدخلا من مداخل الحضارة الإسلامية من خلال خضوع موارث أهل الذمة لأحكام الشريعة الإسلامية.

* أكاديمي وصحفي مصري

وخرجت الدراسة بتوصيتين: ضرورة إدراج مدينة القدس مدينة محمية لها من الحرمة والصيانة ما يحافظ على مقدساتها وشخصيتها الدينية للديانات السماوية الثلاث، وضرورة وقف الحفائر الإسرائيلية التي تستهدف الحرم الشريف حفاظاً على الهوية وخشية طمس الشخصية الدينية التي طالما حرص عليها المسلمون.

تحرير القدس

البحث الثاني: للأستاذ الدكتور قاسم عبده قاسم العلامة المصري الكبير أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب جامعة القاهرة، الذي تحدث عن «صلاح الدين الأيوبي وحرث الاسترداد الإسلامية... تحرير القدس من الفرنج»، وهو بحث جديد في الدراسات التاريخية في المكتبة العربية. وتركز بحثه حول ثلاثة مشاهد رئيسية حكمت قصة القدس زمن الحروب الصليبية.

المشهد الأول: في صباح يوم غائم من شهر نوفمبر ١٠٩٥م في أوفريني في الجنوب الفرنسي وقف البابا أوربان الثاني يلقي خطبة حماسية كانت بمثابة إعلان حرب ضد المسلمين، فكان رد الفعل من الحاضرين في صيحة حماسية «الرب يريدنا»، وهكذا بدأت الحروب الصليبية.

المشهد الثاني: في يوم قائف من شهر يوليو ١٠٩٩م سقطت مدينة القدس ودخلها الصليبيون بعد حصار استمر خمسة أسابيع، وأعقب سقوط المدينة المقدسة مذبحه رهيب، إذ استبيحت المدينة وسكانها على مدى ثلاثة أيام للنهب والسلب والقتل وهتك الأعراس، وفي هذا الجو الموحش الكئيب اجتمع الصليبيون في كنيسة القيامة لأداء صلاة الشكر يرددون عبارة «نشكرك يا رب»، وهكذا بدأ الوجود الصليبي على الأرض العربية.

المشهد الثالث: في يوم من أيام شهر أكتوبر ١١٨٧م يدخل صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس محرراً إياها من نيران الصليبيين التي ظلت ترزح تحتها بضعة وثمانين سنة، ولكن في مشهد إنساني يناقض المشهد الوحشي الهمجي الذي صاحب الغزو الصليبي للمدينة، وأقيمت خطبة الجمعة في المدينة المحررة بعد أن كانت ممنوعة زمنًا طويلاً، وهكذا بدأت نهاية الوجود الصليبي على الأرض العربية.

تطرف الصليبيين

البحث الثالث: للأستاذ الدكتور محمد عبد الحميد فرحات أستاذ تاريخ العصور الوسطى، تحت عنوان «القدس بين تطرف الصليبيين واعتدال المسلمين... دراسة مقارنة للسلوك في ضوء المصادر الغربية»، فتناول بالمقارنة سلوك كل من الصليبيين والمسلمين تجاه مدينة بيت المقدس التي استحوذت على أفئدة في شتى أنحاء العالم منذ أقدم العصور وحتى اليوم لما لها من مكانة وقديسة، إذ حوت المدينة تراثاً هائلاً من المقدسات لدى الديانات السماوية كافة، فتناول ذلك السلوك من زوايا أربع: سلوك كل منهما نحو الطرف الآخر، سلوكهما نحو المسيحيين المحليين، سلوكهما نحو اليهود، وأخيراً سلوكهما نحو الأماكن المقدسة، معتمداً على المصادر الغربية دون غيرها لأسباب من وجهة نظره تمثلت في نفي أي شبهة للتحيز والميول، وما لاحظته من تطابق بين

ما أوردته المصادر الغربية في هذا الصدد وبين المصادر الأخرى إسلامية أو أرمنية، أو سريانية، أو بيزنطية، ومن جهة أخرى تكتسب هذه المصادر أهميتها من معاصرتها للأحداث وكونها شاهد عيان عليها، وشارك كاتبوها في الأحداث بأنفسهم، مما أكسب روايتهم قدرًا كبيرًا من المصدقية ميزتها عن غيرها من المصادر.

فإذا كان المسلمون قد تعاملوا مع المسيحيين واليهود والصليبيين بعين الرأفة والرحمة التي تدعو إليها تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فأمنوهم على أموالهم وأعراضهم، وممتلكاتهم، واتسم سلوك المسلمين بروح التسامح والاعتدال، وحافظوا على المقدسات المسيحية ولم يمسوها بسوء، فإن الصليبيين على العكس من ذلك تمامًا لم يفرقوا بين مسلم ومسيحي ويهودي عند القتل وسفك الدماء، والاعتصاب، والنهب والسلب، كما لم يحترموا الأماكن المقدسة ولم يُأمنوا من احتمي بها، وتعدى الأمر إلى سلب ونهب ما حوته تلك الأماكن من كنوز ونفائس، فاتسم سلوكهم بالتعصب الأعمى للدرجة التي جعلتهم يعتبرون ما قاموا به من انتهاكات للمقدسات الإسلامية وإراقتهم دماء المسلمين داخلها وسلبهم ما تحويه من كنوز عملاً يتقربون به إلى الله واعتبروه يوم عيد لأنه من صنع الرب؛ وهو ما يؤكد أن ما يجري في فلسطين والمنطقة العربية من أحداث في الوقت الحاضر يذكرنا بما قام به الصليبيون في نهايات القرن الحادي عشر الميلادي/ الخامس الهجري، ضد المسلمين من مذابح مروعة وتطهير عرقي وتدني للمقدسات، وتهجير من الديار والأوطان، مع اختلاف في الأداة، فإذا كان الصليبيون قد استخدموا السيف والرمح، فإن الإسرائيليين يستخدمون الآن أكثر الأسلحة تطورًا، وتعدى الأمر إلى استخدام الأسلحة الممنوعة والمحظورة والمحرمة دوليًا، تحت سمع وبصر العالم كله دون أن يحرك فيهم ذلك ساكنًا، وكأن الأمر لا يعينهم في شيء، وليس على العرب والمسلمين إلا أن ينتظروا ظهور صلاح الدين مرة ثانية ليعيد الأمور إلى نصابها مرة أخرى، وهو أمل قد يطول وقد يقصر.

كتابات يهودية

البحث الرابع: للباحثة الدكتورة زبيدة محمد عطا بحث متميز جديد حمل عنوان «القدس في كتابات المؤرخين اليهود» تحدثت فيه عن كتابات مؤرخي اليهود سواءً في أوروبا وأمريكا، أو في الجامعات العبرية عن تاريخ يهود الإسلام في العصور الوسطى، معتمدين على وثائق الجنيزة الموجودة في الجامعات والمكتبات في أوروبا، والتي تتمثل أهميتها في استجلاء وإيضاح نواح عديدة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهذه الفترة؛ إلا أن غالبية المشتغلين بها كانوا من الأساتذة اليهود في الجامعات المختلفة، فخرجت كتاباتهم تمثل وجهة نظر واحدة تحمل في بعض أجزائها تعصبًا لفكر وتفسيرات خاطئة منحازة، وأصبحت تلك الوثائق مادة أساسية لعدد من الدراسات التي شملت موضوعات ومحاور تدور في فلك الشخصية اليهودية، لأنها تم تناولها من وجهة نظر منحازة، وبخاصة موضوعات النقاء العرقي، والاضطهاد في العالم الإسلامي أو المعنى المقصود بالحكم الذاتي.

وتضمنت هذه الدراسات آراء تحتاج لمناقشة علمية لإيضاح كيف أن المدينة الإسلامية وحكامها من العرب المسلمين عاملوا الأديان الأخرى بالتسامح بشهادة رحلتهم أنفسهم، وكيف كانت المدينة تمثل للأديان مكانًا

دينياً له مكانته يسعون لزيارته، وكيف تمتع الحجاج سواء المسيحيون أو اليهود برعاية السلطات الإسلامية.

ثم حاولت الإجابة عن تساؤل في غاية الأهمية، ويطرح نفسه بقوة، وهو: هل سعى اليهود إلى إقامة وطن قومي في فلسطين في فترة التاريخ الوسيط؟ وهل كانت هناك هجرة يهودية من دول العالم الإسلامي أو من دول الغرب إلى فلسطين في العصور الوسطى؟ وأكدت أن يهود العصور الوسطى أنكروا أن الخلاص معناه إقامة دولة في فلسطين، وعندهم الخلاص يكون بالحصول على المساواة في الحقوق المدنية ولا ضرورة لربط ذلك بفلسطين أو بغيرها من البلاد، ومن المؤكد أن يهود العصور الوسطى لم يكن لديهم الفكر المتطور للصهيونية الإسرائيلية المعاصرة، ولم يكن وجودهم مرتبط بالعودة إلى القدس وإقامة وطن قومي، وإنما ارتبط بالبلاد التي عاشوا فيها، وأصبحت وطناً لهم، واختلطوا بأهله فيما خلا أعداداً من رجال الدين المتعصبين، فلم يكن هناك وجود عددي على مستوى ما طرحته الكتابات اليهودية الحديثة.

الوجود القبطي

البحث الخامس: للأستاذ الدكتور محمد عفيفي عبد الخالق أستاذ التاريخ الحديث المعاصر بكلية الآداب جامعة القاهرة، بعنوان «الوجود القبطي في القدس في العصر الحديث والمعاصر». تحدّث في مقدمته عن قصور المؤلفات التاريخية التي تتناول تاريخ الوجود القبطي في القدس، ثم عرض لجذورهم التاريخية في المدينة المقدسة، ثم عرج على أهم تحول في تاريخ الوجود القبطي في القدس، والمتمثل في نشأة أيباشية الكرسي الأورشليمي للأقباط الأرثوذكس في القدس، في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي.

ويرتبط بالوجود القبطي في القدس بالزيارة الدينية إلى القدس التي تعتبر في الحقيقة أهم أمنيات وأحلام القبطي، ويطلق على من يقوم بهذه الزيارة «المقدس»، فشرح قافلة الحج القبطي وطريقها في الوصول إلى المدينة الشريفة، ثم أوضح أن هناك العديد من حجج الأوقاف المرصدة على القدس، ومعظمها كان من جانب الطبقة الوسطى، وكانت معظم الأوقاف القبطية المرصدة على القدس توضع تحت تصرف البابا القبطي في القاهرة، وينوب عنه المطران القبطي في القدس، واستعان الأقباط ببعض كبار الموظفين السريان في القدس لرعاية الأوقاف القبطية، ولكن الوثائق تكشف عن أن إيرادات الأوقاف القبطية لم تكن كافية للوفاء بنفقات مطرانية القدس، الأمر الذي أثقلها بالديون، ودفع مطرانها عام ١٩٥٦م الأنبا باسيلوس إلى إصدار نداءات إلى هيئات وأفراد الشعب القبطي الأرثوذكسي للتبرع من أجل إنقاذ المطرانية من عثرتها المالية.

ثم تناول ديموجرافيا الأقباط في القدس، أو بمعنى آخر تعداد الأقباط في القدس، وأكد أن ما يتوافر في هذا الشأن ليس سوى بعض التقديرات من جانب بعض الرحالة، أو بعض رجال الدين، وهي في مجملها لا تعدو أن تكون سوى تقديرات لا تعطي صورة حقيقية عن حجم الوجود القبطي وتطوره عبر القرون، ثم أوضح أنه ترتب على الوجود القبطي في القدس بعض المنشآت ذات الطابع الديني، أشهرها المدارس القبطية، وملاجئ الأيتام، والجمعيات الخيرية الاجتماعية لرعاية الوجود القبطي في القدس، هذا فضلاً عن الكنائس والأديرة.

وأشار الباحث إلى أنه من الصعوبة تتبع علاقة الدولة في مصر بمسألة الأقباط في القدس، وأرجع ذلك إلى أسباب خاصة بالسيادة السياسية، ووقوع القدس خارج إطار السيادة المصرية، ويؤكد أنه لا يوجد تدخل من جانب الدولة في مصر في مسألة الأقباط في القدس، إلا فيما يتعلق بمشكلة دير السلطان نظراً لتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية.

واختتم بإشارة سريعة إلى تدهور الوجود القبطي في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إذ انقطعت العلاقات بين الأقباط في القدس والقاهرة، وانخفض بشدة عدد الرهبان الأقباط في الأديرة والكنائس القبطية في القدس، وينطبق الشيء نفسه على المدارس القبطية، وتوقف أيضاً نشاط الملاجئ القبطية في القدس، وتم إغلاقها في فترة لاحقة، نتيجة لعدم وصول التبرعات المالية، وتوقف وصول البعثة التعليمية المصرية إليها.

الاستيطان الإسرائيلي

البحث السادس: للأستاذ الدكتور عبد الحميد حامد سليمان أستاذ التاريخ الحديث المعاصر بكلية الآداب في جامعة عين شمس بعنوان «الاستيطان الإسرائيلي في القدس... سطورة الأيديولوجيا وترويض التاريخ». تحدث فيه عن مدى إدراك قادة الحركة الصهيونية على اختلاف وتفاوت مستويات أدوارهم، وتباين أزمان نشاطهم ووجودهم، أن مشروع الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين لن ينهض إلا بإعادة تكوين وتأسيس الوعي اليهودي، وصياغة التاريخ بشكل يتناغم مع المشروع ويدعم سياسات القائمين عليه ومسعاهم، فأمن هؤلاء القادة من سياسيين وعسكريين ومفكرين واقتصاديين بتفرد الديانة اليهودية، ذات الرسالة الروحية، التي اختصت بأنقى عرق، وأعرق أمة، وأنهم سيختمون تاريخ الإنسانية الطويل بإعادة تأسيس دولتهم المفقودة.

لهذا يسعى الباحث في دراسته إلى تتبع أنساق السيطرة الدينية في سعيها الدؤوب للسيطرة على واقع المشروع الصهيوني وربطه بتاريخ يسير في ركابه، وينضوي تحت لوائه، ولا يصطدم معه، ولهذا يؤولون النصوص الدينية، ويعيدون صياغة التاريخ والأحداث والسير والعلاقات وفق أفكارهم ورؤاهم، وتوغل الأثرة في نفوسهم، فتعمى قلوبهم، وتموت مشاعرهم، ويحشد الدعم، ويحتوي الأفراد والأفكار والجماعات، ويروغ الشاردون، ليسير الجميع في ركاب المشروع، فلا يرون إلا ما يريدون، ولا يسمعون إلا ما يسمعونهم، ولا يعبؤون بفداحة توجهه ومعقبات الأمور، فكان البحث تتبعاً لمحاولات الصهاينة تزييف الحقائق الدينية والأحداث التاريخية لصالح مشروع دولتهم العبرانية عبر فترات التاريخ المختلفة.

محمد علي والقدس

البحث السابع: للدكتور صبري أحمد العدل بعنوان «سياسة محمد علي تجاه القدس» والبحث استعراض لموقف محمد علي من المدينة المقدسة ومسيحيها ويهودها في إبان فترة حكمه للشام والتي امتدت زهاء عقد من الزمان (١٨٣١-١٨٤١)، فقدم بصورة مختصرة للوضع المفكك والمضطرب في بلاد الشام قبل مجيء

حملة محمد علي، ثم اتصالات محمد علي باشا قبيل تنفيذ الحملة ببعض رجال الإدارة والأعيان في بلاد الشام، وبدأت حملة الشام بقيادة إبراهيم باشا، وتحركت القوات المصرية براً وبحراً في ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م، وأشار إلى أن القدس قد شهدت عناية خاصة، واهتم القائد المصري بالأماكن المقدسة، وفرض سياسة المساواة بين الطوائف الدينية المختلفة بها خصوصاً المسيحيين واليهود ومساواتهم بالمسلمين، الأمر الذي أثار مسلمي المدينة وجعلهم يرفضون الحكم المصري للمدينة، ومن ثم ثاروا على قواته، ووقع الصدام بين الجند والثوار، وتمكن إبراهيم باشا من دخول القدس، واستقبل بالترحاب من طوائف الأرمن واللاتين، واليهود، والروم الأرثوذكس، وغدت القدس تحت الحكم المصري الفعلي.

وبدأ محمد علي وابنه في وضع أسس وقواعد إدارة المدينة المقدسة، فأعيد تنظيم الهيكل الإداري بها، وأصبحت القدس تتبع باشاوية الشام من الناحية الإدارية، وحينما استقرت قوات محمد علي بالمدينة؛ بدأت عملية ترتيب أوضاع القدس الشريف، فتم تعيين متسلم جديد لها، ونقل أحد البلوكات العسكرية من يافا إلى القدس بهدف تأمين المدينة بشكل تام، وألف محمد علي مجلس شورى القدس الشريف من أعيان المدينة ومثلي الطوائف الدينية، إضافة إلى المتسلم والقاضي، للتعاون على تسيير شئون المدينة، ووضع قواعد النظام القضائي الحديث بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، فتمكنت الإدارة المصرية من إرساء قواعد العدالة والمساواة بين رعايا القدس.

إلا أن الأحوال الاقتصادية في القدس قد اضطرت، نتيجة عاملين مهمين، الأول: الاضطرابات السياسية التي صاحبت دخول قوات محمد علي المدينة، والثاني: إجراءات إلغاء العوايد التي كانت تجنيها بعض العائلات المقدسية من الحجاج وزوار المدينة، فقام محمد علي بإلغاء الأموال المقررة على طوائف أهل الذمة، ثم عمل على ضبط أوقاف المسجد الأقصى، بتفعيل الرقابة المالية على الوقف من خلال متولي وقف الحرم الشريف.

ومنذ دخول محمد علي القدس انتهج سياسة التسامح تجاه الطوائف الدينية غير الإسلامية، لكن هذه السياسة نتج عنها نتائج عظيمة الأثر، فقد قامت منافسة قوية بين الطوائف الدينية المختلفة على ترميم وإعادة بناء الأماكن الدينية، حيث كان الترميم وإعادة البناء من دلائل الملكية، لذا قامت منافسة قوية إلى حد العناد، كما تزايد عدد الطائفة اليهودية في القدس نتيجة هجرة يهود بولندا لها، وشجعت سياسة التسامح التي انتهجها محمد علي على استغلال اليهود لهذا التسامح لخدمة مطامعهم السياسية.

ورغم قصر فترة الوجود المصري في القدس، وكونها فترة تثبيت للوجود المصري، وعدم اتسامها بالاستقرار، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام الإدارة المصرية بتنفيذ عدد من الإنشاءات المعمارية الخدمية والدينية والإدارية والاستراتيجية والعسكرية بالقدس، فكانت سياسة محمد علي تجاه القدس قائمة على الحفاظ على قدسية المدينة من خلال تطوير التنوع الطائفي للمدينة لخدمة أغراض سياسية.

حرب ١٩٤٨

البحث الثامن: للدكتور عبد الواحد النبوي عبد الواحد أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جامعة قطر، بعنوان «القدس في الحرب الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨م» عرض الباحث من خلال ورقته أوضاع القدس قبيل حرب ١٩٤٨م بداية من قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وتدويل مدينة القدس، في الوقت الذي عقدت فيه جامعة الدول العربية اجتماعاً عاجلاً بالقاهرة في منتصف ديسمبر ١٩٤٧م لمقاومة قرار التقسيم واللجوء إلى القوة المسلحة بتشكيل جيش التحرير العربي من المجاهدين الفلسطينيين والمتطوعين العرب، استطاع إحرار انتصارات مدوية جعلت مجلس الأمن يؤلف في ٢٧ أبريل ١٩٤٨م لجنة من قناصل الولايات المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا في القدس، لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراره بوقف القتال، عرفت باسم اللجنة القنصلية للهدنة، وإزاء تسارع الأحداث قررت الحكومات العربية في اجتماعات عمان التي عقدت ابتداءً من ٢٩ أبريل ١٩٤٨م المبادرة إلى العمل الحربي بالقوات العربية النظامية داخل فلسطين قبل يوم ١٥ مايو، ليتم الاتفاق في أريحا يوم ٧ مايو بين الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام، والمندوب السامي البريطاني في فلسطين سير أرن كانينجهام، وبموافقة اليهود على إعلان هدنة تشمل جميع أحياء القدس لتجنيتها ويلات الحرب، واستمرت الهدنة حتى مغادرة المندوب السامي البريطاني.

إلا أن مغادرة المندوب السامي البريطاني مقره في القدس يوم ١٤ مايو ١٩٤٨م فجر الحرب، فقام اليهود بالانقضاض على القدس متهكين الهدنة، وخلال ثلاثة أيام احتلت العصابات اليهودية دار المندوب السامي، والإدارات التابعة لها، وبعض المباني الأخرى، وكلما احتج العرب أجاب اليهود أن ذلك من أعمال جماعات منشقة ولا حول لهم لمنعها، فقامت القوات العربية بقصف الحي اليهودي بالهاون منذ صباح يوم ١٧ مايو ١٩٤٨م، وردت العصابات اليهودية بالسيطرة على أبواب القدس القديمة لتصبح تحت رحمة اليهود، وصارت الأماكن المقدسة سواء الإسلامية أو المسيحية معرضة للتدمير، ورغم معاناة الجيوش العربية من الارتباك وقلة التسليح إلا أنها استطاعت إيقاف التقدم اليهودي للسيطرة على القدس القديمة انتظاراً لتحرك الفيلق الأردني، وتقدمت الكتيبة السادسة من الجيش الأردني وقوات المتطوعين والقوات المصرية التي وصلت جنوب القدس، ودارت معارك مع اليهود سببت أشد المعاناة لليهود في القدس القديمة، واشتدت المعارك وسط احتجاجات دولية يوم ٢٣ مايو، وأدت نجاحات العرب في القدس لأن يسعى اليهود للبحث عن وقف لإطلاق النار في القدس.

وإزاء اشتداد عمليات القتل والتدمير داخل المدينة المقدسة حاول القنصل الفرنسي العام التوسط لعقد مفاوضات بين القوات العربية والعصابات الصهيونية، في وقت كانت فيه القوات العربية في موقف أفضل، وأبدى قائد القوات الأردنية استعداده لوقف القتال مقابل استسلام المقاتلين في الحي اليهودي، وفي لقاء بين السفير البريطاني والملك عبد الله أيد السفير بقوة وقف إطلاق النار في القدس بأسرع ما يمكن، وأوضح له الملك أن العرب مستعدون لقبول الفكرة بمجرد تأمين الأماكن المقدسة والجزء القديم من المدينة، وفي

أثناء البحث عن وقف إطلاق النار استسلم الحي اليهودي للقوات العربية في ٢٨ مايو ١٩٤٨م كاقترح من السلطات اليهودية المحلية دون الرجوع للوكالة اليهودية، وكان الاستسلام على شرط مغادرة الأطفال والنساء والعجائز ورجال الدين للحي القديم، وتسليم الأسلحة والذخيرة، وأسر الرجال القادرين على حمل السلاح، وتسليم الجرحى ذوي الحالات الخطرة للوكالة اليهودية، وأتاحت هذه التسوية للقوات العربية السيطرة على القدس القديمة.

وكان إعلان الهدنة بالنسبة لليهود وكأنه إعلان الاستمرار في الحرب، فلم تتوقف الاعتداءات اليهودية داخل القدس وخارجها، وتواصل القصف اليهودي للأماكن المقدسة، لكن بدأت بوادر الخلاف في الصف العربي بوصول القوات المصرية إلى مشارف القدس لدعم القوات الأردنية في صدها للعدوان اليهودي على المدينة المقدسة، فقد ظهرت حالة من التوجس الأردني من هذا الوجود المصري، فبدأ أن صدور الأردنيين قد أوغرت من ناحية المصريين، وبعد أن كان الملك عبد الله يلقي اللوم على العراقيين والسوريين ويتقدمهم، ويشني على مصر ملكاً وحكومةً وجيشاً نجده بدأ في توجيه النقد للقادة المصريين، وبدأ وكأنه يعمل منفرداً وفقاً لمصالحه الشخصية وحساباته الخاصة، فسمحت القوات الأردنية لسيارات تموين يهودية بالدخول للقدس الجديدة، وتصاعدت وتيرة الخلاف المصري الأردني في القدس، فقد رأت حكومة شرق الأردن أن مصر تحاول تثبيت نفوذها في القدس، مما سيؤثر على تطلعات الملك عبد الله فيها، وهو أمر أظهر الحالة بين البلدين وكأنها صراع على تثبيت النفوذ، وتطورت الأمور إلى اتخاذ خطوات أكثر جرأة فحاصرت القوات الأردنية مركز بوليس بيت لحم المقر الإداري للحاكم المصري.

وفي إطار شقة الخلاف وقع الملك عبد الله اتفاقاً مع اليهود في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨م لوقف إطلاق النار في القدس بشكل منفرد دون اشتراك باقي الأطراف العربية، وسارت شرق الأردن في طريق تسوية أوضاعها مع اليهود بشكل يحقق مصالحها في فلسطين، فوافق على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨م بتحويل الهدنة المؤقتة إلى هدنة دائمة، وتحديد خطوط بين القوات المتحاربة، وعقدت مفاوضات مع اليهود في القدس لتسيير خط السكة الحديد بين تل أبيب والقدس، وإصلاح اليهود لمضخات المياه لتزويد القدس الجديدة بها، وازداد التحرش الأردني بالقوات المصرية جنوب القدس.

واستؤنف القتال بعد انتهاء الهدنة في ٩ يوليو ١٩٤٨م وهاجم اليهود القدس، واستخدم اليهود الحرب الإعلامية لبث الفرقة بين القوات العربية والسكان، ووصلت انتهاكات اليهود إلى اغتيال الوسيط الدولي، ومساعدته، صاحب الحصانة الدولية، في الوقت الذي عانت فيه القوات المصرية من قلة الذخيرة والمؤن وبخاصة ذخيرة المدفعية، وبدأت المفاوضات بين شرق الأردن وإسرائيل في ٤ مارس ١٩٤٩م في رودس، انتهت بتوقيع اتفاقية منحت اليهود الحق في السيطرة على ٦٦٪ من مدينة القدس، وطلب شرق الأردن إجماع القوات المصرية عن بيت لحم والخليل، ليسدل الستار على الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

بريطانيا والقدس

البحث التاسع : للأستاذ الدكتور جمال محمود حجر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الإسكندرية بحث متميز ومتفرد وجديد في موضوعه حيث يتناول رؤية الآخر في السنوات العشر الأولى من الاحتلال البريطاني لفلسطين، عنوانه «القدس : قراءة في كتابات بريطانية معاصرة (١٩٢٠-١٩٣٠)» حاول من خلاله النظر في نماذج بريطانية من صناع القرار والمشاركين فيه، والمهتمين بالقضية اليهودية من الصهاينة ومن المهتمين بالشرق الأوسط وبالأراضي المقدسة، ومن الباحثين والأكاديميين، بإعادة قراءتها للوقوف على رؤية الآخر تجاه التفكير في مستقبل المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، في محاولة لفهم الماضي الذي أهملناه كثيراً، ولم نتعلم من أخطائه، فكانت وما زالت مشكلة القدس واحدة من كبريات المشاكل المستعصية على الحل إلى اليوم.

وقصر الباحث النماذج التي اختارها على الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٠م، وذلك ربطاً بحدثين مهمين، الأول وقع في أعقاب الحرب العالمية الأولى في مرحلة تكوين القضية الفلسطينية في أبريل ١٩٢٠، وهو ما يعرف باضطرابات عبد النبي موسى، أو رد الفعل الفلسطيني في القدس والخليل على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعلى الحكم العسكري البريطاني الذي أنهته بريطانيا في العام نفسه وحولته إلى حكم مدني تحت إدارة السير هوبرت صمويل اليهودي الصهيوني، تمهيداً لنظام الانتداب بعد عامين في يوليو ١٩٢٢م.

والحدث الثاني في عام ١٩٣٠، وهو العام الذي شهد الأحداث الدامية في فلسطين ردّاً على الهجرة اليهودية في أعقاب حادث البراق في أغسطس ١٩٢٩، حيث وضع المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي تصوراً لحل المشكلة الفلسطينية، لا يزال يمثل التصور الذي تسعى كل الأطراف إلى تفعيله اليوم، وكان القضية تجمدت عند هذا التاريخ.

قدم الدكتور حجر التصور الأول من محاضرة ألقاها أومسي جور في جمعية آسيا الوسطى يوم ١٨ فبراير ١٩٢٠ حول موضوع «إعادة ترتيب بريطانيا لمنطقة الشرق الأوسط»، ثم قدم نموذجاً آخر من منتصف العشرينيات هو الجنرال إف إتش تيريل، الذي خدم في الجيش البريطاني في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الأولى، ونموذجاً ثالثاً من أواخر العشرينيات هو البروفيسور سير دنيسون روس، الذي زار الشرق الأوسط وعاد بحصيلة من التقارير والانطباعات عما رآه على أرض الواقع من تحولات وتغيرات، ولكنه بسبب مرضه عهد إلى البروفيسور أرنولد توينبي ليلقي في ٤ يونيو ١٩٢٩ كلمة مبنية على ملاحظاته حول حصيلة زيارته للشرق الأوسط؛ النموذج الرابع يمثله هنري نيفنسون في ٨ يناير ١٩٣٠، والنموذج الأخير يمثله المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي الذي وقف مع غروب عام ١٩٣٠ يصف الوضع في فلسطين بعمق وفكر غير مسبوق، وبمنظرة مؤرخ وفيلسوف واقعي من خلال محاضرة ألقاها في المعهد الملكي للعلاقات الدولية، والذي خلص من خلالها إلى نبوءة ستبقى المخرج الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية، وهي أن العرب بالأرض، واليهود برأس المال، وليس بمقدور أي منهما أن يفعل شيئاً إذا منعت عنه ميزة الطرف الآخر، وعلى هذا يكون

التفاهم المباشر هو السبيل الوحيد لتسوية القضية الفلسطينية من وجهة نظر توينبي .

وفي النهاية يؤكد الباحث على أهمية قراءة رؤية الآخر للوقوف عليها والتعلم منها، ولتعلم من أخطائنا في الماضي، حتى نستطيع أن نحدد موضع أقدامنا في الحاضر، ونستشرف به آفاق المستقبل، لتجنب الأخطاء التي وقع فيها الأسلاف، وإلا ما كانت هناك ضرورة لدراسة التاريخ وكتابه .

الأزهر والقدس

البحث العاشر: للأستاذ الدكتور محمد علي حلة أستاذ التاريخ الحديث المعاصر بجامعة الأزهر بعنوان «القدس في وثائق الأزهر (١٩٢٩-١٩٨٩م)»، تحدّث في مقدمته عن دور الأزهر بجامعه وجامعته ومؤسساته في مصر والعالم الإسلامي، ثم انتقل إلى موقفه من قضية القدس الشريف، وبداية اهتمام الأزهر بقضية القدس عقب أحداث ما عرف بهبة البراق، يوم الجمعة ١٦/٨/١٩٢٩م، ثم دور طلاب الأزهر في تأسيس «جمعية الوحدة العربية» عام ١٩٣١م، ومناداة علمائه لعقد مؤتمر إسلامي في القدس الشريف لنصرة عرب فلسطين أمام المزايم الصهيونية، وتعرض علماء وشيوخ الأزهر في حلقات الدرس للأحداث الدامية التي تقع من جانب العصابات الصهيونية تجاه المقدسات بالقدس، وكان من بينهم طلاب من شتى بقاع العالم الإسلامي، وبذلك يكون الأزهر قد نقل قضية القدس إلى تلك البقاع الإسلامية .

وبعث مشايخ الأزهر برسائل احتجاج في الكثير من المناسبات على ما يجري في فلسطين، تستصرخ ضمير المجتمع الدولي لوضع حد لهذه المأساة، كما أسسوا لجنة عليا لإغاثة فلسطين، ووجهت هيئة زعماء الأزهر الشريف في أكثر من مناسبة الدعوة إلى زعماء العالم الإسلامي لنهج الطرق المفيدة للمحافظة على عروبة فلسطين وآثارها المقدسة من الأخطار الموجهة إليها، وأرسل الشيوخ والعلماء وشاركهم الطلبة ببرقيات احتجاج إلى الصحف البريطانية نددوا بالعدوان الإسرائيلي على الأماكن المقدسة، وتأييدهم لحل عادل يعيد السلام إلى المدينة المقدسة، وعندما أخذ المتطوعون العرب طريقهم إلى فلسطين في إبان الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨م أصدر شيخ الأزهر نداء للمجاهدين والمحاربين يدعوهم فيه للجهاد، ويهبوا للكفاح في سبيل الله .

ثم انتقل الباحث للحديث عن نشاط مجمع البحوث الإسلامية في مؤازرة القضية الفلسطينية، من خلال الدعوة لعقد مؤتمرات سنوية دُعي إليها علماء المسلمين من قارات العالم أخرج من خلالها العديد من التوصيات التي تنادي بمؤازرة الشعب الفلسطيني بحقه في العودة إلى وطنه السليب باعتباره واجباً دينياً مقدساً، وظلت مؤتمرات المجمع تحمل المضمون ذاته، فضلاً عن متابعة تطورات القضية الفلسطينية، ثم أخذ يطالب المجتمع الدولي بالمحافظة على الآثار الإسلامية والنصرانية في القدس الشريف، وأضحى الأزهر يُذكر المجتمع الدولي بأن القدس مدينة مقدسة عربية التاريخ إسلامية السماحة والحكم، وبهذا يأمر الإسلام، وبهذا يرضى العرب، وأكد على قدسية المسجد الأقصى، وعلى الهوية الإسلامية للقدس، وبات يطالب

المجتمع الدولي بتأكيد عروبة القدس، وهويتها الإسلامية، ويناشده لرفع الغبن عن كواهل مسلمي القدس والأماكن المقدسة.

وندد شيخ الأزهر بالأحداث المؤلمة التي وقعت في المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠م، وأهاب بكافة المنظمات الدولية أن تضطلع بمسئوليتها تجاه هذا العدوان الأثيم، كما ناشد الشعوب الإسلامية والحكومات أن يتخذوا موقفًا موحدًا إزاء هذا العدوان، الذي قتل وشرذ آلاف الأئمة البريئة، وحث الحكومات على أن تدعم الشعب الفلسطيني، وطالب الفلسطينيين بأن يثبتوا في مواقعهم، ولا يتخلوا عن أرضهم، ولا عن مقدساتهم، وكافة حقوقهم.

ولم تغفل عين الأزهر عن مدينة القدس، بتتبع الأحداث وما يجري فيها، ويستنكر ما تقوم به إسرائيل من إجراءات تعسفية ضد العرب، ومن الأعمال التي تغير من معالم المسجد الأقصى، الأمر الذي جعل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يقدم الشكر للأزهر الشريف، الذي يقف دائمًا إلى جانب القضية الفلسطينية، ويحمل رسالته بكل إخلاص وأمانة، ويعبر عن آمالها بصدق، وسيظل راعيًا لقضية القدس محافظًا على عروبتها، حارسًا لهويتها الإسلامية.

تدويل القدس

البحث الحادي عشر: للدكتور زكريا أحمد سعد بعنوان «قضية تدويل القدس في ضوء الوثائق المصرية»، قدم فيه عرضًا تاريخيًا للتطورات التي مرت بها قضية تدويل القدس من خلال الوثائق المصرية، مقسمًا إياها لعدة محاور، وفتناول قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧م وتدويل القدس، وردود الأفعال العربية تجاه القرار في كافة العواصم العربية التي انفجرت غضبًا وطالبت حكامها بالعمل بكافة الوسائل على منع تنفيذ قرار التقسيم، على الرغم من عدم موافقة العرب على تدويل القدس باعتباره جزءًا من التقسيم الذي يرفضونه.

بعد ذلك انتقل إلى قضية تدويل القدس أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨م، التي خرجت منها إسرائيل وقد سيطرت على القدس الجديدة، ولكن الأمم المتحدة ظلت متمسكة بقرارها الخاص بتدويل القدس، الأمر الذي دفع العرب لقبول مساعي لجنة التوفيق المؤلفة من الولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا، لحل قضية تدويل القدس، واحتدم النقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلن مندوب إسرائيل رفض حكومته لمقترحات لجنة التوفيق، وترفض إخراج القدس من نطاق الدولة اليهودية، وترفض تجريد المدينة من السلاح، في الوقت الذي أصر فيه مندوبو الدول العربية على عروبة القدس، ورغم ذلك أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع منطقة القدس تحت نظام دولي دائم يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل المدينة وخارجها، وعهدت في هذا القرار إلى مجلس الوصاية ليقوم بوضع دستور القدس.

وانتهى مجلس الوصاية إلى إقرار دستور منطقة القدس الدولية في ٤ أبريل ١٩٥٠م، ولكن مجلس الوصاية خلافًا لما قرره الجمعية العامة للأمم المتحدة لم يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك الدستور، في الوقت الذي

تحدث فيه إسرائيل المجتمع الدولي والقرارات الدولية، وأقدمت على نقل وزارة خارجيتها إلى القدس في ١٣ يوليو ١٩٥٣ م، وبعد أن ركن العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين من أجل الضغط على إسرائيل لإرغامها على التراجع عن الإجراء الذي اتخذته بنقل وزارة خارجيتها إلى القدس، إذا بهم يصدمون من الاتفاق الذي تم بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على أن يقدم سفيراهما الجديان أوراق اعتمادهما كسفيرين لهاتين الدولتين في إسرائيل في مدينة القدس، وبوقوع هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ م اكتملت مأساة القدس، وشرعت إسرائيل تمارس سياستها تجاه تهويد القدس ومحو عروبته، وفقد العالم العربي والإسلامي المدينة المقدسة، ووقفا عاجزين عن الدفاع عن مدينتهم المقدسة، وما أشبه الليلة بالبارحة.

عروبة القدس

البحث الثاني عشر: للدكتورة إيمان محمد عامر بعنوان «عروبة القدس: إسرائيل وتهويد المدينة المقدسة منذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٠ م» عرضت فيه لحقائق لغوية ودينية وتاريخية تثبت عروبة القدس، ثم تناولت المقدسات الإسلامية التي تزرعها مدينة القدس وبخاصة القسم القديم منها، وتتمثل في: المسجد القدسي الشريف، مسجد الصخرة المشرفة، المسجد الأقصى، الجامع العمري، حائط البراق، المسجد الإبراهيمي، كما يوجد بالمدينة العديد من المقدسات المسيحية مثل: دير مار جرجس للروم الأرثوذكس، دير نوتردام دي فرانس، دير راهبات القربان المقدس، دير الآباء الهندوكيين على جبل صهيون، كنيسة قسطنطين وهيلانة بجوار كنيسة القيامة، بطريكية الأرمن الأرثوذكس.

ثم تناولت أوضاع القدس تحت الاحتلال الصهيوني، ومحاولات إسرائيل تهويد القدس من خلال عدة إجراءات تمثلت في: إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، مصادرة أملاك وأراضي عرب القدس، إخضاع عرب القدس للقوانين والمؤسسات الإسرائيلية، تهويد أسماء الأحياء العربية، تهويد التعليم والمقررات الدراسية وفرضها على جميع المدارس، الاعتداء على المقدسات الإسلامية.

ثم أوضحت الباحثة ردود الأفعال الشعبية ضد الممارسات الإسرائيلية للسيطرة على القدس وطمس معالمها العربية، والاعتداء على مقدساتها الدينية الإسلامية والمسيحية، وتمزيق نسخ من القرآن الكريم، وكذلك ردود الأفعال العربية من خلال ما تضطلع به جامعة الدول العربية من دور كبير في هذا الصدد، وما تقوم به من تنسيق للجهود العربية، ثم ردود الأفعال الدولية من خلال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ونجحت قراراتها في التصدي للإجراءات الإسرائيلية بشأن طمس معالمها الأثرية والدينية، فكان لمنظمة اليونسكو دور ملحوظ في مجال التصدي لموقف السلطات الإسرائيلية بشأن القدس، فأصدرت العديد من القرارات التي تلزم إسرائيل بالاتفاقيات الدولية الملزمة باحترام الأماكن المقدسة ودور العبادة، والضغط عليها لوقف جهودها الرامية لطمس معالم القدس العربية والعمل على تهويدها.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تحرير د. محسن صالح، بيروت، ٢٠٠٨: ١٩٦ صفحة)

من القطع المتوسط).

محمود أبو شرف*

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الديمغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية في لبنان، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد. ويظهر هذا الكتاب أن الفلسطينيين يعانون من الحرمان من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة (وفق الكتاب) هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

ويوضح الكتاب: « أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي قصة معاناة مستمرة منذ نحو ستين عاماً، وأنهم يُحرَمون من حقوقهم المدنية، ومن حقوق العمل في الكثير من المهن، كما يحرمون من حقوق التملك». ويضيف: « ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين». كما «أن الاحتجاج بأن الإبقاء على معاناة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الحياة الإنسانية الكريمة، يعين على استمرار اهتمامهم بقضيتهم، هي حجة غير مستندة إلى أية أسس صحيحة».

ويرى الكتاب أن استمرار المعاناة يدفع الفلسطينيين في لبنان للهجرة إلى دول أوروبا الغربية وأميركا وكندا وأستراليا وأميركا الجنوبية، حيث توجد مخاطر أكبر في توطينهم وذوبانهم، وابتعادهم عن مركز الاهتمام بقضيتهم. كما أن الفلسطينيين الذين حصلوا على حقوقهم المدنية في البلاد العربية لم ينسوا قضيتهم ولم يتوقفوا عن العمل على تحرير أرضهم، ومثال ذلك الفلسطينيين في سوريا، وكذلك في الكويت التي شهدت نشأة حركتي حماس وفتح في الخارج.

* كاتب وصحفي فلسطيني

جغرافيا وديمغرافيا

وفي المحور الجغرافي والديمغرافي للفلسطينيين، أشار الكتاب إلى أن عدد الذين اضطروا منهم للمغادرة إلى لبنان بعد نكبة فلسطين تراوح بين ١٠٠ و ١٣٠ ألف لاجئ، قدم معظمهم قبل إعلان قيام دولة إسرائيل. وجاء ٩, ٥٩٪ منهم من منطقة الجليل، و ١٤, ٢٨٪ من حيفا، و ١١٪ من مناطق يافا واللد والرملة، وأقلية بلغت ٤٣, ١٪ من القدس وجوارها.

كما ناقش هذا المحور إحصاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والإشكاليات المتعلقة بتقدير أعدادهم على وجه الدقة، مشيراً إلى وجود ٤١١ ألفاً مسجّلين لدى وكالة الأونروا حتى ٢٠٠٧. واستعرض الكتاب عدداً من التقديرات الأخرى الصادرة عن عدة جهات وباحثين، خلص بعدها إلى تقدير العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان بنحو ٣٠٣ آلاف لاجئ، مدعماً استنتاجه بتقدير الأونروا لعدد من تخدمهم في لبنان بنحو ٢٩٩ ألفاً.

ورأى أن هذا الرقم لا يمثل جزءاً من السكان، بل السكان جميعاً، وبخاصة عند العلم بأن الأونروا هي المصدر الوحيد المتاح لمعظم الخدمات بالنسبة لهؤلاء اللاجئين. وبعدها استعرض الأرقام المتعلقة بالأسرة والمنزل الفلسطيني في المخيمات والتجمعات، قبل أن ينتقل إلى مسألة تهجير اللاجئين داخل لبنان وهجرتهم إلى الخارج بسبب الظروف المعيشية الصعبة والأحداث المختلفة التي شهدتها لبنان، والتي كان أبرزها الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

ثم قدّم هذا الفصل من الكتاب معلومات عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتجمعاتهم الرسمية وغير الرسمية، ولفت الانتباه إلى أن المساحة الجغرافية للمخيمات بقيت منذ نكبة ١٩٤٨ وحتى الآن هي ذاتها التي اتفق عليها بين الأونروا والدولة اللبنانية، إذ لا يُسمح للاجئين بالتوسع العمراني الأفقي رغم ارتفاع عدد السكان بنسبة تزيد عن ٣٠٠٪، وتدمير ثلاثة مخيمات من أصل ١٥ مخيماً رسمياً كانت موجودة حتى عام ١٩٧٤. وأضاف أنه مع بسط السلطة التشريعية نفوذها على الأراضي اللبنانية كافة عام ١٩٩١، أصدرت السلطات اللبنانية توجيهات واضحة إلى الأونروا بمنع إعمار وترميم البنى التحتية، والمساكن في مخيمات اللاجئين في لبنان، وخصوصاً في بيروت.

كما تطرق الفصل إلى أماكن توزع سكن اللاجئين والأسباب التي تدفع عدداً كبيراً منهم لمواصلة السكن في المخيمات، ومسألة الخوف من التوطين، وإفشال محاولات تحسين إسكانهم وموضوع ملكياتهم العقارية.

أرقام وتوازن طائفي

ويبين الكتاب أنه لن تتوقف اختلالات الأرقام والإحصاءات وعدم دقتها للتوزيع الجغرافي والديمغرافي

لللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والسبب (وفق الكتاب) بسيط ربما أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة اللاجئين اليومية، فالفلسطيني في لبنان عرضة دائماً للانتقال أو الرحيل أو الترحيل من منطقة إلى منطقة، أو من مخيم إلى مخيم، أو من تجمع إلى تجمع، أو من مخيم إلى تجمع، أو من تجمع إلى مخيم. إما بسبب الزواج، أو هرباً من ظروف أمنية، أو بحثاً عن مصدر للرزق، وهكذا. ويوضح الكتاب: « إن تقلبات الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية التي يعيشها لبنان، وتعيشها القضية الفلسطينية، والمنطقة عموماً بين الفينة والأخرى، كفيلة لتكون سبباً في الحل أو الترحال للاجئين، وأن الأمر الجوهرى الذي سيبقى هو شعور اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بأن إقامته مؤقتة، وبأنه سيعود يوماً ما إلى فلسطين.

ويذكر الكتاب أن التوازن الطائفي الدقيق الذي يقوم على أساسه النظام السياسي اللبناني، جعل لبنان يتعامل بحساسية بالغة تجاه فكرة توطين اللاجئين المقيمين على أراضيهم، حيث أعلن معظم المسؤولين الرسميين والحزبيين والمرجعيات الدينية المؤثرة، مرات عديدة موقفهم الرافض لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على حساب لبنان، بتوطينهم فيه. ولكن هذا الواقع لم يحل دون صدور مرسوم رئاسي في العام ١٩٩٤، منح بموجبه الجنسية اللبنانية لنحو ٣٠ ألف فلسطيني من اللاجئين المقيمين في لبنان.

الواقع القانوني

في الفصل الثاني بحث الكتاب الواقع القانوني للاجئين، مشيراً إلى وجود فرق كبير بين التصريحات الرسمية للمسؤولين اللبنانيين المرعبة باللاجئين الفلسطينيين كإخوة في بلدهم الثاني، وبين المعاملة الفعلية لهؤلاء اللاجئين.

ويوضح أن القوانين والقرارات التي تنظم وجودهم كانت قاسية وتنتقص بشكل كبير من حقوقهم الإنسانية، فكانت معاناتهم في خط تصاعدي من أيام اللجوء الأولى. وفي هذا الإطار تناول الفصل حق الإقامة والسكن بالنسبة للفلسطينيين في لبنان، مشيراً إلى انقسامهم إلى ثلاث فئات بحسب موقعهم القانوني، وهي: اللاجئون المسجلون، واللاجئون غير المسجلين، ويبلغ عددهم نحو ٣٥ ألفاً، واللاجئون الفاقدون للأوراق الثبوتية ويبلغ عددهم ثلاثة آلاف.

وتناول هذا الفصل، أيضاً، حق العمل، مشيراً إلى أن القوانين والقرارات المتعلقة به بالنسبة للاجئين الفلسطينيين اتسمت بكثير من الحرمان والمنع، حتى بلغت المهن الممنوعة عليهم ٧٢ مهنة، ولم يسمح للفلسطيني بمزاولة الأعمال الحرة، إلى أن خففت في صيف ٢٠٠٥ قائمة المهن الممنوعة بشكل جزئي. وبحث كذلك في حرمان اللاجئين من حق التملك بموجب قانون أقره مجلس النواب اللبناني في مارس/ آذار ٢٠٠١ بذريعة رفض التوطين، وفي منع مواد البناء عن مخيمات صور والآثار السلبية الناتجة عن هذا المنع، وبخاصة في ظل حرمان الفلسطيني من حق التملك.

الوضع التعليمي

ناقش الفصل الثالث مسألة تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مستعرضاً تطور أوضاعهم التعليمية الذي رأى أنه لا يمكن فصله عن مجمل التطورات التي لحقت بمجتمعهم، مشيراً في هذا السياق إلى أن الإقبال على التعليم كان في مستويات جيدة، إلا أن عوامل عدة أدت إلى تراجع هذه المستويات. وكانت الحروب من أبرز تلك العوامل، إلى جانب تقليص وكالة الأونروا لخدماتها وتراجع مستوى التعليم المتوافر في مدارسها.

ثم انتقل الكتاب إلى بحث الواقع التعليمي الراهن لهؤلاء اللاجئين، لافتاً الانتباه إلى وجود ٨٧ مدرسة لهم في لبنان يدرس فيها نحو ٣٩ ألف طالب وطالبة وفق الإحصائيات الصادرة عن الأونروا، مقارنة بـ ١١٨ مدرسة في سوريا يرتادها نحو ٦٤ ألفاً، مع العلم بأن عدد اللاجئين فيها يبلغ نحو ٤٣٨ ألفاً.

ورأى أن هذا الأمر - إلى جانب أن نسبة الطلاب إلى عدد السكان الفلسطينيين في لبنان ٦٧ و ٩٪، بينما هي في المجتمع اللبناني ٢٣٪ - يكفي لإظهار حجم المشكلات التي يواجهها تعليم الفلسطينيين في لبنان.

ولم يغفل الفصل كذلك بحث واقع خدمات الأونروا التعليمية، بدءاً بالعجز المالي وسياسة التوظيف، والأبنية المدرسية ونظام الدفعتين، ولوازم التعليم والضغط والإهمال، وانتهاءً بانعكاسات السياسة التعليمية للأونروا على نسب الرسوب والتسرب المدرسي والأمية، كما تطرق إلى مسألة التعليم ما بعد الثانوي، والتعليم الجامعي ومشكلاته.

الوضع الاجتماعي

تناول الفصل الرابع من الكتاب الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مستعرضاً تكوين المجتمع الفلسطيني وولادة مجتمع اللاجئين إثر نكبة عام ١٩٤٨، والمراحل التي مر بها منذ ذلك الوقت. وقسم هذا الفصل تلك الفترة إلى أربع مراحل رئيسية استمرت أولها حتى دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان عام ١٩٦٩، وامتدت الثانية حتى عام ١٩٨٢ الذي خرجت فيه المنظمة من لبنان. أما الثالثة فاستمرت حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وشهدت انعكاسات سلبية كبيرة نتيجة خروج منظمة التحرير.

ويذكر الكتاب أن اللاجئين في لبنان يعيشون حالياً المرحلة الرابعة التي بدأت بعودة مغتربي الخليج وانسداد أبواب العمل، وهي تشهد تهميش هؤلاء اللاجئين ومواصلة التضييق الحكومي عليهم وعلى مخيماتهم. ثم انتقل الفصل لبحث أوضاع الفئات الأساسية للاجئين: الأطفال والنساء والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وأشار إلى أن نسبة الأطفال تحت عمر ١٨ سنة تبلغ ٣١٪، في حين تبلغ نسبة الشباب (عمر ما بين ١٩-٤٥ سنة) نحو ٤٦،٥٪، أما المسنون فيشكلون ٣،١٢٪.

كما أوضح أن نسبة الإناث تشكّل نحو ٥١٪ من اللاجئين، ولفت الانتباه إلى أن ٣٪ من اللاجئين يعانون من أمراض مزمنة وإعاقات نتيجة ظروف الحرب، وهم مترکزون بين الذكور الذين تزيد أعمارهم على ٣٠ سنة، إذ تبلغ النسبة بينهم ١٠٪.

مشاريع التسوية وآفاق المستقبل

استعرض الفصل الخامس التطورات المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ككل في مشاريع التسوية، وانعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كما بحث السيناريوهات المطروحة حالياً لمستقبلهم، فلخصها ضمن أحد ثلاثة سيناريوهات لم يكن من بينها العودة إلى ديارهم التي هجروا منها وهي: التهجير القسري إلى بلد ثالث تمهيداً لإعادة توطينهم فيه، أو التهجير الاختياري إلى دول أوروبية وغربية، أو الذهاب إلى مناطق السلطة الفلسطينية في حال نجاح مشروع التسوية وقيام الدولة الفلسطينية.

ولكن الكتاب نبّه إلى أنه رغم أن هذا الخيار يبدو واقعياً، فإنه عملياً صعب التحقيق بسبب العقبات التي تواجه مشروع التسوية، وبسبب رفض أغلبية الفلسطينيين التنازل عن حقهم في العودة إلى أرضهم المحتلة.

وفي دراسة مسحية تضمنها هذا الفصل تبين أنه رغم معاناة الفقر والتجوع التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان إلا أنه ما زال ٥، ٨١٪ منهم متأكدين من عودتهم إلى فلسطين، ولا يجد ٣، ٩٣٪ منهم في التعويض أو التوطين حلاً لقضيته، وتعبيراً عن ممارستهم في حقهم بالعودة إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم الأصلية التي هجروا قسراً، هم وأباؤهم منها.

أحداث نهر البارد وتداعياتها

الفصل الأخير من الكتاب تم تخصيصه للحديث عن أحداث مخيم نهر البارد وتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية، فبدأ الفصل بتقديم لمحة عامة عن المخيم، ثم بحث نشوء تنظيم «فتح الإسلام»، وخلفيات الأحداث التي كانت شرارة قتال نشب بين هذا التنظيم والجيش اللبناني، كما استعرض أيضاً الموقفين اللبنانيين والفلسطينيين من تلك الأحداث.

وتناولت المساحة الأكبر من هذا الفصل مأساة نازحي مخيم نهر البارد البالغ عددهم نحو ٣١ ألفاً، واستعرض خلالها بداية النزوح وتوزع النازحين على المخيمات الفلسطينية وصوراً من معاناة هؤلاء، إلى جانب الخسائر الاقتصادية التي تكبدوها جراء الأحداث التي أدت إلى تدمير مخيمهم، وتلك التي تكبدتها الحركة الاقتصادية في شمال لبنان.

ثم بحث الفصل مسألتها إعادة إعمار المخيم، ومعالجة تداعيات أحداث نهر البارد، ورأى أن تلك الأحداث

وما تلاها من تداعيات، تدعو الفلسطينيين إلى إعادة ترتيب أوضاعهم في لبنان بما يضمن تصحيح علاقتهم بالأطراف اللبنانية جميعاً، وخاصة عبر النأي بالوجود الفلسطيني عن التجاذبات السياسية الحادة التي يشهدها لبنان، وتحصين الساحة الفلسطينية ضد الصراعات الداخلية، والعمل على تنظيم سلاح المخيمات.

كما دعا السلطات اللبنانية إلى المسارعة في إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية ومعاملتهم معاملة إنسانية كريمة، وعدم التضييق عليهم لدفعهم إلى الهجرة. وختم الكتاب بالقول: «إنه لا يجوز أن يتعرض اللاجئون الفلسطينيون لعقوبات جماعية بسبب ممارسات أشخاص أو فئات خارجة عن القانون، تماماً كما أن اللبنانيين أنفسهم لا يتحملون مسؤولية الخارجين على القانون ممن قد يقيمون في أوساطهم».

خلاصة القول: إن هذا الكتاب غني وزاخر بما تضمنه من معلومات ووثائق وإحصاءات هامة تتعلق بواقع وقضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ لذا من الضروري الاطلاع عليه. كما أن الواقع المعيشي والاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان يعتبر أسوأ واقع للاجئين الفلسطينيين خارج إطار وطنهم؛ حيث إنهم يعيشون في بؤس من الحياة شديد، ويتطلعون يوماً إلى غد أفضل، ونتمنى أن تكون موافقة البرلمان اللبناني أخيراً على مشروع منحهم للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية عاملاً رئيساً في تقليص هذا البؤس أو التخفيف من حدته.

يشار إلى أن الكتاب حرره رئيس المركز د. محسن صالح، وشارك في إعداد فصوله كل من: أمل عيتاني، وزياد الحسن، وعلي هويدي، ومحمود حنفي، ومعين مناع، ونافذ أبو حسنة، في حين قامت بمراجعته لغوياً ليلي صباغ.

TASAMUH

Tolerance

RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

31st Issue, 8th Year, December 2010

Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

Executive Editor

Taher Masri

Editorial Committee

Rima Nazzal

Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani



Periodical Quarterly Journal
concerned in
Tolerance and Human Rights